

من نوادر المخطوطات

# التَّخْلِيقُ عَلَى كِتَابِ سَيِّدِي

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي  
المتوفى سنة ٢٧٧ هـ - ٩٨٧ م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي  
جامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الخامس

شعبان ١٤١٦ هـ  
يناير ١٩٩٦ م

**الطبعة الأولى**

سبعان ١٤١٦ هـ / يناير ١٩٩٦ م

حقوق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: فمن زعم أن الراء في (جَعْفَرٍ) زائدة أو الفاء فهو  
ينبغي أن يقول: فَعَلَّرُ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إنه يلزمه أن يقول إذ وَرَّتَه بالفعل (فَعَلَّرُ)، فيلغظ  
بالحرف الذي عنده زائداً، كما أنه إذا وزن (جُنْدَبٍ، وَتُرْتَبٍ) قال: فُنْعَل  
وَتَفْعَل، فلغظ بالحرف الزائد بعينه في وزنه إياه بالفعل، وعلى هذا يلزمه  
أن يلفظ بأنفس الحروف التي يجعلها زوائد في الرباعي والخماسي<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٣٥٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: إن قوماً من النحويين جعلوا كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف فقيه  
حرف زائد، وكل اسم زادت حروفه فصارت على خمسة أحرف مثل (فرزوق) فقيه حرفان  
زائدان. فقال (سيبويه محتجاً): لا يخلو الزائد الذي في (جعفر) من أن يكون هو الراء أو  
الفاء، أو العين أو الجسيم، فإن كان الزائد هو الراء، وجب أن يكون وزنه (فَعَلَّرُ)، لأن الزائد  
يوزن بلفظه، وإن كان الزائد الفاء، وجب أن يكون وزنه (فَعْفَلُ) وإن كان الزائد العين من  
(جعفر)، كان وزنه (فَعْلُ)، وإن كان الزائد الجسيم، وجب أن يكون الوزن (جَعْفَلُ)، ثم  
ألزمهم في الوزن (فرزوق) مثل ذلك . . . وذكر السيرافي موافقة الكسائي والبراء سيبويه  
على هذا على اختلاف بينهم، وصحح مذهب سيبويه وبين مناقضة الكسائي والبراء، ومن  
نحا نحوهما - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٤٤.

قال سيبويه : لأنك لم تضعف شيئاً ، وإنما يجوز هذا أن تجعله مثالا<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: يقول: لا يحملنك وزن مثل (جَعْفَرٍ وَقِرْزَدَقٍ) بِفَعْلٍ وَقَعْلٍ عَلَى أَنْ تَقُولَ: إِنَّ الرَّاءَ مِنْ جَعْفَرٍ وَالْقَافَ مِنْ قِرْزَدَقٍ زَوَائِدَ، كَمَا أَنَّ اللَّامَ مِنْ (فَعْلَلٍ) وَاللَّامِينَ مِنْ (فَعْلَلٍ) زَوَائِدَ فِي جَعْفَرٍ وَقِرْزَدَقٍ، لِأَنَّكَ فِي جَعْفَرٍ وَقِرْزَدَقٍ لَمْ تَضْعُفْ شَيْئاً فَيَكُونُ زَائِداً، كَمَا ضَعُفَتْ فِي مَهْدَدٍ وَقَعْلَلٍ، إِنَّمَا جَعَلْتَهُ مِثَالاً تَزِنُ بِهِ حَرَكَاتِهِ وَسُكُونَهُ، وَتَبَيِّنُ فِيهِ الزَوَائِدَ مِنَ الْأَصْلِ، فَإِنَّمَا وَقَعَ التَّضْعِيفُ فِي الْمِثَالِ لَا فِي الْمِثْلِ<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) الكتاب ٢/٣٥٤ .

(٢) يرى أبو سعيد السيرافي أنه إنما وقع التمثيل بالفعل دون غيره، إنما وقع ليُعلم الزائد من الأصلي، وذلك أنا إذا جئنا إلى (جعفر) فمثلناه بفعل، لم يكن فيه شيء يبنى عن زائد دخله، ولو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي به؛ لأنه لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بإسقاط شيء منه، ألا ترى أننا قد نجعل ذوات الثلاثة على أربعة أحرف وخمسة بزيادة حرف وحرفين كقولنا: (صَيْقَلٌ)، وهو من الصَّقَلِ، (وَدَكْنَطِيٌّ)، وسَرَنْدِيٌّ) وهو من الدَكْظِ، والسَّرْدِ، ولم تر شيئاً من ذوات الأربعة والخمسة يبنى منه شيء على ثلاثة أحرف، فلما كان الأمر على ما ذكرناه ووجب التمثيل بالفعل، وأن الذي يزداد على الفعل هو زائد - وإن كان الممثل أصلياً - وأنه إنما زيد على الفعل ليلحق الممثل بالممثل به - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٥ .

## ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: وأما الهمّرش فإنما هي بمنزلة القهّيلس<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: ليست الميم في (همّرش)<sup>(٣)</sup> مضاعفة كتضعيف الياء  
في عدّيس إنما الحرف الأول المدغم نون ساكنة وقعت قبيل الميم، فأدغمه  
فيها لما بينهما من المشاركة في الغنة، ولأنها لا تبين مع حروف الضم  
والشفة<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٣) الهمّرش: المعجوز وقد اضطرب خلقها، وتشجّع جلدعا، أشد شجر:

إنّ الجراء تخشّرش

في بطن أم الهمّرش

انظر تهذيب اللغة ٥١٦/٦، والقهّيلس: القملة الصغيرة.

وتوصف الكثرة بالقهّيلس، قال الراجز:

كثرة قهّيا، قهّيس قهّيلس

يجمّلها راعي خليات شمس

وعن أبي تراب: القهّيلس: الأبيض الذي تعلوه كدرة. المصدر السابق ٥٣٦/٦ - ٥٣٧.

وعن ابن الأعرابي أنه أنشد:

إني لأهوى القهّيليس الجحشرش

منهنّ حسّاً والمعجوز الهمّرش

انظر المنصف ٥/٣.

(٤) والزوائد في (الهمّرش) النون المدغمة في الميم، لأن أصله (همّرش)، وإنما وجب ذلك، لأنه  
ملحق بقهّيلس وجحشرش بالنون، لأن مضاعف العين لا يكون بها الكلمة ملحقه، لأن ==

قال سيبويه: لأنك لا تجدُ في بنات الأربعة على مثال فَعَلِلِ (١).  
 قال أبوعلي: يعني أنه ليس في الرباعي المضاعف على وزن (فَعَلِلِ)  
 فإذا لم يكن فيه لم يحمل (هَمْرِش) على فَعَلِلِ، وفي الخماسي (فَعَلِلِلِ)  
 نحو: (قَهْبِلِس)، فحُمِلت (هَمْرِش) على المثال الذي جاء فيه دون المثال  
 الذي لم يجيء له في الرباعي نظير، وكما لم يحمل (هَمْرِش) على الرباعي  
 [١٨٥/أ] الذي لا مثال له، كذلك لم يحمل هُمُقِعُ (٢) على الخماسي لأنه  
 لا مثال له فيه. وحملته على الرباعي الذي لا مثل له فيه.  
 قال سيبويه: ولكننا نقول: هي مُضَعَفَةٌ لأن العين وحدها لا تُلحَق  
 ببناءً ببناءً (٣).

قال أبوعلي: يقول: العين وإن ضُوعِفَت نحو (فَعَلِلِ) لم تُلحَق ببناءً  
 ببناءً، كما لا تُلحَق اللام في مثل خَدْبُ (٤) حتى يدخل بينهما حرف، كما

== ذلك ليس في شيء من الكلام، وعلته أن المضاعف في (فَعَلِلِ) يدل على التكثير، وما زيد  
 معنى يخرج عن الحد الملحوق، ولذلك جعلت نوناً، وزيادة الإلحاق أقوى من زيادة غيرها مما  
 يكون لتكثير الكلمة إذ الملحوق بمنزلة الأصلي. شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٧.

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) إشارة لقول سيبويه: وأما الهُمُقِعُ فلا يجعل الأولى نوناً، لأننا لم نجد في بنات الخمسة على  
 مثال سَفْرَجِلِ، الكتاب ٣٥٤/٢.

والهُمُقِعُ: الأحسق من الرجال، والأثنى: هُمُقِعَةٌ حمسقاً.. انظر تهذيب اللغة ٣/٢٢٢  
 (هَمُقِع).

(٣) الكتاب ٣٣٥/٢، والإشارة إلى إحدى الميادين في الخماسي نحو (هُمُقِع).

(٤) الخَدْبُ: الضخم الشديد القوي من شيخ أو بعير. انظر تهذيب اللغة ٤١/٧ (خدب).



تلحق لما دخلت في عَقَنْقُل<sup>(١)</sup> وَعَقَوْتَل<sup>(٢)</sup> الواو والنون فألحقتهما  
بِسْفَرْجَل<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

ومن باب ماكانت فيه الواو أولاً وكانت فاءً<sup>(٤)</sup>  
قال سيبويه : كرهوا الكسرة فيها كما استثقل في (يَبْجَلُ  
وَسَيْدُ)<sup>(٥)</sup>.

قال أبوعلي: أي كما استثقل الواو مع الياء في (يَوْجَلُ) ومع الياء  
في (سَيَّوِدُ) ، حتى أبدلت الياء من كل منهما ، كذلك كرهت الكسرة فيها  
لأن الكسرة كالياء<sup>(٦)</sup>.

قال سيبويه: ومنهم من يقول: دَوَجُّ يريد تَوَجُّج<sup>(٧)</sup> .  
قال أبوعلي: كأنه أبدل التاء من الواو التي هي فاء من (تَوَجُّج) ،  
وأبدل الدال من التاء المبدلة من الواو لقرب الدال من التاء ، وكذلك  
(تَوْرَأَةٌ) هي عندهم (فَوَعْلَةٌ) ، فأبدلت التاء من الواو التي هي فاء ،

(١) العَقَنْقُلُ: الحَبْلُ العَظِيم من الرَّمْلِ، يَكُون فِيهِ حَقْفَةٌ وَجِرْمَةٌ وَتَعَقُدٌ، وَجَمْعُهُ عَقَانِقِيلٌ.  
تهذيب اللغة ٣/٣٧٢.

(٢) العَقَوْتَلُ: الكَثِير اللّحْم الرُّخْو. انظر لسان العرب ١١/٤٢٤ (عقل).

(٣) انظر المصنف ١/٨١.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٦) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٥ - ١٢٦، وانظر المسائل المشكلة/٨٧.

(٧) الكتاب ٢/٣٥٦، وقام عبارته: . . . وهو المكان الذي تلج فيه.

وحملوها على فَوْعَلَة دون تَفْعَلَة) ، لأن فَوْعَلَة أكثر في الكلام من تَفْعَلَة) فحمله على الأكثر<sup>(١)</sup> .

قال أبو عثمان : الذي قال الخليل عندي خطأ ، وذلك أن الواو الثانية<sup>(٢)</sup> . منقلبة من همزة وإنما أنوي الهمزة فيها ، ولكن أجزئ أن تبدل الهمزة ، لأن الواو مضمومة ، وليس البدل لازماً ولو لم يكن أصلها الهمز لم يلزم الإبدال ، لأن الثانية مدّة مثل (وُورِي) إذا أردت (فَوَعِل) من (وَأرَيْتُ)<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي: الدليل على أن قلب الواو التي هي فاء همزة لا يلزم من حيث لزم قلبها في (أُوْبِصِل)<sup>(٤)</sup> ونحوه أن الواو الثانية من (وُورِي) مخففة من همزة هي متوَّبة ، كما أن الهمزة المخففة لو كانت مُحَقَّقة لم يلزم قلب الواو التي هي فاء همزة إلا من حيث يلزم قلبها في (وُجُوه) ، وكذلك

(١) (تَوَلَّج) على (فَوَعَل) من (وَبَيْت) وأصله (وَوَلَّج) ، وبعضهم قلب من التاء دالاً فقال:

(دَوَلَّج) ، وليس قلب التاء بيطرد في شيء من ذلك ، وقال بعضهم في (تَوَلَّج) : إنه (تَفَعَّل) ، فاختار الخليل (فَوَعَل) لأن (فَوَعَل) أكثر في الأسماء من (تَفَعَّل) ، فحمله على البناء الأكثر . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١٠ ، ق ١٢٦ .

(٢) يشير إلى ما رواه سيبويه عن الخليل في (فَعَل) من (وَأَيْت) فقال له: (وَوَيْ) وأنها تكون عند التخفيف: (أوي) فتبدل من الواو همزة لأنه لا بد من هذه الهمزة ، لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف . انظر الكتاب ٣٥٦/٢ .

(٣) بلفظ قريب من هذا نجد النص عن المازني مفصلاً وفي شرح السيرافي للكتاب ، ج ١٠ ، ق ١٢٧ . واحتج الرماني لمذهب سيبويه قائلاً: ليس في هذا ما يفسد قول الخليل ، وأما العلة الأخرى التي ذكرها المازني فهي فاسدة . . . ، انظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرماني للكتاب ، ج ٥ ، ق ٨٠ .

(٤) في المخطوطة: (أوبيل) هكذا ، والصواب من المسائل المشككة / ٩١ .

إذا خَفَّت الهمزة لم يلزم قلبها إلا من ذلك الموضع، لأنها [إذا] <sup>(١)</sup> كانت منبوذة فكالمخففة، كما أن الضمة لما كانت مخففة <sup>(٢)</sup> في (لَقَضَوْا الرَّجُلَ) <sup>(٣)</sup> كانت بمنزلة ثابتة، ويدل على أن الهمزة وإن كانت مخففة فهي كالمحقة، أن من خَفَّفَ (رُؤْيَاكُمْ) لم يقلبها ولم يُدغمها في الياء كما لا يدغمها مُحَقِّقَةٌ فيها وهي اللغة الفاشية الجيدة.

{وَمَنْ} <sup>(٤)</sup> قال: (رُيَا) <sup>(٥)</sup>، فأدغم وقلب لزمه أن يقول: (أُوِي)، فيبدل من الفاء همزة، لأنه جعلها وإن كان أصلها الهمزة بمنزلة الواو المحضة، فعلى هذا يقول: (أُوِي)، وهو ضعيف <sup>(٦)</sup>.

فأما قول أبي عثمان في (وُوِي) <sup>(٧)</sup>، إنه لم يكن أصلها الهمزة لم يلزم الإبدال، يعني إبدال الفاء همزة، قال: لأن في الثانية مَدَّةً مِثْلَ (وُوِي) إذا أردت فُوُعِلَ من (وَأَرَيْتُ) فلا يستقيم، لأن هذه الواو الثانية من (وُوِي) <sup>(٨)</sup> لو لم يكن أصلها همزة، لوجب أن تبدل الأولى همزة، وإن كانت الثانية مَدَّةً، وإن لم يجب أن يدل الأول من (وُوِي) همزة، لأن الواو

(١) ما بين المعرفتين ساقطة من المخطوطة، مجلوبة من المسائل المشكلة/٩٢.

(٢) في المسائل المشكلة/٩٢: (.. .) لما كانت منبوذة (..).

(٣) انظر المنصف ٢/٢٨٣، ٣/٨٩.

(٤) انظر المنصف ٢/١٢٤ - ١٢٥.

(٥) ساقطة من المخطوطة، وأصلحتها من المسائل المشكلة/٩٢.

(٦) انظر اللغات الواردة في هذا الحرف في المنصف ٢/٢٦ - ٣١.

(٧) أعقب أبو علي هذا القول بجملة تفصيلية لم يضمنها تعليقه هنا، لأنها استجلبت في المسائل المشكلة لزيادة التوضيح.

(٨) في المخطوطة: (ووري).

الثانية [١٨٥/ب] من (وُوي) لو لم يكن أصلها الهمز لكانت عينًا، فكان يلزم قلب الأولى همزة لأن الثانية كانت تكون أصلًا أيضًا، ألا ترى أنهم قد قلبوا الأولى همزة من قولهم: (أولَى)، وإن كانت الثانية مدة؟! فكذلك كان يلزم أن تقلب الواو الأولى من (وُوي) همزة لو لم يكن أصل اثنائية الهمز، وهذا بين جدًا، وإنما لم تقلب الأولى من (وُوي)، لأن الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها تنقلب ألفًا في (وَأَرَى يُؤْرِي)، ولم يكن يشبهه (وُوي) لو كانت الواو الثانية من (وُوي) أصلًا غير منقلبة عن الهمز، لأنها لو كانت كذلك لكانت لازمة كلزومها في (أولَى) ولم تكن تنقلب ألفًا كما تنقلب في (وُوي)، وإن اجتمع في كل واحد منهما واوان، الثانية من كل واحد منهما مدَّة، فهما يفترقان في الانقلاب وغير الانقلاب، فالمعتبر هنا لا اللفظ (١) فقط.

\* \* \*

**ومن باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات (٢)**  
**قال سيبويه: من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم (٣).**  
**قال أبو علي: وقوع الكسرة قبلها في مثل ياء (يتعد)، إذا بنيت**

(١) هذه المسألة بتسامها في المسائل المشكلة / ٩١ - ٩٣.

(٢) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٣) يريد: الواو التي تكون في موضع الفاء في الافتعال نحو التي في: مُتَعَدِّ، ومُتَعَدِّ، وَاَتَعَدِّ، وَاَتَعَدِّ. انظر الكتاب ٣٥٦/٢.

الفِعْلُ للفَاعِلِ، ووقوعها بعد ضمة في مثل (أوتَعِد) إذا بني الفعل للمفعول<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فهي أقوى من اِفْتَعَلَ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يعني أن الفاء من (أَفْعَل) أقوى منها في (اِفْتَعَلَ)، لأن التغيير الذي يعتور الفاء من (اِفْتَعَلَ) والانتقال يكون أقل في (أَفْعَلتُ)، لأن الكسرة لا تدخل الهمزة في (أَفْعَلتُ) كما تدخل همزة (أَفْعَل) الكسرة نحو، (إِيْتَعَدَ)، وهمزة (أَفْعَلتُ) لا يدخل لها إلا الفتحة والضممة<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وأثَمَّ لَأْتَمَّ من التَّوَهَّم<sup>(٤)</sup>.

أي من الواو التي هي فاء في قولك: الوَهْمُ، فأما التاء من التَّوَهَّم فهي تاء تَفَعَّل وليست التي في أَثَمَّ.

(١)- قال أبو سعيد: واِفْتَعَلَ من (وَعَدَ) في لغة الجمهور قلب الواو وهي فاء الفعل فيه تاء، فتدغم في تاء الافتعال، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لتغيرت، فكانوا يقولون في الماضي: إِيْتَعَدَ، وفي ما لم يسم فاعله: أوتَعَدَ، وفي المستقبل: يأتَعُدُ، فاختاروا التاء مكان الواو لمشاكلتها تاء الافتعال، ولأن التاء قد تبدل من الواو في قولهم: تُجَاءُ، وَتُحْمَةُ...، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ص ١٢٧. وانظر تفصيل ذلك في شرح الرماني، ج ٥، ص ٨٠.

(٢) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٣) قال الرماني: «يجوز إبدال التاء من الواو إذا كانت فاء على غير أطراد تشبيهاً بواو (اِفْتَعَلَ)، وكلما كانت أقرب من واو (اِنْتَعَلَ) فهي أحق بالبدل، فمن ذلك إبدالها في (اِفْتَعَلَ) لأنها ساكنة في موضع فاء الفعل، كقولك: أَنْحَمْتُ، وَاللَّجْمُ، وَضَرَّتْهُ حَتَّى أَتَكَأَتْ...»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ص ٨١.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢، وقد ضبط في التعليق بتشديد التاء في (أَثَمَّ) تحريف.

قال أبو علي: التَّعْيَةُ<sup>(١)</sup> وزنه (فَعِيلَةٌ)، كأنه (وَقِيَّةٌ)، فأبدلت التاء من الواو التي هي فاء<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### ومن باب ما تقلب فيه الواو ياء<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: فإذا أسكنت التاء لم يكن إلا الإدغام<sup>(٤)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: لم يدغم الحرفان المتقاربان لما تحرك الأول منهما لفصل الحركة بينهما، فإذا سكن الأول أدغم<sup>(٥)</sup>.

(١) إشارة إلى قول سيبويه: «فأما (التَّعْيَةُ) فيمنزلة الثَّبُورِ، وهو أُنْقَاهَا فِي كَذَلِكَ، وَالتَّقَى كَذَلِكَ»، الكتاب ٢/٣٥٧.

(٢) من تمام العبارة السابقة الواردة في شرح الرماني قوله: «ويجوز إبدالها [التاء من الواو] في التَّعْيَةُ، لأنها في موضع الفاء وأول الكلمة، ويجوز إبدالها في: (هو أُنْقَاهَا)؛ لأنها في موضع الفاء ساكنة، وكل ذلك على شبهها في اِفْتَعَلَ الذي لزمته علة الاطراد...»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨١.

وقال السيرافي: «وأما التَّعْيَةُ فالأصل فيه: وَقِيَّةٌ، لأنها فَعِيلَةٌ، من وَقَيْتُ، ولكنهم قلبوا الواو تاءً وإن لم يكن فيها شيء يستثقل من أجله الواو، إلا أنهم قد قالوا: تُقَى، فقلبوها الواو تاءً للغضم...»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٧.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٧.

(٥) الحديث هنا متعلق بقلب الواو ياءً نحو قولهم: (مِيزَان) في (مِيزَان)، و(مِيزَاد) في (مِيزَاد)، وأن الواو قد تركت فيها من قبل أنها أثقل؛ لأنها ساكنة ولا يحجزها عن الكسر شيء، وهذا يشبهه بقولنا: (وَكَيْدٌ) فقد قوى البيان للحركة فإذا أسكنت التاء فقبل (وَتَدٌ) لم يكن إلا الإدغام، لأنه ليس بينهما حاجز، فيقال حينئذ: (وَدٌ). فمتى سكنت الواو وقبلها كسرة قلبت ياءً، ومتى فتح ما قبل الياء أو تحرك عادت الواو فيقال في (مِيزَان) =

قال سيهويه: نحو قولهم: اَرْدَاكَ وَأَصْطَبِرَ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: أُذِنِي تَاءٌ اِفْتَعَلَ مِنَ الْفَاءِ، فَأَبْدَلَ مَعَ الصَّادِ حَرْفٌ مَطْبِقٌ لِيَقْرَبَ مِنْهَا، وَأَبْدَلَ مِنْهَا مَعَ الزَّايِ حَرْفٌ مَجْهُورٌ لِدَلَالَتِهِ أَيْضًا<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: ويحذفان في مواضع وتثبت الألف<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: ذلك في مثل قاضٍ، وَيَغْزُو فِي الْوَقْفِ، وَلَا يَحْذَفُ الْأَفَّ مِنْ يَخْشَى فِي الْوَقْفِ<sup>(٤)</sup>.

== وميمّاد، وميمّات: (موازين، ومواعيد، ومواقيت)، قال أبو سعيد: «وإنما امتنعت العرب من واو ساكنة بعد كسرة استفعالاً للجمع بينهما، ألا ترى أنه ليس في كلامهم ضمة بعد كسرة إلا أن تكون ضمة إعراب كقولهم: لَعِبٌ وَلَعْدٌ، وإذا كانت الواو مفتوحة وقبلها كسرة لم تقلب، لأن الفتحة كالحاجز بينهما وبين الكسرة». انظر شرح السيراني للكتاب، جـ ١، ق ١٢٨.

(١) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٢) يعلل أبو الحسن الرماني لاجتماع الواو والياء والأول منهما ساكن، وأنه بمنزلة الحروف المتقاربة المخارج في نحو (قالت طائفة) مع أنها حروف علة، ومع أنها في كلمة واحدة فليزم الإدغام لهذه العلة من اجتماع الأسباب الثلاثة، تقول: لَوَيْتُ يَدَهُ لَيْبًا، والأصل (لَوَيْتُ)، فيعمل، لأنها وأو مع باء الأول منهما ساكن، وكذلك طَوَيْتُ طَيْبًا... وأن حروف المدّ واللين مع تباعد المخارج بمنزلة الحروف المتقاربة المخارج؛ لأنها متناسبة بالمدّ واللين، وأن الحركات منها، وأنه يتسكن بها وما كان منها من إخراج الحروف، فصارت بهذه المناسبة بمنزلة الحروف المتقاربة، لأن تقاربها بهذه الأوجه بمنزلة تقارب الحروف بالمخارج، فازدأكَ وَأَصْطَبِرَ أَخْفَ مِنْ الْأَصْلِ لأنها أعدل في تأليف الحروف لُبْدُ التاء من الصاد، ويكون الطاء أعدل، لأنها مناسبة للصاد بالاستعلاء والإطباق، وللتاء بالمخرج والذال أعدل لأنها مناسبة للزاي بالجهر، وللتاء بالمخرج، وهو حرفٌ وسط بين الحرفين، وهو مع ذلك أحسن، لأنه أشكل. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٨٢.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٤) ضمير التثنية هنا يعود إلى (الواو والياء)، ففي الوقف يحذفان كقولنا: (هذا قاضٍ)، ==

قال سيهويه: فإنما الياء والتاء بمنزلة هذه الميم<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: الياء من (يُوعِدُ) والتاء من (تُوعِدُ) بمنزلة الميم  
 في الموضع<sup>(٢)</sup> لأنها مفتوحة، كما أن الميم مفتوحة وليس بفعل كما أن  
 الموضع ليس [١٨٦/أ] بفعل.

قال سيهويه: فإذا لم تكن الهاء فلا حذف لأنه ليس عوض<sup>(٣)</sup>.  
 قال أبو علي: كأنه يقول: إن الهاء في (عِدَّة) تصير عوضاً من الفاء  
 المحذوفة، فإذا لم تكن الهاء لم تحذف، وأتم، فقيل: (وَعَدٌ) لزوال الكسرة  
 عن الفاء وحذف ما لو حذفت الفاء مكسورة صارت عوضاً منه وهو الهاء.

\* \* \*

ومن باب ما كانت الهاء فيه أولاً وكانت فاء<sup>(٤)</sup>  
 قال سيهويه: وأعلم أن هذه الياء إذا ضُمَّت لم يُفعل بها ما يُفعل  
 بالواو، لأنها كياء بعدها وأو<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: الواو عنده إذا انضمت بمنزلة واوين اجتماعاً، فأبدلت من  
 أولهما همزة، (فَأَقَّتَتْ)<sup>(٦)</sup> نظير بنائك فوَعَلَّ من (وَعَدَ) إذا قلت: أُوَعَدَ

== (هو يُعَزُّ) عند الوقف، ولكن الألف لا تُحذف عند الوقف كقولنا: (هو يَحْشَى). وقوله:  
 (يَحْشَى) رسمها في المخطوطة هكذا بالألف (يَحْشَا).

(١) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) يريد الميم في (مُوعِدٍ، وَمُوعِدَةٌ).

(٣) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢، والكلام يدور حول نحو قولهم: يَسْرَ يَسِيرٌ، وَيَسْرَ يَيْسِرُ.

(٦) من قوله تعالى: «وَإِذَا الرُّسُلُ أَقَّتَتْ»، سورة المراتل، الآية/١١.



فكذلك الياء المضمومة بمنزلة الياء التي بعدها أو نحو يَوْمٍ، وَحَيَّوْهُ فَكَمَا لا يبدل الياء إذا كانت بعدها الواو نفسها همزة، كذلك لا يبدلها همزة إذا انضمت (١).

**قال سيبويه:** ويدلك على أن الياء أخفٌ عليهم (٢) أنهم يقولون: **يَيَّاسٌ، وَيَيَّسُ فلا يحذفون (٣).**

**أي فلا يحذفون الياء من (يَفْعَل) كما حذفوا الواو منه في مثل (يَعْدُ) (٤).**

**قال سيبويه:** وكذلك فَوَاعِلٌ، تقول: يَوَافِسُ (٥).

(١) قال أبو سعيد: والغرض في هذا الباب: الفرق بين الواو والياء، وذلك أن الواو تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة، والياء لا تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَيَّسُ، وَيَيَّزُ)، وذلك لأن الياء أخف من الواو عندهم، ألا ترى أن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو باءً تقدمت الواو والياء، كذلك هذه الياء إذا حُضِتْ لم تُهَمْزْ كما تفعل ذلك بالواو، لا يقال في يَسِرٌ: أَسِرٌ كما يقال في وَعَدَ أُعِدَّ، شبه الضمة بالواو... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٠.

(٢) أي (من الواو) وقد وردت في نص الكتاب.

(٣) الكتاب ٣٥٨/٢ وقام العبارة: «... موضع الفاء كما حذفوا يَعدُّ». وفي الكتاب: «... يَيَّسُ، وَيَيَّزُ».

(٤) يقول أبو الحسن الرماني: «إنما جاز حذفها [الواو] في يَفْعَلُ لثقل الواو الواقعة بين ياء وكسرة في الفعل، وليس للياء مثل هذا الثقل في هذا الموضع فكان الأصل أحق بها، ولا يجوز إذا انضمت أن تقلب همزة كما تقلب الواو لأنه لما كانت الواو المضمومة مع أن الضمة عليها بمنزلة المضاعف، وهو مع ذلك يجوز الأصل والقلب، ثم ضعف سبب القلب بأن الضمة ليست من جنس الياء امتنع القلب، لأنه ليس بعد ضعف السبب إلا الامتناع... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٣.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢، وفيه: «يَوَافِسُ» بالياء الموحدة.

أي ولا يبدلون من الياء الهمزة كما تبدل الواو في أوصل<sup>(١)</sup>.  
**قال سيبويه:** لأن قياس هذا أن يقول: يا غُلامٌ ويَجَلٌ<sup>(٢)</sup>.  
**قال أبو عثمان:** لا يلزم أبا عمرو<sup>(٣)</sup> هذا، لأنه ليس في كلامهم أو

(١) من خفة الياء وتقل الواو أنك تقول: يابسٌ ويَوابِسُ، ويائِسٌ ويَويَاسُ ولا تقول: واعدٌ و(و)َاعِدٌ ولا و(وا)ئِنٌ و (و)َوَائِنٌ بل تقول: (أ)وَاعِدٌ و(أ)وَأَوَّانٌ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٠. وفي هذه المسألة كلام لطيف بين مذهب الخليل ومخالفته مذاهب النحويين في (سُجِّل) من (بَسَّطَ سُجُورًا) فالتصه في المتصف ٣٨/٢ - ٤٠.  
 (٢) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: و... يا غُلامٌ ويَجَلٌ.

وهذا النص مكمل للمسألة قبله، وهي التي قال فيها سيبويه: «وقد قال بعضهم: يازيدٌ يَتَسَّرُ، شبهها ب(أ)يَجَلٌ» وزعموا أن أبا عمرو قرأ: «يا صَالِحِيْنَا»، جعل الهمزة ياء ثم لم يقلها وأو،... وهذه لفة ضعيفة، لأن قياس هذا أن تقول: يا غُلامٌ ويَجَلٌ».

(٣) يعني أبا عمرو بن العلاء، فقد نقل سيبويه فرائحه لأية الأعراف: «يا صَالِحِيْنَا» بأن جعل الهمزة ياء ثم لم يقلها وأو، وخرجها على أنها لفة ضعيفة، انظر الكتاب ٣٥٨/٢، وفي المسائل المشككة ٧٧/ - ٨٠ أفرد أبو علي مسألة لناقشة هذا الرأي ونقل كلام سيبويه وفصل في المسألة.

والرأي الذي أورده أبو علي هنا يتصرف رواء في المسائل المشككة مفصلاً عن استأذنه أبي بكر محمد بن السري، عن أبي العباس المبرد، عن أبي عثمان المازني. انظر المسائل المشككة ٧٩/ والمساءلة بتامها منقولة في (الكتاب النسوب إلى الزجاج): إعراب القرآن ٢٤٤/١ - ٢٤٦.

وقسر أبو سعيد هذه القراءة بقوله: وإن من العرب من لا يقلب الياء الساكنة (أو) إذا كانت الضمة التي قبلها من كلمة، والياء من كلمة أخرى كالضمة التي في الحاء من (صالحم) ويعدّها ياءً (أيتنا)، قال: وشبهوه ب(أ)يَجَلٌ في لفة من يشير إلى ضم القاف مع الياء في (أ)يَجَلٌ، واستضعف سيبويه هذه اللفة، وقال: يلزم عليها أن تقول: (يا غُلامٌ ويَجَلٌ)، يعني يلزمهم ألا يقلبوا (أو) (يَجَلٌ) إذا كان قبلها كسرة ميم (غلام) لأنها من كلمتين منفصلتين... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٠، وانظر البحر المحيط ٣٣١/٤.

ساكنة قبلها كسرة، وفي الكلام ياء ساكنة قبلها ضمة غير مشبعة مثل (قِيلَ)، فقوله: «ياصالحُ يَتَنَا»<sup>(١)</sup> مردود إلى (قِيلَ)، و(ياغلامُ وجَلْ)، ليس له مثل فبرّد عليه.

قال سيبويه: فأما (أفعلَ)، فإنها تسلم، لأن الواو تسلم في (أفعلَ)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: فأما قوله: (أفعلَ)، فإنها تسلم، يريد أفعلَ من الياء نحو (أيتسأُ)<sup>(٣)</sup>، تسلم الياء فيه ولا تعلّ، كما سلمت في (أفعلَ) من الواو ونحو (أوجرُ)<sup>(٤)</sup>.

وقوله: إلا أن يشدَّ<sup>(٥)</sup> الحرف في (أفعلَ) من الواو نحو (أتلجهُ في أولجِه)<sup>(٦)</sup>.

وقوله: وقد قالوا: يأتيسُ، فجعلوها أي الياء بمنزلتها<sup>(٧)</sup>، أي بمنزلة

(١) سورة الأعراف، الآية / ٧٧.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) في المخطوطة: (أنيسة) تحريف.

(٤) لا تقلب ياء (أفعلَ) تاء إذا كانت في موضع فاء الفعل نحو (أيقنَ، وأيقنَ، وأيسرَ) وما أشبه ذلك كما لم تُغير الواو في (أفعلَ) ولم تقلب تاء كقولك: (أوصلَ، وأزقَ)، والأصل في القلب: الواو، فكما لم يجب قلب الواو تاء في (أوصلَ) وبابه، لم يجب قلب الياء...  
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ص ١٢٠.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢، وهذا النص من قام سابقة.

(٦) قلبت الواو تاء في مثل (أولجَ، وأزكأَ) فنسبيل: (أتلجَ، واتكأَ) وهو شاذ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ص ١٣٠، وسبب الشذوذ أنه ليس ثمة سبب يقتضي الإعلال، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ص ٩٤.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢.

الراو، إذا صارت الياء بمنزلة الواو في قلبك له تاء في (اَفْتَعَلَ)؛ فكذلك صار (يَأْتِيْسُ) بمنزلة (يَأْجَلُ) في أن الياء التي هي فاء قلبت ألفاً، كما قلبت الواو ألفاً من (يَأْجَلُ) وفي كتاب أبي العباس: (١) وقالوا: يَا أَسُ، وَيَأْسُ بدل يَأْتِيْسُ وَيَأْتِيْسُ التي هي نسخ غيره، وهو أجود لأنه أقرب إلى (يَأْجَلُ) من (يَفْتَعِلُ) إليه (٢).

\* \* \*

(١) يريد في نسخة أبي العباس المبرد من كتاب سيبويه.

(٢) يقول أبو الحسن الرماني: «بعض العرب يقول: يَا أَسُ، وَيَأْسُ؛ لأنه لما ثقل الياء في هذا الموضع فرزوا منه إلى حرف مناسب له هو أخف منه، ومن العرب من يقول: يَيْسُ . . . مثل يَيْسُ، ووجه ذلك التشبيه بيَعُدُّ، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٤. وفسر أبو سعيد ذلك بقوله: «أما الذي قال: يَا أَسُ، وَيَأْسُ، فإنه يقلب من الياء الساكنة ألفاً في قولك: يَيْسُ، وَيَيْسُ، وليس ذلك الوجه، وإنما يقلب الياء والواو ألفاً إذا حركتا وانفتح ما قبلها. ولكنهم شبهوا قلب هذه الياء بقلبهم الواو ألفاً في (يَوَجَلُ) و(يَوَجَلُ) وما أشبه ذلك، حين قالوا: (يَأْجَلُ وَيَأْجَلُ)؛ وإنما قلبوا الواو ألفاً استحقاقاً للواو مع الياء في (يَوَجَلُ)، والألف أخف، فأبدلوا منها، فأما يَيْسُ، ويَيْسُ فشبهه مع شلوهه بهذين، ويَعُدُّ» شرح السيراني للكتاب، ج ١٠، ق ١٣١.

ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية<sup>(١)</sup>  
وهما في موضع العين<sup>(٢)</sup>

قال سيهويه: فكذاك هذه الحروف حيث اعتلت، جعلت حركتهن على ما قبلهن، كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلهما<sup>(٣)</sup>.

يريد ، إذا كانا لامين نحو يَغْرُو وَيَرْمِي<sup>(٤)</sup>.

قال سيهويه: كما لزم ما ذكرت [١٨٦/أ] لك الحركة عما بعده<sup>(٥)</sup>.  
أي كما لزم العين من (يَغْرُو وَيَرْمِي) الحركة عما بعدهما وهما الكسر والضَمّ اللذان لزموا الزاي من (يغزو) والميم من (يرمي).

قال سيهويه: وكانت فَعَلْتُ أَوْلى بِفَعَلْتُ من الواو من فَعَلْتُ<sup>(٦)</sup>.  
قال أبو علي: من الأولى صلة لقوله: بِفَعَلْتُ، ومن الثانية صلة لأَوْلى،

(١) في المخطوطة: (ثابتة) تحريف.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٩/٢، وفي الكتاب: ... حركة ما قبلها.

(٤) يقول أبو الحسن الرماني: والاعتلال في باب (يَرْمِي وَيَغْرُو) سكون حرف العلة مع إلزامه (يَفْعَلُ) في بنات الواو، و(يَفْعَلُ) في بنات الياء للفرق بينهما بما يقتضيه الال فيهما، إذ الأصل الذي هو الصحيح يجيء - (فَعَلْتُ) فيه على (يَفْعَلُ) و(يَفْعَلُ)، فلما صار المعتل لزم بنات الياء أحد الطريقتين، وهو (يَفْعَلُ) ولزم بنات الواو الطريق الآخر، ولا يجب مثل ذلك في باب (خَشِيَ وَعَمِيَ) لأنه ليس إلا طريق واحد، وهو (يَفْعَلُ)؛ فلم يقع فيه تخيير كما وقع فيما له طريقان. شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٥.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) الكتاب ٣٥٩/٢، وفيه: (... من فَعَلْتُ).

فتقدير الكلام فكان **فَعَلْتُ** بِفَعَلْتِ مِنَ الْوَاوِ أَوْلَى مِنْ فَعِلْتِ<sup>(١)</sup> .  
 قال سيبويه: نظيره في الاعتلال من **مُحَوَّلٍ** إِلَيْهِ **يَعِدُّ**، وَ**يَزِنُ**<sup>(٢)</sup> .  
 أي، نظيره في أنه كانت الفاء تبقى على حركتها لو لم **تَعَلَّ** .  
 قيل في قوله: **يَعِدُّ** وَ**يَزِنُ**: إنه ينسغي أن يكون يريد **يَبْعِدُ** وَ**يَزِنُ** عِدَّةً  
 وَ**زِنَةً**، لأن التحويل إنما هو في عِدَّةٍ دُونَ (يَعِدُّ)، لأن حَرَكَةَ الْفَاءِ حَوَّلَتْ إِلَى  
 الْعَيْنِ لَمَّا حَذَفَتْ .

وقيل أيضاً: إن (فَعَلَ)، عليه أن يكون في مضارعه **يَفْعَلُ** وَ**يَفْعَلُ**،  
 وَوَعَدَ (فَعَلَ)، ولم يجرى في مضارعه إلا **يَفْعَلُ**، فقد حوَّلَ مِنْ **يَفْعَلُ** إِلَى  
**يَفْعَلِ**، كما أن فَعَلَ مِنَ الْقَوْلِ مَحْوَلٌ إِلَى (فَعَلْتُ)، فإن قيل لصاحب هذا  
 التفسير الثاني: قد جاء (يَفْعَلُ) في باب (يَعِدُّ)، وذلك قول بعضهم: وَجَدَّ  
**يَجِدُّ**، فمن جوابه: أَنْ **يَجِدُّ** شَادَّ، وَحَذَفَتْ الْفَاءَ مِنْهُ كَمَا حَذَفْتَ مِنْ (يَفْعَلُ)؛  
 لِيُعْلَمَ أَنَّ الْأَصْلَ (يَفْعَلُ)، (فَيَجِدُّ) بَعْدَ كَأَنَّهُ عَلَى **يَفْعَلِ**، إِذْ لَوْ كَانَ عَلَى  
**يَفْعَلِ** لَثَبَّتْ الْفَاءُ كَمَا ثَبَّتَتْ فِي (مَوْضُوءٍ) وَنَحْوِهِ .

(١) يقرر الرماني امتناع العرب في بنات الباء من (فَعَلْتُ) لنلا يُخْرِجُوا الْأَخْفَى إِلَى الْأَثْفَلِ،  
 وَأَنَّهُ لَوْ بَنَى (فَعَلَ) يَفْعَلُ مِنْ (رَمَى) لَقِيلَ: (رَمَوْا يَرْمُونَ) وَهَذَا إِخْرَاجٌ لِلْأَخْفَى إِلَى الْأَثْفَلِ،  
 وَلَوْ بَنَيْتَ (فَعَلَ) يَفْعَلُ مِنْ (رَمَيْتَ) لَقُلْتَ: (رَمَوْا)، فَلَا يَكَادُ يَوْجَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَأَمَّا  
 (قُلْتَ تَقُولُ) فَيَجِبُ فِيهِ (يَفْعَلُ) مِنْ وَجْهَيْنِ:  
 أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِنْ بَنَى عَلَى (فَعَلَ) وَجِبَ فِيهِ (يَفْعَلُ) .  
 وَإِنْ بَنَى عَلَى (فَعَلَ) وَهُوَ الْمَغْيَرُ وَجِبَ فِيهِ (يَفْعَلُ) أَيْضًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (بِئْسَ تَبِيحٌ . . .  
 انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٥ - ٨٦ .  
 (٢) الكتاب ٣٥٩/٢، وهو متعلق بالفقرة السابقة .

قال سيهويه: فاعتلت كما اعتلت خَفْتُ وَهَيْبْتُ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إِنْ طَلْتُ فَعَلْتُ لَيْسَ بِمَنْقُولٍ مِنْ فَعَلْتُ إِلَى فَعَلْتُ كَقَلْتُ، كما أن أصل خَفْتُ وَهَيْبْتُ فَعَلْتُ لَيْسَ بِمَنْقُولٍ مِنْ فَعَلْتُ كَيْبْتُ<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: أَلْزَمُوهُ يَفْعَلُ حَيْثُ كَانَ مُحْصُولًا مِنْ فَعَلْتُ لِيَجْرِيَ مَجْرَى مَا حَوْلَ إِلَى فَعَلْتُ<sup>(٣)</sup>.

قال<sup>(٤)</sup>: يعني بقوله: ليجري مجرى ما حول إلى فَعَلْتُ، أي في أن تصير حركة عين (يَفْعَلُ) من الياء مثل حركة عين (فَعَلْتُ) منها كما كانت حركة عين (يَفْعَلُ) (وَفَعَلْتُ) من الواو والياء، كما اتفقا في النقل<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «أما فَعَلُ فنحرو طالاً، وجاد إذا كان طويلاً وجواداً، والأصل طولٌ وجَوْدٌ. وصورة قَالٍ وَيَأَعُ وَيَأَبُ وَيَأُفُ وَطَالَ واحدة، وإنا يستدل على كل وزن من هذه الأوزان بشيء غير صيفته إذ كانت صيفته تشاكل صيغة الوزن الأخر». شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣١.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٤) القائل هنا أبو علي نفسه.

(٥) عبارة سيهويه واضحة المعنى لولا أن أبا علي اجتزأها، فهي تقول: «وإذا قلت: يفعل من (قَلْتُ) قلت: (يَقُولُ)، لأنه إذا قال (فَعَلُ) فقد لزمه (يَفْعَلُ)، وإذا قلت: يفعل من (يَعْتُ) قلت: يبيح، أَلْزَمُوهُ يَفْعَلُ...». الكتاب ٣٦٠/٢، والواقع أن (خَفْتُ وَهَيْبْتُ): فعلت، القوا حركتها على الفاء، وأذهبوا حركة الفاء، ففعلوا حركتها الحركة التي كانت في المعتل الذي بعدها، فاصل (خَفْتُ وَهَيْبْتُ) فَعَلْتُ بكسر العين، وقد ألقوا حركة العين على الفاء في فَعَلُ المتكلم ولم يفعلوا ذلك في فَعَلُ الغائب، وجعل ذلك حجة لقُلْتُ وَهَيْبْتُ في إلقاء حركة العين على فاء الفعل - وإن كانت خَفْتُ وَهَيْبْتُ في الأصل على فَعَلْتُ، وقُلْتُ وَهَيْبْتُ الأصل فيهما فَعَلُ ثم نُقِلَ إلى فَعَلُ وفَعَلُ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٣. وبين الرماني أن في مثل (قِيلَ) وَخَيْفَ، وَهَيْبَ، وَيَبَحَ ثلاثة أوجه هي: =

قال سيهويه : فكما وافقه في تفسير الفاء كذلك وافقه في  
(يَفْعَلُ) (١).

قال أبو علي: قوله: كما وافقه في تغيير الفاء، أي كما وافق ما كان  
من الياء ما كان من الواو في تغيير الفاء منه، وتحريكه بما هو من جنسه،  
كذلك وافقه في تغيير العين وتحريك ما هو من جنسه.

قال سيهويه: لأنهما لم يعتلا محوكتين، وإنما اعتلنا من بنائهما  
الذي هو لهما في الأصل (٢).

قال أبو علي: كأنّ قائله قال له: لم لم يجيء يَخَافُ ونحوه على  
(يَفْعَلُ)، إذ كان الماضي منه على (فَعَلَ) كما أن الماضي من (يَبِيعُ) على  
(فَعَلْتُ)، وجاء المضارع على يَفْعَلُ نحو يَبِيعُ؟ فقال: خالف (يَخَافُ)  
(يَبِيعُ)، لأن ماضي (يَخَافُ) أصله (فَعَلَ) ليس بمنقول من (فَعَلَ) إليه،  
كما أن بَاعَ كذلك [١٨٧/أ].

فلما كان أصله (فَعَلَ)، لزم في مضارعه (يَفْعَلُ)، ولم يلزم ذلك في  
(يَبِيعُ) وإن كان ماضيه (فَعَلَ)، لأن أصله (فَعَلَ)، فجاء المضارع على  
ذلك، وبدل على أن (خَافَ) أصله (فَعَلَ) غير منقول من (فَعَلَ) قولك:

---

= فَعَلَ، وفَعَلَ بالإشمام، وفَعَلَ بالقلب إلى الواو، إلا أن أجودها الأول (فَعَلَ) ويُنَجُّ لأنه  
أقيس للنقل الذي جرى على قياس النقل في (فَعَلْتُ) وأبعد من الكلفة بالإشمام الذي فيه  
صومية، وأما (فَعَلَ) فهو على إتباع الفاء لأنها حركة خفيفة يثبت معها حرف العلة،  
فاستمر القياس في (فَعَلَ)، ويُنَجُّ، ويُنَجِّفُ، ويُنَجِّبُ، على منهاج واحد. انظر شرح الروابي  
للكتاب، ج ٥، ق ٨٦.

(١) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢.



رَجُلٌ خَافٌ، فوافق من الصحيح قولك: رَجُلٌ فَرِقٌ من فَرَقَ وَيَفْرُقُ، فَخَافَ  
يَخَافُ أصله فَعِلٌ يَفْعَلُ غير منقول، كما أن طَالَ يَطْوُلُ أصله فَعَلَ يَفْعَلُ  
غير منقول يستدل عليه بِطَوِيلٍ، كما استدلت على خَافَ يَخَافُ، وهما  
مثل ظَرِيفٍ وَشَرِيفٍ وَفَرَجٍ وَبَرَقٍ.

قال سيهويه : فكما اتفقن في التغيير ، فكذلك اتفقن في  
الإلحاق (١).

قال أبو علي : يقول: كما اتفق بنات الياء والواو في التغيير في  
(فَعَلَتْ وَيَفْعَلُ) كذلك اتفقن في غير التغيير في مجيء الفاءات مفتوحة  
غير منقولة إليها حركات عيناتها .

قال سيهويه: ونظيرها من الصحيح فَضِلَ يَفْضُلُ (٢).  
قال أبو علي: أخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال:  
حدثني الأصمعي قال: سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود:  
ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِيَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مِنْ عَيْشِي لَدَيْهِ وَمَا فَضِلٌ (٣)

(١) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٢) الكتاب ٢/٣٦١، والإشارة إلى أن (مِتْ تَمُوتُ) معتلّة من (فَعَلَ يَفْعَلُ) ولم يحول كما  
يحول (قُلْتُ وَذُتُّ).

(٣) البيت من الطويل وهو بسننه في النصف ٢٥٦/١، والشاهد فيه قوله: (وما فضيل)  
نظيراً من الصحيح لما اعتل من (فَعَلَ يَفْعَلُ) نحو: (مِتْ تَمُوتُ)، وهو لأبي الأسود  
الدؤلي، انظر ديوانه ٤٦.

وتختلف بعض ألفاظه في المصادر التي روتها، ففي النصف ٢٥٦/١ يرويه وفيه: «...  
عيشي ذكرت...» ومثله في خزنة الأدب ٢٨٥/١، وفي شرح المصل ١٥٤/٧: «...  
يومي ذكرت...» قال الزمخشري: «وأما فَعِلٌ يَفْعَلُ، ومِتْ تَمُوتُ فمن تداخل اللغتين»  
وقال ابن يعش مفسراً ذلك: «ولم يأت عنهم فَعِلٌ: يُفْعَلُ بكسر العين في الماضي =

قال سيبويه: فلما كن في معنى ما لأبد له أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله، تحرّكن<sup>(١)</sup>.  
أي، صَيِّدٌ بمعنى اصْيَدٌ، وما قبل الياء من (اصْيَدٌ)، فلا يلزم اعتلالها<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### ومن باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: ولم يجعلوه يعتلّ من محوّلٍ إليه<sup>(٤)</sup>.  
أي، لم يجعلوه (أفعل) يعني من (فعل) الذي يحوّل إليه (فعل) (معتلا)<sup>(٥)</sup>، وذلك أنه لو أُعِلَّ (أفعل) مما نقل إليه (فعل)، لكان خروجًا عما عليه أصول الأبنية، - لأنه كان يصير الإعلال في بنات الواو من (أفعل) من بنات الياء من (أفعل)، فلما كان يؤدي إلى هذا جعل الإعلال

== وضما في المستقبل إلا أحرف بسيرة لا اعتداد بها لقلتها وندرتها . . . . . نفسه .

(١) الكتاب ٣٦١/٢ .

(٢) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: إن (عَوْرَ) (فعل) وكذلك (حَوْرَ وصَيِّدَ) فأشار إلى أن (فعل) إذا كانت عين الفعل منه واوًا أو يا، فإنها تنقلب ألفًا نحو (هَابَ وخاف)، والأصل فيهما (هَيِّبَ، وحَوْرَفَ)، ولكن عرض في (عَوْرَ وحَوْرَ وصَيِّدَ) ما منعها من الإعلال، وذلك أن (أفعل) لا يعتل نحو (أَبْيَضَ وأَسْوَدَ)، والواو والياء فيهما بمنزلة الحروف الصحيحة كقولك: (أحمر، وأشهب) . . . انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٠٠، ق ١٣٧ .

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢ .

(٤) الكتاب ٣٦٢/٢ . وفيه : « ولم يجعلوه معتلاً . . . . »

(٥) زيادة يقتضيهما تمام المعنى .

في (أَفْعَل) ونحوه من (فَعَلَ) المنقول، لا من (فَعَلَ) (وَفَعَلَ) المنقول إليهما (فَعَلَ) (١١).

قال سيهويه: وذلك أَجَادَ وَأَقَالَ (٢).

قال أبو علي: (أَجَادَ) كان أصله (أَجُودَ)، وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنًا، فلما أعلت الواو حُرُوت (٣) حركتها إلى الحرف الساكن الذي قبله (٤).

قال سيهويه: وفي تَفَاعَلْتُ وَتَفَعَّلْتُ مع ما (٥) ذكرت أنه لم يكن ليعتَل (٦) . . . الفصل.

(١) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: واعلم أن الأفعال التي تلحقها الزوائد وتعتَل أربعة وهي: (أَفْعَل، وَأَفْعَل، وَأَفْعَل، وَأَفْعَل)، فاسمًا (أَفْعَل) فنحو: (أَجَادَ وَأَهَانَ وَأَقَالَ)، والأصل فيه: (أَجُودَ، وَأَهِينُ، وَأَقْرَلُ)، ألحقوا فتحة الياء والواو على الساكن وهو فاء الفعل، وقلبوها ألفًا فقالوا: أَجَادَ وَأَهَانَ. وأما (أَفْعَل) فنحو: (اِحْتَارَ، وَأَقْتَادَ)، والأصل: (اِحْتَبَرَ، وَأَقْتَرَدَ)، قلبوا الياء والواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا ذلك بهاء وقال، ولم يحفلوا بما فيها. وكذلك (اِنْفَعَلَ): (اِنْفَادَ، وَأِنْسَابَ) والأصل: (اِنْفَرَدَ، وَأَنَسَبَ) قلبوا الواو والياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: اِنْفَادَ وَأِنْسَابَ. وصار ما قبل الواو والياء من فاء الفعل بمنزلة حيث لم يكن زائداً، كأن فَرَدَ وَسَبَّ فِي اِنْفَرَدَ وَأَنَسَبَ بمنزلة قَوْلَ وَيَبَّحَ، ولم يحفلوا بالألف والنون.

وأما (اِسْتَفْعَلَ) فهو كقولك: (اِسْتَجَارَ، وَاِسْتَبَانَ، وَاِسْتَقَامَ) والأصل: (اِسْتَجُورَ، وَاِسْتَبِينَ، وَاِسْتَقَرَّمَ)، فالتفت فتحة الواو والياء على ما قبلها، وقلبتها ألفًا . . . انظر الاعتلال لهذه الصيغ ومزيداً من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ص ١٣٩.

(٢) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٣) في المخطوطة: حوَّ.

(٤) انظر تفسير ذلك عند أبي سعيد السيرافي فيما نقلناه عنه آنفاً.

(٥) في المخطوطة: معاً. (٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

أي مع ما ذكرت من أنه أعلل لاجتماع ثلاثة سواكن، لزم حذف اثنين منها وأنه في قوله: لم يكن ليعتل رفع بالظرف الذي هو (في) .  
قال سيبويه: مما أسكن ما قبله، فيما ذكرت لك، قَبِلَ هذا شِبْهُهُ بِقَاعَلَتْ<sup>(١)</sup> .

أي مما ليس قبله ألف ولا ياء ولا واو<sup>(٢)</sup> .  
قوله: شبهوه بِقَاعَلَتْ أي بِقَاعَلْتُ الذي عينه ياء أو واو<sup>(٣)</sup> .  
قال سيبويه: ولم يعتل الحرف من محوّل إليه<sup>(٤)</sup> .  
أي الحرف الذي قبل العين من أقام من الحركة التي حوّلَتْ إليها من العين<sup>(٥)</sup> .

قال سيبويه: لأنه قد يشترك في هذا المعنى ما يصح .  
قال<sup>(٦)</sup> [١٨٧/أ] يقول : إنه قد يشترك في معنى (اَفْتَعَلُوا)  
ما يصحُّ وهو (تَفَاعَلُوا)<sup>(٧)</sup> .

(١) الكتاب ٣٦٢/٢ .

(٢) أي في مثل بَابَعْتُ، وَمَاوَلْتُ ونحو ذلك .

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢ .

(٤) يعني أنهم إذا قالوا: أَقَامَ، وَأَجَادَ فهو أَفْعَلٌ، وإذا قالوا: اسْتَحَاذَ، واسْتَرَاثَ فهو اسْتَفْعَلٌ، ولم يكن على بناء غير هذا فحوّل إليه كما كان (قُلْتُ، وَبَعْتُ) على (فَعَلْتُ) ثم حوّل إلى (فَعَلْتُ) و(فَعَلْتُ)، وليس في الكلام بناء على هذا النحو يحوّل إلى (أَفْعَلٌ) . . . انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٠، ق ١٤٠ .

(٥) الكتاب ٣٦٣/٢ .

(٦) القائل هنا هو أبو علي نفسه .

(٧) العرب تقول: احْتَرَشُوا واحْتَرَشُوا، وإن لم يقولوا: تفاعلوا، فاحتوشوا، واهتوشوا إنما صحتا لأنهما في معنى (تَهَاوَسُوا وتَحَاوَسُوا)، وإن كان لا يستعمل تهاوشوا ومحاوشوا، =

## ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة على اعتلالها<sup>(١)</sup>

أي على اعتلال الأفعال.

قال سيهويه: وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلّ فَعَلَّ منه<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>: ما لا يعتلّ (فَعَلَّ) منه نحو (ضَرَبَ)، فإنه يقال فيه: (ضَارِبٌ)<sup>(٤)</sup>.

ولكن هذا التقدير فيهما، كقولنا: رجل فقير على فقر، فهو فقير وإن كان لا يستعمل فقر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٤٦.

(١) الكتاب ٣٦٣/٢، وفيه: «... من أسماء الأفعال...» ورواية السيرافي توافق ماجاء في التعلية، وعند الرماني: «باب المعتل من الأسماء الجارية على الفعل»، وترجمه أبو سعيد بأنه يعني وما اعتل من الأسماء المشتقة من الأفعال، وهي أسماء الفاعلين ك(قَاتِلٌ)، المشتق من (قال)، و(خَائِفٌ) المشتق من (خَافَ)، و(مُجَبِّمٌ) المشتق من (أقام) و(مُعَامٌ) المشتق من (أقم) وغير ذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) هو أبو علي رحمه الله.

(٤) قال أبو الحسن الرماني: «... وإنما وجب ذلك [الإجراء على الاعتلال] لأن الفعل إذا اعتلّ اقتضى إعلال ما تصرف منه ما هو جار عليه، ليكون على مشاكلته في الإعلال، ولا يجوز فيما صح فعله إعلال الاسم فيه، فتقول: (مقاول)، لأنه قد صح فعله في (قَاوَلَ، يُقَاوِلُ)، وكذلك (مُتَقَاوِلٌ) يجري على (تَقَاوَلْتُ، نَتَقَاوَلُ) وكذلك (عَاوَزَ، وَصَايَذَ) بفسير همز، فإعلال (فَاعَلَّ) ما اعتل عين الفعل فيه يُغَلِّبُ الحرف فيه همزة للمناسبة بينه وبين حرف العلة، مع مشكلة الهمزة للألف الزائدة بأنها من حروف الخلق كالألف، وأنها زائدة، تشاكل المبدل بلحاق كلمة لم يكن فيها، وقد جرى القياس في هذا على هذه العلة في كل ما لا تصلح فيه الحركة من حروف العلة، إذا وقع بعد الألف الزائدة...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٩.

قال سيبويه: ولا تجعلها بمنزلة فَعَلْتُ في الفِعْل (١).  
 قال أبو علي: يقول: لا تُبدل من الياء واوا إذا انضم ما قبلها في  
 الفِعْل نحو: رَمُو، ومَرَمُو.

قال سيبويه: فَمَعِيشَةٌ يصلح أن تكون مَفْعَلَةٌ وَمَفْعِلَةٌ (٢).  
 قال أبو علي: يجيز سيبويه في (مَعِيشَةٌ) أن تكون مَفْعَلَةٌ، كأن أصله  
 (مَعِيشَةٌ)، ثم يبدل من الضمة كسرة لتصح الياء كما أبدلتها منها في  
 (بَيْضٌ) جمع أبيض، وفي (عَيْنٌ) جمع (عِيَانٌ) على قول من قال: (رُسُلٌ)  
 فهذا قوله في هذا ونحوه، أعني (مَفْعَلَةٌ) من بنات الياء ونحوها.  
 وأما الأَخْفَشُ فلا يجيز في مَعِيشَةٌ أن تكون مَفْعَلَةٌ، وكذلك (دَيْكٌ)  
 (وَفَيْلٌ) ونحوه، لا يجيز فيه أن يكون (فُعْلًا)، ويقول: لو كان (مَفْعَلَةٌ) أو  
 كان فُعْلًا لكان (مَعُوشَةٌ، ودُوكٌ).

ويقول: إنما تبدل من الضمة كسرة لتصح الياء في المجموع دون  
 الأفراد، وبَيْضٌ جمعٌ، وكذلك (أَدْلٌ، وحَفِيٌّ)، فأما الأحاد فلا يبدل من  
 ضمتها كسرة.

قال أبو عثمان: وقد ترك الأَخْفَشُ قوله هذا، وناقض فيه، لأنه يقول:  
 إن المحذوف من (مَبِيع) عين الفعل، فلما حذف العين صار (مَبُوع) على  
 وزن (مَقُول)، ثم أبدل من ضمة الباء كسرة، ومن واو (مَقُول) ياء فصار  
 (مَبِيع)، فقد قلب الضمة كسرة في الواحد، وهو يزعم أنه لا يفعل ذلك إلا

(١) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢.

في الجميع<sup>(١)</sup>.

**قال سيبويه** : إذا أردت منهما مثل مُخَدَعٍ، وكَمَسَعَطٍ يجري من الواو (كأَفْعَل) في الأمر قبل أن يدرکه الحذف<sup>(٢)</sup>.

أي حذف العين من همزة الوصل، قال: لو أمرت من (قُلْ) قبل أن يدرکه الحذف والتغيير لقلت: (أَقُولُ)<sup>(٣)</sup>.

**قال سيبويه**: وذلك نحو (مَكْوَرَة)، (وَمَزِيد)<sup>(٤)</sup>.

(١) (مَفْعُول) من البيع يقال فيه: (مَبِيعٌ) والأصل: (مَبِيعُ)، نُقلت الحركة فيه من الياء إلى الياء.. وحُدقت الواو لالتقاء الساكنين، وكسر ما قبل الياء على قياس الكسر في (يَبْضُرُ) فصار (مَبِيعٌ). والأخفش يذهب إلى أن المحذوف عين (مَفْعُول) على قياس حرف المدّ واللين إذا لقيه ساكن حذف الألف من الساكنين أصلياً كان أو زائداً في نحو: (تَقْضِي الحَقَّ، الياء مضمومة ويعدّها واو (مَفْعُول)، فليس في هذا ما يدعوا إلى الياء إذ قد حلفت بقي واو (مفعول) قبلها حرف مضموم، فانفصل الألف من هذا لأن الياء لما سكنت وجب كسر المضموم قبلها كما يجب في (يَبْضُرُ)، حذفت لالتقاء الساكنين، فصادقت واو (مَفْعُول) وهي ساكنة قبلها كسرة، فانقلبت على ما قبلها ياء فار (مَبِيع)، قال المازني: وكلا القولين حسن جميل، وقول أبي الحسن أقيس ٤٠٠، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٠ - ٩١، وانظر المتصف ١/ ٣٠٠.

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٣) نقل أبو سعيد عن الأخفش أنه يقول في (مَفْعُول) من ذوات الياء مثل (سُطْعَط) (مَبْرُج)، فيقلب الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها لما ألقيت ضمتها على ما قبلها كما قال في (مَفْعَلَة) من العَشِيرِ: (سَمْرَسَة)، قال: وقد قال قوم في (مَفْعَلَة) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: (أَجْرَدَات) فجاءوا بها على الأصل، وذلك قولهم: (إِنَّ الْفُكَاةَ مَقْرَدَةٌ إِلَى الْأَذَى)، وهذا ليس بغيره، كما أن (أَجْرَدَات) ليس بغيره... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢.

قال أبو علي: يقول: (مَزِيدٌ، وَمَكْرُوزَةٌ، وَمَرِيمٌ)، ونحو هذا، أسماء مصوغة لأشخاص بأعيانها، لامناسبة بينها وبين الفعل<sup>(١)</sup>، ولو كانت من الفعل لاعتلت، كما أن (مَوْزِقٌ، وَمَوْهَبٌ) لو كانا مصدرين أو موضعين للفعل لكسرت العين منهما، ولم تفتح مثل مَوْعِلٍ، لكن لما كانا اسمين علميين لم يجرى مجرى ما أخذ من الفعل لموضعه.

وقال أبو علي: تَهْلِكُ<sup>(٢)</sup>، اسمٌ عَلَمٌ، ولو كان منقولاً من الفعل

(١) انظر المنصف ١/٢٩٥.

(٢) تَهْلِكُ، بالفتح ثم السكون، ولامان، الأولى منهما مفتوحة، موضع قريب من الريف، قال ياقوت: وقد روي بالشاء المثلثة، وأنشد لزاعم المَعْبِلِي:

قَلْبَتَ لِبَالِنَا بِطِخَّةِ فَاللَّوِي رَجَعَنُ، وَأَيَّامًا قِصَارًا بِمَسَلٍ  
فإن تَوَثَّرِي بِالرَّوْدِ مَوْلَاكَ لِأَقْلٍ أَسَاتِ، وَإِن تَسْتَبِدْلِي أَتَبَدَّلِ  
عِذَارِي لَمْ يَأْكُلَنَّ بِطِخِّ قَرِيَسَةٍ وَلَمْ يَتَجَبَّنَنَّ الْعِرَارُ بِتَهْلِكِ

انظر معجم البلدان ٢/٦٤، ٨٨.

وقد أدرج سيبويه (تَهْلِكُ، وَحَيَوَةٌ) فيما لا يطرده كما أن (أَجْرَدَاتٌ) ليس يطرده وأن نحو: (مَكْرُوزَةٌ، وَمَزِيدٌ) مما جاء على الأصل، قال الرماني: «وبعض العرب يقول: (إن الفكاهة مَقْرُودَةٌ إلى الأذى) فيخرجه على الأصل للإشعار به، كما قالوا: اسْتَحْوَرَةٌ وكذلك مَكْرُوزَةٌ وَمَزِيدٌ وَتَهْلِكُ وَحَيَوَةٌ. كل ذلك للإشعار بالوصل». شرح الرماني لكتاب، ج ٥، ق ٩٣، ومَكْرُوزَةٌ اسم رجل، وكذلك مَزِيدٌ، والقياس فيهما: مَكَاوَةٌ وَمَزَاوَةٌ، قال أبو سعيد: وإفَّا جاء هذا كما جاء تَهْلِكُ، وهو اسم وكان القياس أن يقال: تَهَلُّ بِالإِدْغَامِ، لأن (يَهْلِكُ) من المضاعف الذي عينه ولامه من جنس واحد يُدْغَمُ كقولك: يَعْضُ، وَيَشْمُ وما أشبه ذلك، وفي الأسماء: أَظَلُّ، وَأَقْلُّ، وَالأَصْلُ: يَعْضُضُ، وَيَشْمُشُ، وَأَطْلَلُ، وَأَقْلَلُ، ألا ترى أن الشاعر لما اضطر في (أَطْلَلُ) ودّه إلى أصله فقال:

يَشْكُرُ الوِجَا مِنْ أَظْلَلِ وَأَطْلَلِ

ومن الشاذ الذي ذكره سيبويه قولهم: حَيَوَةٌ، وكان القياس أن يقال: حَيَّةٌ، لأن الباء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياءً وتُدْغَمُ. انظر شرح السيرافي للكتاب،



مسمًى به بعد أن استعمل فعلاً. لوجب أن يكون كما أُعِلَّ، يريد، لما كان كذلك.

وقال أبو علي: مَحَبَبُ عِلْمٌ، كما أن مَوْرَقٌ عِلْمٌ<sup>(١)</sup>، وجاء [أ/١٨٨] كل واحد منهما مخالفاً للأسماء المناسبة للأفعال نحو الأسماء المأخوذة من الأفعال لمواضع الأفعال.

قال سيهويه: ويتم في (أفعل)، (وأفعل) لأنهما اسمان<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: (أفعل) الذي عينه واو لا يُعَلُّ مثل أدورُّ، (وأفعل) نحو (أهوتاء) في جمع (هين) لا يُعَلُّ أيضاً لما ذكره سيهويه<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: إذا كانت الزيادة في أول الكلمة زيادة يشترك فيها الاسم والفعل وتدخل عليهما جميعاً، فإنك إذا أدخلتها على الاسم وكان كل بناء من الأبنية التي يشترك فيها الاسم والفعل صححته<sup>(٤)</sup>، ومثاله الهزمة التي تدخل في نحو: أنا أضربُ، وأحمرُّ، إذا بنيت اسماً على

(١) مَحَبَبٌ ومَوْرَقٌ اسمان أشار إليهما سيهويه، وهما من أسماء الرجال وجاءا على هذه الصورة شفوذاً، انظر الكتاب ٣٦٤/٢، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٥، قال الرماني: وقاماً مَوْرَقٌ ومَوْرَبٌ فصح على القياس لأن حرف العلة ساكن في موضع الفاء، وذكر في هذا الموضع لأمرين: أحدهما: تبين أن قياسهما التصحيح، والآخر: التشبيه به ما أخرج على أصله ما حرف العلة في موضع العين منه، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٣.

(٢) الكتاب ٣٦٥/٢؛ انظر شرح عين كتاب سيهويه ٣٠٢-٣٠٣؛ والنكت في تفسير كتاب سيهويه ١١٩٣/٢-١١٩٤.

(٣) انظر الكتاب ٣٦٥/٢.

(٤) في المخطوطة: (صححه)، والمراد بالزيادة هنا حروف المضارعة (الهزمة والياء والتاء).

(أَفْعَلَ) صَحَّحْتِهْ نَحْوَ هَذَا (أَقْوَلُ) (١١)، وَإِنْ أَدْخَلْتَهُ عَلَى فِعْلٍ أَعْلَلْتَهُ، فَقُلْتَ: (أَقَالُهُ) (١٢)، وَمِثَالُ مَا يَجِيءُ فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا الْاسْمُ وَالْفِعْلُ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى مِثَالِ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، بِنَاوِكِ نَحْوِ (تَحَلَّى) (١٣) مِنَ الْقَوْلِ (١٤) تَقُولُ فِيهِ: (تَقِيلُ)، فَتَعْلُ، لِأَنَّ الْبِنَاءَ لِلْاسْمِ دُونَ الْفِعْلِ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي الزِّيَادَةِ، فَاسْتِخْصَصَ الْاسْمَ بِالْبِنَاءِ الَّذِي يَكُونُ لَهُ دُونَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَقَعُ أَوَّلًا، وَيَخْتَصُّ بِهَا الْاسْمُ دُونَ الْفِعْلِ فِي أَنْ يُعْلَلَ الْاسْمُ الْمَخْتَصُّ بِالْبِنَاءِ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ كَمَا يُعْلَلُ مَا فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا، فَإِنْ كَانَ عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ تَعْلَلُ نَحْوِ (تَحَلَّى) (١٥) مِنَ الْقَوْلِ وَالْبَيْعِ، كَمَا تَعْلَلُ الْمُتَابَعَةَ وَالْمَقَالَ وَالْمَاءَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَعَقْدُ هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا (١٤).

(١١) قَالَ أَبُو نَصْرٍ: يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هُوَ أَقْوَلُ النَّاسِ، فَقَدْ فَضَلْتَ الْاسْمَ الْأَوَّلَ عَلَى النَّاسِ، وَإِذَا قُلْتَ: هُوَ أَقْوَلُ مِنْكَ فَقَدْ فَضَلْتَهُ عَلَى غَيْرِهِ، أَيْ عَلَى الْمُخَاطَبِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: كَمَا فَضَلْتَ الْأَوَّلَ عَلَى غَيْرِهِ وَعَلَى النَّاسِ ٠٠٠. وَلَمْ يَعْتَلِ (أَقْوَلُ مِنْكَ) (وَأَبْيَحُ مِنْكَ)، لِأَنَّهُ اسْمٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا أَقْوَلُهُ، وَمَا أَبْيَحُهُ، فَإِنَّمَا تَمَّ وَإِنْ كَانَ فِعْلًا لِأَنَّهُ لَا يَنْتَصِرُ، فَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْمُنْتَصِرِ، وَلِأَنَّ مَعْنَاهُ (أَفْعَلُ مِنْكَ) فَالْحَقُّ بِهِ، فَلَمْ يَعْتَلِ لِذَلِكَ، شَرَحَ عَمِيونَ كِتَابَ سَبِيوِيهِ / ٣٠٣.

(١٢) يَرِيدُ أَنْ الْاسْمَ إِذَا جَاءَتْ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى زَوَائِدِ الْفِعْلِ الْأَرْبَعِ فَإِنَّهُ لَا يُعْلَلُ كَمَا أَعْلَلَ الْفِعْلَ إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَادًا أَوْ يَاءً، تَقُولُ مِثْلًا: (هَذَا أَقْوَمُ وَأَبْيَحُ مِنْ هَذَا) وَنَحْوَ ذَلِكَ، أَمَّا الْفِعْلُ فَإِنَّهُ يَعْتَلُ فِي هَذَا الْوِزْنِ نَحْوِ (أَقَامَ، وَأَبَانَ) وَنَحْوَهُمَا. انظُرْ شَرْحَ السِّيْرَانِي لِلْكِتَابِ، ج ١، ق ٨٠.

(١٣) انظُرْ الْكِتَابَ ٣٦٦/٢، حَيْثُ قَالَ سَبِيوِيهِ: «وَكَذَلِكَ تَعْلَلُ نَحْوِ التَّحَلَّى»، بِمَجْرَى (إِفْعَلِ)، كَمَا جَرَى (تَعْلَلُ) بِمَجْرَى (أَفْعَلِ)، فَاجْرَى بِمَجْرَى مَا أَوَّلَهُ بِمِمْ.

(١٤) مِثَالُ التَّحَلَّى مِنَ الْقَوْلِ وَالْبَيْعِ: تَقِيلُ، وَتَبْيَعُ، بِمَجْرَى (أَفْعَلِ) قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُ الْحَذْفُ، وَهُوَ إِقْبِيلُ، وَابْيَعُ. انظُرْ شَرْحَ عَمِيونَ كِتَابَ سَبِيوِيهِ / ٣٠٤.

قال أبو الحسن في قول سيبويه: إن أردتَ مثالَ إئِذٍ قلتَ: إِبْيَعُ [وإِقْوِلْ]، لتلا يكون كإفعلٍ منهما [فِعْلًا] وإفعلٌ قبل أن يدركهما الحذف والسكون للجزم<sup>(١)</sup>. يعني فرقسوا بين إِبْيَعُ وإِئِذٍ<sup>(٢)</sup> إذا كانا اسمين من (بِعْ)، و(خَفْ) من قبل أن يحذفا، لأنهما كانتا قبل الحذف (إخاف وإِئِذٍ)، فحذفوا همزة الوصل لما تحركت الياء، وحذفوا موضع العين لما أسكن موضع اللام للوقف أو الجزم، والفصل في جميع هذه الأبنية يقع بين الاسم والفعل قبل أن يدرك الفعل الحذف، على هذا جميع هذا الباب وإن اقتصر أبو الحسن على هذا المثال.

قال سيبويه: وإنما معنا أن نذكر هذه الأمثلة فيما أوله ياء، أنها ليست في الأسماء، والصفة إلا في (يَفْعَلُ)<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم يذكر كيف تبني هذه الأمثلة من بنات الياء والواو فيما أوله الهمزة، لأنه لم يجيء ما أوله ياء من الأسماء والصفات مجيء ما أوله الهمزة، إنما جاء منه مثل (يَرْمَعُ) في الاسم، فكما لم يذكر كيف يُبْنَى مثل (أَفْعَلُ) لأنه ليس في الأسماء والصفات مثله كذلك لم يذكر في الياء لأنه لم يجيء.

(١) الكتاب ٣٦٥/٢، وما بين المعرفتين ساقطة في المخطوطة.

(٢) إِبْيَعُ: نظير إئِذٍ، وإِئِذٍ: نظيره إصْبَحُ.

(٣) الكتاب ٣٦٥/٢، وهو يشير إلى مثل: (دَاَرَ، بَدُوْرُ، تَدَوَّرَ) التي جاء في قول الشاعر:

بِتَنَا بَتَدَوَّرَ بَضِيْعٌ وَجَوْهَنَا دَسَمَ السَّلِيْبِ عَلَى فَيْعِلٍ ذَبَالٍ

ونحو (التَّوْبَةُ تَرِيدُ: التَّوْبَةُ مِنْ تَابَ، يَتَوَبُّ)، لأنه ليس في الأسماء مثل تَفْعَلُ نحو:

(تَقَرَّرَ وَتَسَبَّحَ) ولا بنا. تَفْعَلُ نحو: (تَقَرَّرَ، وَتَسَبَّحَ) وتَفْعَلُ يصح في هذا نحو التَّوْبَةُ،

والتَّوْبَةُ. انظر شرح الرمازي للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.

**قال سيبويه:** فمن ثم لم يحتاجوا إلى التفرقة<sup>(١)</sup>، يقول: لم يفرقوا بين الأسماء والأفعال التي على وزنها وأوائلها ميم، لأن الانفصال بينهما يقع بالزيادة، ألا ترى أن الفعل لا يكون أوله ميماً<sup>(٢)</sup>. [١٨٨/أ].

**قال أبو علي:** تُفَعَّلُ<sup>(٣)</sup>، إذا بنيت مثله من القول فإنه يجب إعلاله لأنه بناء يختص به الاسم، ألا ترى أنه ليس في الأفعال (تُفَعَّلُ).

**قال سيبويه:** وكذلك تَفَعَّلَ نحو (التَحَلَّى) يُجْرَى مجرى (أَفْعَل)، كما أجزى تَفَعَّلَ مجرى أَفْعَل<sup>(٤)</sup>.

يريد (بأفعل) الذي هو فِعْلٌ لا اسم، أي يُعَلَّ مَسْثَل (تَحَلَّى) من القولِ والْبَيْعِ، كما يُعَلَّ (أَفْعَل) الذي هو فِعْلٌ قبل الحذف والسكون<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

(١) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٦/٢. قال أبو سعيد: «الاسم الذي في أوله الميم الزائدة يُعَلَّ، لأن الميم قد دلت على الفرق لأنها لا تكون زائدة إلا في أول الاسم، فاستغنوا بدلالة الميم أن يصحح الاسم، فيبدل التصحيح على الاسم كما فعلنا ذلك به (أَفْعَلٌ - قَالَ)» شرح السيرافي للكتاب، ١١٦، ق ١٠.

(٣) (تُفَعَّلُ) مثل (التُفَعَّلُ) فإنه لا يكون فعلاً، فهو بمنزلة ما جاء على مثال الفعل. هكذا قال سيبويه، الكتاب ٣٦٥/٢ - ٣٦٦، ولما لم يكن له في الفعل نظير، وجب أن يُعَلَّ فرقاً بينه وبين الفعل، كما هو الحال في ما أوله ميم زائدة، فإذا أردنا بناء (تُفَعَّلُ) من القول قلنا: (تُفَعَّلُ) ومن البيع (تُبيِّع) كما فعلنا في (مُفَعَّل) لأنه على مثال الفعل ولا يكون فعلاً. هذا على قول سيبويه، أما على قول الأخفش فيقال: تُبَّوع، وتفعل من القول والبيع: تُبَّيع وتُبيِّع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ١١٦، ق ١٠ - ١١.

(٤) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.

ومن باب أتم فيه الاسم على مقال فمثل به  
لسكون ما قبله أو ما بعده<sup>(١)</sup>

قال سيهويه: ولو كان جاء عليه لاعتل، فإنما هو كفعيل يعني  
مفعول<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يريد: أن (فعيل) الذي هو في معنى (مفعول) غير جار  
على الفعل، كما أن (طويل) ونحوه من (فعيل) الذي بمعنى (فاعل) غير  
جار على الفعل، وإذا لم يجرى على الفعل، وكان ما بعده ساكناً لم يجب  
أن يُعَلَّ<sup>(٣)</sup>.

قال: وسألته عن (مفعّل)، لأي شيء أتم؟<sup>(٤)</sup> الفصل.  
قال أبو علي: يريد أن (مفعّل) مثل (مفعّال) في المعنى، فكما لا  
يُعل (مفعّال) لاجتماع ثلاث سواكن وحذف اثنين منها، كذلك لم يُعل  
(مفعّول) الذي بمعنى كما لم يُعلّ (اعتزّروا) الذي يعني به تعاوروا<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٦٦/٢ بتصرف واختصار.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٣) لو كان (طويل) على الفعل لاعتل، ولما جاء (مفعّول) على الأصل غير معتل نحو  
(مخيط) و(معيوف) فكان (مفعّل) بالأصل أولى وللسلامة أزم. انظر شرح السيرافي  
للكتاب، ج ١١، ق ١٢. قال الرماني: ولا يعتل طويل لأنه ليس بجارٍ على الفعل، وإنما  
الجارى عليه (طائل)، ويجوز (مخيط) للإشعار بأن الباء أخف من الواو، فجاز بناء  
الأصل، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٥.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٥) فسر هذا أبو سعيد فقال: ويعني أن مفعّلاً - وإن كان نظيره (مفعّال) من الفعل أفعّل،  
فهو في معنى (مفعّال) الذي لا نظير له في الفعل ولا يعتل. قال: والدليل على أن  
(مفعّلاً) في معنى (مفعّال) اشتراكهما في أشياء كثيرة: ألا ترى أنك تقول: ==

قال: وسألته عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسَالَةٍ، وياء صَحِيفَةٍ، الفصل،  
آخره فإنما أجمع ما أصله الحركة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يعني أن أصل العين في مَعُونَةٍ وَمَعِيَشَةٍ الحركة، لأنهما  
على وزن مَفْعَلَةٍ، وَمَفْعَلَةٌ<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتل على فعله<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: ما اعتل على فعله من الأسماء: (قَائِلٌ وَيَاتِيحٌ)، ومعنى  
قوله: اعْتَلَّ على فعله، أن (قائلاً) اعتلَّ لما اعتلَّ (يَقُولُ)، لأنَّه جار عليه،  
ومشابههُ واعتلَّ (يَقُولُ) لاعتلال (قَالَ)، وأصل الاعتلال في هذا وما  
أشبهه إنما سرى فيه من الفعل الماضي، ولولا هو لما اعتلَّ المضارع ولا  
الاسم الجائتي عليه لسكون ما قبل العين فيهما، وما اعتلَّ من الأسماء،

---

== مَطْعَنٌ، وَمِطْعَانٌ، وَمِشْنَدٌ وَمِشْسَادٌ، فأردت بِمَفْعَلٍ من المبالغة في الفعل ما أردت  
بمفعال... شرح السيراني للكتاب، ج ١، ص ١٣٠.

(١) الكتاب ٣٦٧/٢. والعبارة بتمامها قوله: «وسألته [الحليل] عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسَالَةٍ،  
وياء صَحِيفَةٍ، لأي شيء هُـمَسَزْنَ في الجِـمْعِ، ولم يكنْ بمنزلة مَعَاوِنَ، وَمَعَايِشَ، إذا قلت:  
صَحَائِفٌ وَرِسَائِلُ، وعجائز؟ فقال: لأنَّي إذا جمعت (مَعَاوِنَ) ونحوها، فإنما أجمع ما أصله  
الحركة، فهو بمنزلة ما حركتْ كجَدُولٍ».

(٢) أضرب أبو علي عن تفسير المسألة وفسر هنا مسألة أخرى وهي قول سيهويه: «ولو كانت  
(تَقُولُ) اسماً ثم أردت أن تكسر جمع لقلت: (تَقَاوِلُ) وكذلك: تَبِيحٌ: (تَبَايِحُ) فلا تهمز،  
لأنك إذا جمعت حرفاً والمعتل فيه أصله التحريك، فإنما هو كمَعُونَةٍ وَمَعِيَشَةٍ، لم تُردِ اسماً  
على الفعل فتجزيه مجرى الفعل، ولكنك جمعت اسماً» الكتاب ٣٦٧/٢، وسوف يعيد  
تفسير هذه المسألة من زاوية أخرى قريباً.

(٣) الكتاب ٣٦٧/٢، وقوله: (ما اعتل على فعله) مصطلح يعني اسم الفاعل، انظر  
المصطلح التحوي / ٦٩٠.

فإنما يعتَلَّ للمناسبة بينه وبين الأفعال بأن تكون جارية عليها أو موافقة لها في البناء نحو حَافٍ، وبَابٍ، وسائرهما يجب أن يصح، وهذه جملة تشتمل على عامة الإعلال والإتمام<sup>(١١)</sup>.

قال أبو علي: وبدلَ تصحيح (عاورٍ)<sup>(٢)</sup> ونحوه على أن الإعلال في اسم الفاعل نحو (قَائِلٍ) إنما حدث لجره على الفعل، ألا ترى أن (عَاوِرًا) يصح لصحته في (عَوِرٍ)<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: فإنما هو كـمَعُونَةٍ وَمَعِيَشَةٍ، ولم تُرد اسمًا على الفعل<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد: لم تُرد مَعَايشَ اسمًا جاريًا على الفعل، فلزمك أن تعلمه كما تعلَّ الأسماء الجارية عليه، وليست الجموع بجارية على الفعل جري أسماء الفاعلين عليها.

قال سيهويه: فإذا قلت: فَوَاعِلٍ من (عَوِرَتْ وَصِيدَتْ) همزتُ، لأَنَّك تقول في شَوَيْتُ: شَوَايَا<sup>(٥)</sup>.

(١١) قال أبو سعيد: وإن (رسالة، وعَجُوز، أو سَفِينَةٌ) إذا جمع فهو بمنزلة ما اعتلَّ نحو أسماء الفاعلين من (يَقْرَأُ وَيَبِيحُ) ، وقال أيضا: ولم تكن ألف رسالة وواو عَجُوز أقوى حالا من ألف (قَالَ) وواو (يَقْرَأُ) ، وقد قلبت في اسم الفاعل همزة في قولك: (قَائِلٍ) ، وكذلك تقلب ألف (رسالة) وواو (عجوز) همزة. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٧/٢.

(٣) يعني أن اسم الفاعل يصح من (عَوِرَ) لصحة الفعل، ولا يشتق منه اسم الفاعل، ... يقال: عَوِرَ فهو عَوِرٌ، وَيَعُورُ فهو عَاوِرٌ غداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٦٧/٢.

قال أبو علي: كان حكم اسم الفاعل من [١٨٨٩/أ] (شَوِي) إذا كان كسرٌ أن يقال: (شَوَاوِي)، الواو الأولى بدل من ألف فاعِل، والتي بعد الألف عين الفعل، واللام بعدها، لكن لو جمع هكذا لوقعت الواو قبل حرف قريبة من الطرف، وقبل التي قبله واو أخرى، فلزم همزه لقربه من الطرف، كما لزم همز (أوائِل)، فإذا لزم همزه فقلت: شَوَاءٍ صار كَمَطَاءٍ في اعتراض الهمز في الجمع فإذا صار إليه أبدلت من الياء الألف كما أبدلت منها في (مَدَاكِرَا)، فصار (شَوَاكِرَا)، ثم أبدت من الهمزة الياء لاجتماع ثلاث متجانسات، كما أبدلتها منه في خَطَايَا وَمَطَايَا، فصار شَوَاكِيَا، فمعنى قوله: (لأنك تقول في شَوَيْتُ شَوَاكِيَا)، أي أنك تعتبر صحة الواو والياء في عَوْرٍ وَصَيْدٍ بِشَوَيْتَ وَحَيَيْتَ، وتصححها حيث تصححها، وكذلك تُعلمها حيث أعللتها، وكما أعلت العين في شَوَاكِيَا الذي عِبْرَةٌ لَعَوْرٍ، كذلك أعلت من عَوَائِرٍ وَصَيَايِدٍ، كما أنه لو صحَّ في عَوَائِرٍ صَحَّ في شَوَاوٍ، والياء التي في شَوَاكِيَا بعد ألف الجَمْع هي منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل من حَيِي، فإنما أبدل منهما ياءاً لان اعتراضهما في الجمع<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: واعلم أن لام الفعل متى أعلت وعرضت قبلها همزة في الجمع ولم يكن أصلها الهمز، فإن لام الفعل تقلب ألفاً، ثم تقلب الهمزة ياء... فمن ذلك جمع شَوَاوِيَّةٍ، تقول فيه: شَوَايَا، والأصل فيه شَوَاوِي، كما تقول في قَائِلَةٍ: قَوَائِل، فلما جمع شَوَاوِي وقعت ألف الجمع بين الواوين، وهي قريبة من الطرف. لأن الواو الثانية ليس بينها وبين الطرف حرف، فوجب همزها كما ذكرنا في أوائل، فصار شَوَاكِيِي، فعرضت هذه الهمزة في الجمع، ولام الفعل معتلة، فنقلت الياء ألفاً - كما ذكرنا - فصار (شَوَاوِيَا)، فترقت =



## وَمِنْ بَابِ مَاءٍ جَاءَ مِنْ أَسْمَاءِ هَذَا الْمُعْتَلِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَا زِيَادَةَ فِيهِ<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: كل اسم من الأسماء الثلاثية وافق بناءً من الأبنية التي تكون للأفعالِ أَعْلُ كما يُعَلُّ الفعلُ إلا أن يشدَّ شيءٌ نحو قَوْدٍ<sup>(٢)</sup>، وكل اسم من الثلاثي جاء على بناءٍ يختص به الاسم صَحَّحَ ولم يُعَلِّ نحو بِيضٍ<sup>(٣)</sup>، وَنَوْمٍ<sup>(٤)</sup>، وَمُرْمَرٍ<sup>(٥)</sup>، وعلى هذا جميع هذا الباب.

— الهزرة بين ألفين، والهزرة شبه الألف، فصارت كأنها ثلاث ألفات، فقلبت الهزرة ياءً. فصارت شَوَايَا « شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ١٥، واحتج أبو سعيد لقب اللام المعتلة من الياء إلى الألف، وفصل في ذلك كثيراً، ولولا طول الاحتجاج لنقلته هنا لما فيه من الفائدة. وفسرها أبو الحسن الرماني بقوله: «بناء فَوَاعِلٍ من عَوْرَتِي، وَصِيْدَتِي، عَوَائِرِي، وَصَوَائِدِي بِالْهَمْزِ، لِأَنَّ الرَّوَّابِينَ إِذَا كَانَتْ أَلْفُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا تَقَلَّتَا كَثَقْلَهُمَا لَوْ تَقَلَّتَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ حَصِينٌ، إِذْ هُوَ حَرْفٌ لَا يَمْكِنُ فِيهِ الْحَرَكَةُ، وَهُوَ مَوْضِعٌ يَفْرُغُ مِنَ الثَّقِيلِ فِيهِ إِلَى الْهَمْزَةِ، فَرُوجُ بِالْهَمْزِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَكَذَلِكَ فَيَا بَعِلٌ مِنْ صَدَتِي تَقُولُ فِيهِ: صَيَّائِدِي بِالْهَمْزِ، وَفَوَاعِلِي مِنْ شَوَيْتِي: شَوَايَا، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ عَرَضَتْ فِي جَمْعٍ، وَالْجَمْعُ ثَقِيلٌ، وَكُونُهَا عَارِضَةٌ تَحْسُرُ عَلَى تَغْيِيرِ لَضَعْفِهَا مِنْ حَالٍ مَا يَثْبِتُ فِي الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، فَلَزِمَهَا أَنْ تَهْمَزَ وَتَقْدِيرُهَا: شَوَاوِي، ثُمَّ يَهْمَزُ فَيَصِيرُ شَوَاوِي، ثُمَّ تَفْتَحُ فَتَنْقَلِبُ الْيَاءُ أَلْفًا، فَيَصِيرُ شَوَاكًا فَتَجْتَمِعُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ مُتَشَابِهَةٍ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، فَتَنْقَلِبُ إِلَى الْيَاءِ وَهُوَ حَرْفٌ مُنَاسِبٌ بِهَا، وَلَا يَصْلُحُ الْوَاوُ، لِأَنَّهَا الْحَرْفُ الَّذِي فَرَّوًا مِنْهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٦.

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٨/٢ فهذا النص ترجمة لعان أوردتها سيبويه في مطلع هذا الباب.

(٣) يقال: دَجَّاجٌ بِيضٌ، كما يقال: رجالٌ غَيْرٌ، ومن خفف (فُئِّل) من بنات الياء. قال: بِيضٌ، وَغَيْرٌ. انظر الكتاب ٣٦٩/٢، وانظر النصف ١/٣٤٠.

(٤) يقال: رَجُلٌ نَوْمٌ إِذَا كَانَ كَثِيرَ النَّوْمِ، كما يقال: نَوْمَةٌ. انظر تهذيب اللغة ١٥/٥٢٠ (نوم) .. وهناك معانٍ آخر لها للفظ.

(٥) انظر تهذيب اللغة ١٥/١٩٥ وما بعدها (مر).

قال سيهويه: فَوَاقَقْتُ، (يعني هذه الأسماء) الفَعْلُ كما تُوافق  
الفعلَ في باب يَغْزُو وَيَرْمِي<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يعني أنك إذا جعلت (فَعَلَ) من (غَزَوْتُ)، و(رَمَيْتُ)  
اسماً أعللته فقلت: هذا غَزَا، ورَمَا، واعتلَّ اعتلال (غَزَا) إذا أردت به  
الفعل نحو غَزَا، وإعلاله قلبك الواو التي هي لامه أَلْفَا<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: كما تُعل ذلك بأدْوِرْ وَخُونِ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لو جاء (فَعَلَ) على الأصل كما جاء (رَوَعَ) للزم  
إعلالُه كما لزم الإعلال في أدْوِرْ وَخُونِ لانتضمام عينيهما<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) قال أبو سعيد: وما كان من الأسماء الثلاثية على وزن الفعل وعينه أو أياً اعتلت. كما  
فعل ذلك بالفعل وذلك في ثلاثة أبنية وهي: (فَعَلَ) وَقَعَلَ، وَقَعَلْ) كقولهم: دَاوَرَ، وَبَابُ،  
وَسَاقٍ، فهذا على (فَعَلَ)، وَرَجُلٌ خَافَ، وَكَيْشٌ صَافٍ - إذا كان كثير الحرف، وكثير  
الصف - وَرَجُلٌ مَالٌ إذا كان كثير المال، وَيَوْمٌ رَاحٌ إذا كان كثير الريح... انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٦.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢، وفي المخطوطة: «كما فعل ذلك بأدْوِرْ وَخُونِ» وهذا من تمام قول سيهويه:  
«وأما فَعَلٌ فلم يجيئوا به على الأصل كراهية للضمّة في الواو ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه  
من الاعتلال من الاسكان والهمز كما فعلوا...».

(٤) فسر هذا القول أبو سعيد بقوله: «يعني أنه لم يجيء على الأصل فَعَلٌ كما جاء (رَوَعَ)  
وَخُونِ استشفالاً للواو والضمّة، وقد علموا أنهم إذا ضموا الواو فجاءوا بها على الأصل  
لزمهم أن يجعلوها مثل أدْوِرْ، فيهمزونها، أو يسكتونها مثل خُونِ، وهو جمع خَوَان، وكان  
حكمه أن يقال (خُونِ)، كما يقال: حَمَارٌ وَحَمْرٌ، وَكُتِبَ وَكُتِبَ...» انظر شرح السيرافي  
للكتاب، ج ١١، ق ١٦.

قال سيبويه: ولم يكن لأدْوُرٍ وقَوُولٍ مشال من غير المعتل يسكن  
فشبه به (١).

قال أبو علي: يقول: لم يكن لأفْعُلٍ وقَعُولٍ نظير من غير المعتل  
يسكن نحو (كَبِدٍ)، ألا ترى أن العين من (أُقْلَسٍ) لا تكون إلا بحركة أبدٍ .  
قال سيبويه : وأما فُعَلٌ في بنات الباء فبمنزلة غير المعتل، لأن  
الباء بعدها الواو أخف عليهم (٢).

قال أبو علي : يقول: الباء إذا كانت بعدها الواو مثل يَوْمٍ وحَيَّودٍ  
أخف من الواو (٣) إذا كان بعدها الواو، نحو قَوُولٍ، فكذلك الباء إذا كانت  
[١٨٩/ب] بعدها الضمة أو معها كانت (٤) أخف من الواو ومعها  
الضمة، فلذلك تُقَلَّبُ (فُعَلٌ) من الباء نحو (بُيُضُنُّ)، وحذفت نحو عُونٍ،  
ويُونٍ (٥).

(١) الكتاب ٣٩٨/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٣) يقول الرماني: «جمع (غُبُورٍ غُبَيْرٌ، ودجاجُ بِيُضُنُّ) على الأصل في بنات الباء لأن الباء  
أخف من الواو. فلا يلزمونها الإجمال كما يلزم بنات الواو. فأما على مذهب من قال: رُسُلٌ،  
فيقول: غُبَيْرٌ، وبِيُضُنُّ، لتصح الباء في الجمع . . .» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٩ .

(٤) في المخطوطة: (كان)

(٥) يقول أبوسعيد: «وأما فُعَلٌ من الباء فإنه لا تستقل فيه الضمة؛ لأن الباء أخف من الواو،  
وذلك: رَجُلٌ غُبُورٌ، وقَوْمٌ غُبَيْرٌ، ودجاجُهُ بِيُضُنُّ، ودجاجُ بِيُضُنُّ، فإذا أجرسته مجرى رُسُلٌ  
وحَمَرٌ وحَفَّتْ قلت: قوم غُبَيْرٌ، ودجاجُ بِيُضُنُّ، لأن الباء قد سكنت وقبلها ضمة، فكسر  
ما قبلها حتى تسلم الباء، كما قالوا في جمع أبيض: بِيُضُنُّ» . شرح السيرافي للكتاب،  
ج ١١، ق ١٦ .

قال سيهويه: ومن قال: رُسُلٌ فحُفُفٌ، قال: (بِيضٌ وَغَيْرٌ) كما يقول بها في (فُعَلٍ) من أبيضَ لأنها تصير فُعَلًا<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: إنها مخففة توافق (فُعَلٌ) الذي هو جمع (أفَعَلٍ) فكما تبدل من الضمة كسرة في فُعَلٌ أفعَلٌ نحو بِيضٌ في (أبْيَضٌ) لتصح الياء فيه ولاتنقلب وأوًا لاتضمام ما قبلها وسكونها، كذلك (فُعَلٍ) في (فُعَلٍ) المخففة من (فُعَلٍ).

\* \* \*

### ومن باب تُقَلِّبُ فيه الواوُ ياءٌ لا لياء قبلها ساكنة<sup>(٢)</sup>

قال سيهويه: ألا ترى أن ذلك<sup>(٣)</sup> دعاهم إلى أنهم لم يشقلوها<sup>(٤)</sup> في (فَعَلَاتٍ) إذا كان ما أصله التحريك يسكن<sup>(٥)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: يسكن نحو (فَعَلَاتٍ) لو حركت عينه المعتلة لما يلزمه من انقلابه ألفًا لوقوعها متحركة بين متحركين<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) في المخففة: وأنتك في ٤٠٠٠.

(٤) في الكتاب: (لايستقلونها) وما عند السبراني يوافق ماجاء في التعليقة.

(٥) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٦) نسر أبو سعيد قوله: (لم يشقلوها في فَعَلَاتٍ) بقوله: ويعني أنهم في جمع جَوَزَةٍ ودَوَلَةٍ يقولون: جَوَزَاتٌ، ودَوَلَاتٌ، فيسكنونها، وهم يحركون غيرها من الحروف الصحيحة، كقولهم: تَمْرَةٌ، وتَمْرَاتٌ، وضَرْبَةٌ وضَرْبَاتٌ، وإنما لم يحركوها لأنها من حروف العلة وقد =

قال سيبويه : وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع<sup>(١)</sup>.

قال: يقول: قَلَبْتُ الألفَ الواوَ ياءً في (رياضٍ وجِبَالٍ) ونحوه لشبهها بالياء وإن كانت ساكنة كما قلبت الياء من (يُوجِلُ) الواو التي هي ياء، وإن كانت ساكنة، على القلب في (رياضٍ وجِبَالٍ) أجود منه في (يِيَجِلُ) لمكان الكسرة<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فلما كان ذلك من كلامهم أزموا البديل ما قلب في الواحد<sup>(٣)</sup>.

== تسكن في مثل هذا الجمع الحروف الصحيحة كقول الشاعر:

فتستريح النَّفسُ من زَفَرَاتِهَا

فإذا كان ما ليس فيه علة قد سكن، كان حرف العلة أولى بذلك.

وقال أبو سعيد: «وبعض النحويين يقول: العلة في تسكينهم الواو والياء في (فَعَلَات) كجَزَوَاتٍ وَيَبَضَاتٍ أنهم لو حركوها فقالوا: (جَزَوَات، وَيَبَضَات) كما قالوا: تَكَرَّاتٌ وَضَرَّاتٌ للزهم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا: ذَكَرُ، وَتَابُ...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٧.

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) يقال: وَسَوَّطٌ وَسَيَّاطٌ فتقلب الواو ياء لاجتماع ثلاثة أسباب:

بأنها واو قبلها كسرة، والإجراء على الواحد إذ الواو فيه ساكنة ميمية، والاعتلال يشاكل الميم فيجب إجراؤه عليه، والضعف بمشاكلته الضعيف وهو الألف الزائدة، فاجتمعت ثلاثة أسباب: سكونها في الواحد، والكسرة التي قبلها، والألف الزائدة التي بعدها، وكذلك تَوَبُّبٌ وَيَبَابٌ، وَوَضَّعٌ وَوِيَّاضٌ، فجرى (سيَّاطٌ) مجرى (جِبَالٍ) في الحكم وإن اختلفت العلة، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٠.

(٣) الكتاب ٣٦٩/٢.

أي أنزموا بدل الياء من الواو في جميع<sup>(١)</sup> ما أبدلت الياء من الواو في واحدة.

قال سيهويه: وإذا قلت: فِعْلَةٌ، فجمعت ما في واحده الواو، أثبت الواو كما قلت: فِعْلٌ فأثبت ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال أبوعلي: يقول: إذا جمعت اسماً على (فِعْلَةٌ) وقد صحَّت الواو في واحده صحَّحته في (فِعْلٌ)، فوافق (حولاً) ونحوه من الأحاد التي صحت العين منها وليس بعد العين من (فِعْلَةٌ) ألف تقلب الواو ياء، كما كان في (السِّيَاطِ) نسقاً أو (زَوْجٌ) وإن اتفقا في صحة الواو فيهما مفردين فقد اختلفا في الجمع وانقلاب العين فيه، لأنه ليس بعد العين في (فِعْلَةٌ) ألف، كما كان في (فِعَالٌ)<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: وهذا ليس بمطرد يعني ثِيْرَةٌ<sup>(٤)</sup>.

قال أبوعلي: إنما قال: إن (ثِيْرَةٌ) ليس بمطرد، لأنه لا ألف بعد العين منها، فتقلبها كما كان في (سِيَّاطٌ).

وكان أبو بكر يقول: هو مقصور عندي من (فِعَالَةٌ) نحو ذِكَاْرَةٌ وِحِجَارَةٌ، فقصر عنها، وقد ثبت انقلاب الواو منها ياء لوقوعها قبل الألف.

(١) في المخطوطة: (في جمع).

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) القاعدة في مثل هذه الألفاظ أن ما كان واحداً على (فِعْلٌ) وعين الفعل منه واو ساكنة ثم جمعته على (فِعْلَةٌ) صحَّت الواو كسُوءٍ وعِرْوَةٍ، وَذَفْعٍ وَزَوْجَةٍ، وَكُوْزٍ وَكُوْزَةٍ، وَرِيَاءٍ شَدًّا فقالوا: ثُوْرٌ وَثِيْرَةٌ وَثِيْرَةٌ. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٨.

(٤) الكتاب ٣٦٩/٢.

وحكي عن أبي العباس أنه قال: قلبت الواو فيه لِيُفْرَقَ بين ثور الأقط وثور البقر<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: ولو جمعت الحَيَاةَ والحَيَاكَةَ كما قلت: رِسَالَةٌ وَرَسَائِلٌ، لقلت: حَوَائِكُ وَحَوَائِنٌ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الواو في (حَوَائِكُ) إذا كان جمع (حَيَاكَةَ) هي عين الفعل [١٩٠/أ] من (فَعَائِلٌ)، والهمزة مبدلة من ألف (فِعَالَةٌ)، وفي حَوَائِكُ إذا كان جمع (حَيَاكَةَ) هي الواو التي تبدل من ألف فاعل في مثل (ضَوَاكِرِبٌ)، والهمزة فيها بدل من الواو التي هي عين الفعل<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: فكأنك تقول: عَاوَدَ فتقلبها وأو<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٠، وانظر المقتضب ٢٠١/١. قال أبو منصور: يقال: مرتت بغيره، لجماعة الثور، ويقال: هذه بئرٌ مُثْبِرَةٌ، أي تثير الأرض، قال الله تعالى في صفة بقرة بني إسرائيل ولا تثير الأرض ولا تسمي الحرث،... والثور: القطعة من الأقط. تهذيب اللغة ١١١/١٥ (ثار). وقد أوجبت الضرورة قلبها في (بئر) و(بيران) يا، لسكونها وانكسار ما قبلها، قال الأعشى:

فَظَلُّ بِأَكُلٍ مِنْهَا، وَهِيَ رَاتِعَةٌ حَدَّ النَّهَارِ تُرَاعِي بَيْرَةً رُغْمَا

انظر ديوان الأعشى / ١٠٦.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٣) أي أنه لا يقال في جمع الحياكة: حَيَائِكُ، ولا في جمع الحياطة: حَيَاتِنٌ... وإن كان الواحد مكسوراً، لأن الحاء في (حياك) قد انفتحت فردت الواو إلى أصلها، فليست مثل (دائمة ودائم) فالدال مكسورة وبعدها في الأصل واو، فتركت يا. كما إذا كانت العلة التي من أجلها قلبت في الواحد يا لانكسار ما قبلها، والكسرة موجودة في الجمع، وكانت الواو بعد الفتحة أخف عليهم وبعدها الألف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٨.

(٤) الكتاب ٣٧٠/٢.

أي: فتقلب الياء التي انقلبت عن الواو في حِيَاكَةٍ وَحِيَانَةٍ .  
 وقوله: فكأنك تقول عَاوَدَ، يشبهه الفتحة في فاء (فَعَائِل) مثل  
 قولك: (حَوَائِك) بالألف التي تكون قبل الواو في (عَاوَدَ) فكما صحّت  
 الواو في (عَاوَدَ) وقبلها الألف، كذلك صحّت وقبلها الفتحة في الجمع وإن  
 كانت معتلة في الواحد، لأن ماله اعتل فيه زائل عنه في الجمع .

**قال سيبويه:** والحرف الذي قبل المعتل فيما ذكرت لك ساكن<sup>(١)</sup> .  
 أي في اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ .

قال أبو علي: يريد أن الفاء في اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ ساكن قبل الإعلال،  
 وليس التاء في افْتَعَلَ كذلك، وكما سكنت الفاء في اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ، كذلك  
 سكنت في مصدريهما فألقت حركة العين على الفاء الساكنة وحذفت  
 العين من اسْتَفْعَالَ وَأَفْعَالَ لالتقاء الساكنين ولم يكن ما قبل العين من  
 افْتَعَالٍ في احتوآرك ونحوه ساكنًا فتلقى عليه حركة المعتل، كما فُعِلَ في  
 أَفْعَالَ ونحوه، فحركت العين ولم تحذف كما حذفت في افْعَالَ<sup>(٢)</sup> .

**قال سيبويه:** ولا يفعلون هذا بالياء لأنها بعدها أخف عليهم<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ٣٧٠/٢ .

(٢) قال أبو سعيد: ومصدر (انْفَعَلَ) و(انْفَعَلَ) يلحقه من الاعتلال ما لحق قِيَامًا وَجِيَالًا،  
 وذلك أن (انْقَادًا) وهو (انْفَعَلَ) و(اجْتِازًا)، (انْفَعَلَ) آخرهما وهو (قَادَ) و(تَازَ) بمنزلة (قَامَ)  
 و(حَالَ) فيقال: انقياد، واجتياز، كما يقال: قيام، وجيال، فأما اسم اختار واختير فمعتل،  
 كما اعتل اسم قال وقيل، فاسم اختار مختار، وأصله: مختور، قلبت الواو ألفًا لحركتها  
 وانفتاح ما قبلها، ولذلك اسم (اختير) أيضًا: (مختار) وأصله (مختور) . . . شرح  
 السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٩ .

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢ يتصرف .



أي لآتهمز الياء إذا انضمت، لأن الواو بعدها أخف عليهم من الواو بعد الواو، فنحو غَيُور وعَيُون أخف من غُور<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: لخرة الياء وشبهها بالألف، فكأنها بعد ألف<sup>(٢)</sup>.

أي الواو إذا كانت بعد الياء في (غَيُور) فكأنها بعد ألف نحو (عَاوَدَ) لأن الياء تشبه الألف، فصحت بعد الياء كما تصح بعد الألف.

قال سيبويه: شَبَّهوا بقولهم: عُتِي في عَتُوٍّ، وَجُتِي في جُتُوٍّ وَعُصِي<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: قلبت الواو في (صَوْمٍ) ياءً لقسريها من الطرف، وانضمام ما قبلها<sup>(٤)</sup>، كما أن عَصِيَّ وَعُتِيَّ قلبت الواو فيه ياءين لذلك، فصيم وإن لم يكن المعتل منه اللام فهو مشبه بالمعتل اللام، الدليل على ذلك كسر الفاء منه ككسرها في عَصِيَّ، وأنها إذا بعدت من الطرف بحرف آخر غير اللام لم تمل، فمن قال: صِيمٌ لم يقل إلا صَوْمٌ، ولم يقلب الواو فيه ياء<sup>(٥)</sup>.

(١) يهمزون مثل (أدُوْر) لاجتماع الواو والضم، ولأن الضم هنا أخف، ولا يهمزون في مثل (صِيمٌ، وصَوْمٌ، وقِيمٌ، وقُومٌ ونِيمٌ ونُومٌ) لما كانت الياء أخف عليهم.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٢، وهذه العبارة هي تمام العبارة السابقة.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢، وقام النص: «... وعُصِيَّ في عَصِيَّ».

(٤) أي يقال: صِيمٌ.

(٥) انظر مزيداً من التفصيل والتوضيح لهذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب،

قال سيبويه: وأما طَوِيلٌ وطَوَالٌ (فهو) بمنزلة جَاوِرٌ وجَوَارٌ<sup>(١)</sup>.  
يريد: إن الواو في الجمع صح كما صح في الواحد، كما أنه صح في  
المصدر لصحته في الفعل<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: جعلوه بالزيادة التي لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: يريد، أن (حَوْلَانٌ، وَحَيْدَانٌ) خرج بالزيادة التي لحقته  
عن مشابهة الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هاتان الزيادتان كما خرج الحَوْلُ  
لمخالفة بنائه بناء الفعل عن مشابهة الفعل فلم يعلأ كما أعلَّ الفعل<sup>(٤)</sup>.  
قال سيبويه: قالوا: مَشْوَبٌ وَمَشْيِبٌ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: إنما قيل مَشْيِبٌ في مَشْوَبٍ، فنقلبت الواو فيه ياءً لأن  
قربها من الطرف كقرب فُعَلٌ منه<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) الكتاب ٣٧٠/٢، وما بين المعرفتين زيادة منه.  
(٢) يفسر هذا أبو سعيد بقوله: «يعني أنه لا يعتل جمع (طويل) لتحرك الواو في واحد، كما  
لا يعتل مصدر جاور لصحة فعله»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٩.  
(٣) الكتاب ٣٧٠/٢، وفيه: «بالزيادة حين... مكان «بالزيادة التي...» هنا.  
(٤) قال أبو سعيد: «جعل سيبويه (فَعَلَانًا وَقَعَلَى) إذا كانت عين الفعل وَاوًا أو ياءً بمنزلة ما  
لا يعتل وهو كلام العرب الشائع الكثير، وذلك أنهم جعلوه بهذه الزيادة خارجًا عن وزن  
الفعل، ولاحقًا بما لا يُعَلُّ ولا يشبه الفعل كحَوْلٌ، وغير وإن لم تكن الألف والثون في  
الجَوْلَانِ وألف التَّسَانِيثِ في حَيْبَى وَصَوْرَى بمنزلة هاء التَّسَانِيثِ، لأن ألف التَّسَانِيثِ والألف  
والثون قد يجمع الاسم عليهما، فيعتد بهما في جمعه، كقولك في جمع حَبْلَى: حَبَالَى، وفي  
جمع سِرْحَانٍ: سِرْحَانٍ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٠.  
(٥) الكتاب ٣٧٠/٢.  
(٦) أي أن قلب الواو ياءً هنا شبيه بقلبه في (صَوْمٌ وَصَيْمٌ) على (فُعَلٌ).

قال سيبويه : ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيشوا بهما في المعتلّ الأضعف على الأصل، إلى قوله وهو: [١٩٠/ب] ويتركان في المعتلّ الأقوى<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: المعتلّ الأضعف المعتلّ اللام، والمعتلّ الأقوى المعتلّ العين<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فتمّت كما قالوا: عَرَوَاءَ<sup>(٣)</sup>.

أي كما صححوا عَرَوَاءَ المعتلّ اللام كذلك صححوا قُوتَاءَ المعتلّ العين<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه : وقد قال بعضهم في فَعْلَانِ و{فَعَلَى} كما قالوا في فَعَلٍ ولا زيادة فيه<sup>(٥)</sup>.

(١) نص كلام سيبويه : ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيشوا بهما في المعتلّ الأضعف على الأصل، نحو: عَرَوَاءَ، ونُقَيَّانَ، ونُقَيَّانَ، ونُقَيَّانَ، ونُقَيَّانَ في المعتلّ الأقوى».

(٢) ناقش أبو سعيد هذه المسألة في ظل سابقها من هذا المعتلّ فقال: «وما رأينا فَعْلَانًا إذا كانت لام الفعل منه وَاوًا أو يَاءً لا يعتلّ كقولك: التَّوَّانَ، وعَرَوَاءَ، ونُقَيَّانَ، ولام الفعل أولى بالاعتلال من عينه، يجب ألا تُعَلَّ العين في هذا البناء إذ لم تُعَلَّ اللام التي هي أولى بالإعلاء منها . فإن قال قائل: لم لم تعل لام الفعل في مثل: تَوَّانَ، ونُقَيَّانَ؛ قيل له: لو أعلنناها سَكَّنَّاها، فاجتمع ساكنان ألف فَعْلَانِ، واللام المعتلة؛ فيجب إسقاط أحدهما، فإذا سقط يبقى (تَوَّانَ، ونُقَيَّانَ) فيشبه فَعْلَانًا» - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ٢٠.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

(٤) (فَعْلَاءَ) يصح ولا يعتل، لأن صدره (فَعَلٌ) لا يشبه وزن الفعل كَتَوَّانَ ونُقَيَّانَ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ٢٠.

(٥) الكتاب ٣٧١/٢، وما بين المعرفتين زيادة منه.

قال أبو علي: من قال: (دَارَانٌ) أَعْلَهُ كَمَا أَعْلَى (دَارَ) (١)، ولم يخرجهما بالزيادة من شبه الفعل كما لم يخرجهما الهاء في نحو دَارَةٌ، وَعَائَةٌ من شبهه، لأن الألف والنون قد توافق الهاء فلا يعتد بهما كما لا يعتد بالهاء، تقول في تصغير زَعْفَرَانٍ: زُعْفِرَانٌ. ولو كان معتداً لم يجر هذا التصغير، فيصغّر بناء ما كان فيه هذه الزيادة من نحو ما ذكرنا كما يصغر ما فيه الهاء وزاد على مثال فُعَيْعِيلٍ.

قال أبو العباس: يقول: إن المطرد في باب (دَارَانٍ) الإعلال، ويعتل بما ذكرت من أن الزيادة غير معتد بها، فلم يخرج بها من شبه الفعل.

\* \* \*

### ومن باب ما تُقْلَبُ فيه الياءُ وأو (٢)

قال سيبويه: فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً (٣).

قال أبو علي: أجريت الطوبى مجرى الأسماء لأنها إما تكون وصفاً مِنْ نحو أَطْيَبُ مِنْ كَذَا، فإذا لم يوصل مِنْ، شابهت الأسماء، ألا ترى أن (أَفْضَلَ) من قولك: (أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ) ينصرف في النكرة كما ينصرف (أَفْكَلٌ) ولو كان مع حذف (مِنْ) منه وصفاً كما يكون إياه مع إثباته لم ينصرف في النكرة كما لا ينصرف في (أحمر)، فشابه الاسم من هذه الجهة،

(١) (دَارَانٌ): من دَارَ يُدَوِّرُ، ومثلهما: (حَادَانٌ) من حَادَ يَحِيدُ، وقد جاء ذلك في الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢، وفي المخطوطة: «... ما تقلب فيه الواو ياءً خطأ».

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

ودخل الألف والسلام فلم يثبت معهما (من) (١).

قال سيهويه: فإنما أرادوا أن تحول إذا كانت ثانية من علة (٢).

أي: أي أن تحول الياء إذا كانت ثانية نحو الطوى.

وقوله: من علة، أي من أجل الضمة التي قبلها.

وقوله: (فكان ذلك) (٣)، أي قلب الياء واوا في الطوى، وتقوى

وشروى (٣).

\*\*\*

(١) يقول الرماني في هذه المسألة: «الذي يجوز في الياء التي تقلب واوا وهي عين إجراؤها على ذلك فيما اجتمع فيه سببان: أحدهما: الضم قبل الياء، والآخر: الفرق بين الاسم والصفة، مما يحتاج فيه إلى الفرق، وما عدا ذلك فيكسر لها ما قبلها إذا كانت عيناً، نحو: (يُضَى). لأنه لا يحتاج في مثل هذا إلى الفرق، واعتل سيهويه بأن (الفعل) لا يكون وصفاً في هذا الباب بغير ألف ولام... نحو (الأفضل، والفعل). وذكر ذلك ليبين أنه قد خرج يلزوم التعريف إلى حكم الاسم، لأن لزوم التعريف أصل في الاسم، وعارض في الصفة... فلما خرج (الفعل) إلى حكم الاسم يلزوم التعريف وفيه معنى الصفة المحضة فعومل معاملة تؤذن بذلك، ويجرى التخيير يلزوم التعريف، ويجرى (فعل) مما لا يلزم التعريف على الأصل في الإعلال... فنقول: الطوى، والكوسى، فتقلب الياء واوا للعلة التي بيّنا... شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٣. وانظر مزيداً من التفصيل في هذا الباب في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢١.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) فسر أبو سعيد هذا بقوله: والقياس عند سيهويه أن يكون (فعل) اسماً إذ كان ثانياً ياء أن تسلم الياء لقرئها من الطرف، ولم يجعل بألف التانيث فيقال: (الكؤسى) (مفرداً: الكؤس، ومؤنثه: الكؤسى)، وطيباً، ولكن العرب اختارت الواو، وقلب الياء إليها تعويضاً من قلب الواو ياء في مواضع كثيرة لأن دخول الياء على الواو أكثر من دخول الواو على الياء، وكذلك الكلام في شروى وتقوى في باب قلب الياء واوا، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢١.

ومن باب ما تُقلب الواو فيه ياءٌ

إذا كانت متحركة والياءُ قبلها ساكنة<sup>(١)</sup>

قال سيهويه : فأصلها (فِيَعْلُولَةٌ) ، وليس في غير المعتل فَيَعْلُولٌ

مصدر<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي: أصل قَيْدُودٍ قَيْدُودٍ ، كأنه (قَيَّوْدُودٌ) ، فقلبت الواو التي هي عينٌ ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها ، ثم حذفت العين وألزمت الحذف إذ استمر في نحو (سَيِّدٌ)<sup>(٣)</sup> ، وهذا يدل على أنه قد يكون في بناء المعتل ما لا يكون في الصحيح .

فإن قيل: ماتنكر أن يكون (فَعْلُولَةٌ) دون (فَيَعْلُولَةٌ) ، وأن يكون هذا البناء جاء في المعتل وإن لم يجيء (فَعْلُولَةٌ) في الصحيح كما جاء (سَيِّدٌ) [١٩٩١/أ] وإن لم يجيء في الصحيح أو جاء على (فَعْلُولَةٌ) للزوم الهاء له ، فإن لم يجيء بغير الهاء على ذلك كما جاء (مَفْعَلَةٌ) بالهاء ولم يجيء مَفْعَلٌ؟ .

قيل: لو كان (فَعْلُولَةٌ) لوجب أن يقال فيما كانت عينه واوًا كوْثُولَةٌ قَوْدُودَةٌ ، فكانت تظهر الواو دون الياء لأنها العين ، ولما أظهرت الياء

(١) الكتاب ٣٧١/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢ .

(٣) (سَيِّدٌ) على (فَيَعْلُولٌ) من سَادَ يَسْرُدُ ، وإنما جاز أن يكون على (فَيَعْلُولٌ) من غير نظير له في الصحيح لأنه بمنزلة ما بني على مهمل في التصغير والجمع . . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥ ، ق ١٠٤ .

علمنا أنها ليست بَقَعْلُوَّة<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: ولأنهم قالوا: هَيَّيَانُ وَتَيَّحَانُ لم يكسروا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لو كان سَيِّدٌ، وَلَيِّنٌ عَلَى فَيَعْلُ، لفتح العين المدغم فيها كما فتح العين من هَيَّيَانٍ، وَتَيَّحَانٍ، لأن هَيَّبٌ وَتَيَّحٌ من هَيَّيَانٍ وَتَيَّحَانٍ بمنزلة سَيِّدٌ، ولقيل: عَيَّرٌ، ففتح عينات هذه الحروف يدل على أن سَيِّدًا ونحوه لو كان أصله الفتح [لَفُتِحَ]<sup>(٣)</sup> كما فُتِحَتْ، إذ هُنَّ مثله في الرُّنَّةِ والإعلال ووقوع الزيادات قبل العين<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: الدليل على أن المحذوف من (مَيَّتِ) العَيْنُ ظهور الياء، ولو كان يا (فَيَعْلُ) المحذوف لقليل: مَاتَ دُونَ (مَيَّتِ)<sup>(٥)</sup>، وإنما كان يلزم مَاتَ، لأنه إذا حذف يا (فَيَعْلُ) بقية الواو التي هي عين متحركة، فلزم انقلابها ألفًا كما لزم انقلاب (حَافٍ) لذلك وتعلم من بنات الواو في هذا أن المحذوف من بنات الياء نحو (لَيِّنِ) العين أيضًا، كما تعلم من كينونة أن الياء في صيرورة ليست بالعين، وإنما كان حذف الواو التي هي عَيْنٌ أَوْلَى، لأنها المتكررة كما أن التخفيف وقع على الهمزة

(١) زنة (كثيونة): فَيَعْلُوَّة، وكذلك صَيَّرُوَّة، وفَيُّوْد ليس الأصل فيه (فَيُّوْد) ظهرت فيه

الواو لأنها ساكنة قبلها فتحة، وهو من قَادَ يَفُودُ، وليس في غير المعتل (فَيُّوْد) مصدرًا.

ولكنه مما اختص به المعتل - انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٤.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢، والهَيَّيَانُ: الذي يهاب كل شيء، والشَّيْحَانُ: الذي يعترض في كل شيء.

قاله أبو سعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٢.

(٣) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيهما المعنى.

(٤) انظر المسائل الحلبيات/ ٣٤٣.

(٥) انظر المسائل الحلبيات/ ١٧٢.

الثانية لتكررها<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل<sup>(٢)</sup>.

يعني بالعدد الأقل (سيداً) إذا قيس بعدته عدة كَثْرَتُهُ<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: ويلغن الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

قال: يعني بالغاية نحو (اشْهَبَابُ)، فإنه على غاية ما يكون عليه

(١) يرمي، أبو علي هنا إلى قول سيبويه: «وأما قولهم: مَيْتٌ، وَهَيْنٌ، وَلَيْنٌ فإِنَّهُمْ يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من (هائر) لاستشغالهم بالياءات...». الكتاب ٣٧٢/٢، وهذا الأسلوب فاشر في التعليقة، فقد يكتفي بالتعليق على النص دون نقله.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢، وهذه العبارة من قام قول سيبويه: «وأما قولهم: مَيْتٌ وَهَيْنٌ وَلَيْنٌ فَإِنَّهُمْ يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من (هائر) لاستشغالهم بالياءات كذلك حذفها في كَثْرَتُهُ وَهَيْنُورُهُ وَصَيْرُورُهُ كما كانوا يحذفونها...».

(٣) (سَيْدٌ، وَمَيْتٌ) ليسا على (فَيْعَلٌ)، ولو كانا كذلك لوجب أن يقال قبيهما (سيد، وميت) كما قالوا: (تَيْبَحَانُ وَهَيْبَانُ)، وقد ذكر سيبويه: أن قولاً قالوا (سَيْدٌ) (فَيْعَلٌ) فيكسرون عين الفعل منه... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٢٢-٢٣. قال الرماني: وقال بعض النحويين في سَيْدٍ، وَصَيْبٍ إِنَّهُ (فَيْعَلٌ) عُدِلَ إِلَى (فَيْعَلٍ) فيحمله على نظير من الصحيح نحو (صَيْرُوفٍ) وَصَيْعَلٍ، وجعل وجه تفسيره كتفسير (ذَهْرِيٍّ) وَبَصْرِيٍّ، وَأُمُويٍّ) لإبدال بقوة التغيير في حروف العلة كقوة التغيير في النسب، وأبى ذلك الخليل وسيبويه لأنه مخالف للموجود الذي له نظير من (فَضَّانٌ وَرَمَّانٌ) بالحمل على الشذوذة... وَمَيْتٌ وَهَيْنٌ وَرَزَنَةٌ فَيْعَلٌ، ويجوز فيه الأصل من التشقيب فتقول: مَيْتٌ، وَهَيْنٌ، وَلَيْنٌ، ولا يجوز في (قَيْدُودٍ، وَكَيْثُورَةٍ) التشقيب لكثرة الحروف، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٤. هذا والأصل في (سَيْدٌ) : سَيْوَةٌ، وعين الفعل منه واو ومن (مَيْتٌ)، ولأنهم استشكلوا الياءين والكسرة كان الحذف لازماً، وانظر المسائل المشكلة/٨٧، والتعليقة ١٦٩/٤.

(٤) الكتاب ٣٧٢/٢.



الاسم ذو الزوائد، والأصل كثيرة، (وكينونة) أقلّ منه بحرف واحد<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: وإنما أرادوا بهنّ مثل عَيْضُمُوزٍ<sup>(٢)</sup>.

أي بكينونة ونحوها، لأن (عبيضموزاً) على (فَيْعُلُول) فالخق به من الثلاثي (كينونة) ونحوها<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وأما (فَعِيلٌ) مثل (حَدِيثٍ)، فبمنزلة فَيْعَلٍ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد أنه مثله في باب الإدغام، لأنك تقلب الواو ياء لسكونها قبلها كما قلبته في (طياً) مصدر طَوَيْتُ، (فَقَعِيل) من القول بمنزلة (فَيْعَل) منه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الغاية في العدد سبعة أحرف مع الزيادة ومثل ذلك (أشهبساب)، وأما (عَيْضُمُوز، وكينونة) تنقص عن الغاية حرفاً فهي على ستة أحرف، فأزموها الحذف. انظر شرح

السيرافي للكتاب، ج١١، ق ٢٣.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢، وعن العَيْضُمُوز. انظر التعليقة ٢٨٨/٤.

(٣) انظر التعليق على المسألة السابقة.

(٤) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٥) أي أنه يستوي لفظ (فَعِيلٌ) و(فَعَيْلٌ) مما عينه واو أو ياء إلا في كسر أوله فلو

بنينا (فَعَيْلاً) من (فَعَمٌ) لوجب أن نقول: (فَعَيْمٌ) والأصل (فَعَيْمٌ) فاجتمعت الواو والياء

الأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء منها، (وَفَعَيْلٌ) من القول

تقول فيه (فَعَيْلٌ)، فليس بينهما فرق إلا في كسر أوله وفتحها. انظر شرح السيرافي

للكتاب، ج١١، ق ٢٤.

والحَدِيثُ: صفة للسيف القاطع، من الحَتْم وهو القطع، ومنه قول عمر رضي الله عنه لمؤذنه:

«إِذَا أَذَّتْ فَرَسٌ، وَإِذَا أَقَمَتْ فَاحْدَيْمٌ» يعني الحدُّزُّ في الإقامة وقطع التطويل. انظر تهذيب

اللغة ٤٧٥/٤ (حتم).

**قال سيبويه :** (وَأَمَّا تَحَيَّرْتُ فَتَقَيَّلْتُ)<sup>(١)</sup> . الدليل على ذلك ظهور الياء مشددة، وإنما ظهرت في التضعيف، لأن ياء (تَقَيَّلَ) وقعت ساكنة قبل الواو التي هي عين، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، ولو كان (تَفَعَّلْتُ) لظهرت الواو مُضَعَّفَةً، كما تقول: تَقَرَّلتُ في تَفَعَّلْتُ من القول، فهذا تعلم أنه تَقَيَّلَ دون تَفَعَّلَ.

وَأَمَّا التَّحَيَّرُ، إذا أردت مصدره فهو على تَفَعَّلَ وإن كان وزنه على الحقيقة تَقَيَّلَ، إلا أنه لو كان تَفَعَّلَ دون تَقَيَّلَ، لكان التَّحَوَّرَ، يقول الله تعالى: «أَوْ مَتَحَيَّرًا إِلَى فَنَةٍ»<sup>(٢)</sup> وزنه مُتَقَيَّلَ<sup>(٣)</sup>.

**قال سيبويه:** لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فَهُم في الواو والياء أجدر<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: أي إذا لم يُدغموا (وَتَدَّه)، فيقولوا: وَدَّه [ب/١٩٩] لتحرك المقارب الأول، فإن لم يُدغموا الواو والياء إذا تحرك الأول منهما أجدر، لأن الواو والياء مخارجهما أبعد من مخارج التاء والذال، لأنهما من أطراف الثنا واللسان، والواو من الشففة، والياء من وسط اللسان ومخارجها أبعد، وإذا تباعد المخرجان كان الإدغام فيه أشد امتناعاً.

(١) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٢) سورة الأنفال، الآية ١٦/.

(٣) قال أبو سعيد: «إنما علمنا أن (تَحَيَّرْتُ) تَقَيَّلْتُ، لأنه لو كان (تَفَعَّلْتُ) لوجب أن يقال: (تَحَوَّرْتُ) إذ كان من (حاز يَحَوَّرُ) من الواو، وكان المصدر (تَحَوَّرًا)»، انظر شرح الصيرافي للكتاب ٢٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

قال سيهويه: ولم يجيزوا وُدَّةً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يريد في (يَفْعَل) من وُدَّ، لأن وُدَّ مثل وَعَدَّ، فالفاء تنحذف في يَفْعَل، ولم تدغم التاء في الدال وإن تقاربا لتحرك التاء<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: ومثل ذلك رُوِيَّةٌ ورُوِيَّا<sup>(٣)</sup>، الفصل.

قال أبو علي: الأصل في (رُوِيَّا) الهمزة وإن حذفت، فكما لاتدغم الهمزة في الياء، كذلك لاتدغم هذه الواو، كما لم ترد الياء في (لَقَضَوْا)، وأنت تريد (لَقَضَوْا الرُّجُل)<sup>(٤)</sup>، لأنه وإن أسكن فالضمة مرادة، كما أن الهمزة مرادة وإن خفف<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٣/٢، وفي المخطوطة: «ولم يجيزوا يدَّ خطأ».

(٢) قال أبو سعيد: وأول هذا الفصل بين من كلام سيهويه، فأما قوله: ولم يجيزوا وُدَّةً، فإنه يعني لم يجيزوا إدغام التاء في الدال في (وُدَّ) فعل ماضٍ، فيقولون: (وُدَّةً)؛ لأن الحركة تمنع من الإدغام، ولم يجيزوا (يُدَّ) في (يُدَّ) حركة الياء؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لجمعوا على الحرفين علتين:

إحداهما: حذف الواو وهي فاء الفعل كما حذفها من (يُعَدُّ) و(يَزِنُّ) وما أشبهه. والأخرى: التسكين والإدغام، ويجعل سببويه اجتماع الياء والواو بمنزلة الحرفين المتقاربي المخرج، فما لم يدغم الحرفان المتقاربا المخرج نحو وُدَّ، ويُدَّ، لم يدغم أيضاً الواو والياء إحداهما في الأخرى لتحرك الأولى منهما كما ذكره في صَيُّوِدٍ وطَوِيلٍ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٤.

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) انظر ص ١١، ٨٨ من هذا الجزء.

(٥) في مثل (رُوِيَّة، رُوِيَّة) إذا خففت الهمزة صارت واو لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم لاتقلب ياء للياء التي قبلها، لأنها همزة قد خففت، فالثبوت فيها نية الهمزة. وإذا خففت الهمزة في (رُوِيَّة) جاز قلبها باء فيقال: (رُوِيَّة) وقد قالته العرب. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٥.

قال سيبويه: لأن الواو بدل من الألف فأرادوا أن يمدوا<sup>(١)</sup>.  
أي: الواو في (سُوَيْر) كسما قد الألف في (سَاَيْر)، ولو أدمغ لزال  
مثال المد<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: وألا يكون فُوَعِلَ وَتُفُوَعِلَ بمنزلة فُعِلَ وَتُفَعِّلُ<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: لو أدمغت تُسُوَيْرَ فقلت: تُسَيْرٌ لالتبس فُوَعِلَ بِتُفَعِّلُ  
كما كان يُلْبِسُ فُوَعِلَ نحو سُورٍ تَفَعَّلَ لو أدمغت.

قال سيبويه: فيصير بمنزلة حرفين يلتقيان في غير حروف المد<sup>(٤)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: لو أدمغت الواو في الياء، أو الواو في الواو في  
(سُوَيْرَ)، (وَقُوُولَ)، لزال عنهما بالإدغام المدّ، فخالف بعض الأفعال  
بعضاً، لأن المدّ في الألف من (سَاَيْرَ)، لا يجوز أن يزول لامتناع إدغامها.  
ولو أدمغ هذه الواو لزال بالإدغام عنها المدّ وصار بمنزلة الحروف التي لامدّ  
فيها. كالياء والتاء ونحوهما من الحروف الأمثال المتعربة من المدّ.  
قال سيبويه: فلما كانت كذلك شبّهت هذه الياء بواو رُوِيَةٍ، وواو  
يُوَطِيٍّ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: يقول: شبّهت الياء التي في (دِيَوَانٍ) بالواو في (رُوِيَةٍ)

(١) الكتاب ٣٧٣/٢، وفي المخطوطة: «... فأرادوا أي يمدّوا».

(٢) لو أدمغ فقال: (سَيْرٌ) لزال مثال المد في واو (سُوَيْرَ).

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٣/٢، وفيه: «... واو يُوَطِيٍّ»، والذي في شرح السيراني: «... واو سُوَيْرَ».

مخففة همزتها، فلم تدغم الياء في الواو من (دِيَوَانٍ)<sup>(١)</sup>، كما لم تدغم الواو في الياء من (رُوِيَّةٍ)<sup>(٢)</sup> لاجتماعهما في أنهما غير لازمتين، ألا ترى أن الياء من (دِيَوَانٍ) أصلها الواو وعنهما انقلبت، كما أن أصل الواو في (رُوِيَّةٍ) الهمزة وعنهما خففت<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: ولذلك قلت: قَرَارِيْطٌ<sup>(٤)</sup>.

أي لأن وزن (دِيَوَانٍ وَقِيْرَاطٍ) في الأصل فِعَالٌ، قلت: قَرَارِيْطٌ فرددت التضعيف لما فُصِّلت بينهما بحرف، ولو كان فِعْعَالاً، ولم يَكُنْ فِعْعَالاً، لوجب في تكسيره وتصغيره قَرَارِيْطٌ، ودواوين<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

(١) أي لم يُعَلِّ (دَوَانٍ).

(٢) فلم يُعَلِّ (رُوِيَّةً).

(٣) قال أبو سعيد: وشبهوا ياء (ديوان) إذ كانت لانتثبت وهي واو في الأصل بواو (رُوِيَّة) إذ كانت همزة في الأصل. - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٦٦.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) قال الرماني: وتقول: ديوان فلا تقلب الواو لأن الياء عارضة، إذ أصله (دَوَانٍ) ويرجع في التصريف إلى الأصل، فتقول: دُوِيْنٌ، ودَوَاوِيْنٌ، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٦.

ومن بابِ ما يُكسَّرُ عليه الواحدُ

مما ذكرنا في الباب الذي قبله<sup>(١)</sup>

قال سيهويه: ولما اعتلت ما هنا، فقلبت بعد حرف مزِيدٍ في موضع

ألف قَاعِلٍ<sup>(٢)</sup>.

يعني العين التي هي وار، واعتلالها انقلابها ياء<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: وصار انقلابها ياءً نظير الهمزة في قَائِلٍ<sup>(٤)</sup>.

قال [أ/١٩٢] أبو علي: يقول صار انقلاب العين ياءً في (سَيِّد)

كانقلابها همزة في (قَائِل) لأنهما اتفقا (في أُتِيَّة)<sup>(٥)</sup> الاعتلال وإن

اختلفا في كيفيته<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٤/٢، وفي المخطوطة: (وكما) مكان (ولما)، ورواية السيرافي توافق ما جاء في الكتاب.

(٣) يُريد أنك تهمز عين الجمع من (فَيَعِلُ وَقِيَعِلُ) فتقول في (عَيْلٍ): عَيْلٌ، وفي (حَيْرٍ): حَيْرٌ؛ خياره لوقوعها بعد الألف.

(٤) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٥) في المخطوطة: (إِيَّةٌ)، وزدت حرف الجر قبلها ليستقيم المعنى. والأيُّ: هو كل جدول ماء، ويقال: أت لهذا الماء فيهيء له طريقه. ونقل عن العجاج: سَيْلٌ أَيُّ مَدَّةٍ أَيُّ.

والثاني: التهيؤ للقيام. والمراد في عبارة الفارسي أن انقلاب العين ياءً في (سَيِّد) من الواو كانقلابها همزة في (قَائِل) فكل منهما أتى من إعلالٍ مشابه لإعلال الآخر، والمؤاناة حسن المطاوعة، يقال: تأتى لفلان أمره، وقد أتاه الله تأتيةً. انظر تهذيب اللغة ٣٥١/١٤ - ٣٥٢ (أبي).

(٦) ناقش أبو سعيد هذه المسألة وعرضها بالتفصيل فقال: «إذا جمعت (سَيِّد) قلت: (سيابد)، وأصله (سَيَّاد)، وإذا جمعت (عَيْتًا) أو (حَيْرًا) أو (عَيْلًا) قلت: (عَيْانٌ) و(حَيْرانٌ)، و(عَيْانٌ)، والأصل: يمان، لأنها من الحَيْر، والعين، والعَيْلة، قال: وإنما همزت هذه =

قال سيهويه: ولم يصلوا إلى الهمزة<sup>(١)</sup>.  
 أي لم يصلوا إلى همزة عين (سَيِّد) إذ كان قبلها ياء، وإنما تهمز  
 الياء والواو عيناً ولاماً إذا كان قبلهما ألف<sup>(٢)</sup>.  
 وقوله: فكأنهم جمعوا شيئاً مهموزاً<sup>(٣)</sup>.  
 أي إذا جمع (سَيِّد) الذي هو غير مهموز، فكأنه جمع مهموز، لأنه  
 نظير ما اعتل بالهمز وهو (قَائِل)، ألا تراهما اجتماعاً في باب الاعتلال  
 وإن كانت العين من (قَائِل) انقلبت همزة والعين من (سَيِّد) انقلبت ياءً.  
 قال سيهويه: كما قالوا: صَيِّمٌ، فأجروها مجرى عَتِيْرٍ<sup>(٤)</sup>.  
 قال أبو علي: قلبت الواو الأخيرة من (صَيِّم) ياء<sup>(٥)</sup>، لقربها من  
 الطرف، ولما انقلبت، انقلبت الواو الأولى أيضاً ياء، لسكونها، كما أن  
 الواو التي في نفس الطرف لما قلبت ياء كتحسرو الواو من (عَتُوٌّ) انقلبت  
 الأولى لها أيضاً ياءً.

== الأشياء لأن الواحد منها قد اعتلّ، وصار ينزلة الفاعل معتلاً، وذلك أن (سَيِّدًا) و(عَتِيْرًا) (فَيَعِلُّ)، فترقت الياء منه في موضع ألف فاعل، كالف قائل ويانع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(١) الكتاب ٣٧٤/٧.

(٢) لم يهزوا (سَيِّد) لأن الهمزة إنما تقع بعد الألف، لاستحالة إدغام الألف في ما بعدها وإذا جمع ما في واحد الألف همز، كقولك: في جمع (باتمة) و(قائلة): بوائع وقوائل، فلذلك إذا جمعت (سَيِّدًا) و(عَيَّلًا) فكأنك جمعت (ساتنًا) و(عائلاً) إذ كانت الياء في موضع الألف وما بعدها معتل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(٣) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٥) أصل (صَيِّمٌ) صَوْمٌ، الواو مشددة.

قال أبوعلي: في تصحيح الواو في (عَوَاوِر) <sup>(١)</sup> إنما صحَّت الواو فيه وإن كانت (كأَوَانِل) التي همزت فيه العَيْنُ، لأنَّ الياء تلزم فَعَايِل جمع فُعَال مرادة فيها، محذوفة للضرورة، فكما أن تلك الياء التي تلزم همزة العين لبعدها عن الطرف، كذلك لا يلزم همزة إذا حذفت للضرورة الشعر، إذ هي ثابتة في الكلام، وعلى هذا لو جمعت (أَوَانِل) في الشعر فزدت فيها مضطراً ياءً لإشباع الكسرة كقوله:

... نَقَى الدَّهْرِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ <sup>(٢)</sup>

(١) إشارة إلى ما أنشده سيبويه في الباب دون نسبة وهو قول الشاعر من الرجز:

وَكُحِّلِ الْعَيْتَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

وقد اختلفت المصادر في نسبته لقائله، فابن جني ينسبه للعجاج، انظر المحصائص ٣٢٦/٣، وليس في ديوانه، وينسبه العيني لمجدل بن المثنى ٥٧١/٤، وانظر شرح التصريح ٣٦٩/٢، وشرح شواهد الشافية/٣٧٤، انظر البيت في المنصف ٤٩/٢، وقال أبو عثمان: «ترك الهمز لأنه أراد (العَوَاوِر) ولكنه احتاج فحذف الياء، وترك الواو على حالها». وأنشده في موقع آخر وقال: إن (عَوَاوِر) جمعه (عَوَاوِير) ويقال فيه (عَوَاوِر) وأنشد البيت، المنصف ٥٠/٣. انظر مزيداً من مصادر هذا البيت في معجم شواهد النحر الشعرية/٧٢٤.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ونسبه سيبويه للفرزدق، وأنشده على زيادة الياء في (الصياريف) للضرورة، تشبيهاً لها بما جمع في الكلام على غير واحده. انظر الكتاب ١٠/١. وصدر البيت هو قوله:

تَنْقَى بَدَاهَا الْحَمَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ...

وتسبه كثير من المصادر للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وقد أنشده أبو سعيد في باب الضرورة، وقال: الوجه في الكلام «الدَّهْرِيمِ والصَّيَارِفِ»، وإنما زاد الياء ها هنا لأن دخولها في الجمع في غير ضرورة على وجهين: انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة /٨٠، وبهامشه مزيد من المصادر التي أنشدت البيت.



لم تدع الهمز، وكنت قائلاً (أوائيل) كما لم تهمز لما حذف الياء في  
الضرورة وإن زدتها، وكذلك يقول الأخفش .

قال سيبويه: فجعلتها بمنزلة عَوْرَتْ فوافقتها<sup>(١)</sup>.

أي، وافقتُ (صَيِدْتُ) (عَوْرْتُ) في أن قيل: صَوَائِدٌ مثل عَوَائِرِ .

قال سيبويه: كما وافقت حَيَّبْتُ شَوَيْتُ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أي في أن قيل في (فَوَاعِلِ) من حَيَّبْتُ (حَوَايَا)، كما  
وافقت حَيَّبْتُ (حَوَايَا)، كما قيل في فَوَاعِلِ من شَوَيْتُ (شَوَايَا)، وإنما قيل  
(حَوَايَا)، لأن الهمزة عَرَضَتْ في جمع لقرب الياء من الطرف فصار مثل  
مَطَايِي<sup>(٣)</sup>، ثم أبدل من الياء الألف كما في فُعَلِ في (مَطَايَا) (وَهَدَايَا)  
فصار (حَوَايَا)، ثم أبدل من الهمزة الياء، فصار (حَوَايَا)<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: كانت الياءان تستثقلان<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: ويقول: لو قيل: (حَوَايِي)<sup>(٦)</sup> فلم تهمز الياء لكان في  
الاستثقال (كفَوَاوِلِ) لو لم تهمز الواو.

\*\*\*

(١) الكتاب ٣٧٤/٢ . (٢) الكتاب ٣٧٤/٢ . (٣) في المخطوطة: (مطاي).

(٤) قال أبو سعيد الرماني: «جمع فَوَاعِلٍ من شَوَيْتُ: شَوَايَا، لأن الهمزة تعرض في جمع،  
والزائد وغير الزائد في التضعيف سواء؛ لأن العلة واحدة، وهي مضاعفة حرف العلة» .  
انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٧ .

أما (حَوَايَا) فهي الحفائر المتلوية التي يملؤها ماء السيل، فيبقى فيها دهرًا لأن الطين  
أسفلها عُلَّكٌ صلبٌ يسك الماء، وأحدثها (حَوَيْتُ)، وقد تسميها العرب الأعماء، تشبيهاً  
بحوايا البطن، وقيل غير ذلك . انظر تهذيب اللغة ٥/٢٩٢، ٢٩٩ (حوى).

(٥) الكتاب ٣٧٤/٢ . (٦) في المخطوطة (حَوَاي).

## ومن باب مايجري فيه بعض ما ذكرنا

### إذا كُسِرَ للجمع على الأصل<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: الفرق بين هذا الباب والذي قبله أن الواو والياء الواقعتين بعد ألف الجمع<sup>(٢)</sup> لا تهمز بعدها عن الطرف بحرف اللين الذي بينهما وبين آخر الكلمة، فلا يهمز كما همز ما تضمن الباب الذي قبله من الياء والواو للقرب من الطرف نحو قَوَائِلُ وَكَوَائِلُ<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: وإنما خالفت الحروف الأوَّلُ هذه [١٩٩/أ] الحروف لأن كل شيء من الأوَّلِ هَمَزَ على اعتلال فعله أو واحده<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد خالف (عَوَاوِرُ قُوَّةٌ) في باب الجمع فلم يهمز (فَاعُولٌ) وإن همز (فَاعِلٌ)، لأن نسبة (فَاعُولٌ) من (فَاعِلٌ) كنسبة (فُعَالٌ) من (فُعَلٌ)، لأن كل واحد منهما زائد على (فُعَلٌ) و(فَاعِلٌ) بحرف لين رابع يبعد به الياء والواو في الجمع من الطرف.

\* \* \*

(١) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٢) أي في مثل: طاروس وطواويس، ونأوس ونواويس، وتقول: قيام وقيوم، وذيور وذيواير، وعوار وعواير، ولا تهمز شيئاً منه كما همز في الباب السابق (فُعَاعِلٌ).

(٣) قال أبو سعيد: «ذَوَاوِيرٌ وَعَوَاوِيرٌ خَالَفَتْ (سَيَّائِدٌ، وَأَوَّاكِلٌ) وَسَائِرُ مَا تَضَمَّنَهُ الْبَابُ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، وَأَنَّ الَّذِي يَهْمَزُ لِاجْتِمَاعِ الرَّوَابِينِ أَوْ الْيَاءِ بَيْنَ أَوْ الْيَاءِ وَالْوَاوِ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى اعْتِلَالِ وَاحِدِهِ كَسَيَّائِدٍ حَمَلًا عَلَى (سَيِّدٍ) أَوْ عَلَى اعْتِلَالِ وَاحِدِهِ كَقَوَائِلٍ حَمَلًا عَلَى (قَائِلَةٍ) إِذْ كَانَ قَرِيبًا مِنَ الطَّرْفِ...» شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٢٧.

(٤) الكتاب ٣٧٥/٢.

## ومن بابِ فِعْلٍ من فَوَعَلْتُ من ثَلْتُ، وَفَعِلْتُ من بَعْتُ<sup>(١)</sup>

قال سيهويه: كما وافق (فَاعَلْتُ) من هذا الباب غير المعتل، ولم يكن فيه إدغام<sup>(٢)</sup>.

أي إذا قلت فيه: فَوَعَلْتُ كقولك: بُوعْتُ، فَبَيَّنْتُ<sup>(٣)</sup> فِعْلُ المفعول لم تُدغم<sup>(٤)</sup>.

قال سيهويه: ولم يكن هذا بمنزلة العينين في حَوَلْتُ وَزَيْلْتُ<sup>(٥)</sup>.  
أي (فَعِلْتُ)، أي لم يدغم كما أدغم (فَعَلْتُ) من (فَعَلْتُ) نحو (قَوَّلْتُ) من (قَوَّلْتُ)، لم يُقَلَّ في (فَعِلْتُ) من فَعِلْتُ: (قَبِلْتُ)، ولا في (فَوَعَلْتُ): فَوَّلْتُ.  
قال سيهويه: فلما كانتا كذلك أجرينا مجرى الألف<sup>(٦)</sup>.

قال: <sup>(٧)</sup> لما جرت الروا والياء كالألف في أن يقع بعدهما ما ليس من موضعهما كما يقع بعد الألف من (فَاعَلْتُ) من غير موضعه أجرينا مجرى الألف في المد، وترك الإدغام إذا وقع بعدهما حرف مثلها مما اعتلت.

(١) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٣) في المخطوطة: (بَيَّنْتُ).

(٤) أطال أبو سعيد في شرح هذه المسألة وفصل، الأمر الذي يصعب معه نقل كلامه كله هنا، كما أن نقل بعضه يتقص الفائدة، فأثرت الإحالة إليه في شرح الكتاب، ج ١١، ق ٢٨.

(٥) الكتاب ٣٧٥/٢، وفيه: «ولم يجعل هذا...».

(٦) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٧) القائل هو أبو علي نفسه.

بمنزلة العينين، إذ كانا حرفين مفترقين<sup>(١)</sup>.  
لازمين، فيلزم إدغامهما، لأنها قد تقع ولا

الزيادة كذلك جرت ها هنا مجراها، لو لم  
ما كان يُمدَّ (حِيتَنَدِ).

ه واو قُوَعَلْتُ وألف أَفْعَالْتُ<sup>(٢)</sup>.

لا تلزم ولا يجب إدغامها.

: فيجريان في (فُعِلَ) مجرى غير المعتل<sup>(٤)</sup>.

مد وترك الإدغام.

. سيهويه: كما أُجريتْ الأوَّلُ مجرى غير المعتل<sup>(٥)</sup>.

أي نحو: (فُوَعِلَ)، كقولك: (قُوُوِلًا وَيُوُوِيحًا)، أُجريتْ مجرى (يُوُوَطِرَ)

فمددت ولم تدغم كما يُمدُّ في الصحيح التي لا ياء بعدها<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٥/٢، والحديث حول الواو والياء، وزيادةهما كما تزداد الألف.

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢، وقد ربط أبو علي تعليقه بنص الكتاب: فجاء موهماً بأنه من كلام

سيهويه.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٦/٢، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

(٦) قال أبو سعيد: والياء التي وقعت قبلها الواو الزائدة قد يقع في موقعها حرف آخر فيمد، نحو

(اغْدُوْدُنَّ)، فإذا وقعت الياء لم تذهب المدَّة، وإفَّا أدغم فيما سمي فاعله، لزوال المدَّة. انظر

شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٩.

قال سيهويه: وذلك قولك: قد بُوِّعَ، وقُوِّلَ، قلبت ياء (بُويع) واوا<sup>(١)</sup>.

يريد: الياء الأولى التي هي عين قبيل ياء (فَعِيل)، ولم تُبدل من الضمة كسرة، إرادة لتصحيح الواو كما فَعَلْتَ ذلك في (بَيْع) (بَيْض) ونحوه لأنه على أربعة أحرف<sup>(٢)</sup>، ألا تراهم قالوا: عُوِّطَ من تَعَيَّطِ الناقاة؟ فلم تصحح الياء، وقلبت واوا، وهذا نذكره في الباب الذي يلي هذا بعد<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: فلا تقلب الواو ياء في (فُوِّعِل) من (بِعْتُ) إذا كانت من (فَبِعْتُ) لأن أمرها كأمر (سُوِّرْتُ)<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: (فَبِعَل) بمنزلة (فَاعِل)، ألا ترى إذا بنيت (فَعَل) المفعول من (فَاعَل) في أن الواو غير لازمة، كما أنها في (فُوِّعِل) من (فَاعَل) غير لازمة، وإذا لم يلزم لم يجب إدغامه.

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) قال الرماني: «بنا» (فَبِعَل) من القول والبيع: (فَبِعَل) و(تَبَّيَع) و(تَبَّيَع)، ولما لم يسم فاعله منه: فَبِعَل، وتَبَّيَع، فأما (فَبِعَل) منهما: فَبِعَل، وتَبَّيَع، وفَعَل منهما: فَعَوِّل، وتَبَّيَع، ونظير الأول: تَبَّيَع، وتَفَوِّع، ونظير الثاني: حَوَّل، وحَوَّل، وَزَيَّل وَزَيَّل... وفيهما لم يسم فاعله: فَوِّع، وفَوِّع من قُلْتُ وبِعْتُ: قَرَّع، وبَّيَع، ولما لم يسم فاعله منهما: فَوِّع، وُويِع، يصح الواو كما صحت في سُوِّر... شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٨.

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢. وسوف يأتي بعد قليل.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

قال سيبويه: تقدريها: عُتُّ [١٩٣/أ] من قولك: أأء، وإن لم

يتكلم به لما يجتمع فيه مما يستثقلون<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: هذه الحروف مثل (اليوم) <sup>(٢)</sup> في أنها لا يؤخذ

منها (فعل) <sup>(٣)</sup>. كما لم يؤخذ منه، لأن كل واحد منهما لو اشتق الفعل

منه لاجتماع حروف اعتلال قد تكره وحدها حتى (تعل) فتسكن أو تحذف،

فلما كانت تستثقل مفردة لزم أن تطرح مركبة <sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٦/٢، مع اختلاف في ترتيب الكلام، (والأنة) نوح من النبات.

(٢) يشير إلى قول سيبويه فيما جاء على (فعل) لا يتكلم به من نحو الواو في أوله، ويصح،  
ووتس، ووتل بمنزلة (اليوم) كأنها على الترتيب من (ولت، ووتت، وأوتت) وإن لم يتكلم  
بها.

(٣) ألمع سيبويه إلى أن التحليل يرى أن (اليوم) كأنه من (يئت) - وإن لم يستعمل في الكلام  
- وتسا مل أبو سعيد عن الذي أحوجهما إلى ردة إلى الأفعال، والأسماء أصول، والأفعال  
فروج، وأجاب بأن التحليل لم يرد أن (يوما) مأخوذة من (يئت)، وإنما أراد أنه لو بُني من  
(يوم) (فعل) لقبل: (يئت) - وإن كان لا يبنى منه - ألا ترى أن سيبويه والتحليل قد  
أجازا أن يبنى الفعل من كل اسم يورده السائل، حتى لو قال: أين لي من (عمرو) مثل  
(ضربت، ويضرب)، قيل له: (عمر، يعمر)، وإذا قيل: أين من (جعفر) مثل (دخرج):  
يدخرج لقبل: (جعفر، يجعفر)، فلا يمنع بناء الأفعال من جميع الأسماء التي لها نظائر.  
فإذا قيل: أين لي من (يوم): (فعل يفتل) كان محتما، لأنه ليس في شيء من الأفعال ما  
عينه وقاؤه من حرف العلة، وإنما يقع ذلك في الأسماء التي لا يصرك منها فعل نحو:  
(وتت، ووتس، ووتل)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٠، وانظر المغتضب  
٢٢٢/١.

(٤) يقول: إن الفعل لا يبنى من (أأء) المشتقة من (يوم)، لأن عين الفعل وأو، وقاؤه ولاه  
همزان، ولو بني من شيء من هذا فعل لزمه ما يستثقل مع الإعلال، فلو بني منه مثل  
(قال، بقول) لوجب أن يقال: (بأم، يئوم)، وكذلك في (وتت، ووتس) لو صيغ منها =

قال سيبويه: فإذا قلت: أفعل، ومفعل، ويفعل؛ قلت: أوومٌ ويوومٌ، وموومٌ، لأنَّ الياء لا يلزمها أن يكون بعدها ياءً أبداً<sup>(١)</sup>.

فإذا لم يلزم أن تكون بعدها ياءً كان مثل ياء (فِئَل) يلزمها المدَّة ولا تدغم كما يدغم (بُوع) لما لم يلزم واو (فُوعِل) من فِئَلتُ، وكانت قد تكون ياءً في (فِئَل) بهذا الذي يعني .

وقال أبو العباس: الخليل يقول: أوومٌ، ويوومٌ، لأن الواو متقلبة من ياء، فلما بناها هذا البناء جعلها مدَّة وإن كانت أصلية، لأنها متقلبة كما انقلبت واو (سُوَيْر) من ألف (سَاَيْر)، فقد صارت نظيرتها في الانقلاب، قالوا: وفي أوومٍ متقلبة عن ياء كما أنها في (سُوَيْر) وفُوعِل من فِئَل من (بِعْت) متقلبة عن ياء وألف، فلما صارت هذه الواو موافقة لهذه المدات التي لا تدغم لم تدغمها وإن خالفتها في باب الزيادة، والأصل (قَالَ).

== مثل (بَاعَ، يَبِيعُ) لتقبل فيها: (وَأَح، يُوْبِعُ)، والأصل: (وَبِعَ، يَبُوعُ)، فيجب حذف الواو التي هي فاء الفعل، لدخولها في باب (وَعَدَ، يَعدُّ) كما يجب إعلال الياء التي هي عين الفعل؛ لدخولها في باب (بَاعَ، يَبِيعُ) فيلحقه اعتلالان من جهتين . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٠، قال المبرد: «ولا يكون فِعْلٌ في مثل (أَلَّ): لأنها حروف كلها محتل؛ لأن الألف من حروف العلة»، المقتضب ١/٢٢٧.

وقال أبو سعيد: «وأما (أَلَّ) فلربني منه فِعْلٌ للزومه تغيير، لأنه يلزمه في الماضي (أَلَّ) (وفي المضارع): (يُؤَلِّ) إن كانت ألفه متقلبة من واو، وإن كانت متقلبة من ياء قلت: (في مضارعه): (يَبِئُ)، فإذا كان الفعل للشكلم قلت: (أُرْتُ أر: أَيْتُ) وتقلب الهززة التي هي لام الفعل وأرأ ياءً لاجتماع الهزتين لما سقط عين الفعل اجتمعت هزتان وهما فاء الفعل ولامه، فيجتمع فيه إعلال بعد إعلال». شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٠.

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢، وقوله: (أبداً) في آخر النص ليست في الكتاب، وليست في شرح السيرافي.

والذي عليه النحويون غير الخليل في (أفعل) منه (أيم) ، لأنها أصلية ،  
 فالإدغام لازم لها لأن المدّ ليس بأصل في الأصول فأما الخليل فيعتبر هذه  
 الياء بياء (أيقنت) ، بحيث صحت في (أيقنت) صححه من (أفعل) بين  
 (اليوم) مدّة ولم يدغمها في العين<sup>(١)</sup> .

قال سيهويه: فإذا كسرت على الجمع همزت فقلت: أَيْتَيْمٌ، لأنها  
 اعتلت هائنا كما اعتلت في (سَيِّد) ، والياء قد تستثقل مع الواو ، فكما  
 أجريت (سَيِّد) مجرى فَوْعَلٍ من (قُلْتُ)<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي: أي في أن همزته فقلت: (سَيَّادٌ) كما تقول في  
 (فَوْعَلٍ) (فَوَاعِلٌ) ، فكما أجريت ما أدغم فيه حرف زائد مجرى ما أدغم  
 فيه حرف أصلي في همزك إياه في التفسير لقربه من الطرف ، واجتماع  
 ياءين أو واوين ، أو واو وياء ، وأعني بالأصليين (أيم) و(أول) والزائدين  
 (سَيِّدٌ وَقَوْلٍ)<sup>(٣)</sup> .

(١) المقتضب ٢٢٢/١ بتصريف ، وقد رجع أبو علي فكرة أبي العباس حول إجماع النحويين  
 على خلاف الخليل في هذا الموضع .

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢ .

(٣) انظر المقتضب ٢٢٠/١ - ٢٢٢ ، قال أبو سعيد: «إذا جمعت (أيمًا) الذي هو (أفعل) من  
 (يَوْم) قلت: أَيْتَيْمٌ، فهمزت لوقوع ألف الجمع بين ياء وواو، كما همزت في (سَيِّد) إذا  
 جمعت قلت: سَيَّادٌ، وأصله (سَيَّادٌ)» .

قال: فكما أجريت سَيِّدًا مجرى (فَوْعَلٍ) من (قُلْتُ) ، كذلك يجري هذا مجرى (أول)  
 [الكتاب ٣٧٦/٢] ، قال القاضي: يعني أن (فَوْعَلٍ) من (قُلْتُ) لو جمعته بجري مجرى  
 (أول) ، فنقلت: فَوَاعِلٌ، كما قلت: أوائل ، والأصل: أو أول ، وقواول ، فلما جرى (فَوْعَلٍ)  
 مجرى (أفعل) كذلك جرى (أيم) وهو (أفعل) مجرى (سَيِّد) وهو (فَيْعَلٍ) لأن أصل  
 (أيم) ياء وواو، كما أن أصل (سَيِّد) كذلك ، شرح السيراني للكتاب ، ج ١ ، ق ٣١ ،  
 وانظر النصف ٤٤/٢ - ٤٥ .



قال سيبويه: وأما أَفْعَوْلَتْ من (قُلْتُ) ، فبمنزلة أَفْعَوْلَتْ من (سِرْتُ) في (فَعَلَّ) (١).

قال أبو علي: يعني أنه مثله في أن يبين ويعد فلا يدغم (٢).  
قال سيبويه: وَأَتِمَّتْ أَفْعَوْلَتْ منها كما تُتَمُّ فَاعَلَتْ وَتَفَاعَلَتْ لأنهم لو أسكنوا فيه حذف الألف (٣).

قال أبو علي: يقول: لو أسكنوا الواو التي بعد واو (أَفْعَوْلَتْ) في (أَفْوَوْلَتْ) ، والتي بعد الألف من (قَاوَلَتْ) سقطتا لالتقاء الساكنين ألف (فَاعَلَتْ) وعينها وواو (أَفْعَوْلَتْ) وعينها.  
قال أبو الحسن: أَقُولُ: أَفْوَوْلْتُ لثلاث واوات فإذا قلت: فُعَلَّ قلت: أَقْوَوُولٌ.

يقول: جمعت بين ثلاث واوات إحداها مضمومة لأن الثانية كالمدة كما فعلت ذلك في قُورِلَ.

قال أبو علي: [أ/١٩٣] يقول: لا أدغم الواو الوسطى في الثالثة ولا أقلب الثالثة ياءً، لأن الوسطى مدَّة، وغير لازمة كما أن الأوَّل من (قُورِلَ) غير لازمة فلا أدغم.

\*\*\*

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) يقول الرماني: (أَفْعَوْلَ) من (قُلْتُ): أَفْوَوْلَ بالإتمام عند سيبويه، لأن إحدى الواوات مدغمة، تقوى بالإدغام حتى تنصرف بوجه الإعراب في عَنَوْرِنحوه. والأخفش يقول: (أَفْوَوْلَ) لثلاث يجمع ثلاث واوات في مثل هذه الصفة من (أَفْعَوْلَ) فإذا بني منه فعل ما لم يُسم فاعله قيل: أَقْوَوُولَ على المذهبين جميعاً، لأن الواو الأخيرة تصير مدَّة؛ فصح كما تصح في (سُوَيْرَ) ، ٤٠٠، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٠.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

## ومن يَاب تقلب فيه الياء واوا<sup>(١)</sup>

قال سيهويه : ولم تجعل هذه الأشياء بمنزلة (بيض) ، و(قد بيع)

حيث خرجت إلى مثالها هذا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم يبدل من الضمة في فاء (كوكل)<sup>(٣)</sup> لتصح

الياء كما أبدل منها كسرة في فاء (فعل) لتصح الياء، وذلك في نحو

(بيض) . . وقوله: حيث خرجت إلى مثالها هذا يعني (كوكل)<sup>(٤)</sup>.

قال سيهويه: وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٧/٢، وفي المخطوطة: ( . . . تقلب فيه الواو ياء )، ورواية السيرافي

والرمانى توافق ما في الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢ مع قليل من الاختلاف، ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقة.

(٣) في المخطوطة: (كوكل).

(٤) يقول أبوسعيد: «إذا بنينا من (الكيل) فمكّل، أو فمكّل، قلبت الياء واوا؛ لانضمام ما قبلها

وما بعدها من الطرف، ولأن هذه الياء لا تكون في تصاريف هذا البناء إلا ساكنة. . .

ويشبهه فمكّل وفمكّل من الكَيْل بيضًا، وبيح، وذلك أن (بيضًا) جمع أبيض، والياء قريبة

من الطرف، (وبيح) أصله (فعل) بتحريك العين منه، وهو أيضًا قريب من الطرف، فلما

كانت الياء في (فمكّل) وهي عين الفعل لا تحرك في تصاريفه، أشبه ياء (بيطر) وأيقن،

فلما قلت فيما لم يُسم فاعله، وليما انضم أوله؛ بوطر، وأوقن؛ وجب أن يقال: كوكل».

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١١٠، ق ٣١.

ويقول الرمانى: «الذي يجوز في الياء التي تقلب واوا إجراءها على ذلك بسكونها وانضمام

ما قبلها وبعدها عن الطرف، ولا يجوز فيما قرب من الطرف إلا تغيير ما قبلها، نحو:

(بيض)؛ لما لم يكن بين أول الكلمة وآخرها إلا حرف واحد، وكان تغيير الحركة إلى الحركة

أسهل من تغيير حرف إلى حرف لزم ذلك فيما قرب من الطرف . . . شرح الرمانى

للكتاب، ج ٥، ق ١١٠ - ١١١.

(٥) الكتاب ٣٧٧/٢.

قال أبو علي: يقول: ليس أصل الاسم والفعل تحرك عينها، كما أنه إذا كان على ثلاثة نحو (بَيْع) فأصل عينه التحريك قبل الاعتلال.

قال سيبويه: والاسم يجري مجرى (مَوْقِن)<sup>(١)</sup>.

قال: يعني أنه لم تقلب من ضمة فانه كسرة، كما لم تقلب ضمة فاءات هذه الأشياء.

وأنشده سيبويه:<sup>(٢)</sup>

مُظَاهِرَةٌ نَبِيًّا عَتِيقًا وَعُرُوطًا      فَقَدْ أَحْكَمًا خَلَقًا لَهَا مَتَبَايِنًا  
وقال: العُرُوطُ فُعِّل<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٢) البيت من الطويل ولم ينسبه سيبويه، وأنشده على قلب الياء. وأو كما في العُرُوط: لسكونها وانضمام ما قبلها كما انقلبت في (مَوْقِن)، وأصله من اليقين، الكتاب ٣٧٧/٢.  
قال أبو سعيد: والعُرُوط الذي ذكره سيبويه من الياء، وهو اعتباط رجم الناقة، أو الأتان إذا كانت كذلك عاتط. قال أبو ذؤيب:

قَرَمَى فَاثْنَدًا مِنْ نَحْوِ عَاتِطٍ سَهْمًا فَحَرٌّ وَرَيْشُهُ مُتَصَمِّعٌ

قال أبو عبيد: يجمع عاتط: عَيْطٌ، وَعُرُوطٌ، فمن قال: عَيْطٌ فهو كما قال سيبويه وهي بمنزلة (بَيْض)، ومن قال: عُرُوطٌ جمعها من الواو بمنزلة سَوْدٌ، وهينئذ لا يكون لسيبويه حجة في عُرُوط في الاستشهاد على (كُرُلُّر) من الكَيْل، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٣١، وانظر الشاهد وشرحه في شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١١، وأنشده في المنصف ١٢/٢ دون نسبة وقال: قلبت الياء. وأو لا انضمام ما قبلها، وكانت في الأصل (عَيْطًا)، فقلبت الياء. ولم نزم قالوا: (عَيْطًا) ففتحو العين لتصح الياء. وانظره في المصدر نفسه ص ٤٢ مع تفسيرات وتعليقات أخرى، وانظر البيت في كتاب التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٠٧/٢، ولسان العرب ٢٣٢/٩ (عيط).

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢.

قال أبوعلبي: وجه الاحتجاج في هذا الموضع بعُوْطَط، أي قالوا: عُوْطَط، فلم يقلبوا الضمة كسرة كما فُعِلَ في (بيض)، واستدل على أن هذه الواو منقلبة عن الياء بسماعهم تَعَيَّطَتْ، فالواو في (عُوْطَط) منقلبة عن هذه الياء<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### ومن بَابِ مَا الهمزُ فيه في موضع اللام<sup>(٢)</sup>

قال أبوعلبي: العين من (سَاء) وأو، يدل على ذلك قوله: (يَسُوءُ)، (ودَاء) العين فيسه منقلبة عن واو، يدل على ذلك قولهم: (أَدَوَاء) في الجمع، (وجاء)، عينه ياء، يدل عليها قولهم: (يَجِيءُ)<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: اعلم أن الياء والواو لا يُعلَن واللام ياء أو واو<sup>(٤)</sup>.

يعني أنهما لا يُعلَن إذا كانا عينين، ومثال ما العين واللام فيه معتلن: يَجِيءًا، وَيَلْوِي، أَعْلَى اللام، ولم تَعْلُ العين<sup>(٥)</sup>.

(١) يقول أبو الفتح: وإنما سُمِعَ إبدال الضمة كسرة لتصح الياء في (بيض) جمع (أبيض)، وما كان على وزنه من الجمع، فإذا زال ذلك البناء وجب إثبات الضمة، وقلب الياء واو، هذا من طريق القياس، وقد ورد السماع أيضًا بتقريبه في قولهم: (عُوْطَط) وهو من تَعَيَّطَتْ الثاقفة، وأصله: (عَيْطَط) فانقلبت الياء واو، ع...، انظر النصف ٤٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢ مختصرًا.

(٣) الأمثلة الواردة هنا كلها في مفتاح هذا الباب من الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٥) يقول الرماني: ولا يجوز إلا إعلال الحرف الذي هو أحق بالإعلال، وهو حرف المدّ واللين، مع أن الهمزة أقرب إلى الحرف الصحيح، لأنها تصح في مواضع لا تصح فيها حروف المدّ واللين، نحو: قرأ، وزأر، فهي أقرب إلى الحروف الصحاح، وليس لها ما يناسبها كمناسبة الأحرف الثلاثة بالمدّ واللين، ولا يجوز إعلال العين واللام لما في ذلك من الإجحاف والإخلال، إذ =

قال سيبويه: ولم تكن لتجعل بَيْنَ بَيْنَ، من قبل أنهما في كلمة واحدة وأن التضعيف لا يفارقه<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: صار تليين الهمزة الثانية من الكلمة الواحدة لازماً كلزوم الأدغام في المثلين إذا اجتمعا في كلمة<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: ولم يجعلوا هذا بمنزلة (حَطَّايًا)، لأن الهمز لم يعرض في الجمع<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: ما بعد الجيم من (جَاءَ) بمنزلة ما بعد الطاء من (حَطَّايًا) لأن الهمزة في كلا الموضعين بعد الألف، وبعد الهمزة همزة إلا أن الفصل أن همزة (جَاءَ) لم تعترض في جمع، وهمزة (حَطَّايًا) اعترضت في الجمع، أعني الأولى<sup>(٤)</sup>.

— لو أعلت الهمزة على قياس إعلاها إذا اجتمعت مع همزة أخرى، لأدى ذلك إلى الإبدال ثم الحذف الذي يُخلُّ بالكلمة، فلهذا لا يجوز أن يجمع على الكلمة إعلال العين واللام، ولكن تُعمل العين لأنها أحق بذلك... فيجري (سَاءَ يُسْوُهُ) مجرى (قَالَ يَقُولُ)، و(جَاءَ يَجِيءُ) مجرى (بَاعَ يَبِيعُ)... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٣.

(١) الكتاب ٣٧٧/٢ باختصار.

(٢) يقول أبو سعيد: وإنما أراد سيبويه بهذه المقدمة أن يبين أن الأفعال العلائية التي لاماتها همزات وعيناتها ألفات نحو ما ذكرنا من (سَاءَ، وسَاءَ، وجاءَ) وما أشبه ذلك ليست من باب (حَزَى، وأحْيَا) وأن هذه الهمزات هي أصلية غير منقلبة من ياء ولا واو، وأن سبيل الهمزة في (جَاءَ يَجِيءُ) كسبيل العين في (بَاعَ يَبِيعُ) وسبيلها في (سَاءَ يُسْوُهُ) كسبيل اللام في (قَالَ يَقُولُ)، وأن اللام من الفعل صحيح والعين معتلة، فأعلت العين بأن قلبت ألفاً، وتركت اللام همزة كما كانت... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٢.

(٣) الكتاب ٣٧٧-٣٧٨.

(٤) قال الرماني: «... ولا يجوز أن يجري (جَاءَ) مجرى (حَطَّايًا) وإن كانت الهمزة عارضة لأنها عرضت في جمع»... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٣. وقال —

قال سيبويه: [١٩٤/أ] وأعلم أن ياء (فَعَائِل) أبداً مهموزة<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: نحو جِيَاءٍ<sup>(٢)</sup>، ولا تقلب الهمزة فيه، ولا الياء كما  
 فعلت ذلك حَظَّايًا؛ لأنه واحد، فهو مثل جاء الذي هو أيضاً واحد، وكذلك  
 (فَعَائِل)، تقول: جِيَاءٍ، فتقلب الياء الموزونة العين الثانية همزة لقرنها من  
 الطرف، ومجيئها بعد ألف قبلها ياء، ولا تقلبها لأنها واحد كما قلت في  
 (حَظَّايًا)، لأن (فَعَائِل) واحدٌ (وَحَظَّايًا) جمع<sup>(٣)</sup>.

أبو سعيد: «المرضي عند الخليل أن يكون (جَاءَ) ويابه قد أطرد القلب فيه لطلب التخفيف،  
 وذلك أنا رأيناهم قد استعملوا هذه الهمزة المتقلبة من الياء والواو في (قائل، وبائع، وهائب)  
 وليس بعدها همزة حتى قدّموا وأخروا، فقالوا في (شائك، شاكمي) وفي (لائت، لايتي).  
 فلما أجروا عين الفعل إلى موضع لامة لثلاثهم هذه الهمزة فيما لام فعله صحيح فراراً  
 وفعلوا ذلك بالصحيح فراراً من هذه الهمزة... فجا، وضاء. قد تقل عند الخليل عن  
 (فَاعِل) إلى (فَالِع)، وقوله: (فالتقت همزتان ولم تكن لتجعل بين بين من قبل أنهما في  
 كلمة واحدة) يعني أن (جائياً) - وإن كان أصله همزتين - فلا يجوز تخفيف إحداهما بأن  
 يجعلها بين بين وتحقيق الأخرى، كما جاز أن يجعلها بين بين في (قائل وهائب)؛ لأن جعل  
 الهمزة بين بين يبقى أثر الهمزة فيها، لأن همزة بين بين هي التي بين الهمزة وبين الحرف الذي  
 منه حركتها، كأننا إذا جعلنا حركة همزة (قائل) بين بين جعلناها بين الهمزة والياء لأنها  
 مكسورة والكسرة من الياء... قال: (ولم تجعل هنا منزلة خطايا)، يعني أن (حَظَّايًا)  
 الأصل فيه: (حَظَّائِي) بهمزتين، كما أن (جائِي) بهمزتين، غير أن همزة (خطايا) كانت  
 عرضت في جمع، وهمزة (جائِي) لم تعرض في جمع. «والجمع أثقل من الواحد. انظر شرح  
 السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٣، وانظر المنصف ٨٦/٢ - ٨٧.

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) في المخطوطة: (جِيَاد) بالذال.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١١٣.

قال الرماني: «وأما فعائل من (جَيْتٌ، وَسُوْتٌ) فتقول فيه: (جِيَاءٍ، وَسَوَايَا)، لأن واحده  
 لا يدخل من أن يكون فَعَيْلَةً أو فَعُولَةً، أو فَعَالَةً، أو فَعَالَةً أو فَعَالَةً، وأيهما كان فهذا جمعه  
 والهمزة عرضت له في جمع...»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٣.

قال سيبويه: لأنك أجريت أحدها مجرى الواحد من شَأَوْتُ<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: لا تقلب الياء ألفًا، والهمزة المنقلبة عن الياء ياء  
 في الجمع، كما لا تقلبها في (قَوَاعِلِ) من (شَأَوْتُ)، لأن (جَاءَ) وإن كانت  
 همزته منقلبة، فيمنزلة (شَاءَ) من (شَأَوْتُ) في أن همزتهما جميعًا ثابتتان  
 في الواحد لم يعترض كما اعترضت همزة (قَوَاعِلِ) من (شَوَيْتُ) في  
 الجمع، ولم يكن في الواحد، فِقَوَاعِلِ من حيث لا تقلب منها ما ذكرنا، كما  
 لا تقلب من (قَوَاعِلِ) من شَأَوْتُ لاتفاقهما في ثبات الهمزة في كل واحد  
 منهما.

قال سيبويه: وأما فَعَائِلِ من جِئْتُ وَسَوْتُ فمخطأ، تقول جَيَّيَا  
 وسَوَايَا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: لأن همزته تعرض همزة (مَطِيئَةٍ وَحَطِيئَةٍ) فيه، فهو خلاف  
 (قَوَاعِلِ) من (جِئْتُ)، وهذه الياء التي بعد ألف الجمع في جَيَّيَا والياء  
 المبدلة من الهمزة التي تبدل من ياء (فَعِيْلَةٍ) أو ألف (فَعَالَةٍ) أو واو  
 (فَعُولَةٍ)<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٨، وفي المخطوطة بالشين في (سَوْتُ، وسوايا).

(٣) علل أبو سعيد هذا بقوله: وإن (فَعَائِلِ) إما أن تكون جمع (فَعِي) أو (فَعُولِ) أو (فَعَالِ)  
 ونحو ذلك مما سكن حرف المد في واحد، ولحقته المد، وإما أن تكون جمع (فَعِيلِ) نحو  
 (عَشِيرِ) وما أشبه ذلك، فإن كان جمع الأول فهو مهموز كما همز جمع سفينة وعجوز  
 ورسالة، وإن كان من الثاني وقعت ألف الجمع بين ياءين أو ياء وواو، وهي بقرب الطرف  
 فهمزت لذلك. . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٣.

قال سيبويه: وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في (جئت) حين قالوا:  
فَاعِلٌ ولم يصلوا إلى حذفها<sup>(١)</sup>، الفصل.

قال أبو علي: أي إلى حذف الهمزة المنقلبة عن العين التي هي ياء في  
فَاعِلٍ، (كراهية أن يلتقي الألف في (فَاعِلٍ) والياء)<sup>(٢)</sup>.

يريد: الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لام يَقُولُ لو حذف  
الهمزة من (جَاءٍ) كما حذف من (شَاكٍ) (وَلَاثٍ) لالتقى ساكنان، وفي  
(شَاكٍ) لا يلتقي ساكنان، لأن الكاف حرف صحيح فهذا الحذف في (شَاكٍ)  
تقوية لقول غير الخليل، لأن حكم (جَاءٍ) على هذا كان يلزم أن تحذف  
همزته المنقلبة عن العين كما حذفت في قولهم: (شَاكٍ)، إلا أن الحذف لم  
يكن فيه كما جاز في (شَاكٍ) (وَلَاثٍ) لما يلزم التقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فأما فُعَاتِلٌ من جِئْتُ فُجِيَاءً<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٨/٢ مختصراً، والضمير يوم: إلى قوله: «وأكثر العرب يقول: لَأْتُ وشَاكٌ  
سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة...»

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢، وهذه الجملة من تمام سابقها.

(٣) قوله: (لَأْتُ وشَاكٌ سلاحه) قد أوردهما سيبويه في الشعر.  
فعلى الأولى قول العجاج:

لَأْتُ بِهَا الْأَضَاءُ وَالْعُبَيْرِيُّ

وعلى الثانية قول طريف بن تميم العنبري:

فَتَعَرَّفُونِي إِنْ بِي أَنَا ذَاكُمُ شَاكٌ سِلَاحِي فِي الْغُرَادِثِ مُعَلِّمٌ

مستشهداً بهما على قلب (لَأْتُ وشَاكٍ) من (لَأْتُ وشَاكٍ). انظر الكتاب وهامشه  
٣٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٨/٢.



قال أبو علي: معنى قوله: وأما (فَعَائِلٌ) من (جِثْتُ) ومن (بِعْتُ) وكذلك سائر هذه الأبنية التي في هذا الباب، أي أنك تبنيه من الحروف التي هي أصول، كالفاء والعين واللام، ولا يريد إذا قال مثلاً فَعَائِلٌ من (جِثْتُ) أنك تبنيه من لفظ هذه الكلمة، ولكن من الكلم التي هذا البناء، وغيره مأخوذ منه<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فهي كمفَاعِلٍ من شَأَوْتُ<sup>(٢)</sup>.

أي في لزوم الهمزة له، وأنها لم تعرض فيهما في جَمْعٍ.

قال: وإنما فعلت ذلك لالتقاء الهمزتين ولزومهما<sup>(٣)</sup>.

قال: يقول: تزيد على اللام التي هي همزة لآماً، فتلتقي همزتان

فتبدل [ب/١٩٤] الثانية بحسب حركة الأولى<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: وأما فَعَائِلٌ من جِثْتُ وسَوْتُ، فتقول: سَوَايَا

وجَيَايَا<sup>(٥)</sup>.

(١) أي أننا متى بنينا (فَعَائِلٌ) من (جِثْتُ) اجتمعت في آخره همزتان، فجعلت الأخيرة ياءً كراهية لاجتماع الهمزتين، وذلك أن لام الفعل من (جِثْتُ) همزة، وفي (فَعَائِلٌ) همزة زائدة بعد الألف، فتلتقى همزتان، فلا يجوز أن تقول: (جَيَايَا)؛ لأن الهمزة لم تعرض في الجمع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٤.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢ وفي المخطوطة: (فهي كفَاعِلٍ).

(٣) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٤) فَعَائِلٌ من (جِثْتُ وقرأتُ): جَيَايَا، وقرَأَى. فتجتمع همزتان، تغلب الثانية على حركة ما قبلها، فتقلب ألفاً في (فَعَائِلٌ)، كما تغلب ياء في (فَعَائِلٌ) ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٤.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢.

قال أبو علي: لأن الهمزة تعرض في الجمع كأنه جمع سُوءٍ، وجِيَاءٍ ولو جمعت مثله من القول لهمزته فقلت: (قَوَائِلُ) ، فاعترض الهمز في الجمع، وكذلك يعترض في جمع (سُوءٍ) ، فإذا اعترض الهمز في الجمع صار عمله كعمل (حَظِيئَةٍ) سواء .

قال أبو علي: (جِيَاءٍ) على قول من يرى القلب كأنه إذا جمع (فَعْلٌ) الذي هو (جِيَاءٌ) ، و(سُوءٌ) فقد جمع جِيَاءٌ وَسُوءٌ، لأنه لما بين العينين بألف الجمع، أدى الأولى من العينين سلامة على ما كانت عليه، ثم قلب الأخرى وهي الثانية إلى موضع اللام، ونقل اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين التي هي الوار، فلم يلزم أن يجعل هذا الحرف الذي بعد ألف الجمع ياء مبدلة من همزة مبدلة من ياء أو واو، لكنها همزة أصلية غير مبدلة من شيء، ألا ترى أنها لام الفعل، نقلت إلى موضع العين الثانية، فتقدير (جِيَاءٍ) جمع (جِيَاءٍ) على قول الخليل (فَعَالِعٌ) وتقديره على قول الآخرين (فَعَاعِلٌ) مقلوبة إلى (فَعَاعِلِ) .

قال سيبويه: فسيبها بقوله: سُوءٌ، وإنما يريد شَوَائِعٌ<sup>(١)</sup> .

قال: (٢) (شَوَائِعٌ) مقلوب عنها سُوءٌ<sup>(٣)</sup> .

قال سيبويه: فأجريت مُجْرَى وَاوٍ (شَأْوَتْ) ، وياء (نَأَيْتُ) في فاعل<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ٣٧٩/٢ يريد: أنه في حال الجمع مجرى مجرى (فواعِلٌ) من شَوَيْتَ فتقول: (شَوَائِعٌ) فتكون مثل (مَطَائِبًا) لأن الهمزة عرضت في الجمع وبعدها ياء، أو أن قلبها فتقول: (شَوَائِعٌ) كما قلت: (جِيَاءٍ) ، لأنها همزتا الأصل .

(٢) هو أبو علي نفسه .

(٣) القلب هنا أن يقال: (شَوَاعٌ) وهو إنما يريد: (شَوَائِعٌ) وعندك ينهي له أن يقول: (جِيَاءٍ وَسُوءٍ) ؛ لأنها همزتا الأصل التي تكون في الواحد، قال الشاعر:

==

قال: يعني في أن لم تقلب، لأنه (فواعل) وما كان على وزنه ألقاً  
لم تقلب من همزته التي هي عين ياء كما لم يقلبا في (شَوَاءٍ وَقَوَاءٍ) ألا  
ترى أنك لم تقلب في (جِيَاءٍ) ذَيْنِكَ، كما لم تقلبهما في (شَوَاءٍ) لاجتماع  
الهمزتين في أنهما في الآحاد وغير معترضين في الجمع<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: والذين قالوا: (سَوَائِيَّةٌ) حذفوا الهمزة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: وزن (سَوَائِيَّةٌ) فَعَائِيَّةٌ محذوفة اللام<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: مَلَكٌ<sup>(٤)</sup>، الهمزة فيه فاء الفعل لأنه من الألوكة،

وَكَأَنَّ أَوْلَا مَا كَيْمَابُ مَقَامِيرٍ حَرَبَتْ عَلَى شَرْزِنْ فُهِنْ شَوَاهِي

يريد: فهن شواتع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٥.

(١) انظر المقتضب ١/١٤٠ - ١٤١، ولهذا أمثلة كثيرة منها قوله:

لَقَدْ زُوِّدَتْ نِيَّ يَوْمَ قَمْرٍ حَزَاؤًا

قالوا: أراد التراقي. وقول الآخر:

تَكَادُ أَرَابِيهَا تُقْرَى جَلُودَهَا

يريد: أوائلها.

قال أبو الفتح: ومذهب من لم يقل بالقلب في (عَطَائِيَا) عندي أقوى من قول الخليل وذلك  
أنه حكى عنهم: وَغَفَّرَ اللَّهُ لَهُ عَطَائِيَّةً بوزن (عَطَاعِمَةٌ).

وحكى أبو زيد: (دَرِيئَةٌ، وَدَرَائِيٌّ - بوزن دَرَاعِيحٌ - وَخَطِيئَةٌ وَخَطَائِيٌّ). انظر  
المصنف ٥٧/٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٢، وقام المسألة قوله: «وسألته عن قوله: سَوَائِيَّةٌ فقال: هي فَعَائِيَّةٌ  
بمنزلة علاتية، والذين قالوا... الخ.»

(٣) حذف اللام هنا شبيه بحذف الهمزة في (هَارِيٌّ، وَهَارِيٌّ)، فيقال فيه: مَالِكَةٌ، وَمَلَاكَةٌ، قال  
علقمة بن عبدة:

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَاكٍ تَنْزَلُ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

فهمز (الملاك) وهو واحد الملائكة، فالملك مخفف الهمزة المحلوفة من (مَلَكٌ)، والمملك مشتق  
من الألوكة والملائكة، وهي الرسالة، لأن الملائكة رسل الله.

وقول لبيد:

وغلّام أرسلتُهُ أمهُ بالوكِ . . . (١).

قال أبو جعفر الطبري: «المللكة جمع ملأك، غير أن أحدهم بغير الهمزة أكثر وأشهر في كلام العرب منه بالهمز، وذلك أنهم يقولون في واحدهم: ملأك من المللكة، فيحذفون الهمز منه، ويحركون اللام التي كانت مسكنة لو همز الاسم . . . وربما جاء الواحد مهموزاً كما قال الشاعر:

فلستُ لِإثسِيرٍ ولكن للأكِ تحملُ من جَوِ السَّماءِ يَصُوبُ  
وقد يقال في واحدهم ملأك، فيكون مثل قولهم: جَبَدَ وَجَدَبَ، وشَأَمَلَ وشَمَالَ، وما أشبه ذلك من الحروف المقلوبة.

(١) هذا بعض بيت من الرمل من قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة، وهو بتمامه:

وغلّام أرسلتُهُ أمهُ بالوكِ قَبَلْتَنَا مَا سَأَلَ

وبعده:

أُرْتَهَنَةُ فَأَتَاهُ رِزْقُهُ فاشتَرَى لَبْلَةً رُبِعَ واحْتَمَلَ

انظر ديوانه / ١٧٨، فالألوك: الرسالة، وهي أيضاً المألركة (بضم اللام وفتحها)، قال سحيم:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا عَمَرَكَ اللّهُ يَا فَتَى بآية ما جاءت إلينا تهاديا

فقال: أَلِكْنِي: أي أبلغها عني رسالة، انظر ديوانه / ١٩ وهناك نجد بيت لبيد . وقال المصنف، عامر المعاري:

مَنْ مَبْلَغُ سَعْدِ بْنِ نَعْمَانَ مَالِكًا وَسَعْدُ بْنُ ذُبْيَانَ الَّذِي قَدْ تَخَتَّمَا

انظر المفضليات / ٣١٨، وقال ناهية بني ذبيان:

أَلِكْنِي يَا عُبَيْنَ إِلَيْكَ قَوْلًا سَأُهِدِيهِ، إِلَيْكَ إِلَيْكَ عَنِّي

انظر تفسير الطبري / ٤٤٦/١ . وقال الأعشى:

وَأِنِّي لَا يَسْتَكِينُنِي إِلَّا لَوْ لَكَ، إِذَا كَانَ صَوْتُ السَّحَابِ الضَّرْبِيَا

قال، ومعناه لا أزد صاحب الرسالة بغير شيء . انظر المعاني الكبير / ٤١٠/١ .

وانظر بيت الشاهد في تفسير الطبري / ٤٤٦/١، قال: فهذا من (الكت)، وانظر البيت والبيت الذي بعده في المعاني الكبير / ٤١٠/١، وأنشد البغدادي جملة من أبيات القصيدة التي ضمنها لبيد هذا البيت، انظر خزائن الأدب / ٦٩/١ .

يدل على ذلك، إلا أن من قال (مَلَكٌ) فلم يقلبه حذف الهمزة التي هي فاء  
منهما حذفاً<sup>(١)</sup>، ولو قلبها كما قلب (أَشْيَاءٌ وَقِسِيٌّ) ونحوهما، فجعل  
الفاء موضع العين ثم قال: (مَلَكٌ)<sup>(٢)</sup> لم يحذف الهمزة حذفاً، لكن خففها  
فحذفها وألقى حركتها على الساكن الذي قبلها على شرط التخفيف في  
مثلها .

**قال سيبويه:** وكذلك أَشْيَاءُ وَأَشَاوَى<sup>(٣)</sup> .

**قاله:** والواو في (أَشَاوَى) بدل من الباء التي هي عين الفعل وهو  
نادر عن القياس<sup>(٤)</sup> .

**قال سيبويه:** وكان أصلُ أَشْيَاءَ شَيْئَاءَ<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي لو قال: مَلَكٌ .

(٢) أي قال: مَلَأٌ . وبعد التخفيف والحذف تصح: (مَلَكٌ) .

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢ .

(٤) قال الرماني: «زنة (أشياء) على مذهب الخليل لَفَعَاءٌ، قلبت الهمزة التي هي لام الفعل  
والهمزة الزائدة للتأنيث وبينهما الألف، وأصله: (شَيْئَاءٌ) على زنة فَعَلَاءٌ، وهو اسم للجمع  
ليس على واحد، كقولهم: (طَرَقَاءٌ) في الجمع، فلما كره اجتماع همزتين بينهما ألف نقلت  
الهمزة التي هي لام الفعل إلى موضع الفاء، وأدبت الزنة التي كانت لأصل الكلمة وهي زنة  
(فَعَلَاءٌ)؛ فصار (أَشْيَاءٌ) على هذه الصيغة .

وأما الأخفض فيذهب إلى أن زنتها (أَفْعَلَاءٌ) على قياس (أَنْصِبَاءٌ) فكان (أشياء) مجتمع  
همزتان بينهما ألف في التقدير كما اجتمعت في التقدير الأول، فتحذف الهمزة لتلا مجتمع  
همزتان بينما ألف بإجماع من الخليل والأخفش، إلا أن الخليل غير ذلك بالقلب إلى موضع  
الفاء، والأخفش غيرهِ بالمثل . . . انظر شرح الرماني، ج ٥، ق ١١٥، وانظر شرح  
السبيري للكتاب، ج ١، ق ٣٦، لمزيد من الشرح .

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢ .

قال أبو علي: يقول: لو لم تقلب (شَيْئاً) على وزن (فَعْلَاء) (١١)، وهو واحد بمعنى الجميع كَرَهَطٍ وَنَقَرٍ، لأن (فَعْلَاء) ليس مما يكسر عليه الواحد.

\* \* \*

ومن بابِ مَا كَانَتْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِيهِ لِأَمَاتٍ (١٢)

قال سيبويه: لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلين كاعتلالهما (١٣).

قال أبو علي: يريد، جعلوا [١/١٩٥] ما قبل اللام المعتل مغيباً عما عليه الصحيح، وذلك أن فَعَلَ من الصحيح يلزم مضارعه (يَفْعَلُ) وَيَفْعُلُ (١٤)، ولا يلزم فَعَلَ المعتل اللام إلا يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ (١٥)، فقد تغير المعتل عما عليه الصحيح (١٦).

(١١) الناظر في تعليق أبي علي يظن أنه أُضرب عن ذكر جواب (لو)، وإنما جوابه أصل عبارة سيبويه التي قدمها على التعليق، وهذا من خصائص أسلوبه في هذا الكتاب، طلباً للاختصار في التعاليق.

قال الرماني: «وجمع أَشْيَاءَ أَشْيَاوِي، كأنه جمع أَثَاوَةٌ، وإنما الأصل في التقدير: شَيْئَاء، وكان الأصل أن تظهر الياء التي هي عين الفعل، إلا أنها جعلت واوًا لتؤذن أن واحده مغيب عن أصله، فجاء على مناسبة الواحد بالتغيير تظهر فيه، وتظيره قولهم: ابْتِهَ أَثْوَةٌ، وَجِيثَه جِيَاوَةٌ، للإيدان بمناسبة الواو للياء، لأنها خلفتها في الموضع الذي لا يتوجه إلا على المناسبة» . . . . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨٠.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٨٠.

(٤) نحو (ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَتَعَصَّرَ يَتَعَصَّرُ).

(٥) نحو (رَمَى يَرْمِي، وَغَزَى يَغْزُو).

(٦) انظر توجيه مقدمة سيبويه لهذا الباب في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٧.

قال سيبويه : وذلك قولك : رَمَى يُرْمَى ، وَغَزَا يُغَزَى ، وَمَرَمَى وَمَغَزَى (١).

قال أبو علي : انقلبت اللام في (غَزَا) ألفاً لأنها في موضع حركة، وما قبلها متحرك، ولم تقلب في (غَزَوْتُ) لأنها ليست في موضع حركة، كما لم تنقلب في (تَوَبَّ) لما كانت ساكنة، وانقلبت في (بَابٍ) لما كانت في موضع حركة.

قال سيبويه: فلما كثرت (٢) هذه الأشياء عليها، وكانت الواو قد تغلب عليها لو ثبتت أبدلوا مكانها (٣).

قال أبو علي: يقول: لو لم تبدل الياء من الواو إذا وقعت طرفاً مضموماً ما قبلها، لغلبت الياء عليها فقلبت ياء والضممة التي قبلها كسرة ألا ترى أنه لو لم تبدل من الواو في (أَدَلَّ) ياء قبل أن يضيفه المتكلم إلى نفسه للزم إبدالها مضافة، وكسر ضممتها، كما أنك لو أضفت (عشرين) مرفوعة (ومسلمين) لقلت: عِشْرِي، ومُسْلِمِي (٤).

(١) الكتاب ٣٨١/٢، وفيه عطف بين الأفعال الماضية والمضارعة، وفي المخطوطة: (مَرَمَا، وَمَغَزَا).

(٢) في المخطوطة: (كَلَّت).

(٣) الكتاب ٣٨١/٢.

(٤) يقول أبو سعيد: والاسم متى كان في آخره أو قبلها ضمة، وجب قلبها؛ لقولنا في (أَدَلَّ): أدلي، وفي (أَحْمَرُ: أَحْمَرِي) وليس هو مثل الفعل كَيْفَرُو وَيَدْعُو، وذلك لأن الاسم يلحقه التنوين والنسبة وسائر ما ذكر؛ فيجب في بعضها تغيير إلى الياء، فأثروا قلب الواو ياء في كل حال... e. . . شرح السيرافي للكتاب، ج١٦، ق ٣٨.

قال سيبويه: ومن ثم قالوا: مَغَزُوٌّ كما ترى<sup>(١)</sup>.  
 أي تصحح الواو لما سكن ما قبلها وإن كان قبل الساكن منها ضمة.  
 قال سيبويه: فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياءً على حالها، لأنني  
 إنما<sup>(٢)</sup> خَفَفْتُ ما قد لزمته الياء<sup>(٣)</sup>.  
 أي، خففت كلمة قد لزمته الياء، وعلى ذلك لحقتها التخفيف<sup>(٤)</sup>.  
 قال سيبويه: ولو قالوا: غَزَوُ وشَقَوُ، لقالوا: لَقَضِيَ الرَّجُلُ<sup>(٥)</sup>.  
 يقول: لو قيل: (غَزَوُ) فردَّ الواو لتخفيف الكسرة لتقيل: لَقَضِيَ  
 الرَّجُلُ، فردَّت الياء لتخفيف الضمة، ولا يردُّ واحد منهما كما لا يردُّ في  
 التقليل، لأن الحركة منوية، والياء يدل على ذلك<sup>(٦)</sup> [١٩٥/أ].

(١) الكتاب ٢/٢٨١.

(٢) في المخطوطة: ولما.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٢، وهذا جواب الخليل لما طرحه عليه سيبويه حين قال: وسأنته عن قوله:

غَزِي وشَقِي إذا خَفَفْتُ في لغة من قال: عَصْرٌ، وَعَلَمٌ، فقال: ...»

(٤) يقول الرماني: «إذا خفف غَزِي وشَقِي قيل: غَزِي وشَقِي، لأن التخفيف عارض لا يردُّ لأجله الحرف الذي أبدل إلى حرف غيره»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠. فلم تبدل

الياء في غَزِي وشَقِي وأرأ، ولكنها بقيت مع التخفيف على حالها.

(٥) الكتاب ٢/٢٨٢، وقوله: (... الرجل) غير موجودة في الكتاب، ظاهرة عند أبي سعيد

كما في التعليق، وقد سبق عرض هذه المسألة، انظر ص ١١، ٥٩، من هذا الجزء.

(٦) عندما يبدل حرف إما يكون البدل لعله موجب، وعندئذ يصير الحرف المبدل بمنزلة حرف من

الكلمة، يثبت فيها وإن زالت العلة المرجية للبدل ما لم تغير الكلمة عن معناها في نفسها،

نحو قولنا: أَغَزَيْتُ، وَكأَنبَيْتُ، فالأصل فيهما: أَغَزَوْتُ، وَكأَنبَوْتُ، ولكن الواو تنقلب في

المستقبل ياءً في قولك: تُغَزِي، وَيُنَائِي، لانكسار ما قبلها، فجعلت في الماضي كذلك وإن

لم يكن ما قبلها مكسوراً، لأي الماضي والاستقبال ليس باختلاف، ألا ترى أن المستقبل

يصير ماضياً إذا أتى عليه زمان كونه... فإذا كان القلب الذي يجب في المستقبل =



قال سيهويه: لأنه (١) أسكن العين، ولو كسرهما لحذف (٢).

قال: يقول: لو كسرهما لحذف اللام، لأنها لا تضم إذا كسر ما قبلها لكنها تسكن (٣).

قال سيهويه: وتقول سَرُوُوا على الإسكان، وسَرُوا على إثبات الحركة (٤).

قال أبو علي: حركت اللام من (سَرُوُوا) بالضم لما سكن ما قبلها للتخفيف ولو لم تخفف لم تثبت كما أنه لو لم تخفف العين من (رَضِيُوا) لما ثبتت لامها (٥).

قال سيهويه: تقول في (فَعَلَلِر) من (جِئْتُ) جِؤْ، فَإِنْ خَفَّفْتَ قَلْتَ: جِيءٌ (٦).

= يجري في الماضي، والذي يجري في الماضي يلزم في المستقبل... والذي بين الفعل التام الحركات والفعل الذي خفف بعض حركاته للاستقبال أقرب، وذلك قولك: عَزَيْ، وشَقِي إذا خففناه قلنا: عَزَيْ وشَقِي. ولم ترد الروا التي انقلبت منها الباء كما تردها في يَحْزِيَان ويَشْقِيَان، لأن عَزَى وشَقِي أولى أن يحمل على عَزَيْ وشَقِي من حمل يَحْزَى وشَقِي عليه إذا كان معناه وزمانهما واحداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٠ - ٤١.

(١) في المخطوطة: (لأن).

(٢) الكتاب ٣٨٢/٢، وهذا تمام قوله: «وسألته عن قول بعض العرب: رَضِيُوا، فقال: هي بمنزلة (عَزَيْ)؛ لأنه...»

(٣) يقول الرماني: «بعض العرب يقول في رَضِيُوا لأن الذي يقول في الواحد: رَضِي. ويقول: سَرَى الرَّجُلُ، وسَرَى الرَّجُلُ، فعلى التخفيف يقول: (سَرُوُوا) في الجمع، وعلى التصريك: سَرُوا» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠.

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة وتعليل وجوها في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤١.

(٦) الكتاب ٣٨٢/٢، وقيل قوله: «وتقول في (فَعَلَلِر) من (جِئْتُ): جِيءٌ، فإن خففت...»

قال أبو علي: كان قياسه أن يكون (جَوْءٌ)، إلا أنه يبدل من الضمة كسرة لتصحّ الياء كما فعل في (بَيْضٌ وَعَيْنٌ)، ولا يخصص بذلك الجمع دون الواحد، إنما يعتبر الياء على قول الأَخْفَش (جَوْءٌ)، لأنه يخص بتصحيح الياء والبدل من الضمة كسرة الجُمُوعَ دون الأحاد<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: قال: (٢) فإن خففت الهمزة قلت: جِيٌّ، فضممت للتحريك (٣).

قال أبو علي: إذا خففت الهمزة، من (جِيٌّ)، حذفت، وألقي حركتها على الياء لسكونها، فإذا ألقى عليها حركة الهمزة تحركت، فإذا تحركت [ب/١٩٥] لم تنقلب واوًا إذا سكنت، ألا ترى أنك تقول: (مُوقِنٌ) فتقلب وتقول: (مُيَيِّقِنٌ) فتصحح، وإذا لم تنقلب الياء واوًا لم تبدل من الضمة كسرة، لأن تحرك الياء يمنعها أن تنقلب واوًا.

قال سيهويه: وتقول في (فُعَلِّلِ) من (جِئْتُ): (جَوْءٌ)<sup>(١)</sup>.

(١) يشير السيرافي إلى أنه إذا دخلت الحركة بسبب حرف ثم زال الحرف زالت الحركة نحو قولك: دَجَاجَةٌ بَيُوضٌ، ودَجَاجٌ بَيْضٌ، فإن خففنا فسكن الياء قلنا: دَجَاجٌ بَيْضٌ، فكسرنا الياء، فإذا حركنا الياء زالت الكسرة. ويرتب على ذلك أنه لو بُني من (جِئْتُ): (فُعَلِّلِ) لقليل: (جِيٌّ) على مذهب الخليل وسيهويه، ومتى خففنا الهمزة قلنا: (جِيٌّ)، كسرنا الجيم لتسلم الياء، كما فعلنا في (بَيْضٌ) لسكون الياء، فإذا ألقينا حركة الهمزة على الياء تحركت الياء فعادت ضمة الجيم التي هي لها في الأصل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق٤١٦.

(٢) القول للخليل، وهو مستخرج من قول سيهويه: (وسألت عن قول بعض العرب: (.....) في مفتتح هذه المسائل، وقد أشار إلى مذهبه هذا أبو سعيد - كما أثبتناه آنفًا.

(٣) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢، وفيه: (..... جُوئِيٌّ).

قال أبوعلی: إذا بنی (فُعَلِّلِر) من جِثْتُ فأوَّلُ بنائه (جُووُؤُ)، ويلزم قلب الیاء الثانية وأو، فیصیر (جُووُؤُ)، ثم یلزم قلب الضمة كسرة والوار یاء كما فُعِلَ فی (أوَّل) فیصیر (جُووُؤُ)، فإذا خففت الهمزة حذفت وألقیبت حركتها على الساكن لسكون ما قبلها، وردت الیاء التي هي عين، المنقلبة فی التحقیق أوأ لزوال العلة التي لها، انقلبت فیہ أوأ، وهي انضمام ما قبلها وسكونها<sup>(١)</sup>.

قال سیبویه: وليس ذا بمنزلة غُزِّي<sup>(٢)</sup>.

قال: یقول: ليس الواو فی (جُووُؤُ) كالیاء فی (غُزِّي)، فیلزمه فی تخفیف الهمزة، فتقول (جُووُؤُ)، ولا یرد الیاء كما لم یرد الواو فی غُزِّي<sup>(٣)</sup>.

(١) یقول الرماني: «على مذهب الأخفش تقول فی (فُعَلِّلِر) من (جِثْتُ): جُووُؤُ، لأنه فی الواحد، وبناء (فُعَلِّلِر) من (جِثْتُ): جُووُؤُ بإجماع، لأن الضمة قد تعادلت من آخر الكلمة بحرفین فلم یُغَيَّر، وغيَّرت العين، وتقول على تخفیف الهمز: جُووُؤُ» انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠.

(٢) الكتاب ٣٨٢/٢ - ٣٨٣، وأول المسألة قوله: «وتقول فی فُعَلِّلِر من (جِثْتُ): جُووُؤُ، فإن خففت قلت: جُووُؤُ، تقلبها یاء للحركة، كما تقول فی مُوَوِّجٍ: مُوَوِّجٍ فی التحريك للتحقیر، وكما تقول فی لُوَوِّجٍ: لُوَوِّجٍ، وليس...»

(٣) یقال: (مُوَوِّجٍ): والأصل (مُؤَوِّجٍ) فنقلب الیاء أوأ لسكونها وانضمام ما قبلها، وإذا صغرت أو جمعت قلت: مُوَوِّجٍ، ومِوَوِّجٍ لتحريك الیاء، وتقول فی تصغیر (لُوَوِّجٍ): لُوَوِّجٍ، وذلك أن الأصل فی (لُوَوِّجٍ) لُوَوِّجٍ، ثم قلبت الواو یاء لسكونها، وكون الیاء بمدها، فإذا صغرتاها تحركت فمادت الواو، وليس شيء من ذلك بمنزلة (غُزِّي)، لأن الواو إنما قلبت لكسرة كأنها من الیاء ولزمتها الیاء كما لزمت (أغُزِّيَّتُ) بسبب (یغُزِّي). انظر شرح السیرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤١.

## ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: (عظامة)<sup>(٢)</sup> لم يصح اللام فيها، لأنه بني على التذكير فدخلت تاء التأنيث عليه، وقد لزم الإعلال وقلب اللام همزة.  
قال: (٣) فأما (إداوة) فصحت اللام فيها، لأنها بنيت على التأنيث<sup>(٤)</sup> ولم تكن (كعظامة) الذي دخله التأنيث بعد التذكير، لكنها صيغت على التأنيث في أول حالها، ومثل ذلك ثنائان<sup>(٥)</sup>، بني على

(١) الكتاب ٢/٣٨٣.

(٢) يشير إلى قول سيبويه: «وسألته عن قولهم: صلالة، وعبائة، وعظامة، فقال: إنما جاء بالواحد على قولهم: صلالة، وعبائة، وعبائة». الكتاب ٢/٣٨٣.  
قال المبرد: «فأما من قال: عظامة فأما بناء أول على التذكير، ثم أدخل التاء بعد أن فرغ من البناء فأنته على تذكيره». المقتضب ١/١٩٠.

(٣) القول لأبي علي نفسه.

(٤) انظر المقتضب ١/١٤٠. قال المازني: «إداوة: فمالة، كرسالة، فإذا قلت: (رسائل) همزت، فكأن جمع (إداوة) في الأصل: أداء، ثم غُيرت - على ما ذكرت لك - فأبدلت من همزتها الواو؛ لأن الواو كانت ظاهرة في الواحد، فأرادوا أن تظهر في التكسير، فلم يتمكن أن يظهر الواو التي كانت في الواحد ظاهرة، فأبدلوا من الهمزة التي عرضت في الجمع واءاً، لأن ذلك موضع تثبت في مثله الواو». قال أبو الفتح: «ولست الواو في (أداوى) هي الواو في (إداوة)، وإنما الواو في (إداوى) بدل من الهمزة التي هي بدل من ألف (إداوة)، وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لاماً لا عيناً...». انظر المقتضب ٢/٦٣-٦٤.

(٥) (الثنائان) مبنى على لفظ التثنية، ومثله (مذروان)، كما أن (إداوة) مبنى على لفظ التأنيث، و(عظامة) بنيت على التأنيث بعد التذكير.

فثنائان، ومذروان لا يفرد لهما واحد، قال المبرد: لو كان مما يفرد له واحد لم يكن إلا (مذروان) وكقولهم: عقلتُه يثنائين، ولو كان يفرد منه الواحد لم يكن إلا يثنائين. انظر المقتضب ٢/١٦٣-١٦٤. ولم يهزوا (ثنائين) لأنهم لم يفردوا الواحد منه، قاله - =

التثنية، كما بني (إداوة) على التأنيث، لولا ذلك لهزمت، لأن هذه الياء لا تصح بعد الألف الزائدة وكذلك الواو، وكذلك (مَدْرُوكَان) صحت الواو فيه للزوم الزيادة وأنه عليها بُني، ولو لا ذلك لانقلبت الواو ياءً، كما تنقلب في (مَعْرِيَانِ) لوقوعها رابعة<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: فحركوا، كما قالوا: رَمِيَا، وَعَزَّوَا، وكرهوا الحذف مخافة الالتباس<sup>(٢)</sup>.

قال: إنما ذكر الحذف لأنه لو أُعْلِلَ اللام بالقلب من (رَمِيَا) ومن (الْمُعْتَبِرَانِ) لاجتماع ساكنتان، ولزم حذف الأول، فالتبس (قَعْلَانِ) بِقَعَالِ،

— أصل، كما أن الواو في (مَدْرُوكَان) أصل، انظر الكتاب ٩٥/٢.

(١) قال أبو الفتح: وليست الواو في (أداوى) هي الواو في (إداوة)، وإنما الواو في (أداوى) بدلًا من الهمزة التي هي بدل من ألف (إداوة)، وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لامية لا عينًا... فأظهروا الواو هنا في (أداوى) ونحوها؛ ليعلموا أن اللام في (إداوة) وإن كانت رابعة فإنها صحيحة غير منقلبة. المنصف ٦٤/٢.

وقال أبو سعيد: «أما (الشَّائِرَانِ) فهذه الياء وقعت بعد ألف، واتصل بها علامة التثنية فلم يجب قلبها همزة؛ لأن واحدها لا يفرق كما أن هاء (النهاية) لما اتصلت بالياء ووقع الإعراب عليها لم يجب قلبها همزة... يقال: عقلته بشائيرين، ومثله مما لا ينقلب للزوم علامة التثنية له قولهم: (مَدْرُوكَانِ)، وهما طرفا الإلية، قال الشاعر:

أَحْرَقِي تَنْفُضُ اسْتَنَّكَ مَدْرُوبِيهَا لَتَقْتَلَنِي، فَمَا أَنَا إِذَا عَمَارِ

ولا يستعمل في الكلام واحد المذروبين، فلو استعمل واحد لقليل: مَدْرُوبِي، فالألف تكون منقلبة من ياء، لأنها وقعت رابعة طرفًا في موضع تنقلب فيه الواو ياء... ولكن (مَدْرُوكَانِ) لما اتصل بها علامة التثنية ولم تقع طرفًا صارت بمنزلة (قَصْحُونَةَ) ... انظر

شرح السيراني للكتاب، ج ١، ١١، ٤٢-٤٣، وانظر المنصف ٧١/٣.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢، وهي يعني تحريك مثل (الْمُعْتَبِرَانِ، وَالْقَعْلَانِ).

وفعل الاثنين بفعل الواحد مثل (رَمَيَا) (١).

قال سيهويه: وقالوا: قَتَيْتُ للكسرة وبينهما حرف (٢).

قال أبو علي: مثل (قَتَيْتُ) قولهم: هو ابن عمه دَيْتِيًا، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول: هو مأخوذة من الدتو (٣)، إلا أن الواو قلبت ياء للكسرة، وأنه اجتمع إلى سكون الحجاز أنه خفي (٤).

\* \* \*

(١) قال الرماني: وأما الثَّمَيَان، والغَفَيَان، والثَّرَوَان، والكِرْوَان، فيصح الواو في هذا والياء - وإن كانت في موضع حركة وقبلها فتحة - لأنه لا يمكن أن يخرج عنهما إلى أخف الحروف مع الألف الموجودة، فكان الأصل أحق بهما، ولم يكن أيضًا كالمصلاة للزوم النون، فلم يقع في آخر الاسم في التقدير كما وقعت العَبَاةُ والمصلاةُ، ونظيره: رَمَيَا، وَعَدَوَا، والعِلَّةُ واحدة شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢١. قال امرؤ القيس:

وَمَرَّ عَلَى الْغَتَانِ مِنْ نَقَبَاتِهِ فَأَنْزَلَ مِنْهُ الْعَصْمَ مِنْ كُلِّ مَنْزِلٍ

انظر، المنصف ٧١/٣، وعن الغَفَيَانِ والكِرْوَانِ، انظر، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ - ٣٨٤، وقام الكلام: «... والأصل قَتَوْتُ، فكيف إذا لم يكن بينهما شيء».

(٣) يقال للثَّمَيَا النانية، أي القريبة، انظر المنصف ٧٥/٣.

(٤) يقولون: هذا قَتَيْتُ، وإنما هو في الأصل: (قَتَوْتُ)، فجعلوا الواو ياء لكسرة القاف، وبينهما النون الساكنة، وقد وقع الإعراب على الهاء، فإذا جاز قلب الواو التي هي لام الفعل ياءً للكسرة بينهما وبين الواو حرف ساكن، وجب أن تقلب ياءً متى وليت الكسرة ولم يكن بينهما حرف. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٤٣.

## ومن يَابٍ ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً والياءُ ألفًا<sup>(١)</sup>

أي أبدلت الياء من الياء التي هي لام الفعل، أو منقلبة عن الواو التي هي لام.

قال أبو علي: (مَطِيَّةٌ)، حكمه مَطِيوَةٌ، إلا أن الواو قلبت ياءً لوقوع ياء ساكنة قبلها، فإذا جمع لزم أن تقلب ياء (فَعَيْلَةٌ) همزة، كما تقلب في (صحائف) فتصير (مَطَائِييُ)، فتجتمع همزة وياء، ثم تبدل من اللام ألفاً كما تبدل منه في (مَدَارِي)<sup>(٢)</sup>، فتصير [أ/١٩٦] (مَطَايَا)، ثم تبدل من الهمزة الياء لاجتماع متجانسات، فيصير (مَطَايَا)، فهذا تقدير عمله وإن لم يسمع إلا هكذا<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: والهمزة قد تُقلَّب وحدها، ويلزمها الإعلال<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٢) في المخطوطة: (مَدَارِي).

(٣) انظر المصنف ٥٥/٢، قال الرماني: تقدير (مَطَايَا): مَطَايِي، تقلب الياء فيه ألفاً فيصير (مَطَايَا) فتجتمع ثلاثة أحرف متشابهة، فتقلب الهمزة إلى حرف مناسب لها بحسب حالها في الواحد، وهي الياء؛ فتصير (مَطَايَا)، والهمزة عرضت في جميع، وتنزيل التفسير فيه على أربعة أوجه: (مَطَايِي)، ثم (مَطَايِي) بالهمز، ثم (مَطَايَا)، ثم (مَطَايَا). وإنما يجب الهمز لأن ياء (فَعَيْلَةٌ) مَدَّة زائدة، والمد لا يحرک، فقلب إلى حرف مناسب يجوز أن يحرک، كما قلب في جمع (صحيفة) فقبل: صحائف، وأبدلت الياء ألفاً كما تبدل في (مَدَارِي) و(حَبَائِي)، وأبدلت الهمزة إلى حرف مناسب لها لئلا تجتمع ثلاثة أحرف متشابهة...  
شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٥.

(٤) الكتاب ٣٨٤/٢، وفيه: «... الاعتلال».

قال: هذا مثل ذئبٍ ورأسٍ إذا خفت الهمزة فيهما<sup>(١)</sup>.  
قال سيبويه: وكما قالوا (حَبَّالِي)<sup>(٢)</sup>، ليكون آخره كآخر  
وليست بألف التانيث<sup>(٣)</sup>.

يقول: ليست الألف الأخيرة من (حَبَّالِي) للتانيث كما ك  
الواحد، لأن هذه العلامة لا تلحق الجمع إنما تلحق الأحاد<sup>(٤)</sup>.  
قال سيبويه: ولم يفعلوا هذا في جَاءٍ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم تقلب الياء في (جَائِي) ألفًا ولا الهـ  
كما قلتما في (مَطَّيًّا) ونحوه، لأن هذا القلب فُعِلَ في المجموع<sup>(٦)</sup>

(١) أي إذا قلت فيهما: (ذئبٌ، ورأسٌ) من غير همز.

(٢) في المخطوطة: (حَبَّالًا).

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٤) يقر سيبويه هنا أن العرب تبدل الواو من الهمزة في مثل (هَدَاوِي)، لكنهم  
(إِدَاوِي، وَعِلَاوِي، وَهَرَاوِي) يقولون: (أَدَاوِي، وَعَلَاوِي، وَهَرَاوِي)، يلزمون الواو ها  
أزموا الياء في (مَطَّيًّا) ونحوه، ثم فرق بين الألفات التي تلحق الأسماء هذه، فمنه  
للتانيث وهو اللاحق بالمفرد نحو (حَبَلِي) ومنها ما اجتلبت نتيجة الاعتلال:  
(حَبَّالِي) تمامًا كما هو حال الواو، فمنها ما هو أصل، ومنها ما اجتلب بفعل الاعتلال  
قال الرمانى: «الألف في (حَبَّالِي) ليست ألف التانيث التي كانت في (حَبَلِي)  
منقلبة من ياء، وألف التانيث لا تنقلب من شيء، وإنما هي موضوعة للمعنى، وأ  
(أَدَاوِي) ليست الواو التي كانت في (إِدَاوِي) لأنها منقلبة من الهمزة فهي في نية  
منه... انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٢٥، وانظر مزيدًا من التفصـ  
المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٤.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٦) يريد: (مَقَّاعِل).



الآحاد، ولو أُجريت الآحاد في ذلك مجرى الجموع لالتبس ما كان من باب (فَاعِلٍ) بباب (فَاعِلٍ) نحو (طَائِقٌ)، وليس في الكلام على مثال (مَقَاعِلٍ)، فيلتبس الجمع<sup>(١)</sup>.

قال: كما أن صحائفِ ورسائلِ نظيره مَطَايَا وأداوى<sup>(٢)</sup>.

قال: <sup>(٣)</sup> يقول: لأنه يجب أن يهمز (مَطَايَا)، و(أداوى) كما همز صحائف ورسائل.

قال سيبويه: فهمزتها بمنزلة همزة فَعَالٍ من حَيِّتٌ؛ فتثبت همزته، ولا يُبدلُ منها شيءٌ.

قال: (وإن جمعت قلت: مَطَاءٌ)<sup>(٤)</sup> وغيره مما الهمزة في واحده ثابتة، قلت: مَطَاءٌ فصَحَّحتَ الهمز في الجمع، ولم تبدل من الهمزة ياءً، ولا من الياء ألفاً كما فعلت ذلك في جمع (مَطِيَّةٌ) لأن الهمزة فيها إذا كان جمع (مَطَاءٌ) ونحوه، (ولم تعرض في الجمع)<sup>(٥)</sup> إنما كانت ثابتة في الواحد.

---

(١) هذا التعليق مزيج من ألفاظ سيبويه وألفاظ أبي علي. قال أبو سعيد في شرح كلام سيبويه: «يعني أنهم لا يجعلون الألف بدلاً من الياء في قاض ونحوه، لأنهم لو فعلوا ذلك فصبروه (قائلاً) لصار بمنزلة (مَنَارِبٍ) نحو (جَارِيٍّ) وقاضٍ زيدٌ عمرًا) إذا حاكمه، وليس كذلك (مَنَارِبٍ) إذا قلبت ياءها ألفاً، لأنه ليس في الكلام (مَقَاعِلٍ)، فلا يقع». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ص ٤٥.

(٢) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: «... وأداوا».

(٣) القائل: هو أبو علي نفسه.

(٤) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢، وهذه الجزئية تكمله لسابقتها، وقد تخللها تعليقات أبي علي.

قال سيبويه: (فَيَاعِلٌ) من شَوَيْتُ وَحَيَّيْتُ بمنزلة (قَوَاعِلِ) (١).  
يقول: بمنزلته في أنك تبدل من العينين همزة، ثم تبدل من الهمزة  
ياء، ومن الياء التي هي لام أو متقلبة عن اللام أَلْفًا (٢).

قال سيبويه: وذلك لأنك تهمز سَيِّدًا، وَيَبَعًا إذا جمعت (٣).  
قال: مثله بسيد لأنه مثله في أن قبل ألف الجمع ياءً، وبعدها واوًا  
قريبة من الطرف، فيلزم همزها، كما لزم همز العين من (سيد) إذا جمع،  
فإذا عرض الهمز في الجمع وبعدها الياء عمل على ما تقدم (٤).

قال سيبويه: وقالوا: قُلُوَّةٌ وَقَلَاوِي (٥).  
قال أبو علي: (قُلُوَّةٌ) مثل (عَجُوزٌ)، فإذا جمع وجب أن يبدل من واو  
(قَعُولٌ) فيه همزة، كما يبدل من واو (عَجُوزٌ)، فإذا أبدل منها الهمز لزم  
أن يقال (قَلَاوِي)، ثم يلزم أن يقال: (قَلَايَا)؛ لاعتراض الهمز والياء  
بعدها، لكنه أبدل من الهمزة الواو دون الياء لثبات الواو في واحده، وكان  
هذا أجدر إذا أبدلت ما لا يشبه الواو في الواحد منه، كقولهم في هَدِيَّةٍ:

(١) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٢) يقول الرماني: «استوى (قَوَاعِلِ) من (شَرَيْتَ) و(حَيَّيْتُ) في الإعلال إذا كانت ألف الجمع  
إذا وقعت بين ياءين، فهي على منزلتها إذا وقعت بين واوين، وبناء (قَوَاعِلِ) من (شَرَيْتَ)  
و(حَيَّيْتُ): شَوَاءٌ وَوَاحِدًا. وكذلك (قَمَائِلِ) من (سَطْرَتِ)، و(وَرَيْتَ): سَطَاءٌ وَوَرِيًّا، ولا تقلب  
الياء فيه ألفًا، لأنه يلتبس بهاب حَبَارِيٍّ»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٦.

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: (سَيِّدٌ، وَيَبَعٌ) وكأنه أخرجهما على الحكاية.

(٤) (فَيَاعِلِ) من شَوَيْتُ، وَحَيَّيْتُ، شَيَّيْنَا، وَحَيَّيْنَا. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥،  
ق ١٢٦.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: (قَلَاوِي).

هَدَاوَى<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه : أن له مثلاً مفتوحاً يلتبس به لو جعلته بمنزلة  
(فَعَائِلِ)<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>: يقول: لو جعلت (فَعَائِلِ) و(فَوَاعِلِ) بمنزلة (فَعَائِلِ) في  
إبدالك من همزته ياءً ومن كسرتَه فتحة، ومن يائه أُلْفًا لالتبس (فَعَائِلِ)  
نحو (حَبَّارِي)، فلم ينفصل ألف التانيث من الألف التي تنقلب عن  
اللام<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

ومن باب ما يلزم فيه بدل الياء<sup>(٥)</sup> [أ/١٩٦]

قال سيهويه: وإنما أدخلت التاء على (غَازَيْتُ وَرَجَّيْتُ)<sup>(٦)</sup>.

قال أبو علي: يقول: دخلت التاء على فعلٍ قد ثبت انقلاب الواو فيه  
ياءً لعلّةٍ موجبٍ له، ولم يجب ردّ الواو، لأن أصل هذا الفعل هو الذي  
انقلبت الواو فيه ياءً، وهذا مطاوعه<sup>(٧)</sup>.

(١) في المخطوطة: (هَدَاوَا).

(٢) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٣) القائل هو أبو علي نفسه.

(٤) يقول أبو سعيد: «فرق سيهويه بين فَوَاعِلِ وفَوَاعِلِ فقال: إذا فتحناه وقلنا الياء لا يلتبس  
بهنا آخر، وفواعل متى قلنا الياء أُلْفًا التبس بحَبَّارِي وشُكَاغِي وما أشبه ذلك»، انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٤٥.

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢. (٦) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٧) السبب في قلب الواو ياءً في (غَزَيْتُ وَرَجَّيْتُ) انقلابها في المستقبل إذا قلت: بغزي =

قال سيبويه: وقال: قَوِّبْتُ وَصَوِّبْتُ، بمنزلة ضَعَضْتُ، ولكنهم أبدلوا الياء إذ كانت رابعة<sup>(١)</sup>.

قال: <sup>(٢)</sup> ومعنى رابعة أنه إنما قلبت ياءً للزوم الانقلاب لها في المضارع، لانكسار ما قبلها وسكونها.

قال أبو علي: يدل قولهم: (الحِيحَاءُ)<sup>(٣)</sup> علي أنه مصدر فَعَلْتُ، ولو كان فاعَلْتُ لقليل: الحِيحَاءُ مثل القِتَالِ، والحِيحَاءُ وزنه (فِعْلَالٌ).

قال أبو علي: كون (غَوَّغَاءً) مثل (عَوْرَاءً)<sup>(٤)</sup> أن المدة فيه للتأنيث كما أنها في (عَوْرَاءً) له، إلا أن الفاء واللام في موضع واحد مثل (سَلَسٍ) و(قَلِقٍ)، وأما من صرّف فالهمزة عنده منقلبة عن واوٍ كأنه (غَوَّغَاوٍ)، ثم أبدل من اللام الهمزة، كما أبدل منها في (سَمَاءٍ) ونحوه.

قال سيبويه: وكذلك الصَّيْبِيَّةُ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: أنزل الصَّيْبِيَّةُ بمنزلة (غَوَّغَاءٍ) فيسمن صرف، لأنه مضاعف رباعي، كما أن (غَوَّغَاءً) كذلك، إلا أن غَوَّغَاءً فَعْلَالٌ، ووزن هذا

== ويرجمي، لأن أصلهما: غَايَبْتُ وَرَجَيْتُ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٦.

(١) الكتاب ٣٨٦/٢، مع تقديم وتأخير في الأمثلة.

(٢) القائل: هو أبو علي رحمه الله.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢، (وغَوَّغَاءً) عند سيبويه تؤنث فلا تصرف، فهي تشبه (عَوْرَاءً)، وتذكر فتصرف فتكون مشبهة (القَمَّامِ)، وضوعفت العين كما ضوعف القاف والميم من (القَمَّامِ).

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر تهذيب اللغة ٢٦٥/١٢ وما بعدها.

فَعَلَّةٌ<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: وأما قولهم: الفَيْقَاةُ، فالألف زائدة، لأنهم يقولون: (الفَيْقُ) في هذا المعنى<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: فقد اشتقوا من (الفَيْقَا) ما سقطت فيه الألف، ولو كانت الألف منقلبة عن أصل، والكلمة مضاعفة مثل (القَمَّام) لم تحذف الألف كما تحذف الميم من (قَمَّام)، لكن الفَيْقَاةُ ثلاثي من باب (سَلَسَ وَقَلَقَ)، وألحق بالألف الرباعي، كما ألحق (أرطى) بالألف به<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: وأما القَيْقَاةُ والزُّزْرَاءُ فبمنزلة العِلْبَاءِ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد، أن العين ليس من موضع اللام، كما أن العين في (عِلْبَاء) ليس من موضع اللام، وإنما لم يجز أن تكون من موضع اللام أنه لوجعل كذلك لصار مثل (القَلْقَال، والزُّزْرَال)، وفِعْلَال المضاعف لا يكون إلا

(١) الياءان في (صِبْصِبَةٍ) أصليتان وهي على (فِعْلَلَة)، مثل (سَيْسِيمَة)، وقد جعلها سيهويه مثلها ومثل (شَوْشَاة)، كل ذلك من الرباعي المضعف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١٦، ق ٤٨، والنصف ١٧٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر النص في النصف ١٧٩/٢.

(٣) الفَيْقَاةُ، والفَيْقُ: الأرض المقفرة، قال كثير:

أَتَادِيكَ مَا جَحَّ الْمَجِيحُ وَكَبُرَتْ

بِقَيْقَا غَزَالٍ رُقُقَةٌ وَأَهْلَتْ

وقال ذو الرمة - وقد حذف الألف:

والرُكْبُ تَعْلُو بِهِمْ صُهْبٌ يَمَانِيَةٌ

فَيْقَا عَلَيْهِ لَذِيْلُ الرِّيحِ بِنَيْمٍ

انظر النصف ١٨٠/٢.

قال أبو سعيد: وفَيْقَاةٌ هي فَمَلَاةٌ مثل عَلْقَاةٍ وَأَرْطَاةٍ، وليست بمنزلة شَوْشَاةٍ وِدْوَدَاةٍ، وذلك أنهم يقولون: (فَيْقُ) ثم تزداد عليه الألف، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١٦، ق ٤٨.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر النص في النصف ١٨٠/٢.

مَصْدَرًا وليس (الْقِيَّامُ وَالزِّيَارَةُ) مصدرين أعلا على أنهما (فِعْلَانِ) عنيهما من موضع لامهما، فاللام في (قِيَّامٍ) منقلبة عن واو، لانكسار ما قبلها وسكونها، وبذلك على ذلك قولهم: (قَوَّاقٍ)، فهذا دليل ثان على أن العين من (قِيَّامٍ) ليس من موضع اللام، لأنه لو كان موضعه لكان (قِيَّاقٍ)، ولو لم يسمع هذا الدليل الثاني لعلمت أن هذه الياء منقلبة عن الواو إذ لم يجيء فِعْلَانِ مضاعفًا إلا مصدرًا، وليس هذان مصدرين لكنهما كلمتان من بنات الثلاثة، فاذهما من موضع لامهما والعين منهما واو، والهمزة فيهما منقلبة عن ياء، والياء فيهما للإلحاق (بِسِرْدَاحٍ)، وبذلك على أنها منقلبة عن ياء ظهورها حيث ألحق بِسِرْدَاحٍ مبنية على التأنيث في ذلك (دِرْحَابِيَّةٍ)، فالهمزة هنا كالياء هناك [١٩٧/أ] إلا أنها انقلبت همزة فيهما، لأنهما مبنيان على التذكير.

(١١) قال أبو الفتح ابن جنبي: «اعلم أن (الْقِيَّامُ وَالزِّيَارَةُ) لا يخلوان من أن يكونا (فِعْلَانِ) مثل (عَلِيَّاءٍ)، أو (فِعْمَالًا) مثل (قِيَّاتِلٍ)، أو (فِعْلَالًا) مثل (قِرطاسٍ). فلا يجوز أن يكون (فِعْمَالًا) لتلا يجتمع الفاء والعين من موضع واحد، ولأنه ليس مصدرًا أيضًا فتحمله على (قِيَّاتِلٍ) ...»

ويستنتج أيضًا أن يكون (فِعْلَالًا)، لأنك لا تجد (فِعْلَالًا) مضاعفًا إلا مصدرًا نحو: (الترزال، والفلقال)، وإنما يكون في الأسماء غير مضاعف نحو: (قِرطاسٍ، وجرهاسٍ وفِسْطَاطٍ) فإذا بطل أن يكون (فِعْمَالًا) أو (فِعْلَالًا) وجب أن يكون (فِعْلَانِ) بمنزلة (عَلِيَّاءٍ، وجرِيَّاءٍ). وقول: أبي عثمان: «لأنه ليس في الكلام (فِعْلَانِ) إلا مصدرًا» يريد: (فِعْلَالًا) المضعف ولو لم يرد المضعف لكان خطأ منه، لوجودك أسماء كثيرة على (فِعْلَالٍ)، انظر المضعف ١٨٠/٧ - ١٨١.

قال أبو سعيد: ويعني أن زِيَارَةً وقِيَّامَةً ليست من المضاعف، والحرف الذي انقلبت منه الهمزة زائدة، وهو إما ياء وإما واو، ووزنه فِعْلَاءُ، كما أن (عَلِيَّاءٍ) وزنه فِعْلَاءُ، ولو =

وقال سيهويه: وأما (المُرَوَّاةُ)، فبمنزلة (الشُّجُوخَاةِ)، وهما بمنزلة (صَمَحَمَحِ)، ولا تجعلهما على (عَثَوْتَلِ)، لأن مثل (صَمَحَمَحِ) أكثر<sup>(١)</sup>.  
يقول: لا تجعل (مُرَوَّاةَ) على (فَعَوَعَلِ)، ولكن احمله على (فَعَلَعَلِ)، وأجاز فيما تقدم أن يكون قَطُوْطِيٌّ فَعَلَعَلًا<sup>(٢)</sup>. وأجاز أبو عمرو أن يكون على الوزنين جميعاً<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

- == كانت الهزئة منقلبة من حرف أصلي لكان وزنها (فَعَلَل)، وليس في الكلام فَعَلَلٌ مضاعف مكرر لفظ الفاء والعين إلا مصدرًا كقولك: زلزل زلزالًا، وقلقل قلقلًا... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٨.
- (١) الكتاب ٣٨٦/٢.
- (٢) انظر الكتاب ٣٨٦/٢، والمكان نفسه.
- (٣) يقول الرماني: «وزنة (المُرَوَّاةُ) فَعَلَعَلَةٌ، وكذلك (الشُّجُوخَاةُ): فَعَلَعَلٌ، بمنزلة (صَمَحَمَحِ) ولا يجوز أن يحمل على (عَثَوْتَلِ)، لأن باب (صَمَحَمَحِ) أكثر، وكذلك (قَطُوْطِيٌّ): فَعَلَعَلٌ»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٣٩.
- وقال أبو سعيد: «إن شَجَوَيْيَ يحتمل أن يكون (فَعَلَعَلًا) مثل صَمَحَمَحِ فتكون الشين فاء الفعل، والجيم الأولى عينه، والواو لامه، ثم أعاد الجيم والواو اللتين هما عين ولام، وقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويحتمل أن يكون (فَعَوَعَلًا) مثل (عَثَوْتَلِ)، فتكون الواو الأولى زائدة، غير أن (فَعَلَعَلًا) أولى به، لأنه أكثر في الأبنية من (فَعَوَعَلِ) و(قَطُوْطِيٍّ) مثل (شَجَوَيْيَ)». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٩.

### ومن بابِ التَّضْعِيفِ فِي بَيِّنَاتِ الْيَاءِ (١)

قال أبو علي: مصدر (فَعَلْتُ) على ضَرْبَيْنِ: على (تَفْعِيلِ)، وعلى (تَفْعَلَةٍ)، والتاء في (تَفْعَلَةٍ) التي للتأنيث عوضٌ من ياء (تَفْعِيلِ) إلا أنه رُفِضَ (تَفْعِيلِ) في مصدر (فَعَلْتُ) من (حَيِّي) لما كان يودي إليه من اجتماع ثلاث ياءات في آخر الكلمة واجتماعهن في الأواخر مُطْرَحٌ غير مستعمل، ألا ترى أنك لو صغرت (أُحْوَى) على قول من قال: (أَسِيدُ) لحذفت الأخيرة التي هي لامٌ لذلك فقلت: (أُحَيُّ)، فاعلم (٢).

\* \* \*

### ومن بابِ مَا جَاءَ عَلَى أَنْ فَعَلْتُ مِنْهُ مِثْلَ بَعْتُ (٣)

قال أبو علي: أي أنه معتل بالعين، كما أن (بَعْتُ) معتل بالعين.  
قال سيهويه: وإن كان لم يستعمل في الكلام (٤).  
قال سيهويه: لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس (٥).

(١) الكتاب ٣٨٧/٢.

(٢) كان تعليق أبي علي هنا على مجمل الرأي في هذا الباب، ولم يُفند مسأله كما كان يفعل - غالباً - في تعاليقه، وهذا الأسلوب ليس جديدًا في التعليقات.

(٣) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٨/٢، وهو بقية ألفاظ عنوان الباب.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٢.



قال أبو علي: يقول: لأنه إذا قيل منه (يفعل) اعتلت العين واللام منه جميعاً كما مثله (١).

قال سيبويه: فكرهوا ذلك، كما كرهوا في التضعيف (٢).

يقول: إن المضاعف كره ضمة اللام فيه نحو غيره من المضاعف كيئياً، لأنه لم يقل فيه يعي.

قال سيبويه: كرهوا هذا الاعتماد على الحرف (٣).

قال: (٤) ذهب إلى أن الحرف المدغم معتمد عليه.

قال سيبويه: فإن حذففت قلت: (يحي)، أردكته علة لا تقع في كلامهم (٥).

يعني بالعلة، إعلال العين واللام، فقد حذففت العين وأسكنت اللام (٦).

(١) المثال الذي يوصى إليه أبو علي هو قول سيبويه: «فلو قلت: يفعل من حي ولم تحذف لقلت: يحي، فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم». الكتاب ٢/٣٨٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٨.

(٤) القول لأبي علي رحمه الله.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٨.

(٦) هذه القول تكاد تكون متصلة في هذا الباب، ويكاد يكون جلهما قد مرّ، ولذلك ترى أبا سعيد يلجأ إلى هذا فيقول: «قد بينا فيما تقدم أن حرفي علة إذا اجتمعا في آخر الفعل لم يجز اعتلالهما جميعاً، وإنما يُعمل أحدهما، والأولى بالاعتلال منهما الأخير، وهو لام الفعل دون عينه، كقولك: يحي، وشوي، وأحسي، وأغسوي، وفي المستقبل: يحي، وشوي، ويحيي، ويغوي، جعلنا الحرف الأول بمنزلة حرف صحيح وأقرره على لفظه في الماضي والمستقبل، ووفينا ما يستحقه من الحركات في مواضعها، ولحق الثاني القلب والتغيير، والسكون والحذف...» انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٥١-٥٢. قال =

قال سيبويه : فمما جاء في الكلام على أن فعلة مثل (بَعَثَ) آيَةٌ  
وغيابة وآية<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: (آية) ونحوها مثل (حيي) في أن العين واللام حرفا  
اعتلال وكان يلزم أن يكون المعتل من (آية) اللام دون العين، كما أنه من  
(حيي وقوي) هي المعتلة دون العين، لكنها جاءت مخالفة لحيي فاعتلت  
عينها، فلما جاءت معتلة العين قال: كأن فعلة مثل (بَاعَ)، فإن لم يجيء  
الفعل كذلك لما كان يؤدي إليه من الاعتلال الخارج عن منهاج ما يكون  
عليه الكلام في المضارع.

قال أبو علي: والدليل على أن هذه الكلمات معتلة العين وقوع الألف  
في مواضع عيناتها، والألف لا تكون إلا منقلبة عن ياء أو واو<sup>(٢)</sup>.

==  
الرماني: والذي يجوز في الياء المضاعفة في موضع العين واللام (فَعَلَتْ) ولا يجوز (فَعَلْتُ)  
لما يلزم من الإعلال بعد الإعلال، والإيجاف بالكلمة، وذلك أنه كان يجب إعلال اللام في  
(حيي) على قياس (قضى)، ثم يجب التحويل في (فَعَلْتُ) إلى (فَعَلَتْ) كما يجب  
تحويل (بَعَثَ) إلى (بَعِثَ)، ثم يجب نقل الحركة كما نقلت في (بَعَثَ)، فرفض هذا لما  
يلزم من الإعلال بالكلمة على قياس النظائر، ولو أعلت العين دون اللام لامتنع من وجهين:  
أحدهما: العدول عن الأصل، فيما يجب فيه الإعلال إذا اجتمعا (حرفا علة)، والأخر: رفع  
ما لا يرفع في الفعل، كقولك: يَحِيُّ، ولو حذف لصار إلى الإيجاف والإلباس بقولهم: يَحِي،  
وتخي، فلهذا رُفِضَ (فَعَلْتُ) منه، وجاز (فَعَلْتُ) للسلامة من الإعلال والإيجاف والخروج  
عن قياس النظائر. ٤٠٠ انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ص ١٤٢.

(١) الكتاب ٣٨٨/٢، وفي المخطوطة: (أَيُّ، آيَةٌ).

(٢) فسر الرماني هذا النص بقوله: «ومما جاء على إعلال العين على طريق الشذو: آيٌ، وآيَةٌ،  
والأصل المطرود في مثل هذا إعلال اللام، فلما جاء على الأصل كان (غِيَابَةً، وآيَةً، وآيَةً)  
ولكنه جاء على الشذو للإبذان بقرة حظ العين في الإعلال على منزلة الفاء. وتظيره في  
الشذو: قَرَّةٌ، ووَجٌّ، وجرٌّ، إلا أن هذا للإبذان بحرف الأصل في الاسم، إذ الاسم =

قال سيهويه: ولم يشذ هذا في (فَعَلْتُ) لكثرة تصرف الفعل<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: أي لم يجيء شيء في الفعل على الأصل [١٩٧/ب] نحو خَوَّفَ زيدٌ كما جاء في الاسم نحو (رَوَعَ، وَقَوَّدَ).  
 قال سيهويه: وقال غيره: إنما هي أَيْئُ وَأَيُّ، (فَعَلْتُ) ولكنهم قلبوا الياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: هذا القلب في (أَيْئُ) على غير قول الخليل لالتقاء المثليين لا أن ما يوجب القلب مطردٌ موجودٌ فيه، ألا ترى أن العين ساكنة ليست في موضع حركة، فإذا لم تكن في موضع حركة لم يلزمها القلب، على أنه قد جاء حَاحَيْتُ في حَيْحَيْتُ. وطَائِيُّ في طَيْيئِيُّ، إلا أنه [قيل]:<sup>(٣)</sup> أَيْئُ، على أنه قلب لالتقاء المثليين فيه، كما قلب من (الحَيَّوَان) لاسمه لذلك، ومن

أصل ... وبعض النحويين يذهب إلى أن الأصل: أَيْئُ، وأيُّ، إلا أن الياء أبدلت الفاء كراهة للتضعيف في الياء على طريق الشذوذ، ونظيره في كراهة المضاعف قولهم: (الحَيَّوَان)؛ أبدلوا الياء إلى الواو، ليهتلف الحرفان، وكذلك: (ذَوَاتِبُ)، والأصل: ذَاتِبٌ... شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٢.

وقال أبو سعيد: وقد جاءت أسماء شاذة اجتمع في آخرها حرفا علة، فأعلَّ الأول منها وهو عين الفعل، وكان القياس أن يُعلَّ الثاني الذي هو لام الفعل، وهي الأسماء التي ذكرها فيها أن يقال: غَوَاةٌ أو غَيَّاةٌ، وأَرَا، أو أَرَيَا، وذلك أن الألف من (غاية) إن كانت متقلبة من الياء فأصلها (غَيَّيةٌ) وإن كانت متقلبة من واو فأصلها (غَوَيَّةٌ)، فيجتمع حرفا علة، فالوجه ... أن يعلَّ الثاني ويصحح الأول، فإذا صححنا الأول وأعللنا الثاني يجب أن يقال: (غَيَّاة) إن كان من الياء، و(غَوَيَّة) إن كان من الواو، كما يقال: (حَيَّاة) و(غَوَيَّة) و(غَوَيَّة) وما أشبه ذلك... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥١.

(١) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيهما المعنى.

(ذَوَائِب) همزته التي هي عين واو، - والدليل على أن أصل هذه الواو همزة قولك: (ذُوَائِبٌ) (١).

قال سيبويه: كما قالوا: الحَيَوَانُ (٢).

قال أبو علي: الحَيَوَانُ من حَيِيَّ يَحْيَا، فاللام منه يَاءٌ، إلا أنها قلبت واوًا لاجتماع الياءين.

وقال أبو علي: كان حكم (حَيَوَانٍ) أن يكون في مذهب أبي العباس (حَايَانٍ) لولا أن الاعتلال في هذا النحو يجب أن يكون في اللام دون العين، لأنه يذهب إلى أن المطرد في بابيه (جَوَلَانٌ) (٣)، وما كان في آخره هاتان الزادتان الإعلال، لأنه يوافق الصدر منه بابًا وما أشبهه، فوجب عنده أن يعتل كما اعتلَّ (دَاكِرَانٌ وَهَامَانٌ) (٤) و(جَيْرَانٌ)، وتقول: خرج بالزيتين عن شبه الفِعْلِ وبنائه ألا تسمى أن (قَالَ) لا تلحقه هاتان

(١) يقول أبو سعيد: «واعلم أن التحليل ومن ذهب مذهبه يقول: إن (آيَةً) وزنها (فَعْلَةٌ)، ولو قلبت عين الفعل منها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. . . . وذهب الذي حكى عنه سيبويه وهو أيضًا قول الفراء، إلى أن وزنه (فَعْلَةٌ) وأنهم استفتحوا اجتماع ياءين، فقلبوا إحداهما ألفًا، ثم استشهد سيبويه على قلبهم أحد الحرفين إذا اجتمعا وهما من حروف العلة، فمن ذلك قلب إحدى الواوين إذا اجتمعا في أول الكلمة في جمع (واصلة) وتصغيرها: (أَوَاصِلٌ، وَأَوَيْصَلَةٌ)، والأصل: (وَوَاصِلٌ) و(وَوَيْصَلَةٌ)، وكتلبيهم الواو في (حَيَوَانٍ)، والأصل (حَيَيَانٍ) عنده، وكما قالوا: (ذَوَائِبٌ)، والأصل: (ذَأَائِبٌ) ذلك أنها جمع (ذُوَائِبٌ)، فإذا جمعتها أدخلنا ألف الجمع بعد الهمزة، فوقعت ألف (ذُوَائِبٌ) بعد ألف الجمع، فهمزت، كما فعل برسالة ورسائل ٠٠٠ انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٥٢.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) انظر شرح الشافية ١٠٧/٣.

(٤) في المسائل المشكلة ٢٣٣: (داران وماهان).

الزيادتان، لأنه (فَعَلُّ) ويجعل (دَارَان) ونحوه شاذاً .  
 وفي كلا القولين وجب أن تصح العين من (حَيَوَانٍ)، لاعتلال اللام  
 بانقلابها وواو، وكان اللام أولى بالإعتلال من العين، لأن التغيير له الأزم،  
 والتكرير به يقع<sup>(١)</sup>.

**قال سيبويه:** ولا يكون الاعتلال في فَعَلْتُ<sup>(٢)</sup>.

**قال:** يريد في فَعَلْتُ من (حَيِيَّتْ)، أي لم يجيء (حَيِيَّتْ)، وإن كان  
 (أَيْةً) واستحيتُ ونحوهما جاءت على أن الفعل منه معتل، كما لم يجيء  
 (فَعَلْتُ) من (الْقَوْدِ) ونحوه على (قَوْدَتْ)، وإن كان (قَوْدًا) الذي هو الاسم  
 جاء على تقدير أن (فَعَلْتُ) منه صحيح العين<sup>(٣)</sup>.

**قال سيبويه:** كما رفضوا أن يكون من (يَوْمٍ: يُعْتُ)، كراهية

(١) يقر أبو علي أنه لم يجيء العين ياءً واللام واوًا في اسم ولا فعل، وأن وار حَيَوَةٌ للاسم العلم  
 وواو (حَيَوَان) مبدلتان. انظر المسائل الحلبيات ٩/، قال أبو عثمان: «قولهم: حَيَوَان فإنه  
 جاء على ما لا يستعمل، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك  
 لم يشتقوا منه فعلاً، وعلى ذلك جاء (حَيَوَةٌ) اسم رجل... وكان الخليل يقول: حَيَوَان،  
 قلبوا فيه الياء وواوًا لتلا يجتمع يا مان استثقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان...»  
 قال أبو الفتح: القول في هذا ما قاله الخليل... انظر المنصف ٢/٢٨٥ - ٢٨٧.  
 كما يقر أبو علي أن اللام من (الحَيَوَان) ياءً، لأنه من الحياة، وأن إبدالها واوًا وقع كراهية  
 لاجتماع المثلين، وأن هذا مذهب الخليل وسيبويه، انظر المسائل المشكلة/٢٣٢ - ٢٣٣.  
 (٢) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٣) الاعتلال في (فَعَلْتُ) يعني امتناع (فَعَلْتُ) من الحياة شبيهة بامتناع (قَوَلْتُ) من القول،  
 وإن يكن جاء مثل ذلك في الأسماء نحو (الصَّيْدِ)، و(القَوْدِ)... انظر شرح الرماني  
 للكتاب، ج ٥، ق ١٤٣.

لاجتماع ما يستقلون في يَوْمٍ<sup>(١١)</sup>.

قال سيهويه: لأن الواو تحيًا ولم تعتل في يَلْوِي كَيَبْجَل<sup>(٢)</sup>.

قال: لم تعتل الواو مع الياء في (يَلْوِي)، ولم تقلب ياءً، كما اعتلت

مع الياء في (يَوْجَل) فقلبت ياءً<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: فقلبت ياءً كما قُلبت أولاً<sup>(٤)</sup>.

قال: يقول: قلبت الواو ياءً في (يَوْجَل) ثانية كما قلبت أولاً في

(رَبَّيَا)<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

(١١) الكتاب ٣٨٩/٢ بتصريف، وما استغنوا به عن غيره قولهم: (تَرَكَنَ)، استغنوا به عن (وَدَعَ) و(وَدَّرَ)، ويقولهم: تَارَكُهُ عن وأدع وودَّع، واستغنوا كذلك عن استعمال الفعل من لفظ (الحيوان) باستعمال الفعل من (حَيِيَّتًا)، ومن المصادر استغنوا بَوَيْلٍ، ووَئِحٍ، ووَئِحِرٍ، فلم يذكروا لها أفعالاً، كل ذلك كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستقلون، ولاستغنائهم بالشيء عن الشيء، حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا. انظر المنصف ٢٨٦/٢ - ٢٨٧، وانظر أيضاً المسائل المشككة/٩٠.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) استغفلوا الواو في (يَوْجَل) لكون الياء قبلها فقالوا: (يَيْجَل) - وإن لم تكن الياء التي قبلها لازمة - لأنك تقول: أَوْجَلٌ، وَيَوْجَلٌ، وَيُوجَلٌ، والواو إذا كانت متحركة وبعدها ياء لا يستقل كما استغفلت الواو إذا كان قبلها ياء، وذلك أن قولنا (يَلْوِي) و(يَحْوِي) أخف من (يَوْجَلٌ، وَيَحْوِي)؛ وذلك لأن الياء أخف من الواو، والكسرة أخف من الضمة، فإذا ابتدأت بواو ثم جئت بعدها بكسرة أو ياء كان أخف من أن تبدأ بياء ثم تأتي بعدها بضمة أو واو، لأنك في (يَحْوِي، وَيَلْوِي) تنقل الأثقل إلى الأخف، وفي (يَحْوِي) تنقل الأخف إلى الأثقل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١، ص ٥٣.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢، وهو يعني أن واو (يَيْجَل) أشبهت الواو الساكنة وبعدها الياء، فتقلب ياء.

(٥) يقول أبو سعيد: وشبهت واو (يَوْجَل) حين قلبت بواو (لَوَيْتَهُ لَوَيْتًا) حين قُلبت ياء فقالوا:==

## ومن بابِ التَّضْعِيفِ فِي [بَنَاتِ] الْوَاوِ (١)

قال سيهويه: طرحوا هذا من الكلام مُبدلاً، وعلى الأصل (٢).

قال أبو علي: لم يجيء، مثل (وَعَيْتُ) وأصله (وَعَوْتُ) كما جاء مثل (قَوَيْتُ) وأصله (قَوَوْتُ)، فلم يجيء (وَعَيْتُ) مبدلاً، ولا (وَعَوْتُ) على الأصل [١/١٩٨].

قال: حيث كان مثل (قَلِقَ وَسَلَسَ) أقل من مثل (رَدَدْتُ وَصَمِمْتُ) (٣).

قال: (٤) يقول: إن الذي ضعف فئاؤه ولامه أقل مما ضعف عينه ولامه، فلما قلَّ تضعيف الواو في باب المضاعف الأكثر وجب ألا يكون في باب المضاعف الأقل منه شيء ألبتة (٥).

== (لِيُؤَى)، إلا أن (لِيُؤَى) الواو فيها (أول)، فقلبت الواو في (يوجل) وهي ثانية من الباء كما قلت أولاً في (لِيُؤَى) . شرح السيراني للكتاب، ج ١١٩، ق ٥٤.

وقال الرماني: وقلبت الواو في (يُبَيِّجَل) لثقلها بعد الباء، مع أنها مبنية ساكنة ومع أنها في موضع الفاء التي تقلب همزة، والباء مع الكسرة أقرب إلى الألف مع الفتحة من الواو مع الضمة لأنها على ثلاث مراتب، أولها: الفتحة والألف، ثم الكسرة والياء، ثم الضمة والواو، فهي على هذا التنزيل في الخفة. شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٣.

(١) الكتاب ٣٨٩/٢، وما بين المقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٢) الكتاب ٣٩٠/٢، وهو يرمي إلى أول الكلام حيث قال: إن الفاء لانكون واوًا، واللام واوًا في حرف واحد، فليس في الكلام مثل (وَعَوْتُ) كرهوا ذلك كما كرهوا أن تكون العين واوًا واللام واوًا ثانية.

(٣) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٤) أي: أبو علي.

(٥) يقول أبو سعيد: وإن استثقلهم مثل (وَعَوْتُ) فبالكلام كاستثقلهم (قروئت)، بل هو أشد، وذلك أتأ رأينا في الحروف الصحيحة ما كان عين الفعل ولامه من جنس واحد أكثر مما ==

قال سيهويه: وإن شئت أخفيت كما تخفي أن يُحْيِي<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الإخفاء حال بين الحركة والسكون، والتشريك عليها أغلب، لأنها تعد متحركاً في وزن الشعر، وقد يناسب السكون أيضاً، لأنه إذا وقع حرف بعده حرف مثله بين ساكنين لم يخف، لا يجوز الإخفاء في مثل (رَدَدُ)<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: كما قلت قد حِي فيه وأحِي فيه<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: أدغمت اللام الأولى من (أرْمُوِي) للزوم الحركة الثانية وإذا ألزمت الحركة الحرف المضاعف جاز الإدغام والبيان كقولك «حِي عَنْ بَيْتَةٍ» و«حِي عَنْ بَيْتَةٍ»<sup>(٤)</sup>، فاللام من (أرْمُوِي) بمنزلة اللام من (حِيِي) للزوم الحركة إياها<sup>(٥)</sup>.

---

— فإوه ولامه من جنس واحد ، فالذي فإوه ولامه من جنس واحد قوله: قَلِقَ، وَسَلِسَ ، وَجَرَجَ الخاتم في اليد [إذا قلق] وهو أقل في الكلام من باب (رَدَدْتُ، وَجَرَرْتُ) لأنه كثير، فإذا كان (قَوَوْتُ) غير موجود في الكلام ، فَرَعَرْتُ أحق بأن لا يوجد إذا كان (رَدَدْتُ) أوسع من باب (لَلَفْتُ) ، و(قَوَوْتُ) من باب (رَدَدْتُ) و(غَوَوْتُ) من باب (قَلِقْتُ) . شـ شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ٥٥.

(١) الكتاب ٣٩٠/٢، وهذه الجزئية متعلقة بالإخفاء. في (افْعَالَتْ) من (رَمَيْتُ) بمنزلة (أَحْيَيْتُ) في الإدغام والبيان والحفاء هي متحركة، وهو ما بدأ سيهويه الحديث عنه.

(٢) يقول الرماني: «بناء افْعَلْتُ من (رَمَيْتُ): (الرَمَيْتُ) على قياس: (أَحْيَيْتُ) في إظهار الباءين ، ويجوز فيه الإخفاء لاجتماع التلحين ... » ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج٥، ق ١٤٦.

(٣) الكتاب ٣٩٠/٢، وهذا في البناء للمفعول.

(٤) سورة الأنفال ، الآية ٤٣/ .

(٥) يقول الرماني: «بناء ما لم يسم فاعله من (ارمائي): (أرْمُوِي) في هذا المكان بمنزلة (أحِي) فيه، ويجوز الإظهار فتقول: أرْمُوِي، بمنزلة (أحِيِي)، وإنما جاز الإدغام لأن —



قال سيهويه: ولاتقلب الواو ياءً، لأنها كواو سُؤِير<sup>(١)</sup>.

قال: وتقول: (قد اَرْمَايُوا) كما تقول: قد اَحْيُوا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: (ارْمَايُوا) أصل وزنه (افْعَالُوا)، إلا أن اللام الثانية حذفت لما كان يلزم تحريكها بالضم، لأنها تسكن حيث تنكسر فيه أو تنضم، فإذا سكتت وجب حذفها لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>.

قال: والمصدر اَرْمِيَاءٌ وَاَرْمِيَاءٌ، وَاَحْيِيَاءٌ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: اَرْمِيَاءٌ، وَاَحْيِيَاءٌ مثل اَشْهَبِيَّابٍ، وَاَرْمِيَاءٌ مثل اَشْهَبِيَّابٍ<sup>(٥)</sup>.

قال سيهويه: وذلك قول العرب: قد اَحْوَاوَتِ الشَّاةُ، وَاَحْوَاوَتِ<sup>(٦)</sup>.

== الحركة لازمة، وجزاز الإظهار على قياس مضارعه في ذلك إذا قلت: بُعْيَاي، وُورْمَايَ، وتقول في الجمع: اَرْمَايُوا، فتحذف الألف من (ارمايا) لالتقاء الساكنين كما تحذفها من (اَحْيِي) إذا قلت: اَحْيُوا لالتقاء الساكنين. وبناء ما لم يسم فاعله من (اَرْمِيَّاتٍ): قد اَرْمَى - انظر شرح الرمازي للكتاب، ج ٥، ق ١٢٧.

(١) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٣) يقال في الجمع: اَرْمَايُوا بحذف الألف من (ارْمَايَا) لالتقاء الساكنين كما تحذف من (اَحْيَا) إذا قلت: (اَحْيُوا) لالتقاء الساكنين. انظر شرح الرمازي للكتاب، ج ٥، ق ١٤٧.

(٤) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٥) وزن المصدر هنا (افْعِيْلَال)، فإذا قلت: اَرْمِيَاءٌ، فاليساء الأولى من اليساء المشددة ياء (افْعِيْلَال)، وهي بدل من أَلَف (اَرْمَايَا)، والياء الثانية هي ياء (اَرْمَايَا)، والألف التي بعد الياء هي الألف التي زيدت في المصدر، والهمزة بدل من أَلَف (اَرْمَايَا) الأخيرة، وكذلك اَحْيِيَاءٌ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٧.

(٦) في المخطوطة: بالجمع المعجمة فيهما.

قالوا: فالواو بمنزلة واو غَزَوْتُ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله: فالواو بمنزلة واو (غَزَوْتُ)، أي الواو التي هي اللام الأولى من (افْعَالَتْ) تصحّ كما في (افْعَالَتْ) من (غَزَوْتُ) إذا قلت: (اغزَوَيْتُ)، فأما اللام الثانية التي هي واو من (افْعَالَتْ) من الحوّة، فإنها تنقلب ياء، كما تنقلب اللام الثانية التي هي واو ياء في (افْعَالَتْ) من (غَزَوْتُ) حين قلت: (اغزَوَيْتُ)<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: والمصدر (أَحْوِيَاءٌ) لأن الياء قلبها<sup>(٣)</sup>.

قال أبو العباس: الأجود (أَحْوِيَاءٌ)، وأن تصح الواو في المصدر كما صحّت في الفعل، حكاه أبو زيد الأنصاري<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٩١/٢، والفكرة حول (افْعَالَتْ) من الواوين، وأنها بمنزلة (غَزَوْتُ).

(٢) بين أبو سعيد رحمه الله جواز اجتماع الواوين في (أَحْوِيَاءٌ)، وهو على وزن (أَحْمَرٌ) الذي أصله: (أَحْمَرِيٌّ)، فإذا بنيت من الحوّة مثل (أَحْمَارٌ) وأصله (أَحْمَارِيٌّ) يجب أن يقال: (أَحْوَارٌ) فتقع واو طرفاً وقلبها فتحة، فتقلب ألفاً فتصير (أَحْوَارِيٌّ) و(أَحْوَارِيَّتٌ) انظر شرح الصيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٨.

والحوّة نبتٌ واحدة: حُوْتَةٌ، المرعى الأخرى الذي قد أسود من القديم والعتق، ويكون معناه أبيضاً: (أخرج المرعى أْحْوِيٌّ) أي أخضر فجعله غُتًا بعد خضرته، والأحوي معناه الأسود من الخضرة، كما قال: «مُدْهَامَتَانِ» انظر تهذيب اللغة ٢٦٣/٥ - ٣٦٤ (حوي).

قال الرماني: «بناء افْعَالَتْ من الحوّة: أَحْوَارِيَّتٌ، وأَحْوَارَاتِ الشّاة، والمصدر منه: أَحْوِيَاءٌ.» وقال بعض النحويين: الأجود: أَحْوِيَاءٌ، لأن الياء منقلبة من ألف زائدة في (أَحْوَارِيَّتٌ) كما

تنقلب في (سُوَيْرٌ). انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٧.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢، رقام عبارته: «... قلبها كما قلبت واو أَيْهَام.»

(٤) انظر المقتضب ١٤٩/١، ١٧٧، وانظر المقتضب ٢٢١/٢ - ٢٢٢.

قال سيبويه: وتقول في (فَعَلِر) من شَوَيْتُ: (شِيءٌ) (١١).  
 قال أبو علي: (شِيءٌ) بمنزلة ما بعد الفاء من (عَصِيٌّ) ونحوه (١٢).  
 قال سيبويه: ألا ترى أنها لو كانت في قافية مع (عُمِيٌّ) جاز (١٣).  
 قال أبو علي: لو كانت (شِيءٌ) في قافية مع (عُمِيٌّ) جاز، لأنه لا مَدَّ فيه، كما [١٩٨/ب] أنه لا مَدَّ في الميم من (عُمِيٌّ) (١٤).  
 قال سيبويه: ولم يجعلوها كناء (عُتِيٌّ) وصاد (عُصِيٌّ) (١٥).  
 قال أبو علي: يقول: لم يجعلوا الفاء من (فَعَلِر) من (شَوَيْتُ) كالعين من (عُصِيٌّ)، و(دَكِيٌّ) كما ألزم صاد (عُصِيٌّ)، وذلك أن صاد (عُصِيٌّ) أصله الضم، كما أن أصل (فَعَلِر) من (شَوَيْتُ وَحَيْتُ) الضم، فجاز في الفاء الذي أصله الضم أن يُضم ويكسر ولم يجز في العين الذي أصله الضم إذا وليها الياء أن يضم لشبهه بلام (أُدَلِر) ، لأن الساكن في

(١١) الكتاب ٣٩١/٢.

(١٢) قال أبو عثمان المازني: وتقول في (فَعَلِر) من شَوَيْتُ: شِيءٌ، وإن شئت كسرت فقلت: شِيءٌ. وكان أصلها: (شِيءٌ) فقلت الواو ياء، وأدغمتها في الياء التي بعدها... ويرى ابن جنى أن أصل هذه المسألة من شَوَيْتُ: شَوِيٌّ، فقلت الواو ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، ثم أدغمت الياء في الياء فصار (شِيءٌ). وإنما صار الكسر أكثر لأجل الياء الساكنة. انظر المنصف ٢٢٦/٢.

ويرى أبو سعيد أن (فَعَلِر) متى كانت العين منه واوًا، واللام ياءً قلت الواو ياءً وكسرت فاء الفعل لتسلم الياء، وأدغمت. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٩.

(١٣) الكتاب ٣٩١/٢، والإشارة إلى (فَعَلِر) من (أَحْيَيْتُ).

(١٤) متى كانت العين واوًا واللام ياءً في (فَعَلِر) فإن الواو تقلب ياءً، وتكسر فاء الفعل لتسلم الياء، وتدغم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٩.

(١٥) الكتاب ٣٩١/٢، وهذا الكلام من صلة سابقة.

باب المحاجزة ليس كالمتحرك، فكان آخر الاسم من (عُصِي) واوً، وقبلها ضمة فلزم إبدال الضمة الكسرة<sup>(١)</sup>.

**قال سيبويه؛** ومثل ذلك من قولهم: رِيًا، وريّة، الفصل<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: الأصل (رُويًا)، ثم يخفف الهمز، فيصير (رُويًا)، ثم تدغم الواو في الياء تشبيهاً بالواو الأصلي فيصير (رِيًا)، ثم تبدل من الضمة كسرة، كما تبدل من (لِي) فيصير (رِيًا)، فكسر الراء في (رِيًا) أرذأ من ضمها، لأنه يجعلها أقعد في باب ما أصل عينه الياء، وليس أصله الياء إنما هي همزة محققة<sup>(٣)</sup>.

**قال سيبويه :** كما أنهم إذا قالوا : لم يكن الرجل ، فكانت في موضع تحرك لم تحذف<sup>(٤)</sup>.

(١) بناء (فَعَلُوا) من (شَوَيْتَ): (شِي، وشِي) بقلب الواو ياء؛ لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة. وتكسر الشين لثقل الخروج من الضم إلى الكسر، ويجوز (شِي) لأن الحرف المشدد قد صار بمنزلة الحرف الصحيح. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٨، المنصف ٢/٢٢٦.

وقد بين أبو سعيد الفرق بين جواز ضم فاء (فَعَلُوا) من (شَوَيْتَ) وعدم جوازه في التاء من (عُتِيًا) وصاد (عُصِيًا) بأن كسر التاء من (عُتِيًا) والصاد من (عُصِيًا) لا يوقع لبسًا بين بتا بين؛ لأن (عُتِيًا، وعُصِيًا) فَعُول، فإذا كسرنا التاء والصاد لم يوهم بناء آخر بكسره وإذا كسرنا الشين من (شِي) الذي هو (فَعَلُوا) جاز أن يتوهم أنه (فَعَلُوا)، فيقع لبس بين بتا بين. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٥٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٩١، وهذا من تمام قوله: وقالوا: فَرَزُوا الْوَيْ، وفَرَزُوا لِي.

(٣) يقول الرماني: ويجوز في رُويًا بعد تخفيف الهمز ثلاثة أوجه: (رُويًا، وريًا، وريًا)، أما (رُويًا) فلأن الواو انقلبت عن الهمزة، والهمزة في النية؛ لأن التخفيف عارض. وأما (رِيًا) فلأنها قد صارت إلى الواو الخالصة، وأما (رِيًا) فلثقل الخروج من الضم إلى الياء الساكنة كم ينقل الخروج من الضم إلى الكسر. شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٨.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٢.

قال أبو علي : إنما تحذف النون من (يَكُنُّ) في مثل (لَمْ يَكْ) بمشابهته الياء والواو في السكون وغير ذلك، فكما تحذف الياء والواو الساكتان في الجزم والوقف، كذلك حذفت هذه النون، وإذا تحركت بَعْدَ شَبَّهَهَا من الياء والواو (١).

\* \* \*

### ومن بابِ صَاقِيسَ من المَعْتَلِّ

#### من يَنَاتِ اليَاءِ وَالْوَاوِ (٢)

قال سيهويه: فإنما أمرها كأمر (رَحَى) في الإضافة (٣).

أي، في أنه يبدل من الأولى وأو كما يبدل من لام (رَحَى) في النسب فيقال: رَحَوِيٌّ.

قال سيهويه: لأنك تقلب الواو ياءً، فيصير إلى مثل حال (فَعَلِيلِ) (٤).

(١) يعلل أبو الفتح شبه النون في (يَكُنُّ) بحرف اللد واللين إذا وقع آخر بقوله: «وويلك على أن النون أشبهت حروف اللين - لسكونها - حتى حذفت كما حُذِفْنَ، أنها إذا تحركت لم تحذف؛ لأن الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين، وذلك قولهم: لم يَكُنِ الرجلُ منطلقًا، ولايجوز: لم يَكْ الرجلُ، لتحرك النون. انظر المنصف ٢/٢٢٨.

(٢) الكتاب ٣٩٢/٢ باختصار.

(٣) الكتاب ٣٩٢/٢، وفي المخطوطة: (أمرها)، وهو يشير إلى مثال: حَمَصِيصَةٌ من رَمِيَتْ، إذ يقال: رَمَوْتَهُ، كما قيل، رَحَوْتَهُ، وانظر المنصف ٢/٢٧٤.

(٤) الكتاب ٣٩٢/٢.

قال أبو علي: أصل مثال (حَلَكُوكِ) <sup>(١)</sup> من رَمَيْتَ رَمِيًّا، ثم تُدْغِمُ  
 واو (فَعَلُولٍ) في لامة الثانية فيصير (رَمِيًّا)، ثم تبدل من الضمة كسرة،  
 كما تبدل منها في (مَرَمِيًّا) فيصير (رَمِيًّا)، ويوافق مثال (صَمَكِيكِ)  
 الذي هو على (فَعَلِيلِ) <sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: فالزوم هذا التغيير، كما أزم مثل مَحْنِيَّةٍ <sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إذا أبدل الواو التي هي عين ياء في (ثَبْرَةٍ)  
 ونحوها لا في انكسار ما قبلها، لزم إزلام الواو التي هي لام القلب إذا  
 انكسر ما قبلها، لأن اللام أَدْخَلُ في الإعلال من العين <sup>(٤)</sup>.

(١) هو من (الحلك)، وعن الليث: اسْتَحْكَكَ الليل إذا اشعد سواده وظلمته. وقال غيره:  
 احْتَلَكَا مثله. انظر تهذيب اللغة ٣٣٧/٥ (خماسي الحاء).

(٢) انظر النصف ٢٧٤/٢ - ٢٧٥.

(٣) الكتاب ٣٩٣/٢، والموازنة هنا بفَعْلُولٍ من (غَزَوْتُ) إذ يقال عند الإضافة: غَزَوِيُّ،  
 وأصلها: (غَزَوِيٌّ) فاجتمعت فيها ثلاث واوات مع الضميتين، وفي المخطوطة: (مَحْنِيَّةٌ)  
 بالتضعيف.

(٤) يقول الرماني: وبناء فَعْلُولٍ من غَزَوْتُ: غَزَوِيٌّ تغلب الواو المشددة؛ لاجتماع ثلاث واوات،  
 في الأولى ضمة، وقياس ذلك لإزلام (مَحْنِيَّةٌ) البدل لما كان يجوز في (ثَبْرَةٍ) و(سَيَاطِلِ)  
 وهي في موضع العين، ثم صارت في موضع اللام لزمها الإعلال، فلذلك لما جاز في الواوين  
 مثل: (مِعْوَى وَسَيْبِيَّةٍ)، ثم اجتمعت ثلاث واوات في إحداهما ضمة لزمها الإعلال، شرح  
 الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٩.

قال أبو سعيد: وإذا قلنا: (غَزَوِيٌّ) اجتمعت ثلاث واوات، وقد رأيتهم يستقلون واوين  
 فيقبلنهما يامين في مثل (عُتَيِّ، وَمَعْدِي)، وأصلهما (عُتَوٌ، وَمَعْدَوٌ)؛ فلما جاز قلب  
 الواوين استفعالاً لزم القلب في ثلاث واوات، ولم يجوز إقرارها. وقوله: وقأزم هذا التغيير  
 كما أزم نحو مَحْنِيَّةِ البدل إذ غُيِّرَتْ في ثَبْرَةٍ وسياط وتحوها، يعني فالزم (غَزَوِيٌّ)  
 التصغير إذ كان أثقل من (عُتَوٌ وَمَعْدَوٌ)، وقد غيِّرتا (عُتَوٌ، وَمَعْدَوٌ) كما أزموا  
 (مَحْنِيَّةِ) التغيير، والأصل: (مَحْنَوَةٌ) أثقل من (ثَبْرَةٍ وسياط)؛ وذلك أن أصلهما: =

قال سيبويه: إلا أن تقول: مَشَقِيٌّ فيمن قال: أَرْضٌ مَسْنِيَةٌ<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: من قال: (مَسْنِيَةٌ) فقلب الواو ياءً، (قال)<sup>(٢)</sup>  
إنما فعلت ذلك لوقوع الواو طرفاً، وأن ما قبلها ضمة، وليس بينهما إلا  
حرف ساكن، فلأن الضمة وكيبت الواو، فلزم قلبها في (أدل)<sup>(٣)</sup>.  
قال سيبويه: تُغَيِّرُ مَاغَيَّرَتْ من (فُعْلُولٍ) من غَزَوْتُ<sup>(٤)</sup> [١٩٩/١]  
قال أبو علي: تجتمع في (فُعْلُولٍ) من قَوَيْتُ أربع واوات، الأولى عين  
والثانية اللام الأولى من (فُعْلُولٍ) والثالثة واو (فُعْلُولٍ)، والرابعة لامها  
الثانية، فلزم قلب الأخيرة ياء كما لزم قلبها في (مَقْعُولٍ) من (قَوَيْتُ)، فإذا  
لزم قلبها لزم قلب واو (فُعْلُولٍ) ياء لسكونها فيصير (قَوِيٌّ)، ثم تبدل من  
الضمة كسرة.

== (ثَوْرَةٌ، وَسَوَاطٍ) لأنهما جمع (ثَوْرٌ، وَسَوَاطٌ) والواو منهما في موضع لام الفعل. ولام الفعل  
أثقل من عينه وأولى بالعلة، فلما قلبوا في (ثيرة) و(سباط) الواو ياءً لانكسار ما قبلها،  
كان (محتية) أولى ذلك. شرح السيرافي للكتاب، ج ١١٧، ق ٦٣.  
(١) الكتاب ٣٩٣/٢، وفي المخطوطة: (مَشَقِيٌّ) بفتح الشين، و(مَسْنٍ) مكان (فيمن). عن  
الفراء: يقال: سناها الغيثُ يسنوها، فهي مسنونةٌ ومَسْنِيَةٌ، يعني سقاها. انظر تهذيب اللغة  
٧٧/١٣ (باب السين والنون)، وفي الكتاب ٣٨٢/٢، وقالوا: «يسنوها المطر، وهي أرض  
مسنية...» قال البرد: قالوا: أرض مسنينةٌ، وإنما الوجه مسنونةٌ. انظر المقضب ١٨٩/١.  
(٢) زيادة يقتضيهما السياق.

(٣) يقول أبو سعيد: الأصل (مَقْوُوٌّ) [في المفعول من قويت حين قالوا: هلنا مكانٌ مَقْوِيٌّ]  
والعلة في قلبها كالعلة في قلب (فُعْلُولٍ) من (غَزَوْتُ)، وذلك لأنهم يقلبون في (مَشَقِيٌّ)،  
وأرضٌ مَسْنِيَةٌ، فيقولون: مَشَقِيٌّ، وأرضٌ مَسْنِيَةٌ، فلما جاز القلب في (مَشَقُوٌّ) ومَسْنُوٌّ)  
ولم تجتمع ثلاث واوات لزم القلب في (مَقْوُوٌّ) إذ اجتمعت ثلاث واوات فيه. انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١١٦، ق ٦٣؛ وانظر النصف ٢٧٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٣/٢، والحديث حول صياغة (فُعْلُولٍ) من (قَوَيْتُ) وأنها: (قَوِيٌّ).

قال سيبويه : وتقول في (فُعْلُول) من شَوَيْتُ وَطَوَيْتُ : شُوِيٌّ وَطُوِيٌّ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: إذا بنيت من شَوَيْتُ (فُعْلُول)، وجب أولاً أن تقول: (شُوِيٌّ)، ثم يجب أن تقلب الواو الأولى ياءً، وتدغمها في الياء التي هي اللام فيصير (شُوِيٌّ)، ثم تفعل بالواو والياء الأخيرتين من القلب والإدغام ما فعلت بالأوْكِيَيْن، فيصير (شُيِيٌّ)، ثم تبدل من الضمة التي هي لام (فُعْلُول) كسرة، لوقوعها قبل ياء ساكنة كما قلبتها كسرة في (مَرَمِيٍّ) فتصير (شُيِيٌّ)، فيوافق (لِيَّةً) إذا أضفت إليها في أنه مجتمع أربع ياءات، الثانية منهن مكسورة، فحركت العين بالفتح كما حركتها من (لِيَّةً) - بالإضافة فقلت: (شُوِيٌّ) كما قلت: (لُوِيٌّ)، وأبدلت من الياء التي هي اللام الأولى من (فُعْلُول) من (طَوَيْتُ) واواً، كما أبدلتها منها في (لِيَّةً) مضافاً إليها .

قال سيبويه : وكذلك (فَيْعُول) من (طَوَيْتُ) إلى قوله : وذلك قولك: طَوِيٌّ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي: حركت ياء (فَيْعُول) بالفتح كما حركت الياء الأولى من (حَيَّةً) بالفتح حين قلت: (حَيِيٌّ)<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ٣٩٣/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٣/٢، والعبارة كاملة هي قوله: «وكذلك فَيْعُول من (طَوَيْتُ)، لأن حنئاً وقد قلبت الواوين (طَوِيٌّ)، فقد اجتمع فيها مثل ما اجتمع في (فُعْلُول)، وذلك قولك: (طَوِيٌّ)» .

(٣) يريد: عند النسب إلى (حَيَّةً) يقال: حَيِيٌّ، فتجتمع أربع ياءات، فتحرك الأولى منهن لتقلب الثانية ألفاً فيكون تقديرها: (حَيَّايًا) ثم تبدل الألف واواً فتصير (حَيَوَيًا) =



قال سيهويه : يقال في فَعْلُولٍ : (طِيِيٌّ) فيمن قال : لِيٌّ ، وطِيِيٌّ  
فيمن قال : لِيٌّ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : لما أَدْغَمَ العين في اللام وانقلب ياء زال المدَّ بالإدغام ،  
فجاز أن تضم الفاء من (لِيٌّ) ، وإن لم يجز أن تضم في (بِيضٍ) .  
فأما وجه قول من كسر فقال : (لِيٌّ) : فلأنَّ بعد الفاء ياءً ساكنةً ،  
فكسر الفاء منه كما كسره من (بِيضٍ) وطِيٌّ من (طِيٌّ) بمنزلة (لِيٌّ) ،  
فيجوز فيه ما يجوز فيه من كسر الفاء وضمه<sup>(٢)</sup> .

قال سيهويه : وأما منعهم أن تعتل الواو وتسكن في مثل  
(قَوِيْتُ) ما وصفت لك في (حَيِّتُ)<sup>(٣)</sup> .

قال :<sup>(٤)</sup> يعني ما ذكره في باب (حَيِّتُ) من أنه لو أُعِلَّ العينُ في  
(حَيِّ) للزم أن يقول : حَيْثُ (و)<sup>(٥)</sup> في المضارع (يَحْيِي) ، فيلتبس بسباب

— = منزلة (رَحِيٍّ) انظر المصنف ٢٧٩/٢ .

(١) الكتاب ٣٩٣/٢ .

(٢) فَيُعْرَلُ من (طَوِيْتُ) : طِيُوِيٌّ ، فتقلب الواو الأولى ياء لتحركها وسكون الياء قبلها ،  
وتنقلب الواو الثانية لسكونها وتحركت الياء بعدها ، فيصير (طِيٌّ) ، فيلزم فيه ما لزم في  
النسبة إلى (حَيِّ) و(لِيٌّ) ، وذلك أنا نحرك الياء الأولى الساكنة ، ونردّها إلى أصلها ،  
وأصلها ياء ؛ لأنها ياء (فَيُعْرَلُ) ، فيصير (طِيُوِيٌّ) . قال أبو سعيد : ومن العرب من يجري  
النسب إلى (حَيِّ) و(أَمِيَّةً) على القياس ، فيجمع بين أربع ياءات ، ويتحمل ذلك مع قلده  
للزوم القياس ، ولا فسرق في اللفظ بين أربع ياءات وأَمِيَّةً ، وطِيٌّ ، وِشْيِيٌّ ، وأما الشين  
والطاء فإن شئت تركتهما على ضمتهما في الأصل كما تركت الضمة في (لِيٌّ) جمع (أَلِيٌّ)  
وإن شئت كسرتهما . شرح السيرافي للكتاب ، ج ١١ ، ق ٦٤ .

(٣) الكتاب ٣٩٣/٢ .

(٤) زيادة يقتضيتها السياق .

(٥) القول لأبي علي نفسه .

(يَعِي) مع ما يلحق من الإجحاف، وكذلك لو أعلَّ العينُ من (قَوَيْتُ) لوجب أن تلقى حركتها على الفاء وتحذف كما فَعَلَ ذلك في (خَفَّتْ) فصار (قَيْتُ).

قال سيبويه: لأن هذا الضَّرْبَ لا يُدْغَمُ في (رَدَدْتُ) (١).

قال أبو علي: أي في باب (رَدَدْتُ) بني منه اسم على مثال (فَعَلَ)، لأن مثال (فَعَلَ) لا يدغم نحو (طَلَّلَ) و(شَرَّرَ) و(مَدَّدَ).

قال سيبويه: ومَنْ قال: «حَيِّيَ عَن بَيْتَةٍ» (٢)، قال: قَوُوَانُ (٣).

قال أبو العباس: (قَوُوَانُ) غلط، ينبغي إن لم يدغم أن يقول: (قَوِيَانُ) فيكسر الأولى ويقلب [١٩٩/ب] الثانية ياءً، لأنه لا يجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة، وهذا قول أبي عمر (٤) وجميع

(١) الكتاب ٣٩٤/٢، وهو يوصى به إلى أن (حَيَّيْتُ) الواو الأولى منها كواو (عَرِيٍّ)، وقويت الواو الآخرة، فصارت بمنزلة غير المعتل، فلم يستقلوها مفتوحتين كما قالوا: لَوِيٍّ، وأخوِيٍّ دون إدغام.

(٢) الآية ٤٣/، من سورة الأنفال، قرأها عاصم في رواية أبي بكر، ونافع بيباين: الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة وروى ذلك أيضاً عن ابن كثير، ورواية حفص عن عاصم (حَيٍّ) بيباء واحدة مشددة. انظر السبعة في القراءات ٣٠٦/ - ٣٠٧. قال أبو منصور: من أظهرهما (البيباين) فهو أتم وأفصح، وكان الخليل وسيبويه يجيزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لازمة. انظر معاني القراءات ٤٤٠/١ - ٤٤١، وانظر معاني القرآن للقرائ ٤١١/١ - ٤١٢، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٦/٢ - ٥٤٧.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٤) في المخطوطة: وأبي عمرو وإنما هو... قول أبي عمر الجرمي، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٦٦.

أهل العلم<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فصارت الأولى على الأصل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: فصارت على الأصل أي صارت الياء التي هي العين من (حَيَوَانٍ) على الأصل لما اعتلت اللام التي هي الياء الثانية بانقلابها وواوًا، كما صارت اللام التي هي العين من (مُعَلِّي) على الأصل لما اعتلت اللام التي هي لام بانقلابها ياءً، وقد كانت العين أعلت بحذف الحركة منه للإدغام قبل إعلال اللام في قولك: (مُعَلِّ) فاعلم<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: ولا تُدغم في قَوَيْتُ، تقول: قَوِيَانٌ، لأنك تقلب اللام ياءً<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر النص في الأصول في النحو ٣/٣٧٠ و النصف ٢/٢٨٢. قال ابن جني: والوجه عندي إدغامه ليسلم من ظهور الواوين، إحداهما مضسومة، فإذا قال: (قَوِيَان) التبس (قَوِيَانٌ بِقَعْلَان)، فمن هنا قوي الإدغام... انظر النصف ٢/٢٨٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٤.

(٣) إشارة إلى قول سيبويه بعد العبارة السابقة: «... كما صارت اللام الأولى في (مُعَلِّ) ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره».

(٤) أي أن (مُعَلِّيًّا) أصله (مُعَلِّلٌ)، ولكنهم كرهوا التضعيف في قولك: (أَمَلْتُ)، فأبدلوا اللام ياءً، كما قالوا: تَطَنَّبْتُ، والأصل: تَطَنَّنْتُ، وغيروا الحرف الثاني دون الأول، كما غيروا الحرف الثاني في (حَيَوَان) حين صبروه وواوًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٦٦. ويشبهه المازني تسكين الياء في (حَيَوَان) بالسكون في (لَقَضُو الرُّجُل)، والإسكان ليس بأصل، وقد بين ابن جني الجامع بين اللفظين لتحقيق الشبه. انظر النصف ٢/٢٨٣.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٤، والإشارة إلى بناء (قَعْلَان) من (حَيَيْتُ) وجواز الإدغام فيه فيقال: (حَيِيَانٌ)، ولا يدغم في (قَوَيْتُ)، وأصل (حَيِيَان) المدغمة: (حَيِيَانٌ) مطهرة.

قال أبو علي: (قَوِيَانٌ) قد أعلت فيه اللام بقلبها ياءً، فلا تَعِلِّ العَيْنَ منه، ولا تدغمه في اللام<sup>(١)</sup>.

قال سيويه: ولا تُقلب الواو ياءً، لأنك لا تلزم الإسكان<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: لا تَلْقَب الواو من (قَوِيَان) ياءً، لأنك وإن أسكنته فأنت تنوي به الحركة.

قال سيويه: ومن قال: رِيَّةٌ في رُوِّيَّةٍ قلبها فقال: قِيَانٌ<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: الذي يقول: (رِيَّةٌ) في (رُوِّيَّةٍ) فقد حذف الهمزة وأبدل منها واوًا، ثم شبه الواو المبدلة من الهمزة بالواو الأصلي فقلبها ياءً لكي يدغمها في الياء كما يفعل ذلك بما ليس بمتحرك في الأصل، وذلك في (قِيَانٍ) ونحوه<sup>(٤)</sup>.

قال سيويه: وتَقول في (فَيْعِلَانٍ) من (حَيْبَتٌ وَقَوِيَتٌ وَشَوَيْتٌ):

---

(١) (فَيْعِلَانٌ) من (قَوِيَتٌ)، قَوِيَانٌ، ومن أسكن للشخيف قال: قَوِيَانٌ. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥١.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢، وفي المخطوطة: (فَلَاكَ قِيَانٌ)، وفي السيرافي مثل ما في الكتاب.

(٤) قال أبو سعيد: ويعني أن الذي يقول: (قَوِيَانٌ) تخفيفًا من (قَوِيَان) لا يقلب الواو ياءً لسكونها وتحرك الباء بعدها، لأن أصلها (قويان)، والواو المتحركة مكسورة، فكان الذي يقول: (قويان) مخففًا ينوي للواو كسرة تنح من قلبها ياءً، ومثل ذلك قولهم: (رُوِّيَّةٌ) في من خفف الهمزة لا يقلب الواو ياءً لأنه ينوي الهمزة المخففة، والهمزة لو كانت حاضرة ماجاز قلبها ياءً، وكذلك إذا كانت متوترة، وأما من قال في (رُوِّيَّةٍ): (رِيَّةٌ) فراعى اللفظ فإنه يقول: (قِيَانٌ) في (قَوِيَانٍ)؛ لأنه اجتمع واو وياء الأولى منهما ساكنة. شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧.

حَيَّانٌ وَشَيَّانٌ وَقَيَّانٌ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: (شَيَّانٌ) ها هنا أصله (شَيَّوَيَّانٌ)، ثم تقلب الواو التي هي عينُ ياء، وتدغم ياء (قَيَّعِلَان) فيه، فيصير (شَيَّيَّان)، ثم تحذف التي هي لام لاجتماع ثلاث ياءات، كما تحذف من (غَطَاءٍ وَأَحْوَى) إذا صغر على (أَسِيدٌ) الياء الثالثة كذلك، وإنما حذفت الثالثة في (قَيَّعِلَان)، لأنه وإن لم يكن آخر الاسم، فهو بمنزلة ألف النصب، وتاء التأنيث في مثل (عُطِيًّا وَسُوَيْتٌ) تحذف مع الألف والتون كما تحذفه معهما لاجتماعهن في أنهن زوائد، وأن ما قبلهن مفتوح، وأن آخر الاسم والذي هو اللام هو الثالثة التي يجب حذفها<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: لم تعدْ إن كانت كآلف النُّصْبِ والهاءِ، لأنهما يُخرجان الياء في فاعِلٍ ونحوه<sup>(٣)</sup>.

- (١) الكتاب ٣٩٤/٢، زاد أبو عثمان على النص قوله: تحذف الياء التي هي آخر الياءات، ولم تعدْ هذه الألف أن تكون كهاء التأنيث وآلف النصب. انظر النصف ٢٨٣/٢ - ٢٨٤.
- (٢) قال أبو سعيد: وأصل (قَيَّعِلَان) من (حَيَّيْتُ) من (حَيَّيَّان) بثلاث ياءات، ومن (شَوَيْتُ)؛ (شَيَّوَيَّان)، ويقلب الواو ياءً فيصير: (شَيَّيَّان) بثلاث ياءات، ومن (قَوَيْتُ)؛ (قَيَّوَيَّان)، فتقلب الواو الأخيرة ياءً؛ لانكسار ما قبلها مع اجتماع الواوين، وتقلب الواو الأولى؛ لأن ما قبلها ياء ساكنة فيجتمع فيه أيضاً ثلاث ياءات، ويصير: (قَيَّيَّان)، فتسقط منهن الياء الأخيرة فيصير: (حَيَّان، وشَيَّان، وقَيَّان) . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧.
- (٣) الكتاب ٣٩٤/٢، وقام عبارة سيبويه بعد السابقة قوله: ... لأنك تحذف ياءً هنا كما تحذفها في (قَيَّعِلَر)، وكما كنت حاذفها في (أَقْيَعِلَان) نحو التصغير في (أَشَيَّوَيَّان) تقول: (أَشَيَّانُ)، لو كانت اسماً، فهم يكرهون هاءنا ما يكرهون في تصغير (شَاوَيْتُ، وراوية) في قولهم: (رَأَيْتُ شَوَيْتُ)؛ لأنها لم تعدْ... .

قال أبو علي: الهاء وألف النصب يخرجان الياء إلى اللفظ، وتحرك قبلهما في مثل (قَاضِيَةٌ وَقَاضِيًا) ونحوه، كما يخرجها الألف والنون في مثل (رَبِيَّانَ، وَأَشْيَانًا) ونحوهما مما هو على (قَبِيلَانِ وَأَقْبِيلَانِ) ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

قال سيويه: وجعلتها في الاسم بمنزلتها في (سَرُو) في أن صححتها، كما صححتها في (سَرُو)<sup>(٢)</sup>.

قال سيويه: وتقول في (فُعْلَةٌ) من (رَمَيْتُ وَعَزَّوْتُ) إذا لم تكن مؤنثَةً [٢٠٠/أ] على فُعْلٍ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إذا لم يكن تأنيثه بعد التذكير، ولكن إذا كان أول صيغته للتأنيث<sup>(٤)</sup>.

(١) فسر هذا أبو سعيد بقوله: «يعني أنك إذا صغرت (شَاوِيَةً) وهي (فَاعِلَةٌ) فتصغيرها (فُؤَيْعَلَةٌ) مثل (ضَاوِيَةٌ) و(ضَوَّوِيَةٌ)، فتصير: (شَوَّوِيَةٌ) ويجتمع واو وياء، والأولى منهما ساكن، فتصير الواو الثانية ياء، فصارت: (شَوَّيَّةٌ)، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت إحدىها، فصارت (شَوَّيَّةٌ)، فهي بمنزلة (قَبِيلَانِ)، وسائر ساذكرونا مما حذفت منه ياء لاجتماع ثلاث ياءات»، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٦٧.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢ يتصرف، وقد ضمنها أبو علي تعليقه، والحديث حول (مَفْعَلَةٌ) من (رَمَيْتُ) إذ يقال فيها: (مَرْمُوءَةٌ)، لأنه يقال في الفعل: (رَمَى الرَّجُلُ)، فيصير بمنزلة (سَرُو). قال أبو سعيد: وإذا جاز أن تثبت هذه الواو في الاسم (مَرْمُوءَةٌ) لأن الإعراب وقع على الهاء (أعني هاء التأنيث)، وهاه التأنيث قد أوجبت فتحة هذه الواو، فصارت بمنزلة (تَرْمُوءَةٌ، وَقَمْعَلُوءَةٌ)، وتقلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها. شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٦٧. ويرى المازني أن (مَرْمُوءَةٌ) في حال ما إذا بنى المثال على التأنيث، أما إذا بنى على التذكير فيقال فيه: (مَرْمِيَّةٌ). انظر المنصف ٢٨٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٤) يجوز في (فُعْلَةٌ) من (رَمَيْتُ) وجهان:

قال سيبويه : ألا ترى أن الواحدة (حُطْوَةٌ) ، فهذا بمنزلة (فُعْلَةٌ) وليس لها مذكر (١).

قال أبو علي: يقول: (حُطْوَاتٌ) بمنزلة (فُعْلَةٌ) ، مصوغة في أول حالها على التأنيث، ولا مذكر لها ، ألا ترى أنك لا تقول فيه (حُطْوٍ) ، ولا تنفصل من الألف والتاء كما تنفصل (قَمَحْدَوَةٌ) من علامة التأنيث، فلذلك ثبتت الواو فيها وقبلها ضمة كما ثبتت في (قَمَحْدُوَةٌ) (٢).

قال سيبويه: فإن قياس ذلك في كَلِيَّةِ كَلْوَاتٍ (٣).  
قال أبو علي: إنما لزم أن يقال: (كَلْوَاتٌ) ، لأنه يحرك العين بالضم كما يحركها في (ظَلَمَاتٍ) ، فإذا ضمها انقلبت الياء وأوًا للضمة (٤).

== (رَمَوَةٌ) و(رَمِيَةٌ) ، فرمُوَةٌ على بناء الاسم على التأنيث، ورمِيَةٌ على التذكير، وكذلك (فُعْلَةٌ) من (غَزَوَاتٍ) يجوز فيه (غَزَوَةٌ) و(غَزِيَةٌ) ، ونظير ذلك (عَطَاةٌ) على التذكير، و(عَطَايَةٌ) على التأنيث، ودليله (حُطْوَاتٌ)؛ لأنه مبني على التأنيث في الجمع، إذ كان الضم إذاً يكون في الجمع خاصة، ولو كان في الواحد لجاز التصحيح والقلب. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢.

- (١) الكتاب ٣٩٤/٢.  
(٢) (فُعْلَةٌ) تجمع على (فُعَلَاتٍ) و(فُعَلَاتٍ) ، فحُطْوَةٌ تُجمع على (حُطْوَاتٍ) أو (حُطْوَاتٍ) ، فمعد التذكير لاشيء يدعو إلى تغيير الواو منه، لأنها أو قبلها حرف ساكن، وإذا سكن ما قبل الواو صحت. قال أبو سعيد: «أما من قال: (حُطْوَاتٍ) فلقاتل أن يقول: هَلْا قلبوا الواو فيها ياء لأنها وقعت طرفًا وقبلها ضمة، والألف والتاء علامة الجمع، فالجواب في ذلك أن يقال: إن الإعراب إنما وقع على التاء دون الواو، ولم يوجد هذا الواو قطعًا طرفًا وقبلها ضمة، وذلك لأن الضمة إذا حدثت في الجمع، فلما كانت كذلك صارت بمنزلة (غَيَاوَةٌ) و(نَهَائِيَةٌ) في سلامة الياء والواو منهما إذ وقع الإعراب على الهاء». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٨.  
(٣) الكتاب ٣٩٤/٢، يريد: من قال: (حُطْوَاتٌ) بالثقل، فإن قياسه في كَلِيَّةِ: (كَلْوَاتٍ).  
(٤) يقول الرماني: «جمع (كَلِيَّةٍ) على قياس (حُطْوَاتٍ) ، يوجب قلب الياء وأوًا عن ذلك»

**قال سيبويه:** كما خففوا (فَعُل) من باب (بُؤِن) (١).  
 قال أبو علي: يقول: خففت (فُعَلات) من الياء كما خففت (فَعُل) من نحو (بُؤان ويؤن)، إذ كان التخفيف يجوز في كل واحد منهما قبل الإلعال، وذلك (ظَلَمات ورُسُل)، وهذا الجمع أعني ما كان على محرّك العين (٢).

**قال سيبويه:** فإذا خالفت الحركة فكأنهما حرفان من مرضعين متقاربين (٣).

قال أبو علي: إي إذا خالفت الحركة الحرف، فوعدت الكسرة مع الواو، والضممة مع الياء، لزم أن تبدل الحرف بحسب الحركة، إن كان واواً وقبلها كسرة قلبت ياءً، وإن كانت ياءً وقبلها ضمة لزم أن تقلب واواً، وإن لم تقلب كان مستثقالاً، كما أن المتقاربين إذا اجتمعا وسكن الأول منهما لزم الإدغام فيهما وإلا استثقل، ألا ترى أنه يُتجشّم في مصدر (وتدّت):

== إلى لزوم التخفيف في قولهم: (كَلَيات). . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢، وانظر النصف ٢٩١/٢ - ٢٩٣.

(١) الكتاب ٣٩٤/٢، وفيه: (... حَفُّوا فَعُلاً...).

(٢) أي تخفيف (كَلَيات) نظير قولهم: (بُؤان، ويؤن) و(بُؤان ويؤن) لما كانوا يخففون في الصحيح في مثل (رُسُل ورُسُل، وَعَضِد وَعَضِد) ألزما المعتل التخفيف فراراً من الثقل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢. وهذا يعني أن إلزامهم تخفيف (كَلَيات) شبه بإلزامهم تخفيف (بُؤن)، وذلك أن (بُؤن) جمع (بُؤان) وبابه (فَعُل) في الصحيح، ويجوز فيه التخفيف كقولهم في جمع (حَمار: حَمُر) وفي (كتاب: كُتُب)، ويجوز فيهما: (حَمُر وكُتُب) فإذا جمعنا (بُؤان) قلنا (بُؤن) بتسكين الواو كما قلنا (كُتُب، وحَمُر)، ولا يجوز فيها (بُؤن) استقلالاً للضممة على الواو. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٣) الكتاب ٣٩٥/٢.



(وتَدًا)؛ فيستعمل (تَدًا)؛ كراهية لاجتماع المتقارنين، وما يلزم فيهما من الإدغام المزدوج إلى الالتباس أو الاستشقال إن لم يدغم، فكذاك سبيل الضمة مع الياء، والكسرة مع الواو في (جِرْوَة ومُدَيَّة) إذا جمعتا بالياء (١).

قال سيبويه: وفُعَلَّةٌ من (رَمَيْتُ) بمنزلة فُعَلْوَةٌ، وتفسيرها تفسيرها (٢).

قال أبو علي: أي تقول فيه: (رُمِيوَةٌ) إن بنيت على التانيث، (ورُمِييَةٌ) إن بنيت على التذكير (٣).

قال سيبويه: وتقول في مثل (مَلَكُوتٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمَوْتُ)، ومن (غَزَوْتُ): (غَزَوْتُ) (٤).

(١) يقرّر أبو سعيد أن التشكيل في (حُطْرَاتٍ) و(حُطْرَاتُ)، ومُدَيَّةٌ ومُدَيَاتٌ) يستخف، لأن الضمة في (حُطْرَاتٍ) من جنس الواو، والكسرة في (مُدَيَاتٍ) من جنس الياء، فاللسان بهما يعمل من جهة واحدة، وإذا كانت (جِرْوَةٌ) لم يقل (جِرْوَاتٍ)؛ لأن الكسرة مع الواو كأنهما من موضعين متقارنين، والواو والياء بمنزلة حرفين متقارنين - وإن كانا من مخارجين متباعدين - لما يجمعهما من شركة المدّ واللين وغير ذلك، ومثله بالتاء والذال من (وتَدٌ) لأنهما متقاربان. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وفيه قوله: (رُمِيوَةٌ) زيادة بعد قوله (فُعَلْوَةٌ)، ولم يثبتها السيراني ولا الرمانى في شرحيهما، كما لم تظهر في التعليقة.

(٣) أي أن بناء (فُعَلَّةٌ) من (رَمَيْتُ): (رُمِيوَةٌ) بمنزلة (فُعَلْوَةٌ)، لأن الزائد والأصلي في هذا سواء إذ العلة قد جمعتما سواء وهي وقوع الضمة قبل الياء التي في موضع حركة، والإعراب على غيرها. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢، والأصل في (رُمِيوَةٌ): (رُمِييَةٌ)، فقلبت الياء الأخيرة وأوّل الضمة التي قبلها، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٤) الكتاب ٣٩٥/٢.

قال أبو علي: أصل (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ: رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) كما أن أصل (فَعَلُوا: رَمَيُوا)، ويُفَعَلُونَ: يَغَزَوُونَ، فحذفت الياء والواو اللذين هما لآمان من مثال (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ) لما لزم تحريكهما بالضم، كما حذفتها من (فَعَلُوا وَتَفَعَّلُونَ) لما لزم تحريكهما به، (فَرَمَوْتُ) من الفعل (فَعَرَوْتُ)، وإنما جعلت (فَعَلْتُ) من (رَمَيْتُ) بمنزلة (فَعَلُوا) ويُفَعَّلُونَ) كما جعلت (فَعَلَان) بمنزلة (فَعَلَا) للآتين لما لزم تحريكه بالضم حذفت كحذفك في (فَعَلُوا)، كما أنه لما لزم تحريكه بالفتح أثبت لإنباتك إياها في (فَعَلَا) فقلت: (رَمَيَانِ)، كما قلت: (رَمَيَا)، وكما أجريت (فَعَلَان) بمنزلة (فَعَلَا)، كذلك أجريت فَعَلِيلٌ [ب/٢٠٠] بمنزلة (فَعَلِي)، فقلت اللام واوًا كما قلبتها في (فَعَلِي)، فقلت في مثل (حَمَصِيصٍ): (رَمَوِي)، كما قلت في النسب إلى (رَحَى: رَحَوِي)، وليسست هذه الكلمة في نسخة أبي العباس<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا لالتبس ما العين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة<sup>(٢)</sup>.

(١) يقول الرماني: «بناء مثل (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ: رَمَوْتُ، وَغَزَوْتُ) والأصل رَمَيْتُ (وَغَزَوْتُ) إلا أن لام الفعل في موضع حركة وقبلها فتحة فتقلب ألفًا على قياسها في كل موضع تقع فيه على هذه الصفة، ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين، يحذف ألف رَمَى وَرَمَى في قولك: رَمَوُا وَرَمَيْتُ». انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢. وعلل السيرافي مجيء هذا البناء بمنزلة الجمع لأنك تقول في جمع (غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ: غَزَاوُا وَرَمَوُا) والأصل: غَزَوُوا وَرَمَيُوا، وأنه لثقل الضم عليهما جعلتا بمنزلة (فَعَلُوا). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٥، وهو يشير إلى قولهم: (رَحَوِي) في النسب إلى (رَحَى).

قال أبو علي: لو حذفوا اللام من (فَعَلان) لالتبس (فَعَلانُ بِفَعِلانٍ) لأنه كان يلزم أن يقال في (فَعَلانٍ وفَعِلانٍ) جميعاً (وفَعِلانٍ) أيضاً: (رَمَانٌ) فتفتح العين في جميع ذلك، لوقوعها قبل ألف (فَعَلانٍ)، فهذا الذي يعني، ويبعد أن تريد بذلك في (عَمَ عَمَوِيٍّ) كما تقول في (رَحَوِيٍّ)، فإنما الذي كان يقع فيه اللبسُ (فَعَلانٍ)<sup>(١١)</sup>.

**قال سيبويه:** ولو كان الأمر كذلك لم تقل في أفْعُولَةٍ: أدْعُوهُ<sup>(٢)</sup>. أي، لو قلت في فَوْعَلَةٍ: غَوَزِيَّةً، لأنك تقول: غَوَزِيَّتٌ في الفعل، لقلت في أفْعُولَةٍ: أدْعِيَّةً، لأنك تقول: أدْعَيْتُ فتقلبها في الفعل ياءً، فليست تجري هذه الأشياء على الفعل فتعلها عليه، إنما تشتقها من المصدر، ولا تتعرض فيها للفعل<sup>(٣)</sup>.

(١١) بين الرماني أن بناء (فَعَلانٍ) من (رَمَيْتَ): (رَمَيْانٍ)، تحرك الياء قبل الألف؛ لثلاث ياءات في (فَعَلانٍ) وبناء (فَعَلانٍ) في النسبة لاجتماع الساكنين، وهما: ألف (رَمَيْ) والياء الأولى من فعل الواحد بفعل الاثنين، وكما قالوا في رَمَيْ: رَحَوِيٍّ، لأن ترك الفتحة أدل على أصل الكلمة في (رَمَيْ). انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢.

قال أبو سعيد: «قالوا: رَحَوِيٍّ، ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا (السين)، ... لو حذفوا الألف من (رَمَيْ) في النسبة لاجتماع الساكنين، وهما: ألف (رَمَيْ) والياء الأولى من يائي النسبة لكسروا الحاء فقالوا: (رَمَيْ) كما قالوا في النسبة إلى (فَيْعُورِيٍّ، وَمَعْلِيٍّ): (فَيْعُورِيٍّ، وَمَعْلِيٍّ) لالتبس (رَمَيْ) بَيْدِيٍّ، وَدَمِيٍّ) لو نسبت إلى (بَيْدٍ، وَدَمٍ، وَرَحِيٍّ) عين الفعل فيها مفتوحة وهي الحاء، وليست كذلك في (بَيْدٍ، وَدَمٍ)، لأن عين الفعل من (بَيْدٍ، وَدَمٍ) يلحقها الكسرة. شرح السيراني للكتاب، ج ١٨، ق ٧٠.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وفي المخطوطة: (... أدْعُوهُ) بالحاء المهملة، وما في السيراني يوافق رواية الكتاب والحديث يتصلق ببناء (فَوْعَلَةٍ) من (غَوَزِيَّتٌ).

(٣) تناول الرماني هذه الجزئية بالبيان التالي: وبناء (فَوْعَلَةٍ) من (غَوَزِيَّتٌ): (غَوَزُوَّةٌ)، لأن الأصل فيه الإدغام، وكذلك بناء (أَفْعُلَةٍ): (أَفْعُوَّةٌ)، وبناء (فَعْلُنٍ): (فَعْرُنٌ)، ومثل هذا =

قال سيبويه : ولكنك إنما تجيء بهذه الأشياء التي ليست على الأفعال المزيدة على الأصل ، لا على الأفعال التي تكون فيها الزيادة<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: يقول: لاتعلُ الأسماء التي هي غير جارية على الفعل وإن استوت زيادتها مع الفعل بزيادته، فأنت وإن أعلتَ (أدعيتُ) فلا تُعلُ (أدعوتُ)، لأن (إدعوتُ) غير مأخوذة من (أدعيتُ) ولا جارية عليها، فيلزم إعلالها لاعتلاله، كما يلزم اعتلال (قائم) ليقوم، إنما تؤخذ هذه الأسماء التي هي نحو (أدعوتُ) التي هي (الغزوُ والدُعوتُ) ونحوه، فكما لا تعلُ الواو في المصدر، كذلك لاتعل هذه .

قال سيبويه: ولكنها على الأصل كما كانت (مَغزُوُ) ونحوه على الأصل<sup>(٢)</sup> .

أي ، لا يعتل كما لم يعتل (مَغزُوُ) ونحوه .

قال سيبويه: وتقول في نحو (كُوأَلِلِ) من رَمَيْتُ رَوْمِيًا<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي: أصله: (رَوَمِيِيٌ وَغَوَزُوُ)، إلا أن اللامين الآخرتين تنقلبان ألفين ، كما تنقلبان من (رَحَى وَعَصَا) ، فتسقطان مع التنوين

---

== تصح الواو فيه رابعة فصاعداً في الاسم، ولا يصح في الفعل من نحو: غَوَزَيْتَ، وَأَغَزَيْتَ، وَاسْتَفَزَيْتَ، لأنها تصير في الفعل إلى (يُعلُ) بالكسرة قبلها، ثم تجري تصاريف الفعل على ما لزمته العلة كأنه من بنات الباء، ودليله قولهم: (أدعوتُ) . شرح الرماني للكتاب،

ج ٥ ، ق ١٥٣ .

(١) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢ .

لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup> .

قال سيهويه : ولو قالوا : (فَعَلُّ) من (صُمَّتُ) ، لم يقولوا : صِيمٌ  
كما قالوا : صِيمٌ<sup>(٢)</sup> .

قال: (٣) يقول: لا تُقَلِّبُ الواو ياءً إذا انفتح ما قبلها كما تُقَلِّبُ إذا  
انضمَّ ما<sup>(٤)</sup> قبلها ، فعلى هذا تقول في (فِعْرُولٌ) : (غَزِرُووُ) ، فلا تقلبها ياءً  
كما تقلبها في (عُتِيٌّ) ونحوه؛ ألا ترى أنك تقول في (فَعْلٌ) من الصوم:  
(صَوْمٌ) ، ولا تقلبها ياءً لانفتاح ما قبلها ، كما تقلبها ياءً في (صِيمٌ)  
لانضمام ما قبلها؟!<sup>(٥)</sup> .

قال سيهويه: وَكَمَثُولٌ مِنْ قَوِيَّتْ: قِيُوْ، وَكَانَ الْأَصْلُ قِيُوُوٌ<sup>(٦)</sup> .

(١) يقول أبو سعيد: «اعلم أن (كِرَالًا) وزنه (فَعْلَلٌ) ، الواو زائدة، وإحدى اللامين، فالهززة  
أصلية، فإذا بيننا مثله من (رَمَيْتُ) فأصله أن تقول: (رَمَيْتِي) وقلبت الياء الثانية ألفًا  
لانفتاح ما قبلها ، ومن (غَزِرْتُ) : (غَزِرُووُ) ، وقلبت الواو الثانية ألفًا لانفتاح ما قبلها ، ومن  
(قويت) : قَوِيًّا ، وذلك لأن عين الفعل منه ولاسه واوان؛ لأنه من (القُرُ) فالواو الأولى واو  
(فَعْلَلٌ) الزائدة، والواو المشددة في قولك: (فَعْلَلٌ) لانفتاح ما قبلها ، ويجب على قياس  
قول الأَخْفَشِ في (فَعْلَلٌ) من (قَوِيَّتْ) : (قَوِيَّا) ؛ لانضمام ثلاث واوات... » انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١١ ، ق ٧١ .

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢ ، وفي المخطوطة: «... ولم يقولوا: ...» بزيادة الواو .

(٣) القائل هو أبو علي نفسه .

(٤) في المخطوطة: (بما) خطأ .

(٥) يقول الرماني: «لا يجوز في (فَعْلَلٌ) من (صُمَّتُ) إلا (صَوْمٌ) ولا يجوز على (صِيمٌ) ، لأن  
قبلها فتحة» . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥ ، ق ١٥٣ . قال أبو سعيد: «وقد فصلوا بين  
الواو إذا انضم ما قبلها وإذا انفتح ما قبلها ، فقالوا: في (صِيمٌ) : صَوْمٌ ، ولم يقولوا: في  
(صَوْمٌ) : صِيمٌ ، ولا في سُوْدٌ : سِيدٌ . » انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١ ، ق ٧١ .

(٦) الكتاب ٣٩٦/٢ .

قال أبو علي: (قِيَوُوَ) أصله (قِيَوُ)؛ لأنه من القسوة، ولكنك قلبت الواو الأولى ياءً، لانكسار ما قبلها، فصارت (قِيَوُوَ) <sup>(١)</sup> [٢٠٦/أ] ثم عمل بها ما ذكر سيبويه.

قال سيبويه: فأجر أولًا (وَعَيْتُ) على أولٍ (وَعَدْتُ)، وآخره على آخر رَمَيْتُ <sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: مثال ذلك أنك لو بنيت من (وَعَيْتُ) مثال (فَعْلُولٍ) لقلت: (وُعَيْي)، كما أنك لو بنيت من (رَمَيْتُ) مثال (فَعْلُولٍ) لقلت: (رُمِيي)، وإن شئت قلت: (أُعِيي)، فأبدلت الفاء همزة لاتضمامها، كما تبدلها من (أَعِدُ)، فقد أجريت آخره كآخر (رَمَيْتُ)، وأوله كأول (وَعَدْتُ)، وعلى هذا الطريق سائر ما تبني من المسائل <sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: كما أن أَوَيْتُ كَقَوَيْتُ وشَوَيْتُ <sup>(٤)</sup>.

(١) أي أن الواو بعد الياء قلبت لسكون الياء قبلها وتحركها، وذلك لتلاصق أربع واووات، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٣.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) فسر هذا أبو سعيد بقوله: ويعني أن (وَعَيْتُ) ونحوه فيه الاعتلال من موضعين: أحدهما: فاء الفعل، والآخر: لامه. فغاؤه واو، حكمها كحكم واو (وَعَدْتُ) تعتل في المستقبل وتسقط، لقولك: (يَعِدُ) و(يَزِنُ)، وفي المصدر لقولك: (عَدَّةٌ)، و(وَزَنَةٌ)، وكذلك من (وَعَيْتُ) و(وَشَيْتُ) لقولك: (يَعِي)، و(يَشِي)، (شَيْتٌ) و(وَقَيْتُهُ، أَدِيه، دِيَةٌ). وآخر (وَعَيْتُ) وهو لامه تعتل كما تعتل ياء (وَعَيْتُ) في انقلابها ألفاً في الماضي وسكونها في المستقبل في الرفع، وسقوطها في الجزم، كقولك: رَمَى، يَرْمِي، ولم يَرَمْ، ومثله: وَعَى، يَعْى، ولم يَعْ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٢.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢.

أي في أنك إذا بنيت من كل واحدة من (وَأَيْتُ) و(أَوَيْتُ) أجريتها  
مجري (غَوَيْتُ وَسَوَيْتُ) (١).

قال سيبويه : وتقول في فِعْلِيَّةٍ من غَزَوْتُ: غَزَوِيَّةٌ ، ومن رَمَيْتُ  
رَمِيَّةً، تخفي وتحقق (٢).

أي ، الياء الأولى من (رَمِيَّةٍ) ، إن شئت أخفيتها ، وإن شئت  
بَقَيْتَهَا (٣).

قال سيبويه : وإن كانت على غير تذكير كَأَحْيِيَّةٍ ، ولكن كَقُعْدُدٍ (٤) .  
قال أبو علي : تجري (رَمِيَّةٍ) مجرى الصحيح في أن لا تدغمه ، وإن  
اجتمع فيه مثلان ، فكما لا يُدغم (قُعْدُدٌ) ونحوه مما كان ملحقا كذلك  
لا يُدغم هذا ، وإن بنيت (رَمِيَّةً) على التانيث في أول حاله كما بنيت  
(أَحْيِيَّةً) عليه لم تدغمه كما أدغمت (أَحْيِيَّةً) حين قلت : (أَحْيِيَّةٌ) ، لأن  
(أَحْيِيَّةً) ليس بملحق ، وهذا ملحق (٥) .

(١) بمعنى أن الهمزة في (وَأَيْتُ) بنزلة حرف صحيح ، كما أنها من (أَوَيْتُ) بنزلة حرف صحيح ،  
كعين (عويت) ، وشين (شويت) - انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٧٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٣) يريد : إما أن تخفيها ، وإما أن تحققها .

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٥) أي أن بناء (فِعْلِيَّةٍ) من (رَمَيْتُ) : (رَمِيَّةٍ) لا تدغم لأنها ملحقة بضمفدعة ، وليست بنزلة  
(أَحْيِيَّةٍ) ، لأن لزوم الحركة في (أَحْيِيَّةٍ) يجوز الإدغام والإظهار ، على قياس «ونحى من  
حَمَى عن بَيْتَةٍ بالإظهار والإدغام» ، وفي (أَحْيِيَّةٍ) يجوز الإدغام والإظهار ، وليس كذلك  
الإلحاق ؛ لأنه يوجب ما يوجب في الحرف الصحيح من نحو (مَهْدَدٌ ، وَمَعْدَدٌ) - انظر شرح  
الروائي للكتاب ، ج ٥ ، ق ١٥٤ .

قال سيبويه: فهي ها هنا بمنزلة مَحْتَبَةٍ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: الواو في (غَزَوِي) يلزم انقلابها ياءً لانكسار ما قبلها وأنها لام، كما يلزم انقلابها في (مَحْتَبَةٍ) لذلك، انقلبت الواو إذا انكسر ما قبلها في المعتل الأقوى ياءً، وذلك نحو (ثِيْرَةٍ) و(حِيَاضِرٍ)، ولو بَيَّتَ من (غَزَوْتُ) مِثْل (طُنْبٍ) لقلت: (غَزُوْ)، فصار مِثْل (فَعَلٍ) في انقلاب الواو ياءً للكسرة قبلها، والكسرة في (فُعَلٍ) من الضمة كما أبدل في (أَدَلٍ) ونحوه<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

ومن بَابِ تَكْسِيرِ بَعْضِ مَا ذَكَرْنَا عَلَى الْجَمْعِ<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: ويجري الآخر على الأصل، لأن ما قبله ساكن وليس بألف<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد بالآخر الياء الثانية أو الواو الثانية، المدغم فيها، يقول: لا يعتلآن لأن ما قبلهما ساكن وليس بألف يعتل ما يقع بعدها طرفاً

(١) الكتاب ٣٩٦/٢، وفي المخطوطة: (مَحْتَبِيَّةٌ)، وما رواه الرمانى يوافق ما جاء في نسخة بولات للكتاب والحديث عن بناء (فَعَلٍ) من (غَزَوْتُ)، وإلزامها البدل وقبلها الضمة.

(٢) يقول الرمانى: (فَعَلٍ) من غَزَوْتُ: (غَزُوْ) على قياس (مَحْتَبِيَّةٌ)، والإعلال له أوجب من (مَحْتَبِيَّةٌ)، لأن الواو التي قبلها كسرة لام في موضع حرف الإعراب، وهي في معنيتها في غير موضع حرف الإعراب. شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٥٥.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، وقامه: «... الجمع الذي هو على مثال مَقَاعِلٍ وَمَقَاعِيلٍ».

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو يعني جمعك (فَعَلٍ) من (رَمَى، وَفَى) فيقال فيه: (رَمَايُ) و(فَمَايُ) لأنها بمنزلة غير المعتل مثل (مَعَدَّ، وَجَبَّ)، وأن الألف في الجمع لا يغير الذي يليها، لأن بعدها حرفاً لازماً، وأن الآخر يجري على الأصل...



كما تعتل الياء والواو إذ وقعتا طرفين بعد ألف في نحو (سَقَاءٍ) (١).

قال سيبويه: كما أُجريت فَعَلَيْلَةٌ مجرى فَعَلَيْةٍ (٢).

قال أبو علي: يقول: أُجريت (فَعَالِيلٌ) مجرى (فَعَلِيٌّ) في أن أبدلت من يائه الأولى همزة، كما أبدلتها من لام (رَأَيْتُ)، كما أُجريت (فَعَلَيْلَةٌ) مجرى (فَعَلَيْةٍ) في أن أبدلت من لامه الأولى التي هي ياءٌ وأواقُ قفلت في مثل (فَعَلَيْلَةٌ) من (رَمَيْتُ): (رَمَوَيْتُ)، كما أبدلت من لام (رَحَى) في النسب وأواق حين قلت: (رَحَوِيٌّ).

قال سيبويه: حتى حذفوا إحداهما، فسالوا أَثَافٌ وَمَعَاطٍ (٣).

[١/٢/ب].

قال: كان قياسه أَثَافِيٌّ، وَمَعَاطِيٌّ فحذفت إحدى الياءين (٤).

(١) يقول أبو سعيد: وألف الجمع الذي تقع ثلاثة في ماكان واحد على أربعة أحرف حكمها في الأصل أن يكسر الحرف الذي بعدها متحركاً كان الحرف الذي بعدها في الواحد أو ساكناً. فالمتحرك قولهم: دَرَهْمٌ وَدَرَاهِمٌ، وَزَيْجٌ وَزَيَاجٌ، وَجَلَجُلٌ وَجَلَاجِلٌ، والسكان نحو: سَيِّطٌ وَسَيِّطَاتٌ، وَقِنَاطٌ وَقِنَاطَاتٌ، وإذا كان الساكن الذي في الواحد قد أدمغ أيضاً في الجمع كقولك: مَعَدٌ، وَمَعَادٌ، وَمِدَقٌ، وَمِدَاقٌ، فلما كان (هَبِيٌّ وَهَبِيٌّ) قد جعل في الواحد كجِبِينٍ وَمِدَقِيٌّ جعل في الجمع كذلك... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٧٤، وقد اعتدل لذلك وقلب أوجه الاعتلال وبسط الجواب مما يصعب نقله جملة هنا.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو مقارنة (فَعَالِيلٌ) من (رَمَيْتُ) حيث يقال فيه: (رَمَاتِي) والأصل فيه (رَمَائِيٌّ)، سواء مثل ما قبل في (رَأَيْتُ وَأَيْتُ): (رَأَيْتِي، وَأَيْتِي).

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو تمام قول سيبويه: وقد كرهوا الياءين وليستا تلبان الألف حتى...  
٠٤٠٠٠

(٤) يقول أبو سعيد: واحتج (سيبويه) لتغيير الياء الأولى في (رَمَائِيٌّ) فقال: وقد كرهت العرب اجتماع ياءين في (أَثَافِيٌّ، وَمَعَاطِيٌّ) فحذفوا، فقالوا: أَثَافٌ وَمَعَاطٌ، فإذا كرهوا ياءين فهم ثلاث ياءات أكثر واشد استغناءً، ولا سيما إذا كانت ثلاث ياءات بعدها ألف: =

قال سيبويه: ولو قال إنسانٌ: أُحذِفُ في جميع هذا<sup>(١)</sup>.  
 أي في جميع ما مجتمع فيه ثلاث ياءات ياءٌ لكان قولاً<sup>(٢)</sup>.  
 قال سيبويه: إذ كانوا يحذفون في نحو أُنَافٍ، حيث كرهوا  
 الياءين<sup>(٣)</sup>.

أي إحدى الياءات، وجب أن تكون المحذوفة هي الياء الوسطى  
 ليكون ما يبقى على مثال (مَقَاعِلٍ وَقَعَالِلٍ)، ولا تحذف الثالثة، فيكون  
 ما يبقى على مثال (قَعَالِيٍّ أَوْ مَقَاعِيٍّ)، ولا يكون جمعاً لواحده المكسر  
 فإذا لزم حذف الياء قال في (قَعَالِلٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمَايٍ) ولا يلزمه  
 إذا أُلزمه حذف إحدى الياءات أن تبدلها همزة ولا واوًا لزوال شبهه (بَرَايٍ)  
 لحذف إحدى الياءات.

قال سيبويه: وذلك (رَاوِيٍّ فِي رَايَةٍ) لم يحذفوا فيجربها عليها<sup>(٤)</sup>.

== لأن الياء بعد الألف أولى بالإعلاء، ألا ترى أن الياء إذا وقعت بعد ألف طرفًا قلبت همزة،  
 كقولك: (رِدَاؤُ وَيَقَاؤُ)، وأصله: (رِدَايٍ، وَيَقَايٍ)، ولو كان الحرف الذي قبل الياء غير  
 الألف وهو ساكن والياء طرف لصحّت ولم تمتل ولم تفسر كقولك: (ظَنِيٍّ، وَهَنِيٍّ) وما  
 أشبه ذلك. شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٧٥؛ وانظر النكت في تفسير كتاب  
 سيبويه ١٢٣٠/٢.

(١) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٢) أي لو حذف إحدى الياءات الثلاثة في (رَمَايٍ، وَرَايٍ) فقال: (رَمَايٍ، وَرَايٍ) لكان قولاً  
 قوياً.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، باختصار في الأمثلة وهي قوله: (نحو أُنَافٍ، وَأَوَاقٍ، وَمِعْطَافٍ  
 وَمَعَاطٍ).

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢، وفي المخطوطة: (رَبِيٍّ) مكان (رَاوِيٍّ).

قال أبو علي: فيجريها عليها، أي تبدل من الياء الواو في (فَعَالِيلٍ) فتقول: (رَمَائِيٌّ)، كما أبدلتها في (رَائِيٌّ)، فتجري ما بعد الهمز من (رَمَائِيٌّ) مجرى ما بعد الراء من (رَائِيٌّ) في أنك تهمز كما تهمز هناك، وتبدل من الياء الواو كما تبدلها منها هناك<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فمن ذلك في الجمع (مَعَايَا) ومَدَارَى ومَكَايِي<sup>(٢)</sup>. قال أبو علي: مَكَايِيٌّ: أصله مَكَايِيك، لأنه جمع مَكْوِك<sup>(٣)</sup>، فأبدلت من الكاف التي هي لام ياء<sup>(٤)</sup>، كما أبدلت من الهاء في (دَهْدُوهُة)<sup>(٥)</sup> للتضعيف ياءً، فقيل: (دَهْدِيَّة)، ثم أدمغ الياء من (فَعَالِيلٍ) في الياء المبدلة من الكاف، فصار (مَكَايِيٌّ)، هذا مما غَيَّرُوا ولم يحذف، فكذلك يُغَيِّرُ (فَعَالِيلٍ) من (رَمَيْتُ) ولا يحذف.

\* \* \*

(١) يقول أبو سعيد: وإن من غير الياء الأولى في (رَمَائِيٌّ)، فجعلها همزة أو واو ولم يحذفها، فقد حمل على أشياء من كلام العرب لحقها تغير ولم يلحقها حذف، فمن ذلك (مَعَايَا) جمع مَعِي، وكان الوجه أن يقال: (مَعَائِيٌّ)، فقبلوا الياء ألفاً ولم يحدفوها، وكذلك: (مَدَارَى)، أصلها: (مَدَارٍ) جمع (مَدْرَى). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٠٦، والنص نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٠/٢ - ١٢٣١، وانظر المتع في التصريف ٥٥٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢، وفي المخطوطة: «... مَعَايَا ومَكَاوَى ومَكَايِيٌّ». وما في شرح السيرافي يوافق ما في الكتاب.

(٣) المَكْوِك: طاس يشرب فيه، وأصل الكلمة: (مكايك) ولكنهم استقلوا ثلاث كافات فقبلوا الأخيرة ياءً.

(٤) حكاة أبو زيد، انظر المتع في التصريف ٣٧٧/١.

(٥) دَهْدُوهُةُ الجمل: ما يدرجه، ودَهْدِيَّةُ الحجر إذا درجته، وأصله (دَهْدَعته). قال =

## ومن بابِ التَّضْعِيفِ<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : فإن قيل: ما بالهم قالوا في (فَعَلَّ) : (رَدَّدَ) فأدغموه على الأصل<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي: يقول: إن الأفعال المضاعفة خالفت الصحيحة في مثل (رَدَّ، وشمَّ، ورُدَّ) ونحو ذلك، فلمَ لم يخالف (فَعَلَّ) الصحيح كما خالف سائر المضاعف نظائره<sup>(٣)</sup> .

قال: فإنهم لو أسكنوا صاروا إلى مثل ذلك إذا قالوا: (رَدَّدَ)<sup>(٤)</sup> . قال أبو علي: إنما كان يلزم أن يقال: (رَدَّدَ) لأن العين الثانية كانت تسكن فتدغم في اللام، وتلقى حركتها التي هي الفتحة على العين الأولى

== أبو النجم :

كَأَنَّ صَوْتَهُ جَرَّيْهَا الْمَسْتَعْجِلِ  
جَنَّدَكَ ، دَهَبَتْهَا بِجَنَّدَلِ

انظر المتع في التصريف ١/٣٧٩ .

(١) الكتاب ٢/٣٩٧ .

(٢) الكتاب ٢/٣٩٨، وهذا سؤال طرحه سيبويه، وأجاب عنه، وستروي الفقرة التالية جواب سيبويه نفسه على السؤال، والضمير هنا يعود إلى أهل الحجاز وبنو تميم الذين روى سيبويه اتفاقهم واختلافهم في مجال التضعيف مما لم يتناوله من قبل .

(٣) يقول أبو سعيد : « (رَدَّدَ) على (فَعَلَّ) ونحو: (كَسَّرَ، وَقَطَّعَ) ولم يغيّر منه شيء كما غيّر من (رَدَّ) ؛ حيث أدغموا عين الفعل في لاصه، والأصل : (رَدَّدَ)، وإنما لم يغيروا (رَدَّدَ) لأنهم لو أدغموا عينه في لاصه كما فعل ذلك بـ(رَدَّ) لائقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الثانية التي قبلها ، وقالوا : (رَدَّدَ) » . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ١١٦، ٧٨٢ .

(٤) الكتاب ٢/٣٩٨، وفيه: (فَلأَهِم لو أسكنوا . . . » .

فصير (رَدَدًا) ، ويحدث تضعيف كما كان (رَدَدًا) (١).

قال سيبويه: وليست بمنزلة (أَفْعَلٌ) و(اسْتَفْعَلٌ) ونحو ذلك (٢).

قال أبو علي: ومع (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) ، فقال: لا يجوز أن يدغم (فَعَلَ) كما أدغم (أَفْعَلَ وَاِسْتَفْعَلَ) ، لأنَّ (فَعَلَ) لو أدغم فقبل (رَدَدًا) لتحرك فيه ما لا يتحرك في اسم ولا فعل وهو العين الأولى من (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) إذا أدغما ، ونحوهما يُحْرَكُ فيه ما لا يستنكر تحركه في اسم ولا فعل ، وهو فاء الفعل ، ألا ترى أنه قد يتحرك في (رَدًا) و(رَادًا) ونحوهما من الاسم والفعل (٣).

(١) فسر أبو سعيد هذه الجزئية بأن (رَدَدًا) هو على (فَعَلَ) نحو (كَسَرَ وَقَطَعَ) ولم يغير منه شيء كما غير من (رَدًا) حيث أدغموا عين الفعل في لامه، والأصل (رَدَدًا) ، وإنما لم يغيروا (رَدَدًا) لأنهم لو أدغموا عينه في لامه، كما فعل ذلك به (رَدَدًا) لألقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الثانية التي قبلها، وقالوا: (رَدَدًا) ، ولو فعلوا ذلك لم يفرأ من جمع بين ثلاث دالات وتحريك ثنتين منها ، فلم يغيروا شيئاً من ذلك، إذ كان التغيير لا يخرجهم إلى حال هي أخف من الأصل، ومع ذلك فإن الدال الأولى هي عين فعل مدغمة في مثلها، وإذا اجتمعت عينان فالأولى منهما أبداً ساكنة في الاسم والفعل، فكرهوا إدغام العين الثانية في اللام؛ لتلا تتحرك العين الأولى فيخرج عن منهاج كلام العرب، إذ كانت العينان لا يجتمعان إلا والأولى منهما ساكنة أبداً. شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ص ٧٨.

(٢) الكتاب ٣٩٨/٢، وقام قوله: «... لأن الفاء تحرك ويعدّها العين، ولا تحرك العين ويعدّها العين أبداً».

(٣) يقول أبو سعيد في تفسير هذا القول: «إن (رَدَدًا) الذي لا يغير منه شيء لا يشبه (أَفْعَلَ)؛ وذلك أن (أَفْعَلَ) إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد، ألقيت حركة العين على الفاء، فسأدغمت العين في اللام، وذلك قولك: (أَجَلٌ، وَأُرْدٌ، وَأَقْرٌ) وأصله: (أَجَلٌ، وَأُرْدٌ، وَأَقْرٌ) ، فألقت حركة العين على الفاء، وكذلك (اسْتَفْعَلَ) نحو (اسْتَعَدَّ، وَاِسْتَمَدَّ) ، فألقت حركة الدال الأولى وهي عين الفعل على فاء الفعل، ولم يفعل ذلك بِفَعَلَ الذي (رَدَدًا) نحوه للعلمة التي ذكرناها من أن العينين إذا اجتمعتا لا تحرك الأولى منهما أبداً ، وفاء الفعل قد تتحرك إذا كان بعدها عين كقولك: ذَهَبَ . =

قال سيبويه: إن كان يكون ذلك اللفظ فعلاً أو كان على مثال الفعل أو على غير واحد [٢٠٢/١] من هذين<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: هذا نحو (مُدَّقٍ)، فإنه ليس بفعل ولا اسم على مثال الفعل<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: واحتملتُ ذلك الألف لأنها مَدَّةٌ<sup>(٣)</sup>.

== ويُؤمّ وما أشبه ذلك. شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٧٩.  
(١) الكتاب ٣٩٨/٢، والقول بتسامه هو قوله: «واعلم أن كل شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف فإنه يجري مجرى الفعل الذي يكون على أربعة أحرف إن كان ... ولا يكون فعلاً أو كان على غير واحد من هذين».

(٢) جاء تفسير ما روله أبو علي عند أبي سعيد على النحو التالي: «يعني (أَجَلٌ) و(أَدَلٌ) تقول: هذا أَجَلٌ من هذا، فتدغم، ولفظ (أَجَلٌ) قد يكون فعلاً كقولك: أَجَلٌ زيدٌ عمراً، وقوله: [سيبويه]: «إن كان على مثال الفعل» يعني ما كان من المصادر التي في أوائلها ميمات، حركاتها كحركات حروف المضارعة نحو: «تَرَهُ ومَقَرُّ» وما أشبه ذلك؛ لأن (مَرَدًا) على وزن (يَقَعَضُ) و(مَقَرًّا) على وزن (يَقِرُّ)، غير أن الزائد من (يَقَعَضُ، يَقِرُّ) ياءٌ، ومن (مَقَرُّ، وَمَرَدٌ) ميم، وكذلك (مُسْتَعِدُّ ومُبْدٌ) وساكان مثله يدخل فيهما كان على مثال الفعل؛ لأن (مُسْتَعِدُّ، ومُبْدٌ) يجري على (يُسْتَعِدُّ، ومُبْدٌ)، ويكون على مثاله، إلا أن أول الاسم ميمٌ مضمومة، وأول الفعل غير الميم».

وقوله [سيبويه]: «أو على غير واحد من هذين» يعني ما كان على غير لفظ الفعل كالدُّ، وأظن، وعلى غير مثاله (كَمَرَدٌ، ومَمَدٌ)، وهو نحو (مُدَّقٍ). انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٧٩؛ وانظر النص بتفسيره في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٢/٢ - ١٢٣٣.

(٣) الكتاب ٣٩٨/٢. وفيه: «لأنها حرف مدَّة، وهو يتحدث عن حركة الحرف الذي قبل المسكّن، فإن كان متحركاً ترك على حركته، نحو (مُرْتَدٌّ) الذي أصله (مُرْتَدِدٌ)، وإذا كان قبل المسكنة ألفٌ لم تُغيّر الألف نحو (رَادٌ، ومَادٌ، والجَادَةُ).

قال: <sup>(١)</sup> يقول : إن الألف صارت بمنزلة المتحرك ، لوقوع الساكن بعدها <sup>(٢)</sup> .

قال سيبويه: هذه الدالُّ الأولى في (رَادٍ) لا تفارقها الآخرةُ فما، يستثقلون لازمٌ للحرف <sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي: أي التقاء المثلين في (رَادٍ) لازمٌ، وليس (كِبْرِيَانِي) الذي لا يلزم المثلين فيه <sup>(٤)</sup> .

قال سيبويه: ولا يكون اعتلالٌ إذا فُصِّل <sup>(٥)</sup> .

(١) القائل هو أبو علي نفسه.

(٢) أي أن أصل (رَادٍ: رَادٌ، وَمَادٌ، مَادَةٌ، والجادة) وقد جاز إدغامها، والجمع بين ساكنين وفيها ألف المدِّ، فيكون مدعاً عوضاً من الحركة، ولا يجمع بين ساكنين، إلا أن يكون الساكن الأول من حروف المدِّ واللين، والساكن الثاني مدغماً في مثله نحو (ضَالٌ، وِرَادٌ) وما أشبه ذلك - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ص ٧٩ .

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٤) احتج سيبويه لتروك إدغام إحدى النونين في الأخرى في (بِضْرِيَانِي) فقال بأن هذه النون الأولى قد تفارقتها الآخرة، لكن الدال الأولى التي في (رَادٍ) لا تفارقها الآخرة، وذلك أن النون الأولى في (بِضْرِيَانِي) يجوز أن تتصل بغير التشكلم؛ فلا تجتمع فيه نونان لغير التشكلم كقولك: (بِضْرِيَانِك) و(بِضْرِيَانِ زَيْدًا) ، فإذا كانت النون الثانية غير لازمة لم يجب إدغام الأولى، لأن الأولى قد تثبت فيها الحركة لفظاً قبل مجيء الثانية فلا تبطل هذه الحركة لمجيء الثانية، وقد يجوز إدغامها - وإن كان إدغامها غير واجب - كقولك: (بِضْرِيَانِي) وفي الجسج: (بِضْرِيُونِي)، قال الله عز وجل: «وَقُلْ أَتَعْلَمُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي» .

أما قوله: «فما يستثقلون لازم للحرف» يعني أن الذين يستثقلونه من اجتماع الحرفين من جنس واحد لازم (الرَادِ، وَقَادِ) ، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ص ٨٠ .

(٥) الكتاب ٣٩٩/٢، وقام عبارته: «إذا فصل بين الحرفين، وذلك نحو: (الإمداد، والقناد) .

أي، إذا فُصِلَ المثلان بشيء لم يكن إدغام<sup>(١)</sup>.  
**قال سيهويه** : وكذلك (رَجُلٌ خَافٌ) ، وكذلك (فَعَلٌ) ، أجري هذا  
 مجرى الثلاثة من باب (قُلْتُ) على الفعل<sup>(٢)</sup>.  
 قال أبو علي: أي أجري الاسم الثلاثي المضاعف الموافق لبناء الفعل  
 مجرى الثلاثي المعتل بالياء والواو في أن أعلّ منه ما كان على وَزْنٍ من  
 أوزان الأفعال غير باب (طَلَّلَ) ، كما أعلّ ماوافق بناء الفعل من الثلاثي  
 المعتل بالياء والواو<sup>(٣)</sup>.

**قال سيهويه** : ولم يفرقوا (بين) هذا والفعل<sup>(٤)</sup>.  
 أي لم يفرقوا بين الاسم الموافق لبناء الفعل وعدته ثلاثة أحرف وبين  
 الفعل بتصحيح الاسم وإعلال الفعل، كما فرّق بين ما زاد على الثلاثة من  
 الاسم والفعل نحو (أَقُولُ، وَأَقَالَ)<sup>(٥)</sup>.

**قال سيهويه** : ولم يَفْعَلُوا ذلك في (فَعَلٌ) ، لأنه لم يخرج على  
 الأصل<sup>(٦)</sup>. فيلزم أن يخرج في التضعيف على الأصل ، فيصح كما صح

(١) أي كما إذا فصل بين الدالين بالالف كما في (مكاد، ومكاد) أو فصل الواو بين الراءين كما في (سُرُورٌ) فهنا الفصل يبطل الإدغام، ويصح المثليين.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: «رَجُلٌ خَافٌ أصله: (خَوف) ولكنه أعلّ كما أدغم (صَبٌ، وطِبٌ) استوى الاسم والفعل في (خَافٌ، وطِبٌ)» شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٨١.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢، وما بين المعرفتين زيادة، وقد سقطت من المخطوطة.

(٥) أي أن (فَعَلًا) اسمًا وفعلًا بعقل، وكذلك (فَعُلٌ وفَعِلٌ) من باب ما عينه واو أو يا.. وأما (أَفْعَلٌ) فيبعثل الفعل فيه ويصح الاسم، فالفعل قولك: (أَقَامَ، وَأَبَانَ) والاسم: (هذا أَقَوْمٌ من هنا، وأَبَيَّنَ منه) انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٨١.

(٦) الكتاب ٣٩٩/٢.



فيه (فَعَلُّ) لما صحَّ (في باب قلتُ) (فَعَلُّ) على الأصل نحو قَرَدٍ وَخَوْتَةٍ .  
 قال سيبويه: من ذلك (ثُنِّيَ) ، فألزموها التخفيف<sup>(١)</sup> .  
 قال أبو علي: (ثُنِّيَ) على (فَعِيلٍ) ، ولو جمع على (فَعُلٍ) ، فكان  
 يجب أن يقال: (ثُنُّوا) ، ثم يلزم أن تبدل فيقال: (ثُنُّوا) كما فَعِلَ (بِأَدَلٍ) .  
 فاقصر على التخفيف فقليل: (ثُنِّيَ) إذ قد يخفف في المصحح<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

### ومن باب ما شدُّ من المضاعف<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: فلما أن صار ، - يعني: أحس - في موضع قد  
 يحركون فيه [اللام]<sup>(٤)</sup> من رَدَدْتُ . أي في مثل (رَدُّ) أثبتوا الأولى ، أي

(١) الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٢) قال أبو سعيد: «أي أن (ثُنِّيًا) جمع (ثُنِّي) ، وهو على (فَعِيلٍ) ، و(فَعِيلٌ) يكون على (فَعُلٍ) نحو (رَغِيْفٌ) و(رُغْفِيٌّ) ، و(نَشِيْلٌ) و(نُشَلٌّ) ، ويجوز في (رَغْفٌ) و(رُغْفٌ) : (رُغْفٌ) و(نُشَلٌّ) ، فلذلك يجب على هذا القياس أن يقال : (ثُنِّي) و(ثُنِّي) ، فلو تكلموا به على قياس (رَغِيْفٌ) و(رُغْفِيٌّ) - على الثقيل - لقالوا : (ثُنُّوا) ، فقلبوا الباء وادُّوا لاتضمام ما قبلها ، ولو قالوا ذلك لزمهم قلب الواو ياءً ، وكسر ما قبلها ، كما قالوا في (أدغر: أدل) ، فلما كان يلزمهم ذلك عدلوا إلى التخفيف ، فقالوا: (ثُنِّي) ، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٨٢ .

قال أبو نصر: «وقع في حاشية الكتاب عن الجرد: وإنما قالوا (ثُنِّي) فأسكتوا، ولم يحركوا، لأنهم لو حركوا ذهب الإعراب فصار (ثُنِّي) فلما سكنت النون عرَّبت الباء، ولم يسكنون لذلك فلم يجر لك غيره» . انظر شرح عيون كتاب سيبويه / ٣١٤ - ٣١٥ .

(٣) الكتاب ٤٠٠ / ٢ باختصار .

(٤) ما بين المقرفتين ساقطة من المخطوطة .

السين الأولى من (أَحَسُّ)، فقتيل: لم أَحَسُّ، لأنه صار بمنزلة تحريك الإعراب. أي صارت الحركة ولم أَحَسُّ المحركة لالتقاء الساكنين بمنزلة تحريك الإعراب<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: إذا أدركَ نحو (يَقُولُ وَيَبِيعُ)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: جعل وجه التشبيه بين (لم أَحَسُّ) و(يقولُ وَيَبِيعُ) أن اللامَ لما تحركت من (يَقُولُ) ثبتت العين ولم تحذف، كذلك لما تحركت من (لم أَحَسُّ) ثبتت العين ولم تحذف كما تحذف حيث تسكن اللام<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: فأجروها في (فَعَلْتُ) مجراها في (فَعِلْتُ)<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم تلحق حركة العين على الفاء في (فَعَلْتُ) كما لم تُلْقِهَا عليه في (فَعِلْتُ)، فقال: (ظَلْتُ) كما قال: (ظَلُّ)، وترك الفاء مفتوحاً في الموضعين، كما قال: (لَسْتُ)، ثم قال: (لَيْسَ)، فأجراه في (فَعَلْتُ) مجراها في (فَعِلْتُ) حين لم [٢٠٢/ب] تلق على الفاء حركة العين، لأن (لَيْسَ) أصله (فَعِلْتُ)، إلا أنه أسكن كما يُسَكَّنُ نحو (صَيِّدٌ البَعِيرِ)، فيقال: (صَيِّدٌ)<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤٠٠/٢، وقد مزج أبو علي تعليقاته بنص الكتاب.

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢، وهذه العبارة من تمام ما ساقته.

(٣) انظر المقتضب ١/٢٤٥.

(٤) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٥) يقول أبو سعيد: وإن (لَيْسَ) لما خالفت الأفعال المعتلة بأن لم تقلب ياؤها ألفاً، كما قيل: (بَاحٌ، وَهَابٌ) وما أشبهه، وخالفت الأفعال الصحيحة في أن لم تكسر ياؤها، كما قيل: (عَلِمَ، وَعَمِلَ، وَصَيَّدَ) وما أشبهه، وخالفت الأفعال في أن لم يجعل لها مستقبل ولا مصدر ولا اسم فاعل، كذلك خالفت الأفعال في حذف الباء عنها، وترك الفاء حركتها على =

قال سيهويه : وذلك قولك : قَدْرِدْ ، وَهِدْ ، وَرَحِبْتَ بلادك ،  
وِظَلِّتَ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: ليس في (رَحِبْتَ) شاهد، ولكنه حكى الكلمتين، لأنه  
يتكلم بهما معاً<sup>(٢)</sup> .

قال سيهويه: ولم يفعلوا ذلك في (فَعِل) نحو (عَضُّ وَصَبُّ)  
كراهية الالتباس<sup>(٣)</sup> .

== اللام . شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ص ١١٠، ق ٨٣ .

وكان أبو سعيد قد تحدث عن الشاذ، والكلام به على الأصل عربي الذي أشار إليه سيهويه  
في نحو قولك: «أَحْسَنْتُ، وَبَسْتُ، وَظَلِّتُ» فقال: «وليس كل شاذ تتكلم العرب بأصله،  
لأنهم قالوا: (استحوَّهَ عليهم الشيطان) وهو شاذ، والقياس أن يقال: اسْتَحَاذَ والعرب  
لا تتكلم به، وكذلك: (دِبْتَار، وَقِيْرَاط) والأصل: (دِبْتَار، وَقِرْاط) ولا يُتكلم به» . انظر  
الموضع نفسه، انظر المسائل الخليليات / ١٣٩ - ١٤٠ .

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠، وهذا القول من قام قوله: «واعلم أن لغة للعرب مطردة، مجرى فيها  
(فَعِل) من (رَدَدْت) مجرى (فَعِل) من (قَلْتُ)، وذلك قولهم ٤٠٠ .

(٢) عند البناء للمفعول تلقى كسرة العين على فاء الفعل في باب (هاج، وقال)، فيقال: (بَيْعَ،  
وَقَيْلٌ) ومن العرب من يجعل باب المضاعف كذلك فيقول فيما لم يسم فاعله: (رَدَّ، وَصَدَّ)  
وأصله: (رُدَّةً، وَصَدِّدٌ) فتلقى كسرة النال فيهما على الفاء، فيقال (رَدَّ، وَصَدَّ)، ولا يكون  
ذلك فيما سمي فاعله نحو (عَضُّ) وأصله (عَضَضٌ)، فلا تلقى كسرة الضاد الأولى على  
فاء الفعل، فرقاً بين ما سمي فاعله، وبين ما لم يسم فاعله . . . وأجود الكلام وأكثره في  
باب (رَدَّ) الضم، وفي (قَيْلٌ، وَبَيْعٌ) الكسر، لأن الفعل المعتل الثاني بتفسير أوله في  
التلاهي إذا كان الفعل للمتكلم أو المخاطب أو جماعة التسماء كقولك: (قَامَ وَخَافَ) القاف  
والهاء مقترحتان . . . انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ،  
ق ٨٤ - ٨٥ .

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠ .

قال أبو علي: أي لم يلقوا حركة العين على الفاء فيه للفعل المبني للفاعل في باب المضاعف، وألقت على الفاء فيه للفعل المبني للمفعول. وقوله: كراهيه الالتباس، يعني التباس (فَعِلَ بِفَعْلٍ) <sup>(١)</sup> في المضاعف لو قيل في الفعل المبني <sup>(٢)</sup> لم يتخلص ذا من ذا.

قال سيهويه: كما كُرهِ الالتباس في (فَعِلَ وَفَعِلَ) من بابِ بَعَثَ <sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: كُره التباس (فَعِلَ بِفَعْلٍ) في باب المضاعف، كما كُره التباسهما في باب (قَالَ وَبَاعَ)، فألقى حركة العين على الفاء من الفعل المبني للمفعول دون الفعل المبني للفاعل كما فَعِلَ ذلك في باب (قَالَ وَبَاعَ) حين قالوا في (فَعِلَ) منه (بِيعَ)، فألقت على الفاء حركة العين في الفعل المبني للفاعل، ولم يُحرك الفاء بحركة العين التي هي الكسرة، لأن (بَاعَ) (فَعِلَ) منقولة إلى (فَعِلَ) كراهية أن يلتبس (فَعِلَ بِفَعْلٍ).

قال سيهويه: لا يغير الإدغام المتحرك كما لا يغيره في (فَعِلَ وَفَعِلَ) <sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: يُفَعَلُ بالتاء في (فَعِلَ) ما يُفَعَلُ بها في (فَعِلَتْ)، لأنك تقول في فَعِلْتُ: (بَعَثْتُ)، فتلقى الحركة على الفاء، كما

(١) في المخطوطة: (فَعِلَ بِفَعْلٍ).

(٢) أي المبني للمفعول.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠. وهذه العبارة تمام لسابقتها.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠. وقبله قوله: «واعلم أن (رُدَّ) هو الأجدد الأكثر...»

تقول (يَبِّعُ) فتلقبها عليها، ولا يَحْسُنُ ذلك في (فَعَلَ) من المضاعف كما لم تكن في (فَعَلْتُ) منه، ألا ترى أنك تقول في (فَعَلْتُ) منه (رَدَدْتُ)، فلا تلقى حركة العين على الفاء كما تلقبها عليها في باب (بَعْتُ)، فكما<sup>(١)</sup> لم تلقها عليها في نحو (رَدَدْتُ)، كذلك لا تلقبها عليها في (رُدُّ).

قال سيهويه : فكرهوا هذا الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فَعَلَ) من (رَدَدْتُ) وَقُلْتُ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: كرهوا ألا يميلوا (تَفْرُزِينَ) ونحوه، وقد ذهبت ضمة وواو إذ أمالوا (قِيلَ)، فقالوا: (قِيلَ)، وإنما ذهبت ضمة واحدة، فإذا أميل ما ذهبت منه ضمة واحدة إرادةً لتبيين الذاهب، كان إمالة ما ذهب منه ضمة وواو أولى<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) في المخطوطة : (فكلمًا).

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) جاء في الكتاب ٤٠٠/٢ قوله: ووأماً (تَفْرُزِينَ) ونحوها فالإشمام لازم لها ولنحوها، لأنه ليس من كلامهم أن تُقلب الواو في (يَفْعَلُ) من (غُرُوتُ) ياءً في (تَفْعَلُ) وأخواتها، وإنما صُيِّرَتْ فيها الكسرة للياء، وليس يلزمها ذلك في كلامهم كما لزم (رُدُّ) و(قِيلَ) فكرهوا ترك الإشمام مع الضمة والواو، إذ ذهبا وهما يشتان في الكلام، فكرهوا هذا الإجحاف . . . الخ الباب .

ومن بابٍ مَاشِدٌ فَأُبدِلَ مكانَ  
اللَّامِ الياءَ لِكَراهِيَةِ التَّضْعِيفِ<sup>(١)</sup>

قال سيهويه: كما أن التاء في (أَسْتَوُوا) مبدلة من الياء<sup>(٢)</sup>.

أي مبدلة من الياء التي هي مبدلة من الواو التي هي لام الفعل من  
(أَسْتَى)<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: وزعم أبو الخطاب<sup>(٤)</sup> أنهم يقولون: هَتَانِ، يريدون:  
هَتَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: زعم المازني أنه لا يعرف (هَتَانَيْنِ)، ولا رأى من يعرفه  
[٣/٧].<sup>(٦)</sup>

\*\*\*

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: «أصل (أَسْتَوُوا) من السَّوِّ، وهو القحط، ومعناه: أصابهم القحط، وأصل (سَوِّ) سَوْرَةٌ، في من قال: (سنوات) فإذا بنوا منها (أَفْعَلٌ) وجب أن يقال: (أَسْتَيْتَا)، والأصل (أَسْتَوْنَا)، فقلبت الواو ياءً كما يقال: (أَعْرَيْتَا، وأَدْرَيْتَا) وهو من (الْفَرْوِ) والدَّرْوِ». انظر شرح السيراني للكتاب، ج١، ق ٨٥، وانظر تهذيب اللغة ٧٦/٦ - ٧٧ (باب السين والتون)، ١٣/١٢٧ - ٢٩ (سنة).

(٤) هو الأخفش الكبير، عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه يونس بن حبيب، ولم يُعرف تاريخ وفاته، انظر مراتب النحويين / ٤٦، طبقات النحويين واللغويين / ٤٠، إنباء الرواة ١٥٧/٢ - ١٥٨.

(٥) الكتاب ٤٠١/٢.

(٦) يرى أبو سعيد أن في رواية أبي الخطاب مذهبين: الأول: أن يقال: إن سيهويه أراد أن (هَتَانَيْنِ) وإن كان بمعنى (هَتَيْنِ) فهو لفظ على حياله، ليس بمشتق من (هَتَيْنِ)، كما أن (كَلًا) ليس بآخوة من لفظ (كَلٌّ)، والمذهب الآخر: أن (هَتَا) لام الفعل منه واو. =

## ومن بابِ تضعيف اللام في غير

### ما عيَّته ولامه من موضع واحد<sup>(١)</sup>

- قال سيبويه: لأن (مَعَدًا) بُني على السكون، وليس أصله الحركة<sup>(٢)</sup>.  
 قال: يقول: ليس أصل الدال الأولى من (مَعَدًا) الحركة، ولو كان ذلك لأظهر التضعيف كظهوره في (جَلَبَب) ونحوه<sup>(٣)</sup>.  
 قال سيبويه: وإنما (مَعَدًا) بمنزلة (خَدَبًا)<sup>(٤)</sup>.  
 يعني أن اللام فيهما مضاعف لغير الإلحاق<sup>(٥)</sup>.

== ويجمع (هتركات)، ولام الفعل من (مَتَاتَانِ) تون، نصار كأنه في الواحد (هَتَنٌ) وأبدلت النون الثانية وارا، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٦، انظر النص نفسه في التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٦/٢.

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢، وفي المخطوطة (مَعَدًا).

(٣) يقول أبو سعيد: والثلاثي قد يزداد في آخره حرف من جنس لاه، ثم ينقسم ذلك قسمين: أحدهما: ملحق بالرباعي، والآخر: غير ملحق به. فأما الملحق به فهو الذي يصير بالزيادة على بنية الرباعي الأصلي وكيفية حركاته وتنظيمها ونظم سكوتها، غير مغير منه شيء، وذلك قولك: قَرَدَدُ، وَمَهْنَدُ، وفي الفعل: جَلَبَبَ، وَشَمَلَلُ، وَرَمَدَدُ، وَخَدَبًا، وَهَقَبًا، فأما قَرَدَدُ فملحق به (جَمَفَقَرًا)، وَجَلَبَبَ وَشَمَلَلُ ملحق بِخَرَجَ . . . وَخَدَبًا ملحق بِقَمَطَرٍ، وهذه الأسماء على كيفية حركات ما ألحق به غير مغير منها شيء.

وأما الذي في آخره حرف من جنس لاه وليس ملحق، فهو ما لم يكن له نظير من الرباعي الأصلي على كيفية نظم حركاته، وذلك قولك: مَعَدًا، وَجَبِينُ . . . اليهم في (مَعَدًا) أصلية؛ لأنهم قالوا: تَمَعَدَدَ الرَّجُلُ. وإنا قلنا: إنهما ليسا بملحقين، لأنه ليس في الرباعي الأصلي شيء على كيفية حركاتهما وتنظيمهما . . . وقد أدار حوارًا في هذه المسألة لو لا مخالفة الإطالة لكان جذيرًا بالإثبات هنا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٦.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) أي وأن (مَعَدًا) ليس أصله (مَعَدَدًا)، على مثال (جَمَفَقَرًا)، كما أن (خَدَبًا) لا يقال ==

قال سيهويه : فلما كانتا كذلك، أُجْرِيَتَا مجرى ما لم يُلْحَق بِنَاءِ  
بِنَاءِ غَيْرِهِ فِيمَا عَيْنُهُ وَلامَهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لما كان (أَفْعَلْتُ وَأَفْعَالْتُ) لانتظير لهما في  
الرباعي أُجْرِيَتَا مجرى (رَدَّ) ونحوه فأدغما كما أدغم (رَدُّ) واستعدَّ) ونحوه  
فيما عينه من موضع لامة ولم يُلْحَق برباعي، فيلزم إظهار التضعيف فيه  
(فاحمَرُّ) - وإن كان المكرر فيه اللام - بمنزلة (رَدُّ) واستعدَّ) في أنه لغير  
الإلحاق<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: وإنما لحقت شيئاً يعتلُّ وهو على أصله<sup>(٣)</sup>.  
يعني: إنما لحقت (عدَّ) من (استعدَّ) وهو على أصله في الاعتلال  
بعد لحاق الزيادة.

\* \* \*

فيه: أصله: (خَذِبَ) ثم ألقيت فتحة الباء الأولى على الدال ، ثم أدغمت ، بل ثبتت الباء  
الأولى على السكون، والدال على الفتحة، كما فعل ذلك (بَعَدَ، وَخَذِبَ) ملحق بقمطر.  
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٦، وانظر النص منقولاً في كتاب النكت في  
تفسير كتاب سيهويه ١٢٣٦/٢ - ١٢٣٧.

(١) الكتاب ٤٠٢/٢، وأصل كلامه قوله: «وَأَمَّا أَحْمَرَزْتُ، وَأَشْهَابَيْتُ، فَلَيْسَ لهُمَا نَظِيرٌ فِي بَابِ  
الْأَرْبَعَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ (أَحْرِمْتُ) وَلَا (أَحْرَاجَيْتُ) فَيَكُونُ مَلْحَقًا . بِهِذِهِ  
الزِّيَادَةُ، فَلَمَّا كَانَتَا كَذَلِكَ . . . الخ».

(٢) أي أن (أَحْمَرَزْتُ وَأَشْهَابَيْتُ) غير ملحقين بشيء، وأن الإدغام يكون فيهما، فيقال: (أَحْمَرُّ،  
وَأَشْهَابٌ) والأصل: (أَحْمَرُّ، وَأَشْهَابٌ) . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٧ - ٨٨.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢.



ومن بَابِ مَا قَيْسَ مِنَ الْمُضَاعَفِ  
الَّذِي عَيْنُهُ وَلاَمُهُ مِنْ مَوْضِعِ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : وتقولُ في (فَعْلُول) من (رَدَدْتُ) : (رَدَدُوْهُ) ،

(وَفَعَلِيلٍ) : (رَدَدَيْدٌ) كما فعلت ذلك (بِقَعْلَانٍ) .

قال أبو علي : لأن المصدر من (رَدَدُوْهُ) و(رَدَدَيْدٍ) بمنزلة (طَلَلٍ) ، فكما صحَّحتَه من (قَعْلَانٍ) صحَّحتَه من هذا<sup>(٢)</sup> .

قال سيبويه : لأنها من (عَزَّوْتُ) لا تَسْكُنُ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : يعني أن حروف العلة في المعتل اللام لا تسكن ، وتصحح في مثل (قَطْرَانٍ وَنَزْوَانٍ) ، فإذا صحَّح في المعتل الأضعف وجب أن يُصحَّح في المعتل الأقوى ، وإن كان موافقاً لبناء الفعل ، ألا ترى أن (جَوْلَانٍ) و(دَوْرَانٍ) قد صحَّحا وإن كان<sup>(٤)</sup> موافقاً لبناء الفعل ، ولا ينبغي أن يكون ذلك على مذهب أبي العباس إلا (فَعْلَأٌ) ، يقول في قَعْلَانٍ من قُلْتُ : (قَالَانٌ) ، لأنه يرى أن (جَوْلَانٍ) ونحو شاذٌّ ، وأن الزيادتين في آخره لا تخرج الاسم من شبه الفعل ، لأنهما غير معتدَّ بهما ، ألا ترى أنك تقول في تحقير (زَعَعْرَانٍ : زُعَيْفِرَانٍ) ، ولو اعتدَّ بهما لم يُجزَّ هذا التصغير لخروجه

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ .

(٢) (فَعْلُولُ) من (رَدَدْتُ) يكون على (رَدَدُوْهُ) بالإظهار ، لأنه ملحق بـ(رَزَّجُونٍ) ، وأما (فَعَلِيلٌ) منه فهو : (رَدَدَيْدٌ) بالإظهار ليكون على بناء (حَصِيصٍ) . انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٥ ، ق ١٥٦ .

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢ ، وحديثه عن (فَعْلَانٍ) من (قُلْتُ) الذي يقال فيه (قَوْلَانٌ) كما فعل ذلك بقَعْلَانٍ ، لأنها من (عَزَّوْتُ) .

(٤) يعني بناؤهما .

بهما من الأمثلة الثلاثة<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: لا تجعل ذلك بمنزلة المضاعف<sup>(٢)</sup>.

أي لا تعلمه ، كما لو بنيت من المضاعف (فَعْلَان) لقلت : (رَدَّان)  
فأعللت كما تعملُ (رَجُلٌ ضَفُّ الحَال) ، إذا أردت به اسم الفاعل من

(١) يقول أبو سعيد: وقالت العرب في كل شيء على (فَعْلَان) وعين الفعل منه واو، أو ياء،  
بتصحيح عين الفعل، فقالوا: الجِرَّان والرَّوَّان، والهِيمَان، والهِيمَان، وهو مشبيه،  
والفَعْلَان منه والفَعْلَان في التصحيح كالفَعْلَان، كما كن في الإعلال قبل دخول الألف  
والنون بمنزلة واحدة...

وفي قولك: والتَّوَّان، والكُرَّان، والتَّقَيَّان، والْفَلَيَّان، فتصح، وذلك أنهم لو أعلوها قلبوها  
ألفًا فأسقطوها لاجتماع الساكنين، ... وصححووا الواو والياء عينين بزيادة أضعف من  
زيادة الألف والنون، وهي ألف التأنيث، فقالوا: (صروى، وحيدى) وقد خالف أبو العباس  
المبرد، فزعم أن القياس أن يقال: (قَالَان)، وألزم سيبويه المناقضة حيث لم يعتمد بالألف  
والنون في (رَدَّان)، واعتدَّ بهما في (قَوْلَان)، واحتج بأن العرب قالت: رآلان، وداران،  
وماهان، وهامان، وليس له في ذلك حجة، وقد ذكرنا الحجة لسيبويه فيما مضى. وأما  
الأسماء التي ذكرها، فهامان وماهان أعجميان، وأما (رآلان) فاسم رجل من طي. يعرف  
ابنه بجابر بن رآلان، وداران اسم، ويجوز أن يكون أصلهما عجميًا ... ولا يطردَّ لهما  
قياس كقياس (جَوْلَان)، و(رَوَّان)، و(هِيمَان) المطرد في المصادر ... انظر شرح  
السيراني للكتاب، ج ١، ق ٨٩. وقد مرَّ شيء من هذا في الكتاب ٣٧٠/٢. وانظر رأي  
المبرد في المقترض ٢٦٠/١.

قال الرماني: والدليل على أن أصل الإعلال للفعل أنه الذي تلحقه الزيادات للمعاني، فحاشا  
لازماً فيجتمع فيه ثقل الزيادة وتقل حرف العلة، وليس كذلك الاسم، ولو وجب الإعلال  
لحرف العلة فقط كما يجب بالتشابه المثلين لم يجز مثل (وَكَيْتٌ) لأنه حرف علة ثقيل وفيه  
أنتقل الحركات ... يجب الإعلال للفعل في الأصل بأمر هو أخص من هذا على ما بيننا،  
ويوضح ذلك قولك: الجَوْلَان، والتَّقَيَّان، فلولا الزيادة التي باعدت بين الشبه جرى مجرى  
(باب، وذاك، وذي، وفتى)، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٦.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢، والإشارة إلى أن (فَعْلَان) من القول يقال فيه (قَوْلَان).

الضعف على (فَعَلَ).

قال سيبويه: لأنه يوافقوه وهو على ثلاثة ثم يصير على الأصل

بالزيادة<sup>(١)</sup>.

أي، يصير<sup>(٢)</sup> بالألف والنون مخالفاً لنحو (خَافَ) و(قال) اللذين هما (فَعَلَ) و(فَعَلْ) فلا يلزم إعلاله كما لزم إعلالهما، لأن مشابهتهما بناء الفعل بالزيادتين اللاحتيهما مرتفعة عنهما.

قال سيبويه: [٣٠٣/٢/ب] ويقوي (رَوَدَدَ) ونحوه قولهم: أَلْتَدَدُ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يريد، أَنْ المثلين في (رَوَدَدَ) أصليان فبيئنا ولم يُدغما كما يُبيِّن نحو (جَلَبَبَ) الذي أحد المثلين فيه زائد، وإنما لاشتمال الإلحاق عليهما وأنه لو أدغم لزال ماله قُصِدَ من الإلحاق، ألا ترى أنك لو أدغمت مثل (رَوَدَدَ) لخالفت به زنة (جَعْفَرُ)، فصار ذلك خلاف القصد، ويقويه (أَلْتَدَدُ)<sup>(٤)</sup>، لأن المثلين فيه أصليان وقد بيئنا مع ذلك لما أريد إلحاقه (يَفْرَزْدَقُ)، وكذلك (رَوَدَدَ) تبيِّن فيه المثلين وإن كانا من (رَدَدْتَ) كما

(١) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٢) أي أن (فَعَلَ) يجري مجرى (فَعَلَانِ) من بابهِ، فتجري (قَوْلَانِ) مجرى (جَوْلَانِ) و(نَقْيَانِ).

(٣) الكتاب ٤٠٣/٢، وفي المخطوطة: (رَوَدَدَ) بتنوين الضم.

(٤) (أَلْتَدَدُ) من اللَّدِّ شدة الحِصَامِ، كما بيَّن أبو علي، وهو الألدُّ، وهذا وصف على (أَفْتَعَلَ)، والدلالة على أن الهمزة زائدة أن النون ثالثة ساكنة، والنون إذا كانت ثالثة ساكنة حكم بزيادتها لكثرة كونها زائدة في هذا الوضع نحو (عَقَّقَلْ، وَجَحَّنَقَلْ، وَعَقَّنَجَجْ)، انظر المسائل الحلييات / ٣٧٦ - ٣٧٧. والاسم من (أَفْتَعَلَ) نحو (النجج) وهو عود البخور. انظر المتع في التصريف ٩٤/١ - ٩٥، وانظر المختضب ٢٠٢/١، ٢٤٤.

يَبْتَنُّهُمَا مِنْ (أَلْتَدَدِ) وَإِنْ كَانَا مِنَ (الَلَدَدِ) (١).

**قال سيبويه :** وليست آخرًا بعد ألف إلا وهي تُخرج بناءً إلى بناء (٢).

**قال:** اللاحقة آخرًا بعد ألف نحو (عَطْشَانِ، وَإِنْسَانِ) ، وليست هذه للإلحاق، وقد تكون هذه النون أخيرة بعد ألف للإلحاق نحو (سِرْحَانِ) فأماً إذا كانت النون بخلاف هذه الصورة فإنها للإلحاق (٣).

**قال سيبويه :** فإن قلت : أقول جَلَبَبٌ وَرَوَدَدٌ ، لأن إحدى اللامين زائدة (٤).

قال أبو علي: يقول: إن قلت: (جَلَبَبٌ) فأبين المثليين ولا أدغم لأن إحدى اللامين زائدة لا لأنه للإلحاق، فليس هذا الاعتلال صحيحاً، لأنك قد

---

(١) قال الرماني: «قولهم: (أَلْتَدَدُ) دليل على أن الأصلي والزائد للإلحاق يجري مجرى واحداً في الملحق، وعلّة ذلك مساواة الملحق بما ألحق به في الزنة، فأَلْتَدَدُ بمنزلة عَقْتَجِيحٍ - وإن كانت الجيم في هذا زائدة للإلحاق - وليست كذلك في (أَلْتَدَدِ)، والنون يغلب عليها موضعان: أحدهما: الزيادة للإلحاق، والآخر: مصاحبة الألف في آخر الكلام، وإنما وجب لها ذلك لأنها حرف صحيح حسن في المسموع بالغنة التي فيها» . شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٧، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ . وهو يوصى إلى النون في مثل (أَلْتَدَدِ) .

(٣) يفسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «النون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كعَطْشَانِ، وَقَرْيَانِ، وَعَلْبَانِ، وما أشبه ذلك، فلا تكاد تزداد إلا للإلحاق بناءً، وإلحاقها بناءً بناه كثير جداً، منها: (رَعَشُنٌ) ملحق بالنون بجمع، و(خَلْفَةٌ) و(عَرَضَةٌ) ملحقتان بهذمتان و(جَحَقْلٌ) و(عَشَلٌ) و(عَشْرٌ) ملحقان بالنون بجمع، والذي ليس ملحق قليل، كقولهم: كَتَبْتُ، وَفَرَّقْتُ، وَفَرَّقْتُ، ونحوه، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٠.

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢ . وفيه: (رَوَدَدٌ) .

تدغم ما أحدهما زيادة كما أدغم الأصليين وقد لا تدغم الأصليين في نحو (أَلْتَدَّدُ)، فإنما العبرة في ترك الإدغام الإلحاق لا الزيادة والأصل<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: وكرهوا في عَفَّتَج مثلما كرهوا في أَلْتَدَّدُ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أي فلم يدغما لما كان للإلحاق، فإن كان أحد المثليين

زائداً كما لم يدغم فيما المثلان فيه أصليتان<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وإن قلت: وإنما ألحقها بالواو<sup>(٤)</sup>.

أي، وإن قلت: ألحقت (رَوَّدَدُ) بالواو لا باللام، كما ألحقت

(جَلِب) <sup>(٥)</sup> باللام، وإذا لم ألحقها باللام أدغمت، لأن اللام ليست بزائدة كما كانت في (جَلِبِب) زائدة.

ومن قولي، أي لا أدغم إذا كانت إحدى اللامين زائدة، فأما إذا

كانتا أصليين أدغمت (وَرَّدَدُ)؛ لأنهما <sup>(٦)</sup> أصليتان، فالجواب على ما كان في الكتاب.

\* \* \*

(١) يقول الرماني: «وقرئَ من (رَدَّدْتُ) وَرَدَّدُ، بالإظهار كالإظهار في (جَلِبِب)؛ لأنه ملحق،

كما يجب في (أَلْتَدَّدُ) ما يجب في (عَفَّتَج)» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٧.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ وفي المخطوطة: (عَفَّتَج) بضم العين، و (مثل ما).

(٣) انظر ما نقلناه عن الرماني آنفاً.

(٤) في الكتاب ٤٠٣/٢، وهو من تمام العبارة السابقة.

(٥) في المخطوطة: (جلب).

(٦) في المخطوطة: (لأئهما).

ومن بَابِ مَا شَدُّ مِنَ الْمُعْتَلِّ عَلَى الْأَصْلِ<sup>(١)</sup>  
 قال سيبويه : وأعلم أن الشيء قد يقل في كلامهم وقد يتكلمون  
 بمثله من المعتل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: هذا نحو تركهم استعمال الفعل من (القوة) ونحوه  
 على (فَعَلْتُ) لئلا يلزمهم أن يجمعوا بين واوين في (قَوَوْتُ)، ونحو قلبهم  
 العين من (آبَةٍ)، لئلا يلزمهم تصحيح عينها، والجمع بين الواوين والياءين  
 فيها، وهم قد يجمعون في غير ذا بين الياءات في نحو (رَمَيْتِي، وَأَخِي)  
 وبين الواوين في (أَخَوَاتِ الشَّاةِ)، وإنما جمع بينهن في بعض وترك الجمع  
 في بعض كراهة أن يكثُر في كلامهم ما يستقلون<sup>(٣)</sup> [١/٢٠٤].  
 قال سيبويه: فما قلُّ فُعَلُّ<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ - ٤٠٤، وفي المخطوطة: «... قد يتكلمون ...» من غير واو  
 العطف، ومثل ذلك في شرح السيرافي أيضاً.

(٣) قال أبو سعيد في تفسير هذا القول: «يريد: أنه قلُّ في الكلام (فُعَلُّ) الملحق بالثلاثي  
 نحو (عُوطِطِ)، و(رُدِّدِ)، وكذلك (فُعَلُّ) الملحق (بِهَرْتِنِ) نحو (فُعُدِّدِ) وإن كانوا  
 يستعملون كثيراً نحو: (ارْدُدْ، ورُدِّدْ) من المضاعف، وقد أطرحوا أصلاً من كلامهم  
 (فُعَالِلِ) نحو: (ضَرَابِبِ)، و(فُعَلُّ) نحو: (ضَرَبِ)؛ وذلك كله كراهية كثرة ما يستقلون  
 - وإن كانوا قد يستعملون مثله في الشغل وأثقل منه - لأنه لا يستنكر أن يعدل الإنسان  
 عند استئصال الشيء إلى ما هو أخف منه، وأن يصبر على ما يشغل عليه ويستعمله، وأراد  
 سيبويه بما ذكره وما يذكره في الباب تسهيل أمر الشاة في أحرف لم يتجاوزها، كما  
 يستعملون ما يشغل في شيء ويلزمونه ويذعنونه في شيء آخر استئصالاً...» انظر شرح  
 السيرافي للكتاب، ج ١، ص ٩٢، وانظر النص في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه  
 ١٣٤١ - ١٢٤٠/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢.

قال أبو علي: فَعَلَّلَ نحو: عَوَّطَ، وَقَعَّلَ نحو: قَعَّدُ.  
يقول: قلَّ هذا في كلامهم (كتردَّد) ونحوه وما تصرف منه مع أنه  
أثقل من (عَوَّطَ) لاجتماع ثلاث دالات فيه.

قال أبو علي: قال سيبويه: وتقول: أَحَوَّيَ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: (الحَوَّةُ) مثل الحُمرة<sup>(٢)</sup>، فإذا بنيت منه فعلاً على وزن  
(احمَرَرْتُ) قلت: (أَحَوَّيْتُ)، وكأن الأصل (احسووْتُ)، لأنك تزيد على  
اللام لأمًا مثله كما زدْتَ على اللام من الحُمرة لأمًا مثله، إلا أنك قلبت  
الواو ياءً كما قلبته من (أَغَزَيْتُ) ونحوه ولو لم تقلبه ياءً لَلزِمَ أن تقول في  
المضارع (يَحَوُّوْهُ) مثل (يَحْمُرُ)، فَنَحْرِكُ الواو التي هي لام (يُقَعِّلُ)  
بالضمة، وهذه اللام لا تتحرك بها فقلبت ياءً.

قال سيبويه: وإن كانوا يكرهون المعتلين بينهما حرف والمعتلين وإن  
اختلفا<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: مثال المعتلين بينهما حرف نحو جمع (سَيْدٍ)، يُكْرَهُ فِيهِ  
(سَيَّأَوِدٌ)، وإن اختلف فيه حرفا العلة وفصل بينهما حتى تقلب الواو همزة  
ليختلفا، وأما قوله: والمعتلين وإن اختلفا، فإنه نحو (رَوَّيَا) في مصدر  
(رَوَّيْتُ)، تقلب الواو ياءً فيقال: (رَيَّأَ)<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٤/٢، وفي المخطوطة: (أَحَوَّيْتُ).

(٢) انظر تهذيب اللغة ٢٩٣/٥ (حوى) قال ذو الرمة:

لَمَّا فِي شَفْتِيهَا حُرَّةٌ لَسْتُ      وَفِي اللَّكَّاتِ وَفِي أَتْيَابِهَا شَنْبُ

(٣) الكتاب ٤/٢.

(٤) فسر أبو سعيد هذه المسألة بالآتي: قال: «يريد: أن (حَبِيْبِي وَأَحْوَيِّي) أثقل من (وَعَوَّيْتُ،  
وَحَيَّرْتُ)، لأن في (أَحْوَيِّي) واوین متوالين، فهما أثقل من (وَعَوَّيْتُ)؛ لأن الواوین =

**قال سيبويه:** ومن ثم تركوا من المعتل ما نظيره في غيره<sup>(١)</sup>.  
**قال أبو علي:** هو نحو ترك البناء من (قُلْتُ) على (افْعَوْلُ)، وقد جاء نظيره من غير المعتل نحو (اغْدُوذَنَ)، و(اعْرُوْرَى)<sup>(٢)</sup>.  
**قال سيبويه:** يجيء الاسم على ما أطرح من الفعل<sup>(٣)</sup>.  
**قال أبو علي:** هو نحو (قَوْدِي)، و(رُوْحِي)، جاء كأن فعله (قَوْدْتُ)، ونحو (وَيْلِي)، لأن فعله (وَلَيْتُ)، ولم يجيء في الأفعال شيء من ذلك<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

== بينهما حاجز، و(حَبَيْتُ) أتقل من (حَبَيْتُ)؛ لأن في (حَبَيْتُ) يا بين متواليين، وهما من جنس واحد، فهي أتقل من الباء والواو في (حيوت) ثم قال: «فهذا أتقل» يعني (حَبَيْتُ)، وأخوْرَى، وإن كانوا يكرهون (وعَوْتُ) و(حَبَيْتُ)»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٢.

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وفيه: «... ما جاء نظيره...» ورواية السيرافي كرواية أبي علي هنا.

(٢) تركوا من المعتل ما نظيره في غيره أشياء كثيرة منها أن (فَعَيْلًا) من الصحيح، ويجمع نعتًا على (فُعْلَاءَ)، كستروك: (كَرِيمٌ وَكَرَمَاءُ) و(طَرِيفٌ وَطَرَفَاءُ)، و(رَجِيمٌ وَرَجَمَاءُ) يجمعون من المعتل على (أَفْعَلَاءَ) نحو (قوي وأقوياء) و(صنمي وأصغيناء)، ولا يجمعون على (فُعْلَاءَ)، ومنها ما يُعْلَمُ من الأفعال المعتلة ونظائرها من الصحيح على غير منهاجها... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٢-٩٣.

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢، وفيه: «... على ما قد أطرح...».

(٤) ومن الأمثلة الأخرى لما يجيء من الأسماء على ما طرح من الأفعال نحو: (وَتَعٌ، وَأَدَةٌ، وآيَةٌ، كما أنه قد يجيء من المعتل على أصله نحو: استَحْوَذَ، وأغْيَلت المرأة وأعَوَزَ الشيء، والحوَزَةُ، والحوَكَةُ، والقَوْدُ، ثم ما جاء على غير أصله نحو: قَالَ، وَبَاعَ، وَأَقَامَ، وَأَبَانَ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٣.



## ومن بابِ الإدغام<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : فإذا أردت إجراء الحروف، فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمدّ، أو بما فيها منها<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يعني إذا قلت: بين بين، إن شئت وصلت السين بالسين بما في الحروف، حروف اللين وهو الحركة، وإن شئت قلت: ساسًا، أو سوسو، أو سي سي.

وقوله: منها، أي من حروف اللين، يعني الحركة<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وباب الإدغام عند سيبويه يعني باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها.

(٢) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٣) فسر أبو نصر هذه المسألة بقوله: «يعني بقوله: (فإذا أردت إجراء الحروف): فإذا أردت تحريكها بإحدى الحركات الثلاث - الرفع والنصب والحذف - وفعت صوتك بحروف المدّ واللين، فقلت: (قا)، أو (قي) أو (قو)، فلا بدّ من حروف اللين؛ لأن الحرف المحرك لا ينفرد، كما لا ينفرد بالسكون، فإذا أردت أن تلفظ بالحرف المتحرك ألحقته أحد حروف اللين بعده، وإذا أردت أن تلفظ بالسكون أدخلت همزة محركة بالكسر، فقلت إذا أردت اللفظ بالمدّ من (قدّ)، والياء من (اضرب) ونحوهما: (إدّ)، و(إبّ).  
وقوله: (أو بما فيها منها)، يعني بإحدى الحركات، فإذا كان كذلك لم يكن بدّ من كلام بعده كقولك: (كمّ، ومنّ) ونحو هذا - شرح عيون كتاب سيبويه / ٣١٥ - ٣١٦.

## ومن باب الإدغام في الحرفين اللذين تَضَعُ لسانك لهما<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: وقد بينا أمرهما إذا كانا في كلمة لايفترقان<sup>(٢)</sup>.  
يعني أنه بين ذلك في باب التضعيف، وفي الباب المترجم بمضاعف  
الفعل<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وذلك نحو (يَد دَاوُدَ)، لأنه قصد أن يقع المتحرك بين  
ساكنين واعتدال<sup>(٤)</sup> منه.

قال أبو علي: يعني بالمتحرك الواقع بين ساكنين الدال الشانسية،  
والساكنان الدال الأولى والألف من (دَاوُدَ)<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤٠٧/٢ باختصار.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢، وفي المخطوطة: (كان) مكان (كانا) هنا، وفي الكتاب: (من) مكان  
(في) هنا.

(٣) الذي مضى من ذكر الإدغام وهو المشار إليه هنا هو إدغام الحرف في نظيره، فإذا كانا من  
كلمة واحدة مثل (مَدَّ، يَمُدُّ، وَرَدَّ، يَرُدُّ، وَحَمَّرَ، يَحْمَرُّ) فالأصل فيها: (رَدَّةٌ، يَرُدُّهُ، وَمَدَّدَ  
يَمُدُّهُ، وَحَمَّرَ يَحْمَرُّهُ)، والذي سيذكر بعد ذلك في هذا الباب إدغام الحرفين من جنس واحد  
في كلمتين، وهذا النوع على ضربين:

الأول: أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً، وليسا من حروف المدّ واللين، وهو واجب.  
والثاني: أن يكونا متحركين، وإدغامهما غير واجب، والمتكلم مخير فيه إن شاء أدهم،  
وإن شاء أظهر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٢، وانظر مزيداً من التفصيل  
في الأصول في النحو ٤٠٥/٣، شرح الشافية ٢٣٥/٣.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٥) يحسن الإدغام في مثل (يُدَّوُدَ)، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٦٣ حين يكون  
الحرف المدغم بعد متحرك، ويحيى بعد الحرف المدغم فيه حرف ساكن، فهو القصد والاعتدال  
أن يقع المتحرك بين ساكنين كما في هذا المثال. انظر تفصيل ما يحسن فيه الإدغام وما =

قال سيهويه: لم يجز أن يكون قبل المحذوف إذا حُذِفَ [الأخر] إلا حَرَفٌ مَدٌّ<sup>(١)</sup>.

قال: <sup>(٢)</sup> يعني بالمحذوف نحو السَّبَبِ إذا حذف من عروض الطويل فصار [٤. ٢. ٠ ب] فَعُوْكُنْ لم يجز أن يكون قبل الفاء فيه إلا حرف مَدٌّ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: احتجاجه بما ذكره من العروض، أن حرف المدّ المنزلة المتحرك لأنه يفصل الساكن غير الممدود بالمدّ الذي فيه، فيصير الزائد فيه عوضاً من الحركة، لأنه زيادة في الصوت، كما أن الحركة في الحرف المتحرك زيادة في الصوت.

قال سيهويه: وحسُنُ أن بيِّنَ فيما ذكرنا من نحو "جَعَلُ لَكَ"<sup>(٤)</sup>.

== لا يحسن في المثليين إن كانا في كلمتين في الأصول في النحو ٤١١/٣، المتع في التصريف ٦٥٠/٢ - ٦٥١.

(١) الكتاب ٤٠٧/٢، وما بين المعرفتين ساقطة من المخطوطة، ولم يشتمها السيرافي.

(٢) هو أبو علي نفسه.

(٣) يقول أبو سعيد: وإذا حذف الجزء الأخير من البيت حرف متحرك، أو وزنه متحرك لزم الرَدْفُ عوضاً من المحذوف، ولم يحسن ألا يكون مردوفاً، والرَدْفُ: ألف، أو واو، أو ياء قبل حرف الروي، وذلك في الضرب الثالث من الطويل كقول الشاعر:

فإن تَسألوني بالنساء فإني بصيرُ بأدواءِ النساءِ طيبٌ

فلو قال شاعر: بصير بأدواء النساء (وطبٌ) لم يحسن - وإن كان وزنه وزن (طبيب) - وذلك أن طبيباً (فَعُوْكُن) وهو الجزء الثامن من الضرب الثالث، وأصله (مفاعيلن) فعلت اللام والنون، فبقي (مفاعي)؛ فنقل إلى (فَعُوْلُن)، ولزمه الردف عوضاً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٤.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

قال أبو علي: يقول: لما جاز البيان في (جَعَلَ لَكَ) ونحوه مع محمرك ما قبل الحرف الذي يدغم، لم يجز في الحرف الذي قد يدغم إذا سكن ما قبله إلا البيان<sup>(١١)</sup>.

قال سيبويه: فلو أنهم كانوا يُحرمون لحدفوا الألف<sup>(١٢)</sup>.

أي أُلِف الوصل من (ابن)، يقول: لو أدغم التنون الأولى في التنون الثانية لتحركت الياء، فسقطت أُلِف الوصل، وكان يلزم فيمن قال: (قَتَلُوا) (سُمُوسَى)، ومن قال: قَتَلُوا لزمه في الرفع (سُمُوسَى)<sup>(١٣)</sup>.

قال سيبويه: كما لم يَقَوَّ على ألا يجوز البيان فيما ذكرت لك<sup>(١٤)</sup>.

{لم}<sup>(١٥)</sup> يَقَوَّ الإِدْغَام في نحو (قَوْمُ مُوسَى)، و(ابنُ نُوحٍ) على تحريك الساكن، كما لم يَقَوَّ على منع إجازة البيان فيما تقدم من المنفصلين

(١١) حسن الإِدْغَام في مثل (بد دَارُكَ) لأنه تعدل أن يقع متحرك بين ساكنين، وليس بأحسن فيما لم تتوالى فيه الحركات كما توالى في (جَعَلَ لَكَ)، فقوله: (جَعَلَ لَكَ) لا يجري مجرى (أَحْمَرًا) فيلزم فيه (جَعَلَ لَكَ) كما يلزم (أَحْمَرًا)؛ وذلك للفرق بين المشلين إذا كانا من كلمتين، وبينما إذا كانا من كلمة واحدة، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٥، وانظر الأصرل في النحو ٤١١/٣، وانظر الشافية ٢٣٦/٣.

(١٢) الكتاب ٤٠٧/٢.

(١٣) يقوله الرماني: «لا يجوز الإِدْغَام في قولك: (ابنُ نُوحٍ) و(اسمُ مُوسَى) على نقل الحركة تنقل في (قَتَلُوا) و(خَطَلًا) لأنه منفصل؛ لا يلزم الأول أن يكون بعده، فلا تنقل الحركة فيه إلى ما قبلها من الساكن، ولو فعلت لقبل: (سُمُوسَى) في الرفع، و(سُمُوسَى) إذا جرت بغي، وكذلك (على سُمُوسَى)، وهذا لا يجوز». انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٤، وانظر التكملة / ٢٧٤.

(١٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

(١٥) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

المتحرك ما قبل الأول منهما نحو (جَعَلَ لَكَ) .

قال سيهويه: ولكنك إن شئت قلت: (قَرَادِدُ)، فأخفيت كما قالوا:  
(مُتَعَفِّفٌ) فأخفي<sup>(١)</sup> .

قال: <sup>(٢)</sup> تقول: (مَتَعَفَفْنَا)، فإذا أدغمت قلت: (مُتَعَفَّفٌ) ولا  
يكون في هذا إدغام، وقد ذكرنا العلة<sup>(٣)</sup> .

أي العلة في أنه لا يجوز أن يدغم الملحق<sup>(٤)</sup> .

قال سيهويه : وتقول: (هَذَا ثَوْبٌ بَكْرٌ)، البيان في هذا أحسن منه  
في الألف، لأن حركة ما قبله ليس منه<sup>(٥)</sup> الفصل .

قال أبو علي: حركة ما قبل الألف من الألف لأنها فتحة، وحركة ما  
قبل الواو والياء لا يكون منهما إذا انفتح نحو: (جَنِيْبٌ بَكْرٌ، وَثَوْبٌ  
بَكْرٌ)<sup>(٦)</sup> .

(١) الكتاب ٤٠٨/٢، وفيه: «... متعففٌ فيخفي» .

(٢) القائل هو أبو علي نفسه .

(٣) ما بين القوسين الأخيرين من الكتاب ٤٠٨/٢، وقد ضمنه أبو علي رحمه الله تعليقه .

(٤) يفسر أبو سعيد هذا بقوله: «(مُتَعَفَّفٌ) وبابه (مُتَعَفَّلٌ) لا يقع فيه إدغام بغير لفظ بنيته»  
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٠٥ .

(٥) الكتاب ٤٠٨/٢ .

(٦) «الواو في (ثَوْبٌ) لاتشبه الألف، لأن حركة ما قبلها ليس منها، وكذلك (جَنِيْبٌ بَكْرٌ)،  
والإدغام في هذا جائز - وإن لم يكونا بمنزلة الألف، وإنما يكونان بمنزلة الألف إذا كان قبل  
الواو ضمة، وقبل الياء كسرة، فإدغام في (ثوب بكر) في المنفصل مثل (أَصْبَمٌ) في  
المتصل ... انظر الأصول في النحو ٤١١/٣، المتح في التصريف ٦٥٩/٢ .

قال أبو سعيد: «يستحسن الإدغام في قولك: (هذا ثوب بكر، وثوب بكر)، كما يستحسن  
(المانُّ لك) ولم يكن (ثوب بكر وجيب بكر) كذلك، واحتج سيهويه بأن المنسوح =

قال سيهويه : ألا ترى أنك تقول : (أخشوا وأقدًا) فتدغم، -  
(أخشي يأسِرًا) فتجريه مجرى غير الياء (١).

قال أبوعلي: يريد، لو كان في الياء والواو إذا لم تكن حركة ما قبلهما منهما من اللين ما يكون فيهما إذا كانت حركة ما قبلهما منهما لم يجز الإدغام في نحو: (أخشوا وأقدًا)، لكن لما جاز الإدغام عَلِمَ أنه لا يكون فيهما من اللين مثل ما يكون إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، ولا يجوز أن تدغم نحو (يفزرو وأقدًا)، و(يرمي يأسِرًا) لمكان اللين فيه، وإن جاز الإدغام في نحو (أخشوا وأقدًا) (٢).

قال سيهويه: فلا بدّ فيه من حرف لين للرّدْف (٣).

قال أبوعلي: يقول: لا يجوز وقوع حرف اللين في القوافي المحذوفة في الرّدْف إذا لم تكن حركة ما قبله منه، لأنه لا يكون فيه من المدّ ما يكون إذا جانسته الحركة، ف(لَيْبِبِ) (٤) لو انفتح الياء الأولى، لم يجز وقوعه في هذه القافية.

== ما قبله من الروايات والبيانات ليس كالمضموم ما قبله من الواو، والمكسور ما قبله من البيئات، بأنك تقول: (أخشوا وأقدًا) فتدغم واو (أخشوا) في واو (وأقد)، وكذلك تدغم ياء (أخشي) في يا (ياسر)، وذلك لتقصان المدّ من أجل الفتحة، قال تعالى: وتولّوا واستغنى الله بإدغام الواو من (تولّوا) في واو (واستغنى الله) للفتحة... شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٥.

(١) الكتاب ٤٠٨/٢ باختصار وتصرف.

(٢) انظر الإحالة السابقة.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) إشارة إلى البيت الذي أنشده سيهويه من الطويل دون نسبة وهو قوله:

وما كلُّ ذي لبٍ يُؤثِّيك نُصْحَهُ وما كلُّ مؤثٍ نُصْحَهُ بلبيب

قال سيهويه : وذلك قولك : ظَلَمُوا وَاقْدًا [ ١/٢٠٥ ] وَاظْمِي  
يَاسِرًا، وَيَغْزُو وَاقْدًا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: اللزوم في الأول يعتبر كأن الواو في (ظَلَمُوا) حرف مدّ  
غير لازم، لأنك تقول: (ظلمًا) كما أنه في (قُوُول) غير لازم ولو اعتبر  
ترك الإدغام في (ظَلَمُوا وَاقْدًا)، فقييل: إنما لم يدغم لأنه محدود وحركة ما  
قبله منه لم تصح لوجودنا للممدود المدغم في مث  
لكن العلة في ترك إدغام (ظلموا وَاقْدًا) و(أرْمِي  
اللزوم المدّ، ألا ترى أن (قُوُولًا) لم يُدْغَم لاجتماع المد  
وكذلك (أرْمِي يَاسِرًا) لم يدغم لأنه محدود، ولأنه ليس  
قال سيهويه : أرَادُوا أن يكون (ظَلَمُوا) على رِيسِه (ظلموا وَاقْدًا)،  
و(قَضَى يَاسِرًا)<sup>(٢)</sup>.

حيث وقعت الباء ساكنة وقبلها كسرة لما فيها من المدّ موقع الحرف المتحرك في إقامة الوزن  
ولذلك لزمت حرف الروي وكانت ردًّا له لا يجزئ في سرخسهما إلا الواو إذ كانت في المدّ  
بمنزلة ما. انظر الكتاب ٤٠٩/٢، والبيت لأبي الأسود الدؤلي، انظر ديوانه/٩٩، وقد  
أنشده أبو علي في الباب على أن حرف المدّ أنشد عوضًا من حلف الحرف المتحرك في  
الشعر، وأن الحركة لا تسد هذا المسدّ، انظر التكملة/ ٢٧٥، وانظر شرح السيرافي للكتاب،  
ج ١، ق ١١٦، وشرح الروماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٤ - ١٦٥.

(١) الكتاب ٤٠٩/٢، وفيه: ( . . . وَيَغْزُو وَاقْدًا).

(٢) هذه المسألة تتناول الإدغام في المنفصلين بما كان قبل حرف الإدغام منهما حرف مدّ والإدغام  
في هذا القسم جائز؛ لأن المدّ الذي فيه عوضٌ من الحركة، فيصير بمنزلة ما كان الحرف الذي  
قبله متحركًا. انظر التكملة/ ٢٧٥، وانظر الأصول في النحو ٤١٢/٣، وهناك مزيد من  
التفصيل في هذه المسألة يجده في شرح الشافية ٢٣٧/٣ - ٢٣٨.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢، وفي المخطوطة: ( . . . على أنه . . . ) مكان (على زنة) خطأ.

**قال:** يقول: ليست الواو في (ظلمُوا واقْدًا) والياء في (قاضي ياسرًا) بلازم، لأنك تقول: (ظلما واقْدًا) و(قضى ياسرًا)<sup>(١)</sup>.  
**قال سيبويه:** كما لم يَفَوِّ المنفصلان على أن تحرك السين في (اسمٌ موسى)<sup>(٢)</sup>.

**قال سيبويه:** فيصير كأنك أدغمت ما يجوز فيه البيان<sup>(٣)</sup>.  
**قال أبو علي:** يقول: لو أدغمت الهمزتين كما تدغم غيرهما من المثليين، للزمك أن تجمع بينهما محقتين، كما تجمع بين اللامين من (فعلٌ لبيدٌ)، فلما لم يجوز أن تجمع بينهما لم يجوز أن يدغما<sup>(٤)</sup>.

(١) الضابط في هذه المسألة أنه إذا كانت الواو قبلها ضمة. والياء قبلها كسرة، فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها سواء، هذا ما أثبتته سيبويه وضرب الأمثلة عليه، والعلّة - كما يبينها أبو سعيد - أن الواو إذا انضم ما قبلها وسكنت فقد تكامل منعًا باجتماع الضمة والواو، وكذلك الياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها، فقد تكامل مدّها باجتماع الكسرة والياء، كما اجتماع الفتحة التي قبل الألف والألف فقد حصلت اللمة في الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها. . .

وحملوا (يقضي ياسرًا) على (قضى ياسرًا)، لأن الياء في (يقضي) هي الألف في (قضى ياسرًا)، كما أن الواو الأولى في (قَوْلُهُ) هي الألف في (قَاوَلَهُ)، وكذا الواو في (ظلموا) يجري مجرى الألف في (ظَلَمًا) واقعة موقعها، وتالية لها في ترتيب عدة اللاتين والجماعة. . . انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٦، ق ١٠٧.

(٢) الكتاب ٤٠٩/٢، ويعني هنا أن الواو الشانبة في (قَوْلُهُ) لم تقر على الأولى فتدغم الأولى فيها. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٦، ق ١٠٧.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢، والإشارة إلى ما بدأه سيبويه من أنه ليس في الهمزتين إدغام في مثل قولك: (قَرَأُ أَبوكَ)، و(أَرَى أَباكَ)، فلا يجوز أن تقول: (قَرَأُ أَبوكَ) فتحققهما.

(٤) الذي عليه النحاة في النقاء الهمزتين هو تليين إحداهما وتحقيقها، وأنه متى ليئت إحداهما فقد خرجت عن جنس الهمز، فلا يجوز إدغامها في الأخرى، لأنه لا يدغم الشيء في =



قال سيهويه: وذلك قولهم: يَقْتُلُونَ، فقد قَتَلُوا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: (قَتَلُوا) أَدْعَمُ التَاءِ الْأَوَّلَى فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ أَنْ أَسْكَنَهَا فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ الْقَافِ وَالتَّاءِ، فَحَرَكَ الْقَافَ بِالْكَسْرِ كَمَا تَحْرِكُ (قُمُ اللَّيْلِ)<sup>(٢)</sup> فَسَقَطَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَحْرِكِ السَّاكِنِ كَمَا اجْتَلَبَتْ لِتَسْكِينِ الْمُتَحَرِّكِ فِي (أَزَيْتَتْ)<sup>(٣)</sup>، وَالتَّحْرِكِ الَّذِي اجْتَلَبَتْ لَهُ السُّكُونُ هِيَ التَّاءُ مِنَ (تَزَيْتَتْ)، فَإِنَّهُ لَمَا كَانَتِ التَّاءُ قَرِيبَةً الْمَخْرُجِ مِنْ مَخْرَجِ الزَّيِّ أُدْعِمَتْ (و)<sup>(٤)</sup> اجْتَلَبَتْ أَلْفَ الْوَصْلِ<sup>(٥)</sup>.

== ما ليس من جنسه . . . انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٨ . وستقف على اختلاف العلماء في التحقيق والإدغام، والوجه المحتملة في هذه المسألة.

(١) الكتاب ١٠/٢، وقامه: . . . وكسروا القاف لأنهما التقيتا، فشبّهت بقولهم: (رُدُّ يانغى).

(٢) سورة المزمل، الآية /٧.

(٣) سورة يونس، الآية /٧٤.

(٤) ما بين المقرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٥) قال الرماني: وتقول: (اقتتلوا، ويقتتلون) ويجوز فيه الإدغام، فتقول: (قتلوا) و(قتلوا)، فالأول على نقل الحركة، والثاني على التحريك لاقتران الساكنين، وكذلك: (يقتلون، ويقتلون)، ولا يلزم في هذا الإدغام كما يلزم في (أخترت؛ لأن تاء (أفصح) يصلح أن يقع بعدها سائر حروف المعجم، فهي تشبه المنفصل من هذا الوجه، وتشبه المتصل من جهة أنها في كلمة واحدة، فلذلك جاز فيها الوجهان . . . شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٦.

وقال السيراني: ولفظ الإدغام في الفعل الماضي فإنه يقال فيه: (قتل) بفتح القاف، و(قتل) بكسرها، وأما من قال: (قتل) بالفتح فإنه كأنه (قال): (اقتتل) فألقى فتحة التاء الأولى على القاف، فانفتحت القاف، فأسقط ألف الوصل، وأدغمت التاء، وأما من كسر فإنه لما سكن التاء اجتمع ساكنان: التاء والقاف، فكسرت لاجتماع الساكنين، ثم أسقطت ألف الوصل لتحريك القاف.

قال سيهويه : وجاز في قاف (اقتتلوا) الوجهان ، (أي الكسر والفتح) ولم يكن بمنزلة عَضٍّ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: يقول: لم يكن بمنزلة (عَضٍّ) في تحريك الفاء التي كانت ساكنة في الأمر من (العَضِّ) في الأصل لا تحرك إلا بالفتح، وكذلك الفاء من (فِرٍّ) ، وليست مثل (اقتتلوا) الذي جازت فيه الحركتان في التقاء الساكنين الكسر والفتح، فقالوا: (قَتَّلُوا، وَقَتَّلُوا)<sup>(٢)</sup> .

قال سيهويه: وهي قراءة لأهل مكة كما قالوا: (رُدُّ يَأْتِي) فضموا لضمة الراء<sup>(٣)</sup> .

أي الراء في (مُرْدُقِينِ)<sup>(٤)</sup> .

=====

وأما المستقبل فيقال: (يَقْتَل) بفتح الياء والقاف، و(يَقْتَلُ) بفتح الياء وكسر القاف، و(يَقْتَلُ) بكسر الياء والقاف، وذكر عن بعضهم وجه رابع وهو تسكين القاف مع الإدغام

ويجمع بين ساكنين. . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٦، ق ١٠٨ .

(١) الكتاب ٤١٠/٢، والتفسير المبين بقوله (أي) من أبي علي .

(٢) من قوله تعالى: «وَقَتَّلُوا تَقْتِيلًا». سورة الأحزاب، الآية/٦١، وانظر التكملة / ٢٧٤ .

(٣) الكتاب ٤١٠/٢ .

(٤) هذه القراءة في الشواذ، يقول أبو الفتح: (مُرْدُقِينِ) قراءة رجل من أهل مكة، زعم الخليل أنه سمعه يقرأ (مُرْدُقِينِ)، واختلفت الرواية عن الخليل في هذا الحرف فقال بعضهم: (مُرْدُقِينِ) وقال آخر: (مُرْدُقِينِ) . قال أبو الفتح: أصله (مُرْتَدِقِينِ) مُقْتَلِينِ من الرَّدَقِ، فآثر إدغام التاء في الدال، فأسكنها وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان وهما الراء والدال حرك الراء لالتقاء الساكنين، فتارة ضمها إبتاعاً لضمة الميم، وأخرى كسرها إبتاعاً لكسرة الدال، المحتسب ٢٧٣/١، وانظر مختصر في شواذ القرآن/ ٤٩ .

وقال أبو علي: «وزعموا أن قسماً من العرب قالوا: (مُرْدُقِينِ) ، أرادوا: (مُرْتَدِقِينِ) ، فادغموا وأتبعوا الراء التي كانت تلتقي عليها حركة ما بعدها، أو تحرك لالتقاء الساكنين حركة الميم، فقياس هؤلاء أن يقرلوا (مُرْدُقِينِ) . انظر التكملة / ٢٧٤ .

قال سيبويه: فهذه الراء أقرب<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: إنما كان أقرب لأن بين الراء والذال الثانية من (رُدُّ يَاهَذَا) حرفًا ساكنًا، وليس بين الراء والميم من (مُرْدُقَيْن) حرف ساكن<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فلما كانت كذلك قَرِيتُ، كما قلت: (الجوارُ) حين قلت: (جَاوَرْتُ)<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: [ب/٢٠٥] يقول: تُبِتتِ أَلْفُ الوصل في قوله: (الْحَمْرُ)<sup>(٤)</sup> وإن تحرك ما بعده لشباتها في نحو: (أَفْأَلَلِ)، كما صَحَّتِ الواو في (الجوارُ)، حين بُتت في (جَاوَرْتُ)، وإن كان قد تنقلب في نحو: (سَيَاطُ)، فكذلك تشبث الألف في (الْحَمْرُ)، وإن سقطت في نحو: (سَلَّ)<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

(٢) قراءة (مُرْدُقَيْن) كما يراها سيبويه لإتباع الراء الضمة التي قبلها، وشبهه أبو سعيد هنا الإتباع مثل إتباع الدال ضمة الراء في قوله: (رُدُّ)، و(لَمْ يَزِدْ)، ومثله (جُرَّ ولم يَجُرَّ)، انظر شرح السيراني للكتاب، ج١١، ق ١٠٩، وانظر شرح عيون سيبويه/٣١٧.

(٣) الكتاب ٢/٤٦٠.

(٤) قوله: (الْحَمْرُ) إشارة إلى قوله سيبويه: «فإن قيل: فما بالهم قالوا: (الْحَمْرُ) فيمن حذف همزة (أَحْمَر)؟»، الكتاب ٢/٤٦٠.

(٥) هذه المواضع المحصورة في تعليق أبي علي وردت في الكتاب كما يلي: ومثل ذهاب الألف في هذا ذهابها في قوله: (سَلَّ) حيث حركت السين، فإن قيل: نسا بالهم قالوا: (الْحَمْرُ) فيمن حذف همزة (أَحْمَر)، فلم يحدفوا الألف لما حركوا اللام؛ فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة نحو (أَحْمَر)؛ ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت، وإذا استسقيمت بُتت، فلما كانت كذلك قويت . . . الخ». الكتاب ٢/٤٦٠.

قال الرماني في تفسير هذه المسألة: «ولا يجوز إثبات ألف الوصل إذا تحرك ما بعده إلا أن تكون مفترحة في مثل قولهم: (الْحَمْرُ)؛ من قبل أن ألف الوصل المقطوعة تشبه ألف =

قال سيبويه : وأما (رُدُّ دَاوُدَ) فبمنزلة (اسمُ موسى) ، لأنَّهما منفصلان وإنما التقيا في الإسكان<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يريد: التقى المثان، وما قبل الحرف الأول بساكن وهو الدال الأولى من (رُدُّ) فلا يجوز (رُدُّ دَاوُدَ) كما لم يجوز في (قومُ موسى) لأنَّهما منفصلان<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة<sup>(٣)</sup>  
قال سيبويه : ولا تدغم الباء وإن كانت قبلها فتحة ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة<sup>(٤)</sup>.

- == القطع من جهة ثباتها في الاستفهام من قولك: «أذكرين حرم»، و«ألله أدن لكُم» لأن هذه المدة تدل على الفرق بين الاستفهام والخبر، إذ لو حذفت ألف الوصل لالتبس الاستفهام بالخبر، فهي تثبت مدة ألف الاستفهام في الوصل، وتثبت في قولهم: «إي ها الله ذا»، و«بالله أغفر لي» ليس شيء من ألفات الوصل سوى هذه المفتوحة تثبت مع تحريك ما بعدها، أو قبلها، فلذلك جاز (الحَمْرُ)، ولم يجوز في (قَتَلُوا، اِقْتَلُوا) بثبوت ألف الوصل - انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٦، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٣/٢.
- (١) الكتاب ٤١١/٢، وقام العبارة: «... وإنما يدغمان إذا تحرك ما قبلها».
- (٢) يعلل أبو سعيد لهذه المسألة بقوله: «يعني لو أدغمتا الدال الثانية من (رُدُّ) في دال (داود) لوجب أن تحرك الدال وتغير كما لو أدغمتا الميم (يريد الميم في قوم موسى) لوجب تحريك السين من (اسم) (أي من اسم موسى)»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٠، والتوجيه نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٤/٢.
- (٣) الكتاب ٤١١/٢، وقام عنوان الباب: «... المتقاربة التي هي من مُخْرَجٍ واحد، والحروف المتقاربة مخارجها».
- (٤) الكتاب ٤١١/٢، وفي المخطوطة: «... وإن كان قبلها».

قال أبو علي: إنما قال في كل واحدٍ من الواو والياء لاتدغم إذا كان قبلها فتحة، لأنه إذا كان قبل كل واحد منهما من الحركة ماهو من جنسه كان أبعد له من الإدغام.

قال سيبويه: لأنهما يُخرجان ما فيه لِينٌ ومدٌّ إلى ما ليس فيه مدٌّ ولا لِينٌ<sup>(١)</sup>.

يقول: لو أدغمت الياء في الجيم لكنت قد أزلت عنه المدَّ واللين<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فلم تقو المقاربة عليها لما ذكرنا لك<sup>(٣)</sup>.

يقول: مثل (صُدُودٍ، وَعَمِيدٍ)، لايجوز معهما<sup>(٤)</sup> إذا كانا قبل حرف الروي غيرهما من السواكن، كما أن (الغَنَائِيَا) لايجوز معها غيرها من السواكن<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) انظر التكملة/ ٢٧٦، المقتضب ٢١١/١.

(٣) الكتاب ٤١١/٢، وفي المخطوطة: (المتقاربة)، وهذا اللفظ موجود في الكتاب في نص قبل هذا بقليل.

(٤) يريد الواو والياء حرفي المدِّ واللين.

(٥) انظر المقتضب ٢١٠/١، والمعنى أن الياء مع الجيم والواو مع الياء التي من مخرجها في تباين الكيفية والحكم كالألف من الحروف المتقاربة لما فيهما من اللين، وإن لم تبلغوا منزلة الألف، فإذا كانت الواو ساكنة والياء في موضع ردف لم يجز في مكانها غيرها، كقول الشاعر:

يا قومُ مالي وأبأ ذؤيبِ  
كنتُ أتوتُّهُ من غيبِ  
يُسبِّمُ عَطْفِي وَيَبِزُّ قُرْبِي  
كأنسي أرتبته برئيبِ

فالياء في (ذؤيب، وغيب) والواو في (توب) رَدَفٌ، ولو قال: (أتوتُّهُ من غرب) لم

قال سيبويه: وإذا كانت الواو قبلها ضمة، والياء قبلها كسرة فهر أبعد للإدغام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: امتناعهما من أن يدغمًا فيما قاربهما إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، يقوِّي ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح لأنهما إذا انفتح ما قبلهما فهما الحرفان اللذان إذا انضم ما قبل أحدهما أو انكسر امتنع فيهما الإدغام<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حَرْقِيَّ غُنَّةً<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: أي جعلوا الميم إذا وقعت قبل الياء بمنزلة النون في أن لم تقلب فاءً للإدغام، كما تركت الميم المبدلة من التون قبلها ميمًا ولم تدغم في الياء، وإنما لم تدغم التون لاجتماعهما في الغنة<sup>(٤)</sup>.

== يجوز أن يكون بيتٌ مردفًا وبيتٌ غير مُردف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٣. الكتاب ٤١١/٢.

(٢) يقول أبو سعيد في تفسير هذه المسألة: وذكر سيبويه أولاً أنه لا يجوز إدغام الياء المفتوح ما قبلها في الجيم، والواو المفتوح ما قبلها في الميم، ثم قال: وإذا كان ما قبل الواو مضمومًا وما قبل الياء مكسورًا كان أبعد لأدغامها في الميم والجيم ومثلها: (يَظَلِمُوا مَا مَلَكًا، واطلمي جابرًا...) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٤، وانظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٨.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢، وقد سبق هذه العبارة قول سيبويه: «الميم لاتدغم في الياء، وذلك قولك: (أكرم به)، لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: (العَتِيرُ، وَمَنْ يَدَا لَكَ)، فلما وقع مع الياء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه».

(٤) يذكر الرماني وغيره الحروف التي لاتدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها، ويصفونها بأنها أفضل منها بزيادة الصوت، وهي التي يخل بها الإدغام بإذهاب زيادة الصوت، ويحصرونها في خمسة حروف هي (الميم، والفاء، والشين، والراء، والضاد)، قال الرماني: «فالميم ==

قال سيبويه: وهي تَنْشَى بأن ممها غيرها، فكرهوا بأن يُجحفوا بها (١).

أي لو أدغمت الراء (٢) في اللام أو في النون لقلبت إلى إحداهما، فذهب التكرير ونقص الصوت.

قال سيبويه: ويقوي هذا - أي أن الزائد لا يدغم في الناقص - أن الطاء وهي مُطبَّقة لا تُجعل مع الشاء تاءً خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباق (٣).

قال أبو علي: لا تدغم الطاء في التاء، قولك

== لاندغم في ماقاربا من الباء، وتدغم الباء فيها، وإنما لم تدغم، فضيلتهما بالفتحة، وأنه يفر إليها من النون بالمشكلة في (العَنْتَر) وشبهه، فلا يجوز أن يفرّ منهما في هذا الموضع الذي يفرّ إليها فيه، فصارت بمنزلة النون في أنها لا تدغم في الباء لاجتماع سببين: الفتحة التي في النون، وأنها ليست من مخرجها، إذ النون طرف اللسان والباء من الشفتين، وكذلك سبيل الميم في أنها لا تدغم في الباء لاجتماع سببين: الفتحة التي في الميم، وأنه يفرّ إليها من النون مع الباء، فاستويا في الحكم بامتناع الإدغام، وكانت علة كل واحد منهما نظير علة الأخرى، فلا يجوز الإدغام في (أكرم بَدُوًّا) - لا بيْتًا - . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٩.

(١) الكتاب ٤١٢/٢ مع اختلاف يسير، وهذا تابع لقول سيبويه: «والراء لا تدغم في اللام ولا في النون لأنها مكرّرة، وهي تَنْشَى...».

قال الرماني: «ولاندغم الراء في المقاربة من اللام والنون للتكرير الذي فيها، فلا يجوز: (الْحَرْزُ لَيْلَةً)، و(الْحَرْزُ نَقْلًا) إلا بالإظهار، ويجوز: (هَلْ رَأَيْتَ) و(مَنْ رَأَيْتَ) بالإدغام لتقارب الحرفين من غير إخلال». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٩.

(٢) في المخطوطة: (الواو).

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

أدغمت أبقيت الإطباق لثلا يذهب من الصوت شيء<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه : لأن [ما] كان أقرب إلى حروف الفم [أ/٢٠٦] كان أقوى على الإدغام<sup>(٢)</sup>.

أي على أن يدغم فيهما ، فالهاء التي هي أقرب لاتدغم في الهاء التي هي أبعد<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي في إنشاد سيبويه: <sup>(٤)</sup>

وَمَسْحِيٍّ مَرَّ عَقَابٍ كَامِسِرْ

قال : من أثبت في مثل (عليهي فاعلم) ياء أثبتته في (مَسْحِيٍّ) ، ومن لم يثبت لم يثبت .

(١) يقول أبو سعيد : «... لاختتار إدغام الطاء في التاء ، لأن الطاء مطبقة؛ فيكرة ذهاب إطباقها بإدغامها في التاء ، وكذلك كان أبو عمرو يقرأ «بَسَطْتُ إِلَيَّ يَدَكَ» ، ووقال أَحَطْتُ بما لم تُحِطْ به» و«فَرَطْتُ فِي جَنَبِ اللَّهِ» ، ونحوه ، تدغم الطاء في التاء ويبقى منها صوت؛ لثلا يُخلُ بحرف الإطباق. «... ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج١٦ ، ق ١١٤ - ١١٥ .

(٢) الكتاب ٤١٢/٢ وما بين المعرفتين زيادة منه ، وقيله قوله: «ولاتدغم الحاء في الهاء» كما لاتدغم الفاء في الهاء .

(٣) لما كانت الحاء التي هي أقرب إلى حروف الفم لاتدغم في الهاء التي هي أبعد ، فكذلك الهاء في الفاء للسبب نفسه ، وقد مثل سيبويه لذلك بقوله: (أَمْخُ هَلَاكًا) فالبيان أحسن من الإدغام ، قال أبو سعيد: «ولأن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حاءً لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذي قبله ، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها لكي لا يكون الإدغام في الذي فوقه ، ولكن الذي من مسخرجه» . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج١٦ ، ق ١١٥ . وانظر أيضاً الأصول في النحو ٤١٤/٣ .

(٤) أنشده سيبويه على ما أدغمت العرب فيه الهاء في الحاء ، وقيله:

كَأَنَّهَا بَنْدُ كَلَالِ الزَّاجِرِ

وهو من الرجز ، ولم ينسبه لقاتل ، وبين القصد من الشاهد حيث قال: «يريدون: =



قال أبو الحسن : لا يجوز الإدغام في (ومسحه) ، ولكن الإخفاء

جائز .

== ومسحه . فأخفى الهاء عند الحاء . انظر الكتاب ٤١٣/٢ ، وخالفه المراد في هذه المسألة محتجاً بأن السين في (مسيح) ساكنة فكيف تسكن الحاء بعدها وقال: هذا من الخطأ الفاحش، ولكن الإخفاء حسن . وردّ عليه ابن ولاد ذلك بأنه إنما جاز التقاء الساكنين في هذا البيت على ضعفه لأنه لا يلزم الإدغام، وذكر لذلك وجهين من الاحتجاج، انظر الانتصار، ٣٣٠ وفيه (ومسحهم) مكان (ومسيح)، وروى أبو سعيد هذا الرجز وفيه: (ومسحه . . .) وقال: « وأما إدغام الهاء في الحاء إذا كانت قبلها بأن يقلبها حاءً، أو إدغام الحاء فيها إذا كانت بعد الحاء بأن تقلب حاءً فصحيح قد ذكرناه، وأما الاستشهاد بهذا الشعر فسهرٌ وغلط، لأن الإدغام لا يصح في البيت من أجل اجتماع الساكنين، لأن السين ساكنة، والحرف الأول من المدغم وهو الحاء الأولي بعد السين ساكن أيضاً، ولا يدغم حرف بعد ساكن في مثله إلا أن يكون الساكن من حروف المدّ واللين نحو (دأبه، وأصم، وثمود الشوب)، ويبطله أن الإدغام فيه يكسر البيت، ويبطله أيضاً أنه قال: «ومما أدغمت العرب الهاء فيه في الحاء» وليس الأمر كذلك؛ لأن الحاء قبل الهاء في الكلمة فكيف يدغم الثاني في الأول؟! شرح السيرافي للكتاب، ١١٦، ق ١١٦ . وأنشد هذا البيت الرماني دون نسبة وقال بعدم جواز الإدغام فيه من ثلاثة وجوه: أحدها: أنه ينكسر الشعر لو أدغم، والثاني: أن الذي قبل الأول ساكن ليس بحرف مدّ ولين، فهو يمنع من الإدغام . والثالث: أن الحاء لا تدغم في الهاء، وقد تروم بعض الناس أن الهاء أدغمت في الحاء كقول سيبويه: «ومما قالوا في إدغام الهاء مع الحاء . . .»، وهذا غلط ممن ظنه على سيبويه لما بيتاً من الإدغام لا يجوز هاهنا أصلاً فلما امتنع صاروا إلى الإخفاء، فكأنه قال: «ومما قالوا في إدغام الهاء مع الحاء بالإخفاء» الذي يقرب من الإدغام هذا البيت الذي أنشده . وقد أفصح بذلك الأخصش فقال: لا يجوز فيه الإدغام أبتة، ويجوز الإخفاء . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧٠، وانظر أيضاً النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٦/٢ - ١٢٥٧، وانظر أيضاً المحتسب ٦٢/١، وسر صناعة الإعراب ٥٨/١، ولابن جني في هذا كلام لطيف في الكتابين .

قال أبو علي: ذهب أبو الحسن إلى أن الذي قبيل المدغم الساكن ساكن ليس بحرف مد، وهذا ليس في الكلام نظيره<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فأجريت مجرى الميم مع الباء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أجريت الحاء مع العين مجرى الباء مع الميم في أن أدغم العين في الحاء ولم تدغم الحاء في العين، كما أدغم الباء في الميم، ولم تدغم الميم في الباء<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فجعلتها بمنزلة الهاء<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: جعلت العين بمنزلة الهاء في أن لم تدغم الحاء فيها في نحو (أَمْذَحَ عَرَقَةً)، كما لم تدغم الحاء في الهاء في (أَمْذَحَ هَلَالًا). وأدغمت العين في الحاء فيها في نحو (اقْطَعِ حُمَلًا)، كما أدغمت الهاء في الحاء بعد قلبه حاءً في نحو (اجْبِهْ حُمَلًا).

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) الكتاب ٤١٣/٢، وقبله قوله: ولم تدغم الحاء في العين في قوله: (أَمْذَحَ عَرَقَةً)؛ لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين وهي مثلها والرخاوة مع قرب المخرجين، - فأجريت . . . انظر الأصول في النحو ٤١٥/٣، وانظر التكملة/٢٧٧.

(٣) أرجع الرماني عدم جواز إدغام الحاء في العين لاجتماع أسباب منها: الاختلاف بالهمس، والجهر، والشدة، والرخاوة، ومنها أيضاً أنهم يفرون إلى الحاء من العين إذا اجتمعت العين والهاء، وهي مع ذلك المخرج الثاني من حروف الحلق، فلم يجوز إدغام الحاء في العين إذا قلت: (أَمْذَحَ عَرَقَةً) ولكن يجوز قلب العين إلى الحاء ثم الإدغام، وهذا القلب إنما هو لطلب التعديل . . . فنقول: (أَمْذَحَ عَرَقَةً) كما قلت: (اجْبِهْ عِنَّةً) فقلبت الحرفين جميعاً إلى الحاء . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧١.

(٤) الكتاب ٤١٣/٢، وهذه العبارة من قام سابقتها.

- قال سيبويه: كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء (١).
- أي في أن لم تدغم في الباء كما تدغم النون (٢).
- قال سيبويه: وقد خالفت الحاء في الهمس والرخاوة (٣).
- يقول: الغين وإن كانت رخوة، فليست تبلغ رخاوة الحاء.
- قال سيبويه: ويدلُّك على حسن البيان عزَّتها في باب رَدَّتْ (٤).
- قال أبو علي: أي لا يكاد يجيء (كعفت) إلا قليلاً (٥).

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) يقول أبو سعيد: ولو كانت الحاء تدغم في العين لكانوا لا يقلِّبون الحاء حاءً. بل كانوا يدغمونها في العين، كما أن الميم لو كانت تدغم في الباء ما كانت تقلب النون ميماً مع الباء في قولك: (عَتَّير، وشَتَّاء)، بل كانوا يدغمونها في الباء فيقولون: (عَتَّير، وشَتَّاء)، فأجريت العين مع الحاء مجرى الميم مع الباء، فجعلتها بمنزلة الباء، يريد: قلبت من الباء حاءً إذا كانت الحاء مع العين، كما جعلت الميم بمنزلة النون في (عَتَّير وشَتَّاء). شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٦.

(٣) الكتاب ٤١٣/٢، وقام العبارة: والغين مع الحاء البيان أحسن، والإدغام حسن،... والحاء مع الغين البيان أحسن، لأن الغين مجهزة وهما من حروف الحلق ٤٠٠، وانظر الأصول في النحو ٣/٣١٥، التكملة/ ٢٧٧.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) يقول أبو سعيد وإن التقاء الغيتين أقل من التقاء الحائمين ألا ترى أن ماعين فعله ولامه خاء قد جاء منه حروف جماعة نحو (رَحَّ المعين) و(رَحَّ في ققاء) إذا دفع، و(رَحَّها يَرَحُّها) إذا نكحها، و(سَخَّ البرول) إذا أخرجها قليلاً قليلاً، و(المخَّ، والفخَّ، والصخَّ) الصباح، ولا أعلم غيتين التقتا عيناً ولاماً، وقد تكون الغيتان عيناً ولاماً وبينهما، حاجز، قالوا: (عَتَّيْفَةٌ من بَعَلٍ ومن عَشْبٍ) إذا كانت الروضة ناضرة متخيلة، و(الرَّغِيْبَةُ) لبن يحمق حتى يشتد حمضه، فقله التقاء الغيتين في باب (رددت) توجب حسن البيان إذا كانت خاء بعدها غين؛ لأننا لو لم نبين وأدغمنا الحاء في الغين لالتقت غيتان. شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٧.

قال سيبويه: فشَبَّهت بالخاء مع الغين كما شَبَّه أقربُ مخارجِ الحلق إلى اللسان<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يعني الخاء والغين شَبَّه<sup>(٢)</sup> بحروف اللسان في أن أخفي النون معهما، فكذلك شبه أقرب مخارج الفم إلى الحلق بحروف الحلق، فصار البيان فيه أحسن كما أنه في حروف الحلق أحسن.

قال سيبويه: فإن شئت كان إدغامًا بلا غُنة فتكون بمنزلة حروف اللسان<sup>(٣)</sup>؛ لأنها تصير لأمًا خالصة إذا أدغمت بلا غُنة ولا يكون لها في الخياشيم حظ، وإذا أدغمت بغُنة لم تزل عنها الغُنة والحظ الذي لها من الخيشوم، وهو أحسن لأن هذه النون لا مخرج لها من الفم.

قال سيبويه: لأن صوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب<sup>(٤)</sup>. كما للنون فيها، فإذا أدغمت النون في اللام تذهب الغُنة لأنه لا غُنة في اللام، فهما لا يتفقان فيها<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) هكذا بالإفراد، يريد: شبه كل منهما.

(٣) الكتاب ٤١٤/٢، وقد أتبع أبو علي كلام سيبويه بتعليقاته دونًا فصل.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢، وقد علق أبو علي على هذه المسألة دون فصل - كما فعل في سابقها. وفي الكتاب: (لأن الصوت . . .) معرفة بالألف واللام.

(٥) الحديث في هذه الفقرة وسابقها يدور حول إدغام النون مع الراء، وإدغامها في اللام بغُنة تارة وبغير غُنة، قال الرماني: وحكم النون مع سائر حروف الفم الإخفاء، ومخرج النون معهن من الخياشيم، ولذا وجب للنون الإخفاء مع هذه الحروف من حروف الفم لأنها على حال وسط بين حالين لم تتباعد عنها كتباعدها من حروف الحلق، فيجب الإظهار، ولم تقاربه تقاربًا شديدًا كتقاربها من الأحرف الخمسة فيجب الإدغام وحصلت معهن على مقارنة هي وسط بين الحالين، فلم يصلح فيها الإظهار ولا الإدغام ووجدوا لها مخرجًا من الخياشيم =

قال سيبويه : وتُقلَّبُ النون مع الباء ميمًا لأنها من موضع تعتلُّ فيه النون<sup>(١)</sup> .

يقول: الباء من موضع تعتل فيه النون، أي من الشفة والنون تعتل في الشفة مع الميم فتقلب ميمًا نحو (مِنْ مَطْرٍ) .

وقال أبو علي أيضًا: يقول: اعتلت النون مع الباء، لأن الباء من موضع تعتل فيه النون وهو الشفَّةُ، واعتلالها في ذلك الموضع نحو قلبك إيَّها مع الميم ميمًا في نحو [مِنْ ٢٠٦/ب] مَطْرٍ، فكما اعتلت مع الميم، كذلك اعتلت مع ماهو من مخرجه وهو الباء، كما أنه لما اعتلت النون مع اللام في نحو (مَنْ لَكَ) فقلبت لامًا، كذلك أعلت فيما قرب من اللام وهو الراء فقلبت: (مَنْ رَأْسِدٌ)، فأدغمت في الراء لقرنها من اللام .

قال سيبويه : فكروها أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون<sup>(٢)</sup> .

---

== يخف إخراجها منه على نحو الحقة بالإدغام، لأن اللسان يرتفع رفعة واحدة للحرف في المدغم، وفي النون التي تخرج من الحياشيم، لأنه ليس عمل إلا في الحرف الذي بعدها، فالإخفاء فيها كالإدغام في رفع اللسان مرة واحدة، وليس كذلك الإخفاء في غيرها من الحروف . . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧٣ . انظر كذلك الأصول في النحو ٤١٦/٣، التكملة/٢٧٨ .

(١) الكتاب ٤١٤/٢ .

(٢) الكتاب ٤١٤/٢، وهذا بعد قوله: «وُدغَم النون مع الواو بغنة وبلاغنة، لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون، وإنما منمها أن تقلب مع الواو ميمًا أن الواو حرف لين يتجاوى عنه الشفتان، والميم كالباء في الشدة والزام الشفتين، فكروها . . .»

قال أبو علي: أشبه الحروف من موضع الواو بالنون هو الميم<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: وليس مثلها في اللين والتجافي والمد<sup>(٢)</sup>.

أي ليس الميم مثل الواو في اللين والتجافي فتبدل من النون قبل الواو والميم، كما كان الميم في (شْتَبَاء) كالباء في الشدة وإلزام الشفتين، فأدغم النون في الواو ولم يبدل ميمًا، فأما مع الباء فإنها أبدلت ميمًا ولم تدغم في الباء لموافقة الحرف الحرف في الشدة وإلزام الشفتين.

قال سيبويه: لأنه ليس مُخْرَجَ (لَيْسَ) من طرف اللسان أقرب إلى مُخْرَجِ الرَّاءِ من الياء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: كما أدغم في الراء وفي اللام لقرب مخارجهما كذلك أدغمت في الياء لقرب الياء عما أدغمت فيه النون وهو الراء واللام

(١) تدغم النون في خمسة أحرف بجمعهم قولك: (ويُرْمَلُ)، فإذا أدغمت فيها تحولت من جنسها، وصار مخرجها من مخرجها، فإذا أدغمت في النون صار مخرجها من الفم، لأن الحرفين إذا أدغم أحدهما في الآخر لم يميز أن يختلف مخرجهما، فلما كان مخرج النون المتحركة من الفم، وجب أن تكون الساكنة المدغمة فيها من الفم، لأنها لو كانت من الخيشوم اختلف المخرجان، وإذا أدغمت النون في (الراء واللام والواو والياء) فإنها تدغم بغنة وغير غنة، فإذا أدغمت بغير غنة فلأنها تصير من جنس هذه الحروف، فتكون مع الراء راءً، ومع اللام لامًا، ومع الواو واوًا، ومع الياء ياءً، وهذه الحروف ليس لها غنة، وأما إذا أدغمت بغنة فلأن النون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الألف.

والغنة: صوت من الخيشوم يتبع الحرف وإن كان خرج الحرف من الفم، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١٤، ق ١١٨، وانظر الأصول في النحو ٤١٧/٣.

(٢) الكتاب ٤١٤/٢، وهذا النص من تمام سابقه.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢، والكلمة بين المقرفتين ساقطة من طبعة بولاق، ثابتة عند أبي علي وأبي سعيد.

كما أعلنت مع الباء في (شَنَبَاء) لما أذغمت في الميم التي هي من مُخرج الباء (١).

قال سيبويه: فلما وصلوا إلى أن يكون لها مُخْرَجٌ من غير الفم، فإنْ أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة (٢).

قال أبو علي: لو جعلوها من الفم دون الخيشوم مع هذه الحروف التي من الفم لاستعملوا ألسنتهم مرتين لما كان يلزم من الإدغام، فلما جعلت من الخيشوم استعملت الألسنة مرة واحدة إذ لم يدغم ولم يجتمع مثلان.

قال أبو علي: التون مع سائر الحروف ثلاث رُتب: (٣) تدغم مع اللام

(١) يقول أبو سعيد: «جعل سيبويه إدغام التون في الباء حملاً على إدغامها في الواو، لأن الباء والواو كأنهما من مخرج واحد - وإن تباعد مخرجاهما - لما بينهما من الاجتماع في المدّ واللين . . . وأنه ليس بعد حروف طرف اللسان كالطاء وأختيها والظاء وأختيها أقرب إلى الباء من الواو، والتون من مخرج الواو، ويدغمون التون فيها؛ ليريك ملاسة التون للباء بهذه الضروب من التعلق لتصح إدغامها في الباء . . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٠، انظر مزيداً من التفصيل في الأصول في النحو ٤١٧/٣ - ٤١٨.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢، وفيه: « . . . كان أخف . . . »

(٣) بين أبو سعيد أن التون تخفى إذا كانت ساكنة قبل خمسة عشر حرفاً من حروف الفم وهي (القاف، والكاف، والجيم، والشين، والضاد، والصاد، والسين، والزاي، والطاء، والذال، والطاء، والظاء، والذال، والثاء، والفاء) . وأن من الناس من يخفيها قبل الفين والحاء . وإنما أخفاها عند هذه الحروف لأنها حروف الفم وللتون مخرج من الفم؛ فصارت هذه الحروف ملاسة للتون باشتراكهن في الفم . . .

قال: وإنما ساء هذا في حروف الفم دون حروف الحلق لقرب مدخل الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الحلق . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢١، وقد تقارب لفظ الأصول مع لفظ الكتاب في هذه المسألة. انظر الأصول في النحو ٤١٧/٣، التكملة/٢٧٩.

والراء لقرب المخرج، وتدغم في الميم لاشتراكهما في الغنة، وتعل مع الباء لموافقة ما أدغم فيه من المخرج وكذلك في الواو، وتدغم أيضاً في الياء، لأنها تدغم في الواو فكأنها من مخرجها. فالنون إنما أعلت مع هذه الحروف سوى اللام والراء بواسطة الميم، فهذه رتبة لها، والثانية من رتبها: أنها تخفى مع حروف الفم فلا تدغم ولاتبين، لكن لها معها حالة بين البيان والإدغام، لأنها لم تقرب منهن قربها من الحروف الموافقة لها في المخرج، والموافقة له في الصوت نحو الميم ولم تبعد عنها بُعد الحلقية، فصارت لها معهن كذلك منزلة بين المنزلتين، والثالثة من رتبها: أنها تبين مع حروف الحلق بيانياً شديداً، لأنها لا توافقها في المخرج ولا تقرب منها كما قربت منها حروف الفم، فلما بُعدت عنها غاية البعد بينت معها، فأما إخفاؤها مع العين والحاء فلقربها من القاف.

قال سيبويه: وكان أصل الإدغام كثرة الحروف للفم<sup>(١)</sup>.

قال: يقول: كثرت حروف الفم<sup>(٢)</sup>، فوجب الإدغام [٧٠٧/أ].

قال سيبويه: وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة

فليس مخرجها من الخياشيم<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: النون إذا أدغمت في الحروف التي تدغم فيها، فليس

مخرجها من الفم، لكنه من حيث الحروف التي تدغم، وإذا بينت ولم تخف

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وفيه: ... الإدغام وكثرة... .

(٢) في المخطوطة: (وجب) من غير الفاء، والقول لأبي علي رحمه الله.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢.



كانت أيضاً من الفم، فإذا سكنت مع حروف الفم، وأخفيت فهي من الخياشيم.

**قال سيبويه:** ولم نسمعهم قالوا في التحرك (حين سُلَيْمان) فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي مخرجها معها من الخياشيم<sup>(١)</sup>.

**قال أبو علي:** يقول: لم يجعل مخرج النون من الخياشيم متحركة مع حروف الفم كما جعل مخرجها منها ساكنة مع حروف الفم<sup>(٢)</sup>.

**قال سيبويه:** ولم تقرب قرب هذه الستة<sup>(٣)</sup>؛ التي قَلَبَتِ النُّونَ وهي الراء واللام والميم والياء.

**قال سيبويه:** فلم يحتمل عندهم حرف<sup>(٤)</sup>، الفصل.

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وفي شرح السيرافي: (خَنَّ سُلَيْمان)، ورواية الرماني توافق ما في الكتاب والتعليقة، وفي المتن ٧٠٠/٢: (خَنَّ سُلَيْمان) كما قالوا: (خَنَّ موسى).

(٢) يقول أبو سعيد: «يعني إذا تحركت النون قبل السين وأخواتها وسائر الحروف التي تُخْفَى قبلها النون وتخرج من الخياشيم لم تسكن كما تسكن النون المتحركة قبل الحروف التي تدغم فيها للإدغام، من قبل أنها لا تحرك حتى تصير من مخرج الذي بعدها، وترتيب لفظ سيبويه: (ولم نسمعهم قالوا: (خَنَّ سُلَيْمان)، كأنه قال: ولم نسمعهم أسكنوا النون المتحركة مع الحروف التي تُخْفَى النون معها، نحو السين والقاف والكاف وسائر حروف الفم سوى ما يدغم فيه» - شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢، وانظر النص في التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٦٠/٢.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢، وقد أتبع أبو علي نص الكتاب بتعليقه دون فصل، والمراد بالستة في كلام سيبويه حروف الحلق، وقد نوه سيبويه أن النون لا تدغم في حروف الحلق ألتهته، انظر

الأصول في النحو ٤١٨/٣، التكملة/ ٢٧٩

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

قال أبو علي: يقول: لم يحتمل التَّوْنُ وليس حرف من مُخرجه غيره أن يدغم في أكثر من ستة أحرف للمقاربة<sup>(١)</sup>.

**قال سيبويه** : وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف **بَيْتَةً**، والواو والياء بمنزلتها مع حروف الخلق<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ترتب هذا الكلام أن يقال: ويكون التون إذا كانت ساكنة وكانت من نفس الحرف **بَيْتَةً** مع الميم والواو والياء . وقوله: بمنزلتها مع حروف الخلق؛ أي في البيان<sup>(٣)</sup>.

**قال سيبويه** : وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس<sup>(٤)</sup>،  
الفصل .

قال أبو علي: يقول: لو أدغمت التون في الواو ونحوها متصلة كما تدغم فيها منفصلة لالتبس (قَتَوَاءُ بِقَوَاءُ) التي هي من (القَوُ)<sup>(٥)</sup>، وكذلك

---

(١) يفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: «يريد: لم تحتمل التون وهي حرف ليس من مخرجه غيره قلبها قبل حرف سوى هذه الأحرف الستة، وليس غير هذه الحروف مثلها» - شرح السيراني للكتاب، ج١، ١١٢، ق ١٢٢.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢.

(٣) بين أبو علي أن للتون أربع أحوال هي: الإدغام، والإخفاء، والقلب، والبيان، ومثل للحروف التي تصاحبها في كل حالة من هذه الحالات - انظر التكملة / ٢٧٨.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) يقال: **جَبَلٌ قَرٌّ**، و**وَتَرٌ قَرٌّ**، كلاهما مختلف القَوِيُّ، وأقوى الجبل والوتر: جعل بعض قَوَاءً أغلظ من بعض، ومنه الإقواء. في الشعر، وهو من عيبه حين ينقص الحرف من الفاصلة (أي من عروض البيت) - انظر لسان العرب ٢٠٧/١٥ (قوا).

سائر هذه الكلمات بالمضاعف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: {قال} سيبويه: فصار هذا بمنزلة المنفصل في قوله:  
(من مُثَلِّك) (٢).

قال أبو علي: يقول: إنه بمنزلة المنفصل في جواز الإدغام فيه كما جاز  
في المنفصل ولم يمنع الإدغام كما امتنع من (قَنَوَاء) لأنه لا يلتبس  
بالمضاعف كما كان يلتبس به (قَنَوَاء) (٣).

(١) يقول الرماني: «التون تغلب لسته أحرف؛ لقرنها منها القرب الشديد، ولا تغلب لغيرها،  
فخسفة منها تغلب وتدغم فيما بعدها، وواحد تغلب فيه ولا تدغم وهو في (العَتِير) ونحوه  
والتون الساكنة التي من نفس الحرف في الكلمة الواحدة تظهر مع الميم والياء والواو لثلاث  
يلتبس بالمضاعف فتقول: (شَاءَ زَيْمًا، وَعَنَمَ زَيْمًا، وَقَنَاءُ، وَقَنِيَّةٌ، وَمُنِيَّةٌ، وَكَنِيَّةٌ)، فتظهر  
مع هذه الأحرف الثلاثة - لما بيئنا - ولا يلزم أن تظهر في (شَبِيَاء) كما لزم أن تظهر في  
(قَنَوَاء) من قبل أنه لا التباس في هذا... شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٧٤، وانظر  
من بدأ من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ١٧٢، الأصول في النحو  
٤١٨/٣ - ٤١٩، والتكملة/٢٧٨.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢، وما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المقام، وصحابة الكتاب هي قوله:  
«وسمعت الخليل يقول في (انْقَعَلَ) من (وَجَلَّتْ): (إِوَجَلَّ) كما قالوا: (أَمْحَى) لأنها تون  
زيدت في مثال لامضاعف فيه الواو، فصار هذا...»

(٣) إذا لم يقع ليس أدغمت التون وذلك في شيئين:  
أحدهما: أن تكون الكلمتان منفصلتين، فيعلم بالانفصال حروف كل واحدة من حروف  
الأخرى كقولك: (مِنْ مَالِكٍ، وَمَنْ رَأَيْدٍ، وَمَنْ يَأْسِرٍ).

والآخر: أن تكون الكلمة يعلم من بنيتها أن فيها تونًا منغمسة، كقولك: (أَمْحَى) وهو  
انْقَعَلَ لأنما إن لم يجعلها (انْقَعَلَ) وجعلنا المشددة أصلية صارت (انْقَعَلَ)، وليس في الكلام  
(انْقَعَلَ)، وكذلك لو بنينا من (وَجَلَّ) انْقَعَلَ قلنا: (إِوَجَلَّ) ومن (يَسَرَ) فَأَدغمتنا  
لِوَالِ اللِّس، فصار ما يزول فيه اللس من كلمة واحدة بمنزلة كلمتين. انظر شرح السيرافي  
للكتاب، ج١١، ق ١٢٢ - ١٢٣، التكت في تفسير كتاب سيبويه ٤١٩/٢.

**قال سيهويه:** والنون ليست كذلك، لأن فيها غنة فتلتبس بما ليس فيه الغنة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: كأن قائلًا قال: هلا بين النون قبل الباء في (شَمَاء) و(العَمْبَر) كما يُنْت قبل الواو في (قَنَاء)، لأن النون التي هي عين لا تتبين من الميم كما لم تكن تتبين لو أدغم فقييل: (قَوَاء) من المضاعف الذي عينه واو، ولم يتفصل منه، فقال: جاز ألا تُبين النون في (شَنَاء)، ولم يجز ألا يُبين في (قَنَاء)، لأن (شَنَاء) يُعلم أن الميم فيه بدل من النون إذ ليس في الكلام ميم ساكنة أصلية قبل ياء، فليس فيه مثل (عَنْب) ولا نحوه، وفيه مثل (قَرُوكي ومي)، فإذا أدغم في هذه المواضع التيس، ولا يلتبس في (العَمْبَر) لما ذكرنا.

**قال:** وإنما احتمل ذلك في الواو والياء والميم<sup>(٢)</sup>.

أي إظهار النون معهن في (كُنَيْة، وقَنَاء، وزُئِم)<sup>(٣)</sup>.

**قال سيهويه:** وليس حرفٌ من الحروف التي تكون النون معها من الخياشيم<sup>(٤)</sup> [٢٠٧/ب] هي حروف الفم نحو القاف والجيم، أي لا تدغم النون في شيء من هذه الحروف كما أن النون لم تُدغم فيهن، ولو أدغمت

(١) الكتاب ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) بين سيهويه أن العلة في الإظهار هي بعد المخارج، فاحتمل بيان النون مع هذه الحروف في كلمة واحدة كالمثلة التي أوردها أبو علي هنا.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢، وقام كلامه: «... الخياشيم يُدغم في النون، لأن النون لم تدغم فيهن حتى يكون صوتها من الفم وتُقلب حرفًا بمنزلة الذي بعدها».

النُّونَ فِيهِنَّ، لَصَارَ صَوْتَهَا مِنَ الْفَمِ دُونَ الْخَيْشُومِ، وَلَقَلِبَتْ حَرْفًا فَمَوِيًّا، فَجَعَلَتْ بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ يَكُونُ بَعْدَهَا مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الَّتِي كَانَتْ تَدْغَمُ فِيهَا لَوْ أَدْغَمْتَ<sup>(١)</sup>.

**قال سيهويه:** لأنه قد امتنع أن يُدغم في النون ما أدغمت فيه<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: لم يدغم في النون الميم ولا الياء ولا الواو ولا الباء ولا الراء. وقد أدغمت هي في هذه الحروف، فكَذَلِكَ كَرِهَ أَنْ تُدْغَمَ اللَّامُ فِيهَا وَإِنْ أَدْغَمْتَ هِيَ فِي اللَّامِ<sup>(٣)</sup>.

**قال سيهويه:** وكذلك لم يدغموها فيما تَقَاوَتَ مَخْرَجُهُ عَنْهَا، ولم

---

(١) يقول أبو سعيد: «أعلم أنهم جعلوا الإدغام في النون ضعيفًا لتفريقها، وخروجها مرة من الفم، ومرة من الخيشوم، فصار ذلك طريقًا لإدغامها في ما يبعد من مخرجها، وقلبها إلى غيرها من غير إدغام كتحرك قلبها في (عَتِيرَ، وَمَنْ بَلَى) فلم يدغموا فيها شيئًا من الحروف التي معها من الخيشوم لبعدهن منها، ولأن النون لم تدغم فيهن لبعدها منهن»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١٦، ق ١٢٣، وانظر النص نفسه في النكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٦٢/٢، وشرح عيون سيهويه/٣٢٠.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) يفسر أبو سعيد هذا بقوله: «يريد: أن النون إذا كانت لا يدغم فيها ما تدغم هي فيه لما لا تدغم هي فيه أبعد من أن يدغم فيها، وأما إدغام اللام فيها فلأن اللام حرف وقع التصريف به مع الألف فأدغمت لكثرتها في حروف كثيرة حتى أدغمت فيما بعد من مخرجها وهو الضاد والشين فكان إدغامها في النون وهو من مخرجها أولى، فلما أدغمت اللام في النون في حال التصريف جاز إدغامها فيها في غير التصريف، والبيان أحسن لضعف النون عن الإدغام فيها، ولأن النون قد أدغمت في أحرف لم يدغم فيها شيء منهن، فكانت يستوحشون من الإدغام فيها لخروجها عن نظائرها»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١٦، ق ١٢٤.

يُوافقها إلا في الغنّة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: لما أن لم تدغم الميم في الباء وهي مثلها في أنها من مُخرجها وموافق لها في الشدّة وإلزام الشفتين فيها الضمّ، لم يدغموها في النون وإن كانت النون قد أدغمت فيها إذ كانت النون قد تفاوت مخرجها عن الميم، فلم يوافق الميم إلا في الغنّة، فإذا لم تدغم الميم فيما وافقها من جهتين وهو الباء، كان أخرى ألا يدغم فيما لم يوافقها إلا من جهة واحدة، أعني الغنّة، وهو النون والجهتان اللتان وافقت الميم فيهما الباء الشدّة والمخرج.

قال سيبويه: وهي مع الطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين جائزة<sup>(٢)</sup>.

يعني أن إدغام اللام في هذه الحروف جائز وليس حسن إدغامها فيها كحسن إدغامها في الرؤ<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: لأن اللام لم تسفل إلى أطراف الأستان<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢ - ٤١٧.

(٣) قال أبو سعيد في شرح هذه المسألة: وأراد: إدغام اللام في هذه الحروف الستة جائز، وهي تلي الرؤ في حسن إدغام اللام فيها إذا لم يكن لام التعريف، وليس جواز الإدغام فيها ككثرتها مع الرؤ، لأن الرؤ من مخرجها وفيها انحراف مثل ماقيها، وهذه الحروف تراخين عنها، ومخرجها من الثنايا، وليس فيهن انحراف كما فيها وفي الرؤ... شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٤ - ١٢٥.

(٤) الكتاب ٤١٧/٢، وفيه: و... إلى أطراف اللسان وهو خطأ، ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقة.

قال أبو علي : لم تَسْفَل اللام إلى أطراف الأسنان ، كما لم تسفل  
الطاء .

فلما اجتمعن في أن لم يسفلن حسن إدغام اللام فيها<sup>(١)</sup> .  
قال سيهويه: ولكنه يجوز إدغام اللام فيهما لما ذكرت لك من  
اتصال مخرجها<sup>(٢)</sup> .  
أي، من اتصال مخرجهما بطرف اللسان، وحيث يقرب منه مخرج  
اللام .

\* \* \*

- (١) يقول أبو سعيد: ومُخرَج اللام إذا اعتبرت ذلك في الوقف عليها على اعتدال إخراجها من طرف اللسان ملصقاً بما فوق أصول إحدى الرَّماعيتين وإحدى الثنيتين العاليتين غير تازلة إلى الثنايا والرماعيات، ولو تكلف إنسان إخراجها تازلاً إلى نفس الثنايا والرماعيات، أو منحرفاً إلى الناب أمكن، والطاء والدال والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العلى، والطاء والتاء والذال من طرف اللسان وأطراف الثنايا، فعلم أن اللام أقرب إلى الطاء وأختيها لأنهن اشتركن في أن لم ينزلن إلى أطراف الثنايا، والذي يجوز الإدغام اشتراكها في طرف اللسان، وهذا الذي ذكره سيهويه من تقوية إدغام اللام في الطاء وأختيها على إدغامها في الطاء وأختيها . . . « شرح السيراني للكتاب، ج١، ق ١٢٥، وانظر النص في الفتك في تفسير كتاب سيهويه ١٢٦٢/٢ .
- (٢) الكتاب ٤١٧/٢، والحديث عن إدغام اللام في الضاد والشين، وأن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان، ومخرج الشين من وسطه، فتضعف إدغامها فيهما .

ومن بَابِ الإِدْغَامِ فِي حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَالقَّتَائِيَا (١)  
 قال سيهويه : وهو يُثَقِّلُ التَّكَلُّمَ بِهِ لِشِدَّتِهِنَّ ، ولِلزُّومِ اللِّسَانِ  
 مَوْضِعَهُنَّ لَا يَتَجَافَى عَنْهُ (٢) .

قال أبو علي: الميم من الشديدة التي يجرى معه الصوت، والباء لا يجرى معه الصوت، فلذلك كان البيان في (اصْحَبَ مُطْرًا) أحسن، وكان الإدغام في الدال والياء ونحوهما أحسن، لأن تلك الحروف لا تختلف في الشدة كما اختلف الميم والياء فيها .

قال سيهويه: ولو أمسكت أنفك لرأيتها بمنزلة ما قبلها (٣) .  
 قال أبو علي: إذا ضارعت الميمُ التَّوْنُ لم يحسن إدغام الباء، كما لا يجوز إدغام الباء في التَّوْنِ .

وقوله : ولو أمسكت بأنفك لرأيتها ، أي رأيت الميم في (اصْحَبَ مُطْرًا) بمنزلة الباء (٤) .

قال سيهويه: وذلك قولك : (أَحْبَسَ صَابِرًا ، وَأَوْجَزَ صَابِرًا) والزَّيَا

(١) الكتاب ٤١٨/٢ .

(٢) الكتاب ٤١٨/٢ .

(٣) الكتاب ٤١٨/٢ ، وفيه : «ولو أمسكت بأنفك...» .

(٤) هذه وسيلة للاختبار وتحسس الأصوات عند القديما، وعلى الرغم من بدائيتها إلا أنهم استطاعوا أن يتذوقوا اللغة ويحددوا مخارج أصواتها، وفي هذه العملية تظهر الفحة في الهم ومكانها الخبيثوم فصارت بمنزلة ما يجافي عن موضعه وجرى فيه الصوت، وقد ضارعت الهم التَّوْنُ بالفحة، والتَّوْنُ لا تدغم فيها، فحسن ذلك الإظهار والبيان، على أن الباء شديدة والميم بين الشديدة والرخوة . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٦ .



والسين بمنزلة الدال والتاء<sup>(١)</sup>.

أي في أن كل واحدة من الزاي والسين تدغم في صاحبتهما [أ/٢٠٨] كما أدغم كل واحدة من التاء والدال في صاحبتهما<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: وإن شئت أذهبت الإطباق، وإذهابه مع التاء كإذهابه من الطاء في التاء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يريد: إن إدغام الطاء في الشاء وإذهاب الإطباق فيه أقيح من إدغامها في الدال، وإذهاب الإطباق منه مع الدال لأن الشاء ليس مثل الطاء في الجهر، كما أن الطاء ليس مثل التاء في الجهر<sup>(٤)</sup>.

قال سيهويه: والبيان فيهن أمثل منه في الصاد والسين والزاي<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤١٨/٢، وفيه: «... اِحْصَابًا، وَأَوْحِصَابًا» بالإدغام.  
(٢) تدغم السين في الصاد فتصير صادًا نحو (اِحْسِنْ صَابِرًا) تصحيح: (اِحْصَابِرًا). كما تدغم الزاي في الصاد فتصير صادًا أيضًا نحو: (أَوْجِزْ صَابِرًا) التي تصحح في النطق: (أَوْحِصَابِرًا) كما أن السين تدغم في الزاي في نحو (اِحْسِنْ زَرَّةً) فتكون (اِحْوِزَّةً)، وكذلك الزاي في السين في نحو: (رُزِّ سَلْمَةً) لتصحح: (رُسَلْمَةً). انظر الأصول في النحو ٤٢٤/٣، وانظر التكملة/٢٧٩.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢، وفيه: «... كإذهابه من الطاء مع التاء».  
(٤) للطاء مع الدال نحو: (احْفَظْ ذَلِكَ) تكون: (احْمَلْكَ) مدغمة دون إطباق. والدال مع الطاء في نحو: (خُدْ ظَالِمًا) فتصحح: (خَطَّالِمًا).  
والتاء مع الطاء في نحو: (اِبْعَثْ ظَالِمًا) فتكون مدغمة نحو: (اِبْعَطَّالِمًا).  
والدال مع التاء في نحو: (خُدْ ثَائِبًا) لتدغم فتصحح: (خُثَّابًا).  
والتاء مع الدال في نحو: (اِبْعَثْ ذَلِكَ) فتدغم لتصحح: (اِبْعَثْكَ).  
انظر الأصول في النحو ٤٢٥/٣، التكملة/٢٧٩، المتع في الصرف ٧٠٤/٢.  
(٥) الكتاب ٤١٩/٢، يريد البيان في الدال مع التاء، وأن منزلة كل منهما مع صاحبه كمنزلة الدال والتاء..

قال أبو علي: إنما صار ترك الإدغام في الرخوة أمثل من تركه في الشديدة، لأن الرخوة يجري الصوت فيها فيصير بجريان الصوت وامتداده بين الحرفين فصلًا مًا، والشديد لا يجري فيه الصوت فيكون فصلًا بينهما .  
**قال سيهويه :** وهن من حيز واحد والذي بينهما من الثنيتين يسير<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الذي بين الظاء وأختيها، والصاد وأختيها ، من أن مخرج الظاء أشد نزولاً إلى أطراف الثنيتين قليل<sup>(٢)</sup>.  
**قال سيهويه :** والبينان فيها أمثل ، لأنها أبعد من الصاد وأختيها<sup>(٣)</sup>.

أي : الظاء وأختها أبعد من الصاد وأختيها من الظاء والطاء والدال، ومعنى ذلك أن البينان في الظاء والطاء والدال مع الصاد والسين

(١) الكتاب ٤١٩/٢، والمسألة حول حروف (الطاء والطاء والدال) وأثن أخوات.

(٢) يقول أبو سعيد: ويريد: إن الظاء والدال والطاء أبعد من الصاد وأختيها من الظاء والدال والطاء، فلذلك كان بيان الظاء وأختيها عند الصاد وأختيها أمثل من بيان الظاء وأختيها عند الصاد وأختيها.

فإن قال قائل: كيف صارت الظاء وأختها أبعد من الصاد وأختيها من الظاء وأختيها؟ قبل له: قد ذكرنا أن الظاء وأختيها والصاد وأختيها تنطبق الأسنان على اللسان عند النطق بهن، ولا يخرج اللسان عن الأسنان، فقد اشتركن في ذلك، والطاء والدال والطاء يخرج اللسان عن الأسنان فيهن خاصة، فقد باينهن، وصارت الظاء وأختها أقرب من الصاد وأختيها، ومع ذلك فإن البينان تقويه رخاوة الظاء وأختيها ، شرح السيرافي للكتاب، ١١٤، ق ١٢٧.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢، وهو يتحدث عن إدغام الدال في الزاي نحو (مُدَّ زمان) حيث قال فيها: (مَزَّمان)، وإدغام الدال في السين في نحو (مُدَّ ساعة) حيث يقال فيها (مُسَّاعة).

والزاي، أحسن من البيسان في الطاء والتاء والذال مع الصاد والسين والزاي، لأن الطاء وأختيها، أبعد من الصاد وأختيها، والطاء وأختها أقرب إليهن من الطاء وأختيها إليهن .

**قال سيبويه:** وحجته قولهم ثلاثٌ دراهم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: لا يجوز أن تدغم التاء في (ثلاثة دراهم) في الدال، والذي منع من ذلك<sup>(٢)</sup>. وهو أن هذه التاء إذا أسكنت انقلبت هاء، وإذا انقلبت هاء فليس يجوز إدغامها حتى تسكن لأن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكنًا، وإذا أسكنت انقلبت هاء وإذا انقلبت هاء لم يجوز إدغامها في الدال لبعد المخرجين .

**قال سيبويه :** تدغم التاء من ثلاثة في الهاء إذا صارت تاء، و(ثلاثٌ أفلسٍ) فأدغموها<sup>(٣)</sup>.

أي أدغمت التاء من (ثلاثة) في تاء التانيث وجاز ذلك . وإن كان ما قبله ساكنًا لأنه بمنزلة (دأبئة)<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٤١٩/٢، وفي المخطوطة: (ثلاثة دراهم) ، وانظر الأصول في النحو ٤٢٩/٣ .

(٢) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الكتاب ٤١٩/٢ - ٤٢٠ ، وهذه العبارة من تمام ما سبقها .

(٤) الألف في (ثلاثة) في مقام الألف من (دأبئة) في السكن والوظيفة، قال أبو سعيد: وأما إدغام (ثلاثة دراهم) ، (ثلاثٌ دراهم) فلأن الهاء من ثلاثة تنقلب تاء في الرفع وتسكن في الإدغام في الدال من (دراهم) ، شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٢٧ .

- قال سيبويه: حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان<sup>(١)</sup>.
- يعني بقوله ما اللام فوقه من الأسنان الطاء وأختيها .
- قال سيبويه: وإنه ليس فيها إطباق ولا مذكرت لك في الضاد<sup>(٢)</sup>.
- أي من أنها لا تتجانى عن موضع الطاء تجافي الشين عنه .
- قال سيبويه: إذ كانا يدغمان منفصلين فكرهوا هذا الإجحاف<sup>(٣)</sup>.
- يعني بالإجحاف ما ينقص من الصوت في إدغام المجهور في المهموس لو لم يبدل من مكان الباء حرف مجهور<sup>(٤)</sup>.
- قال سيبويه : وإنما منعهم من أن يقولوا : (مُدَدَكْرٌ) كما قالوا مُرْدَاكُنْ<sup>(٥)</sup>، الفصل.

- (١) الكتاب ٤٢٠/٢، وهذا بعد قوله: «وقد تدغم الطاء والتاء والدال في الضاد، لأنها اتصلت بمخرج اللام، وتطأطأت عن اللام حتى...» .
- (٢) الكتاب ٤٢٠/٢ - ٤٢١، وقيل قوله: «وتدغم الطاء والدال والتاء فيها، لأنهم قد أنزلوها منزلة الضاد، وذلك قولك: (أَحْسَنْتُبَاءُ، وَأَيْسَنْتُبَاءُ، وَحُسَنْتُبَاءُ) والبيان عرسي جيد (قولك: احفظ شنيا، وابتش شنيا، وَحُسَنْتُبَاءُ) وهو أجرد منه في الضاد لبعده المخرجين، وأنه ليس...» انظر الأصول في النحو ٤٢٧/٣.
- (٣) الكتاب ٤٢٢/٢، والضمير يعود هنا على الذال والتاء، إذ كان يبدل الذال من مكان التاء لأنه أشبه الحروف بها وإذا كانا في كلمة واحدة لزم الأبيتناء.
- (٤) الإجحاف الذي كرهوه: إدغام الذال في التاء إن لم يحمل مكان التاء دال، لأن التاء إذا جعلت دالاً فالذال مجهورة مثل الذال، والقياس (مُدَكْرٌ) في مثل قوله تعالى: «فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرَةٍ» . ويجوز فيه (مُدَكْر) بالذال، وإنما منعهم أن يقرؤه بالذال كما قالوا: (مُرْدَاكُنْ) لأن كل واحد منهما قد يدغم في صاحبه في الإنفصال، فلم يجيزوا في الحرف الواحد إلا الإدغام، والزاي لا تدغم في الدال على حال، فلم يشبهها بها . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣١.
- (٥) الكتاب ٤٢٢/٢، و(مُدَكِّرٌ) هنا هي التي في قوله تعالى: «فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرَةٍ» . =

قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُدَّكِرٌ) وهو القياس الجيدُ البالغ<sup>(١)</sup>. قال أبو علي: ليس هذا بردٌ على سيبويه، لأنه قال: وإنما منعهم أن يقولوا: (مُدَّكِرٌ)، أي لم [٢٠٨/ب] يقولوه فيسمع منهم. والجرمي يجيزه قياساً، وقد يجيز القياس أشياء لا تستعمل، كإجازته في ماضي (يُدَّدُ: وَدَدَ) وهو مع ذلك غير مسموع<sup>(٢)</sup>.

قاله: ولم تكن في السمع كالضاد<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: الصاد أُندي في السمع من الضاد، فلذلك لم يجز

== الآية/ ١٥ من سورة القمر، وقد تكررت في السورة في أكثر من موضع.

(١) «مُدَّكِرٌ» بالذال المعجمة في الجميع مما ذكر في هذه السورة، قرأها ابن مسعود، وعيسى وقتادة، وابن عباس، عن أبي عمرو. انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع/١٤٨. قال الفراء، والمعنى: مُدَّكِرٌ، وإذا قلت: (مُتَّعِلٌ) فيما أوله ذال، صارت الذال وتاء الانفعال ذالاً مشددة وبعض بني أسد يقولون: مُدَّكِرٌ، فيغلبون الذال فتصير ذالاً مشددة... انظر معاني القرآن ١٠٧/٣، قال الرماني: ولا يجوز عند سيبويه (مُدَّكِرٌ) بالإظهار، ويجوز عند أبي عمرو، وأبي العباس (مُدَّكِرٌ) على قياس (مُتَّعِلٌ)، ووجه قول سيبويه أنه لما تقاربا قريباً شديدًا وكانا من الحروف التي لا إطباق فيها ولا استعلاء قوي الإدغام لكثرة الحروف التي هما منها، كما يقوى الإدغام في حروف طرف اللسان لكثرتها، ولا يقوى في حروف الخلق لقلتها، ولقول أبي عمرو وجه صحيح في قياسه على النظير، إلا أن الإدغام أخف وأولى، وبه جاء القرآن في «هل من مُدَّكِرٌ»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨١.

(٢) هذا من الألفاظ التي استغنت العرب بمضارعها عن ما قبلها، واكتفت بماضٍ بمعناه، فاكتفت

بـ(تَرَكَتَ) عن (وَدَعَ وَوَدَّ)، وقد مر ذلك.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢، وهذا حول (مُتَّعِلٌ)، قال سيبويه: وإن شئت قلت: (مُتَّعِلٌ)، وقد قال بعضهم: (مُتَّعِلٌ) حيث كانت مطبقة.

إدغام الصاد في الطاء وجاز إدغام الضاد فيها<sup>(١)</sup>.

**قال سيهويه:** ولا يدغمونها في الطاء في الانفصال<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الانفصال نحو: (أَقْرِضْ طَالِبًا)، وكذا لام غير المعرفة لا تدغم في الانفصال في نحو (هَلْ طَلَبْتَ)، وإذا أدغم في قولك: (الطَّالِبُ)<sup>(٣)</sup>.

**قال سيهويه:** لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرنا<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إظهارهما والبيان فيهما منفصلين أثقل منه في سائر الحروف، فلذلك كان القلب والإدغام أحسن.

قال أبو علي: لأنهما جميعاً شديداً لا يجري الصوت فيهما جريه في الرخوة فيكون جريان الصوت فيهما كالفصل بينهما.

**قال سيهويه:** وذلك قولك: اطعنوا<sup>(٥)</sup>.

(١) قول بعض العرب في (مُضْطَجِعٍ): (مُطْجِعٌ) شاذ لا يقاس عليه، أما وجه جوازه فلشدة التقارب بالإطباق والاستعلاء، وأنه موضع يقوى فيه التفسير بقلب الحرف للحرف، وفي كلمة واحدة، فاغتنروا ذلك على شذذه لهذه العلة - انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨١، وانظر التكملة/ ٢٧٩.

(٢) الكتاب ٤٢٢/٢، يريد: لا يدغمون الضاد في الطاء في الانفصال.

(٣) انظر المتعصب ١/٢١٤.

(٤) الكتاب ٤٢٢/٢، والمسألة تعالج الطاء مع التاء، وأنه يجدر أن تقلب التاء طاء لا أن تدغم الطاء في التاء فتخل بالحرف، ولا يدغمون الطاء في التاء لأنهم يريدون الإبقاء على الإطباق، لأنه يذهب في الانفصال. انظر التكملة/ ٢٨٠. وانظر الأصول في النحو ٣/٤٢٢ - ٤٢٣، والمتع في التصريف ٢/٧٠٦.

(٥) الكتاب ٢/٣٢٢.

قال أبو علي: يقول: لم يُدغموا الطاء في التاء في الاتصال، لأنهم إذا أدغموا الطاء لم يلتزموا إبقاء الإطباق لأنه يُذهب به في مثال: انقَطُ تُوماً، فيقال: انقُتُ تُوماً، وقد يبقى فيقال: لو أدغم الطاء في التاء في الاتصال ولم يقلب طاءً، لكان جديراً أن يلزمه ذهاب الإطباق في الاتصال كما لزمه في الانفصال، للزوم الإدغام إياه لاتصاله<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: واعلم أن تركّ البيان هنا أقوى منه في المنفصلين لأنه مضارع<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: فَعَلْتُ نحو (حَبَطْتُ)، الإدغام فيه أحسن منه في (انقَطُ تُوماً)، لأن التاء في (فَعَلْتُ) تشابه تاء (افْتَعَلَ) في أنهما من كلمة واحدة، والفاعل من الفعل قد يكون بمنزلة بعض حروفه في نحو (بَضْرِبَانِ)، جاء الإعراب بعد اسم الفاعلين. كما يجيء في المرربات بعد أواخرها، فالتاء التي في (فَعَلْتُ) كأنها على هذا التأويل من نفس الكلمة<sup>(٣)</sup>.

- (١) يقول أبو سعيد: «يريد: أن الطاء إذا كان بعدها تاء الاتصال قلبت التاء طاءً وقلبت طاءً مع الطاء أجدر من سائر ما ذكر قبلها معه طاءً، وقوله: «لأنهما في الانفصال أثقل» يريد: أن التقاءهما في الانفصال ثقل، فإذا التقتا في كلمة ازدادت ثقلاً... ولم يدغموا الطاء في التاء لأنهم لم يريدوا ألا يبقى الإطباق... وقالوا: (اطمئثوا) ولم يقولوا: (اطمئثوا) والأصل: (اطمئثوا)». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣١.
- (٢) الكتاب ٤٢٣/٢، وقد جاء بعدها نص مفسر لمراده من هذا القول، ولعله من زيادات الأخصف وهو قوله: «يعني ما يهني مع الكلمة في نحو (افْتَعَلَ)، فإن تقول (احْفَظْ تلكَ) وحذَّ تلكَ، وإهْمَتْ تلكَ) فستبين أحسن من (حَفِظْتُ، وأَخَذْتُ، ويَعَقْتُ) - وإن كان هذا حسناً عربياً»، وقد ورد هذا النص عند السيرافي ناقصاً صدره.
- (٣) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «إدغام ما قبل التاء في التاء أقوى مثل =

**قال سيبويه :** لأن أصل الإدغام أن يُسْكَنَ الأوَّلُ ويُحْرَكَ الثاني مُدْغَمًا فيه، وكذلك يلزم أن يقلب الأوَّلُ إلى لفظ الثاني، ولو قلب الثاني إلى لفظ الأوَّلُ لأسكن الثاني، كما أنه لو قلب الأوَّلُ إلى لفظ الثاني أسكن الأوَّلُ وحرك الثاني، وتحريك الأوَّلُ وتسكين الثاني عكس ما عليه حكم الإدغام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: نحو (رَدَدْتُ وَرَدَدْتُ)، لأن اللام من (رَدَدْتُ) تتحرك في هذه المواضع، فإن لا تُدْغَمُ في الطاء من (اسْتَطَعْتُمْ) ونحوه مما لا يتحرك أبداً أولى<sup>(٢)</sup>.

**قال سيبويه :** ودعاهم سُكُونُ الآخرِ في المثليين أَنْ يَبَيِّنَ أَهْلَ الحِجَازِ<sup>(٣)</sup>.

أي، فلما سكن الآخر لم يدغم فيه، لأنه إنما يدغم في المتحرك<sup>(٤)</sup>.

— (احتفظ تلك) و(حُدَّتِلَلْ)، وإذا كانت التاء متحركة بعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام، لأن أصل الإدغام أن يكون الأوَّلُ ساكناً. . . .، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣٢.

(١) الكتاب ٤٢٣/٢ - ٤٢٤ بتصرف، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيبويه.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٤/٢ فالأمثلة هنا ولفظ سيبويه لا يحتاج إلى بيان، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣٢.

(٣) الكتاب ٤٢٤/٢، وقامه: « . . . بين أهل الحجاز في الجزم، فقالوا: ارْدُدْ. ولا تَرْدُدْ، وهي اللغة العربية القليلة الجيدة، ولكن بني تميم أدغموها ».

(٤) قال أبو سعيد: « وأن من منع سكون الثاني من الإدغام أن أهل الحجاز يبيئون في الجزم في الحرفين المثليين وإن كان سكون الثاني من الجزم ليس يلزم كما يلزم السكون فاء استقفل لأن المجزوم يجوز أن يبطل جزمه، ويرفع وينصب، وتدركه التنثية والجمع والتون التحفيفة، والألف واللام وألف الوصل، فيحول لهن . . . وما بين أهل الحجاز وبني تميم من اختلاف —



قال سيبويه : لأنه يدركها التثنية والنون الخفيفة والثقيلة والألف واللام<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: [٩/٢٠٩] إدراك الألف لها كقولك: (أرْدُدِ البابَ)، وإدراك النون<sup>(٢)</sup> لها كقولك: (أرْدُدْ) يافتى .

قال سيبويه: ومع ذلك أن بعدها حرفاً أصله السكون<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي: نحو اسْتَطَارَ، واستَطَوَرَ<sup>(٤)</sup> .

قال سيبويه: أن لا يحملوا على الحرف في أصله أكثر من هذا<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي: أي فلو أدغموا مع هذا الإعلال لقد كانوا جمعوا عليه

---

== اللغة وذكر (أرْدُدْ) في الجزء، لأن حكمه كحكمه في اللفظ، فبنو قيم يدغمون، فيقولون: (رُدْ، ولا تَرُدْ)، ولا يجعلونه كَرَدَدَتْ؛ لأن (رُدْ، ولا تَرُدْ) تدركها التثنية والجمع والنون الثقيلة والخفيفة والألف واللام في قولك: (أرْدُدِ الرِّجْلَ، ولا تَرْدُدِ العُلَامَ) . وألف الوصل في قولك: (أرْدُدِ ابْنَكَ، ولا تَرْدُدِ ابْنَتَكَ)، وَرَدَدَتْ لا يدركه من ذلك شيء . شرح السيرافي للكتاب، ج١، ق ١٣٣، وانظر شرح الشافية ٣/٢٤٠ - ٢٤١ .

(١) الكتاب ٤٢٤/٢ .

(٢) يريد: نون التركيب الخفيفة والثقيلة .

(٣) الكتاب ٤٢٤/٢، وهو يرمي إلى التاء في مشال (اسْتَفْعَلْ)، فإنها لا تدغم، كراهية تحريك السين التي لا تكون إلا ساكنة في نحو (اسْتَقْدَارَ، واسْتَطَارَ واسْتَضَاءَ) .

(٤) الحرف الذي أصله السكون هو الذي يجيء بعد التاء في (اسْتَفْعَلْ)، فمثلاً: (اسْتَطَارَ) أصله (اسْتَطَوَرَ) بسكون الطاء، و(اسْتَضَاءَ) أصله: اسْتَضَوَّأَ بسكون الضاد، وإثا حرك ذلك الساكن لملء أدركته - كما قال سيبويه - قال أبو سعيد: والتاء في اسْتَقْدَارَ، واسْتَطَارَ لا تدغم في الدال والطاء، وإن كانتا متحركتين، لأنه كان قد منع من إدغامها في الطاء في (اسْتَفْعَمَ) بسكون الطاء، فكان قائلاً قال: الطاء في (اسْتَفْعَال) قد تحركت فهالاً أدغمت التاء في الطاء، فيقول له: لو أدغمت التاء في الطاء لاقبعت حركتها على السين، وهذه السين لم تكن قط إلا ساكنة . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١، ق ١٣٣ .

(٥) الكتاب ٢٤٢/٢، والكلام مرصلاً بالإدغام في (اسْتَفْعَلْ) السابق .

إعلالين .

قال سيهويه: قد اجتمع فيه الأمران<sup>(١)</sup> .

يعني سكون ما قبل التاء في الاستفعال، وإعلال العين بعده .

قال سيهويه: وأما اخْتَصَمُوا واقتَتَلُوا فليستا كذلك<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي: يقول: ليس القاف من (اقتتلوا) كالسين من

(استقتلوا) فيمتنع تحريك القاف منه للإدغام، كما امتنع تحريك السين

من (استقتلوا) لأن القاف والحاء<sup>(٣)</sup> منهما [و]<sup>(٤)</sup> أن أصلهما الحركة .

قال سيهويه: لأنهما حرفان وقعا متحركين، والتحرك أصلهما،

كما أن التحرك الأصل في مُدَّ<sup>(٥)</sup>، الفصل .

قال أبو علي: يقول: القاف من (اقتتلوا) أصله التُّحْرِكُ، كما أن الميم

من (مُمدِّ) أصله التحريك فيغير هذا البناء، لأنك تصرِّفُه فتقول: (مَادُّ،

ومُدُّ ومَدُّ) متحركة، فهذه الفاء أصلها الحركة، فلذلك جاز الإدغام بعدها،

وإلقاء حركة المدغم عليها، ولم يجر ذلك في (استطَارَ) وبابه، لأن الساكن

الذي قبل التاء لاحظ له في الحركة ولم يحرك له في موضع ألبتة .

(١) الكتاب ٢/٤٢٤ .

(٢) الكتاب ٢/٤٢٤ .

(٣) القاف في (اقتتلوا)، والحاء في (اختصموا) .

(٤) زيادة الواو هنا يقتضيها المعنى .

(٥) الكتاب ٢/٤٢٤ - ٤٢٥، وفي المخطوطة: «لأنه حرفان وقعا...»، وفي الكتاب: «و...»

كما أن التحريك الأصل...»

قال سيهويه : وقد حذفوها والكسرة بعدها<sup>(١)</sup> في (يَعِدُ) ، فإذا وقعت الكسرة عليها نفسها في مثل (يُودُ) كان الحذف أولى .

قال سيهويه: وكرهوا (وَطَدًا وَوَدَدًا) ، لما فيه من الاستثقال<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس : يعني تقارب مخارج الحروف وتبينها ، وسكون الحرف الأول من المتقاربين<sup>(٣)</sup> .

قال سيهويه: وتقول في المصدر: (اَزَيْتًا)<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي: في (تَزَيْتًا) ، ومصدره وما تصرف منه ، المتقارب في المتقارب ، وتدع الباقي على ما كان عليه قبل الإدغام<sup>(٥)</sup> .

قال سيهويه: وقوله عز وجل «وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ»<sup>(٦)</sup> وكانت الثانية أولى بالحذف<sup>(٧)</sup> .

قال أبو علي : إنما حذفنا الثانية من «تَذَكَّرُونَ»<sup>(٨)</sup> ، «تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ»<sup>(٩)</sup> . لأنها هي التي تعتل في الماضي بالإسكان ، والإدغام

(١) الكتاب ٤٢٥/٢ ، وقد أتبع أبو علي تعليقاته كلام سيهويه دونما فصل بينهما .

(٢) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٣) المتقاربان هنا: التاء والذال . وكذلك التاء والطاء اللذين قد يكون في موضعهما الحرف الذي هو مثل ما بعده نحو (وَدِدْتُ) ونحوه .

(٤) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٥) قوله: (اَزَيْتًا) إما هو (تَزَيْتًا) والمصدر: (اَزَيْتًا) ، ومثله: (تَقَاطَلُ: إِثْقَالُ) والمصدر: (اِثْقَالًا) .

(٦) سورة آل عمران ، الآية / ١٤٣ .

(٧) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٨) من سورة الأنعام ، الآية / ١٥٢ ، وغيرها .

(٩) سورة القدر ، الآية / ٤ .

والحذف إلى المعتل المغير أسرع لأنه تغيير.

ومما يجب له حذف الثاني دون الأول إما هي التي تعتل في الماضي بما ذكرنا من السكون والإدغام في نحو (تَدَارَأُ) <sup>(١)</sup>، والمضارع ينتظم حروف بناء الماضي، وكذلك يجب أن ينتظم المضارع هذه التاء المعتلة في الماضي المدغمة، فيعتل أيضاً في المضارع بالحذف، كما أعلّ في الماضي بالإدغام: ومما يوجب أيضاً أن تكون هي المحذوفة، أن التكرير بها وقع كما وجب التخفيف في الهمزة الثانية [٢٠٩/ب] لتكررها في نحو آدَمَ، فكذلك يجب الحذف في الثانية لتكررها.

وأيضاً فإن الأولى التي هي حرف المضارعة لا يجب حذفها لأنها إذا حذفت فقد لا يبقى ما يدل عليها، لأنها حرف واحد، والثانية إذا حذفت بقي من الكلمة غيرها، فمن هذه الجهات وجب حذف الثانية دون الأولى <sup>(٢)</sup>.

(١) تَدَارَأُ: يتَدَارَأُ، وفي سورة البقرة قال سبحانه: «فادَارَأْتُمْ فِيهَا»، الآية/٧٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «أعلم أن ما كان على (تَفَاعَلُ) أو (تَكَلَّمَ) فلحقته تاء أخرى للمخاطب أو للمؤنثة الغائبة جاز حذف إحداهما، فأما سبويه والبصريون فيقولون: المحذوفة الثانية، وذلك قولك: (يازيدُ لا تَكَلِّمْ في هذا ولا تَفَاعَلْ عنه) وتقديره: لا تتكلم فيه، ولا تتفأقل عنه، كذلك: (هذُ تَكَلِّمْ في هذا، وَزَيْتَبُ تَفَاعَلْ عنه) قال الله عز وجل: «وتَنَزَّلُ الملائكة والروح»، وتقديره: تَنَزَّلُ، وكذلك التقدير (تَتَمَنُّونَ) في «كُنْتُمْ قَمَنُونَ»، وكذلك «لا تَرَكُوا عنه» أصله (تسولوا عنه). إما حذفها إحداهما استخفافاً؛ لأن لفظةً واحد، فإن انضمت الأولى لم يجز حذف إحداهما، فلو قلت: (تَتَحَمَّلُ، وَتَتَنَزَّلُ) على ما لم يسم فاعله، لم يجز حذف أحدهما، لاختلاف الحركتين، ولأنه يقع لبس بين (تَتَقَعَّلُ وَتَقَعَّلُ). وقال بعض الكوفيين: التاء المحذوفة هي الأولى، وقال بعضهم: يجرز أن تكون المحذوفة هي الأولى، ويجوز أن تكون الثانية. وذكر احتجاج سبويه لحذف الثانية. انظر شرح السيراني للكتاب، ج١، ق ١٣٥.

قال سيهويه: وإن شئت قلت في (تَدَكَّرُونَ) ونحوها (تَدَكَّرُونَ)<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: يجوز أن تحذف التاء الثانية من (تَدَكَّرُونَ)، وإن  
 وقعت قبل حرف مقارب له يجوز إدغامها فيه كما جاز إدغامها إذا وقعت  
 قبل الكاف ونحوه مما لا يجوز أن يدغم فيه لبعد المخرجين<sup>(٢)</sup>، لأن التاء  
 الواقعة قبل المقارب هي التاء التي جاز حذفها إذا وقعت قبل غير المقارب،  
 فكما جاز حذفها معه، كذلك يجوز حذفها مع المقارب.

قال سيهويه: لأنه حذف منها حرف قبل ذلك وهو التاء، وكروها أن  
 يحذفوا آخر،<sup>(٣)</sup> الفصل.

قال أبو علي: يقول: لما حذفت التاء من «تَدَكَّرُونَ»، اجتمع متقاربان  
 كما كانا اجتماعاً في «تَكَلَّمُونَ» فكأن المتوهم قد يتوهم بأن حذف أحد  
 المتقاربين من «تَدَكَّرُونَ» بعد حذف الثانية جائز كما جاز في  
 «تَكَلَّمُونَ»<sup>(٤)</sup>. فقال: لا يجوز اعتلال هذا، واعتل بما ذكر.

(١) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٢) قال الرماني: «قد جاء القرآن بالأمرين جميعاً، فقال جل وعز: وَتَنزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ  
 وَتَنزَّلُ فِي جُنُوبِهِمْ مِنَ الْمَضَاجِعِ فهذا على الأصل، وقال جل ثناؤه: وَتَنزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ  
 وَوَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ فَهَذَا عَلَى الْحَذْفِ، والمحذوف التاء الثانية لأنها هي التي تعتل في  
 «فَادَاؤُهُمْ» و«إِنْتَبَتْ» وتدغم في «تَدَكَّرُونَ»... ولا يجوز الحذف في «تَدَكَّرُونَ» للإيجاف  
 الذي يقع بالكلمة فيما يجوز فيه الأصل؛ إذ قد حذف منه التاء، فلا تحذف التاء الأخرى،  
 ولا يجوز حذف النال في «تَدَكَّرُونَ» لأنه حرف أصلي يخل حذفه بالكلمة، وسبيل المؤنث في  
 «تَدَكَّرِينَ» سبيل المذكر» - شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨٥.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢، وقبيله: «ولا يجوز حذف واحدة منهما معني من التاء والنال في  
 «تَدَكَّرُونَ».

(٤) وصف سيهويه هذا بأنه قراءة أهل الكوفة، وانظر السبعة في القراءات ٢٧٢/٢.

قال سيبويه: ولم يَرَوْا ذلكَ محتملاً إذ كان البيان عربياً<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: لم تحذف الحرف الأول من «تَلْكَرُونَ» ولم تُدغم في  
 الثاني أيضاً، ولا يحذف الذال لما ذكره من الإلباس وغيره مما يؤدي إليه،  
 إذ كان البيان وترك الإدغام في هذه الحروف المتقاربة في المواضع التي لا  
 يؤدي الحذف فيها إلى مثل ذلك حسناً.

قال سيبويه: وأما (الدُّكْرُ) جمع (ذِكْرَةٌ) مثل كسرةٍ وكِسْرٍ، فأبدلت  
 الذال دالاً<sup>(٢)</sup> غير أن أوجب قبلها ما أوجبه في (مُدْكَرٍ) قلبها ذالاً  
 من وقوعها قبل تاء الافتعال، وإبدال التاء حرفاً من مخرجها أشبه  
 الحروف بالذال وليس في (ذِكْرٍ) شيء من ذلك، إنما أبدلت دالاً كما  
 يبذل الحرف من مقاربه (كبناتٍ بِخَرْ، وبناتٍ مَخْرٍ)<sup>(٣)</sup>، و(إِيَّكَ

(١) الكتاب ٤٢٦/٢، لما كان لا يجوز حذف واحدة من التاء والذال في (تَذَكَّرُونَ) كراهة  
 الإلباس، وأنه حذف حرف جاء لعنى المخاطبة والتأنيث، كذلك لم يجوز حذف الذال وهي من  
 نفس الحرف، لأن ذلك يفسد الحرف ويخل به .. وهذا معنى لفظ سيبويه ..

(٢) الذال في قوله: (الدُّكْرُ)، وقد شددت لدخول لام التعريف عليها، والقلب فيها شبيهه بالقلب  
 في (مُدْكَرٍ)، إلا أن سيبويه وصف هذا المرضع بالشذوذ، وشبهه بالغلط. انظر الكتاب  
 ٤٢٦/٢. قال ابن عصفور: وأبدلت أيضاً (الذال) من تاء (افتَحَلْ) إذا كانت الفاء ذالاً،  
 من غير إدغام، فقالوا: (الدُّكْرُ)، و(مُدْكَرٍ)، حكى أبو عمرو: وقال أبو حكاك:

تَنْجِي عَلَى الشُّوكِ جَرَا مُقَضِّبًا وَالْهَرَمَ تُذْرِيهِ إِذْ دَرَا عَجَبًا

يريد: (اذتَرَكَ)، وهو (الفتعال) من (ذَرَا يُذْرِيهِ)، فأما (الدُّكْرُ) فإبدال إدغام. انظر  
 المتع في التصريف ٣٥٧/١ - ٣٥٨، وانظر شرح المفصل ١٠/١٥٠.

(٣) (بناتٍ بِخَرْ، وبناتٍ مَخْرٍ) سحاب بأتين قُبُلُ الصبغ، يَبُضُّ منتصب في السماء، قال طرفة:

كِبَاتِ الْمَخْرِ يَمُادُنْ كَمَا أَنْتَبَ الصَّبِغُ عَسَائِلِجِ الْحَفْصِرِ

وإنما جعلت الباء الأصل، لأن (البَخْرَ) مشتق من البخار، لأن السحاب إنما ينشأ عن بخار  
 البحر، فأبدلت الميم من الباء. انظر المتع في التصريف ١/٣٩٢ - ٣٩٣. =

وهيالك<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك، وشددت الدال<sup>(٢)</sup> لإدغامهم لام التعريف فيها.

\* \* \*

ومن بابِ الحروفِ الذي يُضَارِعُ به حُرُوفٌ مِنْ مَوْضِعِهِ<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: فلم تُدغم في التاء خالها التي ذكرت لك<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: الخال التي ذكرها أن الصاد من حروف الصنير، فلا

تدغم فيما لم يكن فيه صنير لحدوث النقص في الصوت<sup>(٥)</sup>.

== نقل ابن عصفور عن أبي علي هذا الرأي، ويؤيد أن الذي سهل لهم إبدال الدال في (ذكر) دالا

قلوبهم لها في (الدكر) و(مدكر) وأنه قد ألف فيها القلب، واستشهد بقول ابن مقبل:

بَالَيْتَ لِي سَلْمَةً، تُشَقُّ التُّفُوسُ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَشْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدَّكْرِ

انظر المتع في التصريف ٣٥٨/١ - ٣٥٩.

(١) أي أبدلت لها، من الهمزة. انظر الإبدال ٥٦٩/٢، والمتع في التصريف ٣٩٨/١.

(٢) في قوله (الدكر)، وأما (مدكر) فأصلها (مددكر) كما مر.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) المضارعة التي يشير إليها سيبويه هي أن تجعل الصاد بين الصاد ويؤيد الزاي الذي هو من

موضعه، وشرطه أن تسكن الصاد بعدها حال، كقولك: مصدر، وأصدر، والتصدير، وليس

يأزملك أن تجعل الصاد الساكنة التي بعدها الدال بين الصاد والزاي، بل لك في ذلك ثلاثة

أوجه:

- إن شئت جعلتها صادًا خالصة لأنها الأصل.

- وإن شئت جعلتها بين الصاد والزاي.

- وإن شئت جعلتها زايًا خالصة.

وجواز قلبها زايًا خالصة أو قلبها حرفًا بين الصاد والزاي؛ لأن الصاد مهموسة رخوة مطبقة،

والدال مجهورة شديدة غير مطبقة... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ص ١٣٦.

قال سيبويه: ولم تُبدل، لأنها ليست بمنزلة اصْطَبْرَ<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: ليس بمنزلة (اصْطَبْرَ) في أن لا يُقلب الحرف  
الثاني إلى لفظ الأول، ويدغم فيه الأول فيقال: (اصْبِرْ)<sup>(٢)</sup>.  
قال سيبويه: وهي الزاي، لأنها مجهورة [٢١٠/أ] غير مطبقة<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: أبدل من الصاد لتقريبها من الدال حرف من مخرج  
الصاد أشبه الحروف من مخرجها بالدال وهو الزاي لموافقتها في الجهر.  
قال سيبويه: كما كرهوا ذلك فيما ذكرت لك من قبل هذا<sup>(٤)</sup>.  
قال أبو علي: مما يكره إذهاب الإطباق فيه نحو (اصْبِطْ دَلَامًا)<sup>(٥)</sup>.  
قال سيبويه: إذا لم يصلوا إلى الإدغام ولم يجسروا على إبدال  
الدال<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٢) قولك: (اصْطَبْرَ)، أصله: اصْبِطْ، فلم تدغم الصاد في تاء (اصْبِطْ)، بل قلبت طاءً، وكذلك لا تدغم الصاد في الدال من (يَصْبُرْ)، ولم تدغم الدال فيها، لأنها عين الكلمة... انظر شرح ذلك بالتفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) مژدى كلام سيبويه في هذه العبارة أن الدال لم تدغم فيها الصاد، لأن الدال من نفس الحرف والصاد قبلها، فكروها أن يجعلوا الآخر تابعاً للأول، بل جعلوا الأول تابعاً للثاني، وأما المثال الذي رواه أبو علي مما يكره إذهاب الإطباق فيه فعلى أن حرف الطاء وقع قبل الدال في كلمتين، كما أنهم لم يبدلوا الدال - كما أبدلوا التاء التي قبلها صاداً - في مثل (اصْبِطْ) طاءً حين قالوا: (اصْطَبْرَ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦ - ١٣٧.

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢.





قال سيبويه: لم يكن المضارع هنا الوجه<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: أي مضارعة الصاد للزاي في (أَصْدَرَ) ونظائره.

قال سيبويه: فلما كان البيان هنا أحسن لم يجز البديل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أي لما كان البيان في الصاد إذا سكنت أحسن من المضارعة بها الزاي لم يجز البديل المحض فيها إذا تحركت إذ كان البيان أحسن ولا فاصل بين الحرفين المثليين<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: إذ كانت الباء في موضع حرف يُقلب التَّوْنُ معه ميمًا وذلك الحرف الميم<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: ضورج بالجيم والزاي لأنه من موضع حرف مُضَارَعٌ به الزاي وهو السَّيْنُ كما أعلت التون مع الباء بقلبها ميمًا لما كانت الباء من مخرج حرف يعتل معه التون وهو الميم<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤٢٧/٢، وفيه: ولم تكن المضارعة. . . .

(٢) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٣) يقول الرماني: «من العرب الفصحاء من يقول: (التَّؤْدِيرُ) في (التَّصْدِيرِ) و(التَّؤْدُ) في (القَصْدِ) و(أُؤْدَرْتُ) في (أَصْدَرْتُ) بالزاي الخالصة، والبيان في كل ذلك جائز لأنه الأصل من غير خروج إلى منافرة شديدة، ولا يبدلها كثير من العرب إذا تحركت الصاد، ومضارعون بها، لأن الحركة صوت زائد حاجز بين الحرفين مع أن الحرف المتحرك أقوى، فلا يقوى عليه حرف البديل كما يقوى على الساكن الميت، والمضارعة في (صَدَّكَتْ) جائزة - وإن تحركت الصاد، فتقول: (صَدَّكَتْ) والبيان أحسن - لما ذكرنا - وكذلك المضارعة في (مصادر، والصراط) ولا يعتد بالحرف الزائد حاجزاً بين الحرفين كما لا يعتد به في (صَرِيق، وصَالِق) . . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٧.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) قلبوا التون ميمًا مع الباء في مثل (عَبَّير) لا للإمالة بينهما أكثر من أن الباء من مخرج الجيم، والتون تقلب مع الميم ميمًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٨.

قال سيهويه: قَرَّبَهَا مِنْهَا فِي افْتَعَلَ لِتَبْدَلَ الدَّالِ<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: لتبدل تاء الافتعال دالاً مع الجيم إذا ضورع بها الزاي،  
كما تبدل دالاً مع الزاي المحضة في (أَزْدَانٌ، وَيَزْدَكُ تَوَيْدٌ) لما كانتا من مخرج  
الزاي<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

وَمِنْ بَابِ مَا تُقْلَبُ فِيهِ السُّنُّ صَادًا فِي بَعْضِ اللَّغَاتِ<sup>(٣)</sup>  
قال سيهويه: إذ كانت تقوى عليها والمخرجان متفاوتان<sup>(٤)</sup>.  
قال أبو علي: إنما قويت عليها لاشتراكهما في التصعد وإن تفاوت  
المخرجان كما أدغمت الواو في الياء لاشتراكهما في اللين وإن تباعد  
المخرجان.  
قال سيهويه: وهما من حروف الخلق بمنزلة القاف من حروف الفم<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤٢٧/٢، وهو يعني الجيم.

(٢) أي أنهم قرَّبوا الجيم من الزاي، وجعلوا تاء افتعلوا إذا كان قبلها جيم دالاً؛ لأنها من مخرجها،  
وهي شديدة، فقالوا: اجْتَمَعُوا، واجْتَمَرُوا في معنى: (اجتمعوا، واجْتَمَرُوا) فجعلوا الجيم بين  
الزاي والجيم، فإن الجيم والسين ليستا من مخرج الزاي. انظر شرح السيرافي، ج ١، ق  
١٣٨.

(٣) الكتاب ٤٢٧/٢ باختصار.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٢، وفي المخطوطة: «... والمخرجان متقاربان»، وكنت رجعت صوابه لولا ما  
وجدت في السيرافي من موافقة لما جاء في الكتاب: (متفاوتان) فأثبت ذلك. وقوى من  
عزيمتي في العدول عن مضمون التعليق الذي وضعه أبو علي.

(٥) الكتاب ٤٢٨/٢، يريد: الحاء والسين فهما حلقيان.

قال أبو علي: يقول: مُخرج الفين والحاء من الحلق كمخرج القاف والكاف من الفم، لأنه أول مُخرج من الحلق يلي الفم، كما أن مُخرج القاف أول مُخرج من الفم يلي الحلق.

قال سيبويه: فلذلك قرّبوا السين التي من هذا المخرج من القاف بما يتصعد<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ومعنى ذلك أنه أبدلت من السين [ب/٢١٠] مع القاف الصاد لتقرب بذلك السين من القاف، فيقول القائل: هلاً أُبدَلْ من التاء معها طاءً، ومن التاء معها ظاءً، ومن الذال معها ظاءً؟

فالجواب إن إبدال هذه الحروف غير السين مع القاف لا يجوز كما جاز في السين، لأنهن أبعُد من القاف، والسين أقرب إليها، ألا ترى أن الطاء والظاء أشد خروجاً من الفم، والسين والصاد والزاي أشد دخولاً فيه وأقرب إلى مُخرج القاف من الحروف الأخر إليه؟ وأيضاً فإن السين مُخرج حرف ضُورع به حرفان قريبان من مُخرج القاف، والحرف الذي ضُورع به هو الزاي، والزاي من مُخرج السين، وليس بين القاف والجيم في المخرج إلا مخرج واحد وهو الكاف، وكما ضورع بما هو من مخرج القاف ما هو من مخرج السين، كذلك ضورع بالسين في أن أبدلت صاداً لتصعد إلى القاف فتشابهه في ذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) الكتاب ٤٢٨/٢، يتصرف يسير، وبعد هذه العبارة قوله: «... وهو القاف».

(٢) وقال أبو سعيد: «معناه قرّبوا من مخرج الزاي السين، بأن قلبوا السين صاداً ليتصعد إلى القاف، فلما كان من مخرج السين الزاي وهو مضارع بالجيم والشين القريبتين من القاف ولم يكن من مخرج التاء، والتاء حرف مضارع ما يقرب من القاف كان ذلك مما يقوي حكم =

قال سيبويه: ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون في السين من البدل قبل الدال في التثنية إذا قلت: التثنية<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: إذا وقعت السين ساكنة قبل الدال فقد تبدل منها الزاي، وذلك أن الدال مجهورة والسين مهموسة، فأريد تقريب الحرفين من الآخر، فنظر إلى مخرج السين، فأبدل من مخرجها حرف أشبه الحروف بالدال فكان الزاي، فأبدل منها لموافقتهما ما في الجهر، ولم تبدل من التاء الدال على قياس ما أبدل من السين الزاي، فكذاك أبدل من السين الصاد مع القاف لم يبدل من التاء، والتاء معها الطاء والظاء. فأما إبدال الطاء من الشاء إذا وقعت قبل الدال فلم يكن يلزم على قياس إبدال الزاي من السين في (التثنية) لإطباق الطاء، وهذا معنى قوله: لأن الطاء لاتقع هنا<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: ألا ترى أنك لو قلت: (التثنية) لم تجعل التاء دالاً.

== السين في قلبها صاداً مع القاف.

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٠، وانظر النص في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٣/٢.

(١) الكتاب ٤٢٨/٢، وقبل هذا قوله: «وأما التاء والشاء فليس يكون في موضعهما هذا، ولا يكون ٤٠٠».

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢، وهذه العبارة ساقها أبو علي قبل ما هي عنده، وهي إن جاءت في الكتاب بعد قوله: «ألا ترى أنك لو قلت: التثنية لم تجعل الشاء دالاً، لأن الطاء لاتقع هنا».

قال أبو سعيد: الذي في الكتاب: (التثنية) ولا أعرف له معنى في اللغة، ولو جعل مكانه (التثنية) بالنون وهو كشرة اللحم على الرجل كان أحب إلي، لأن له معنى مفهوماً، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٠.

أي ليس يضارع بهما حرف قريب المخرج من مُخرج القاف، ولا ماهو من مُخرجهما كما ضورع بما هو قريب المخرج من القاف ماهو من موضع السين، وذلك مضارعتك بالجيم والسين القريبي المخرج من القاف الزاي التي هي من مخرج السين، وذلك في قولهم: اجْتَدَّ، وأَشْدَقُ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

ومن بَابِ مَا كَانَ شَاذًا مِمَّا خَفُّوا عَلَى أَسْنَتِهِمْ<sup>(٢)</sup>  
قال سيهويه : فكهروا إدغام الدال فتزداد الحروف سبباً فتلقى  
السينات<sup>(٣)</sup>.

(١) لبيان مخرج الجيم في (اجْتَدَّ) والسين في (أَشْدَقُ) مضارعين الزاي، فقد حاول الناسخ توضيح ذلك المخرج بأن كتب فوق الحرفين في هاتين الكلمتين كلمة (زاي). قال ابن السراج: «... وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالسين، وذلك (أَشْدَقُ)، فتضارع بهما الزاي، والبيان أكثر، وهذا عربي كثير، والجيم أيضاً، يقولون في (الأجْنَرِي): (أَشْدَرُ)، ولا يجوز أن يجعلها زايًا خالصة ولا الشين، لأنهما ليستا من مخرجهما» - الأصول في النحر ٤٣٠/٣.

وقال الرماني: «لا يجوز في الدال مع القاف القلب إلى الطاء، لأن الجهر الذي في الدال كما هو في القاف يعني عن حرف معدّل غير الدال مع بعد الدال من القاف بما ليس للسين إذ كانت الدال أشدّ تطرفاً لطرف اللسان من السين، ومع ذلك فإن السين قد غيرت للتعديل إلى مضارعة الزاي مع المستعلى، وإلى الإبدال مع المجهور فيمثل (التَّذْبِير) و(أَشْدَقُ) بالمضارعة، ولا يكون ذلك في التاء إذا قلت: (التَّذْبِير) لم يجز أن تجعل التاء ذالاً في هذا الموضع للتعديل، لأن الطاء التي هي أختها لاتقع هنا الموقع لبعدها بالخاصة من التاء.. فلم تجر الدال، لما امتنعت أختها، ولم يجز فيه الأصل»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨٩.

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢. وقام العتوان قوله: «... وليس يطرده».

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢. وقبه: «فيزداد الحرف»، ومثله عند أبي سعيد في شرحه، وفي —

أي لو قلب الدال سيناً في (سِدْس) للإدغام لاجتمعت ثلاث سينات  
 و(هو) مسالا في الكلام مثله، لأن الفاء والعين واللام لا يكثرن من موضع  
 واحد.

فَأَمَّا (بَيْئُ) فليس يتوحد إنما هو لقب<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: [٢١١/أ] كما قالوا في فَعَدٍ فَعَدٌ فَأَدْعَمُوا<sup>(٢)</sup>.  
 أي لما قالوا: (وَدٌ).

قال سيبويه: ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس<sup>(٣)</sup>.  
 أي من أن العين التي هي تاء تلتبس بالتاء التي هي دال ، فلا  
 يتميز المقارب من المضاعف<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: قال بعضهم: عُدَانٌ فرارٌ من هذا<sup>(٥)</sup>.

== المخطوطة: (فيلقى) خطأ.

(١) قال ابن جني: (بَيْئُ): اسم علم، وأنشدني أبو علي:

لَأَكْفَحَنَّ بَيْئُ جَارِيَةً خَدْبَةً  
 مُكْرَمَةً مُحِبَّةً تُحِبُّ أَهْلَ الْكَعْبَةِ

على أن (بَيْئُ) أصله حكاية الصوت، ثم سمي به، المصنف ١٨٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢. أي أن في قولهم: (وَدٌ) الذي أصله (وَدْبٌ) وهي المجازية الجيدة، ولكن  
 بني قيم أسكتوا التاء فقالوا: (وَدْبٌ) كما سكت في (فَعَدٌ).

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢. والإشارة إلى ما جاء من قولهم: (وَدٌ) في (وَدْبٌ).

(٤) يقول الرماني: «الأصل في (وَدْبٌ) (وَدْبٌ) سَكَنَهُ بنو قيم على قياس (فَعَدٌ) [أي قالوا:  
 فَعَدٌ فَأَدْعَمُوا] ، ومثل هذا شاذ لما يدخله من اللبس بالمضاعف ، إلا أنهم احتملوا ذلك  
 للشغل في الإظهار واعتمدوا على البيان بما يصحب الكلام . شرح الرماني للكتاب ،  
 ج ٥ ، ق ١٩٩ .

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢ ، وفي المخطوطة: «عُدْدٌ» .

أي من البيان، والأول ساكن، أو ما يلزم من الإدغام إذا سكن الأول المؤدي إلى الالتباس في هذا القبيل<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فهذا شاذٌ مشبهٌ بما ليس مثله نحو: يَهْتَدِي وَيَقْتَدِي<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: شبه (عِدَانٌ) و(وَدٌّ) بيهْدَى وَيَهْدِي إذا أدغم التاء منه في الدال كما أدغم في (يهتدي) وبابه، لأن التاء مثل الشاء، والدال مثل الذال إلا أنهما يختلفان، لأن الإدغام في (يهتدي) وبابه لا يؤدي إلى الالتباس كما يؤدي إليه الإدغام في (وَدٌّ) ونحوه<sup>(٣)</sup>.  
قال سيبويه: فإنما زاد السين على (أَطَاعَ يُطِيعُ) وجعلها عوضاً من سكن موضع العين<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: لأن الأصل في (يُفَعِّلُ) من (أَطَاعَ، يُطَوِّعُ)، فلما

---

(١) يقول أبو سعيد: وَعَدَانٌ جمع عَتْرِدٍ، وهو النيس، وفيه لغتان: عَدَانٌ وَعِدَانٌ، فلما (عِدَانٌ) فشاذ كشدذ (وَدٌّ) في (وَدٌّ)؛ لأنهما في كلمة واحدة، ويجوز أن يتوهم أن المشدد عين ولا م. وقوله: وأتساء يقررون إلى موضع يحرك فيه، يريد: أنهم يختارون في المصدر (تَدًا، وِطْدًا) ولا يختارون (وَدًّا) ولا (وَدًّا) لسكون التاء والطاء، وبعدهما الدال، وذلك مستثقل، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤١، وانظر شرح الشافية ٢٦٨/٣ - ٢٦٩.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) شبه (وَدٌّ) و(عِدَانٌ) في شدوذهما ب(يَهْتَدِي) و(يَقْتَدِي) في إدغام تاء (يهتدي) و(يقتدي) في الدال، وتاء (يهتدي) و(يقتدي) زائدة، ولا يقع في بنائه، ليس لأنه يعلم أنه مفتعل، وليس كذلك (وَدٌّ)، و(عِدَانٌ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤١، وانظر المتع في التصريف ٧١٦/٢. وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٥/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٩/٢.



سكنت الواو التي هي عينٌ عروُض من حركتها المنقولة إلى الفاء هذه السين<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: ومن الشاذ قولهم: تَقَيْتُ يَتَقِي وَيَتَسَع<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: (تَقَيْتُ) وَضَعَهُ هَاهُنَا عَلَى أَنْ أَصْلَهُ (اِفْتَعَلْتُ)، قَلْبَتِ  
الواو التي هي فاءٌ تاءٌ كما قلب في (اَتَعَدَّ) ونحوه، فاجتمع تاءان فحذفت  
الأولى وكانت هي أولى بالحذف من الثانية وإن كانت الثانية هي المتكررة،  
لأنها يلحقها الإعلال دونها في نحو (عَدَّ، وَالْإِيْعَادُ، وَيَعُدُّ) . ونحوه، فلما  
اعتلت في هذه المواضع أعلت هنا أيضاً بالحذف، ولما حُذِفَتْ سقطت لحذفها  
همزة الوصل في (اِفْتَعَلْتُ)، إذ كانت مجتلية لسكون الفاء المحذوفة  
فبقيت تاء (اِفْتَعَلْتُ) مع ما بعدها من الكلمة فصار (تَقَيْتُ) ووزنه من  
الكلام (فَعَلْتُ)، و(يَتَقِي)، ووزنه (يَتَعَلُّ)، فإن قلت: ماتنكر أن يكون  
(تَقَيْتُ) ووزنه (فَعَلْتُ) أبدلت من الفاء التي هي واوُ التاء كما أبدلت  
منها في (تَيَقُّور)، و(تَوْرَاةٍ) ونحو ذلك فيكون وزنه على هذا (فَعَلْتُ)  
منقلبة الفاء؟ قيل: إن هذا قد كان يكون محتملاً لولا ما جاء في المضارع  
من قولهم: (يَتَقَى) مفتوح التاء، فلو كان (تَقَيْتُ: فَعَلْتُ) لوجب أن يقال

(١) يقول الرماني: «أما (يستطيع) فعلت التاء منه لالتقاء المتقارين مع مانع الإدغام، ومن  
قال (يَسْتَيْحُ) حذف الطاء ويجوز فيه وجه آخر وهو إبدال التاء من الطاء في (يستطيع)  
بعد حذفها من (يَسْتَيْحُ) وكلا الوجهين جائز فأما (يَسْتَيْحُ) فالسين فيه عوض من ذهاب  
حركة العين، وإنما هو: (أطاع، بطيع)». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٩١، وانظر  
المتع في التصريف ٤٦٥/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢، وفيه: «... وهوتقي ٤٠٠».

في المضارع: يَتَّقِي) مثل (يَرْمِي)، فلما قيل: (يَتَّقِي) علم أن التاء ليست بفاء، وأنها المفتوحة الزائدة من (اَفْتَعَلَ)، وعُلِمَ أيضاً أن المحذوفة التاء المنقلبة عن الواو لما جاءت مفتوحة، ولولا انفتاح هذه التاء لاحتمل أن يكون (تَقَّيْتُ: فَعَلْتُ)، وعمل (يَتَّسِعُ) كعمل (يَتَّقِي) (١).

قال سيبويه: كما حذفوا العين [٢١١/ب] من المضاعف نحو: (أَحَسْتُ وَمَسَّتْ)، وكانوا على هذا أجراً (٢).

أي على حذف الفاء من (تَقَّيْتُ وَيَتَّقِي)، أجراً منهم على حذفهم العين من (مَسَّتْ)، لأن هذه الفاء تعتل كشيبراً، وهذه العين لاتعتل اعتلاله (٣).

(١) بين الرماني معنى هذه العبارة مختصراً. وأنه على حذف إحدى التابين من (اتَّقَى) وأتَّسَعَ، وأن المحذوفة وهي الساكنة التي هي فاء الفعل، وتركت الثانية لأنها متحركة يمكن الابتداء بها. انظر شرح الرماني للكتاب، ج١، ق ١١١، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٢٧٥.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: وأصل (تَقَّيْتُ) على (اَفْتَعَلَ) والتاء الأولى من (اَفْتَعَلَ) هي فاء الفعل، حذفوها تخفيفاً، فبقيت تاء (اَفْتَعَلَ) وهي متحركة فسقطت ألف الوصل، ومستقبله على هذا الحد: (يَتَّقِي) بحذف التاء الساكنة أصله (يَتَّقِي)، والأمر منه: (تَقَّيْتُ) (الله)، قال الشاعر، وهو عبد الله بن همام السلولي:

زِيَادَتَنَا تُسَانٍ لَانْتَسِيَّتْهَا تَقَّيْتُ اللَّهُ فِينَا وَالْكِتَابِ الَّذِي تَتَلَّوْ

وأصله: (تَقَّيْتُ) (الله). لما حذفنا التاء الساكنة بقيت التاء الثانية المتحركة فاستغنى عن ألف الوصل وأسقطت . . . والتاء الأولى من (يَتَّقِي) ويَتَّسِعُ) أولى بال حذف من السين الأولى من (أَحَسْتُ، وَمَسَّتْ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١، ق ١٤٢، وانظر النص كاملاً في النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٢٧٥ - ١٢٧٦.

قال سيبويه: ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مَسِسْتُ<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: لأنه لو أَدغم حركت لام المعرفة، وهذه اللام لاتحرك  
 وأصلها السكون، ولذلك اجتلب لها ألف الوصل.  
 قال أبو علي: قال أبو بكر: قال أبو العباس: أخبرني المازني قال: رأيت  
 بخط سيبويه في آخر كتابه عند رجل من بني هاشم يُقال له عبد السلام بن  
 جعفر للفرزدق: (٢)

فما سُبِقَ القيسي من ضَعْفِ حِيلَةٍ      ولكن طَفَّتْ عِلْمَاءُ قُلْفَةُ خَالِدٍ  
 يريدُ على الماء .

(١) الكتاب ٤٣٠/٢، ويحده قوله: وسكون اللام،، وانظر الأصول ٤٣٣/٣ - ٤٣٤.  
 (٢) البيت من الطويل، وبهذه الرواية جاء في المقتضب ٢٥١/١ بحذف لام (على) وروى أبو  
 سعيد وقوع زيادة في نسخة أبي بكر ميرمان من الكتاب لم تقع في كثير من النسخ، وذلك  
 قولك: «بَلَعْتِ، وبَلَحَاتِ، وَعِلْمَاءُ بنو فلان».  
 وما غَلِبَ القيسي من ضَعْفِ قُوَّةٍ      ولكن عَكَتْ عِلْمَاءُ قُرْلَةُ قَتْبَرٍ  
 وقال:

فما أصبحت عَلَاؤُضُ نَفْسُ بَرِيَّةٍ      ولا غيرها إلا سُلَيْمَانُ مَالِهَا

وهذه الزيادة ليس لها وجود في طبعات الكتاب.  
 وروى البيت في الكامل ٢٩٩/٣ مرافقاً لقضية حذف إحدى اللامين استحقاقاً للضعف،  
 وكذلك الأمثلة الواردة قبل قليل، وبالرواية التي جاءت في المقتضب والتعليق.  
 وروى في النكت ١٢٧٧/٢، وفيه: (من سَوَّه سيرة) مكان (من ضعف حيلة)، و(قُرْلَةُ)  
 مكان (قُلْفَةُ).

وقوله: (عِلْمَاءُ) قوي في الحذف لالتقاء المشلين، وهو أشد اقتضاه للتفسير من التقاء  
 المتقارنين. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٩٩. ولأبي سعيد السيرافي كلام طويل  
 حول إدغام لام (على) فيما أوله آل التحريفية نحو (عَلَاؤُضُ)، و(اجلا الأمرُ) ونحو ذلك.  
 انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٣، وانظر النكت في شرح كتاب سيبويه  
 ١٢٧٧/٢.

تمت التعليقة والحمدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ  
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ  
اللَّهِ أَجْمَعِينَ ، وَذَلِكَ بِدَمَشَقِ الْمَحْرُوسَةِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ  
وَسَبْعِمِائَةٍ.

وكتبه لنفسه الفقير إلى رحمة رَبِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ بْنِ  
مُحَمَّدِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَالِكِيِّ ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ، وَلِوَالِدَيْهِ ، وَلِجَمِيعِ  
الْمُسْلِمِينَ ؟

\* \* \*

\* \*

\*

## فهرس موضوعات الجزء الخامس

الصفحة

الموضوع

- ٦-٥ ..... ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة
- ٩-٧ ..... ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد
- ١٢-٩ ..... ومن باب ماكانت فيه الواو أولاً وكانت فاءً
- ..... ومن باب مايلزمه بدل الناء من هذه الواوات [التي تكون في موضع الفاء] ١٤-١٢
- ..... ومن باب ماقلب فيه الواو ياءً ١٦-١٤
- ..... ومن باب ماكانت الياء فيه أولاً وكانت فاءً ٢٠-١٦
- ..... ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه: ٢٦-٢١
- ..... ومن باب ماالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة ٢٨-٢٦
- ..... ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة على اعتلالها ٣٦-٢٩
- ..... ومن باب ما أتم فيه الاسم على مثالٍ فُئِئِل به لسكون ما قبله أو ما بعده ٤٠-٣٧
- ..... ومن باب ما جاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه ٤٤-٤١
- ..... ومن باب تقلب فيه الواو ياء لا لياء قبلها ساكنة ٥٢-٤٤
- ..... ومن باب ماقلب فيه الياء واوًا ٥٣-٥٢
- ..... ومن باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ٦١-٥٤
- ..... ومن باب ما يكسّر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ٦٥-٦٢
- ..... ومن باب مايجري فيه بعض ماذكرنا إذا كسر للجمع على الأصل ٦٦-

الصفحة	الموضوع
٧٣-٦٧	ومن باب فُعِلَ من فوعلتُ من قُلْتُ وفعيلت من بعث . . . . .
٧٦-٧٤	ومن باب تقلب فيه الياء وأوياً . . . . .
٨٦-٧٦	ومن باب ما الهمز فيه من موضع اللام . . . . .
٩١-٨٦	ومن باب ما كانت الياء والواو فيه لامات . . . . .
٩٤-٩٢	ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب . . . . .
	ومن باب ما إذا التحقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء
٩٩-٩٥	والياء أُلْفًا . . . . .
١٠٣-٩٩	ومن باب ما يلزم فيه بدل الياء . . . . .
١٠٤	ومن باب التضعيف في بنات الياء . . . . .
١١٠-١٠٤	ومن باب ما جاء على أن فعلتُ منه مثل بعثتُ . . . . .
١١٧-١١١	ومن باب التضعيف في بنات الواو . . . . .
١٣٦-١١٧	ومن باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو . . . . .
١٤٠-١٣٦	ومن باب تكسير بعض ما ذكرنا على الجمع . . . . .
١٤٥-١٤٠	ومن باب التضعيف . . . . .
١٤٩-١٤٥	ومن باب ما شد من المضاعف . . . . .
١٥٠	ومن باب ما شد فأبدل مكان اللام الياء لكرهية التضعيف . . . . .
١٥٢-١٥١	ومن باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحد .
	ومن باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع
١٥٧-١٥٣	واحد . . . . .
١٦٠-١٥٨	ومن باب ما شد من المعتل على الأصل . . . . .

الموضوع	الصفحة
ومن باب الإدغام .....	١٦١
ومن باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما .....	١٦٢-١٧٢
ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة .....	١٧٢-١٩١
ومن باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا .....	١٩٢-٢٠٧
ومن باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه .....	٢٠٧-٢١١
ومن باب ما تقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات .....	٢١١-٢١٤
ومن باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم .....	٢١٤-٢٢٠
فهرس الموضوعات .....	٢٢١-٢٢٤



الفهرس التفصلي  
للموضوعات

## الفهرس التفصلي للأبواب ورؤوس المسائل في التعليقة

التعليقة	الكتاب	الباب
١٤ - ٣١	٢/١	هذا باب علم ما الكلم:
٨ - ٣/١		العلم في باب التعدي
- ٨/١		أقسام (ما)
٩/١		(ما) الاسمية
٩/١		(ما) بمعنى الذي
١٠ - ٩/١		(ما) بمعنى اسم منكور
١٠/١		(ما) بمعنى الاستفهام
١٠/١		(ما) بمعنى المجازاة
١٠/١		(ما) الحرفية
١١ - ١٠/١		(ما) وما بعدها في تأويل المصدر
١٢ - ١١/١		(ما) كافة للعامل عن عمله
١٤ - ١٢/١		(ما) الزائدة للتوكيد
١٢/١		استحسان الخليل حذف الراجع إلى الموصول
١٤/١		تنوين (علم) ونصب (الكلم)
١٥ - ١٤/١	٢/١	الاسم المطلق
١٥/١		تعريف الاسم المطلق

التعليق	الكتاب	الكتاب
١٦-١٥/١		الأسماء التي لا يخبر عنها
١٦/١	٢/١	تعريف الفعل
١٦/١	٢/١	تعريف الحرف
١٧-١٦/١	٣/١	مجاري أواخر الكلم
١٧/١		الاسم المتمكن
١٧/١	٣/١	الاسم المجرور
٢٠-١٧/١		مشابهة الفعل المضارع للاسم المعرب
		مشابهة الفعل الماضي للمبني من الأسماء
٢١-٢٠/١	٢٤/١	
		فعل الأمر لم يحرك ولم يوصف به، فيبعد من المضارعة بعد
٢٣ - ٢١/١	٤/١	(كم) و(إذ) من المتمكنة
٢٣/١	٤/١	(مُنْدُ) فيمن جرُّ بها
٢٤/١	٤/١	تثنية الواحد
٢٨ - ٢٤/١		حجة أبي علي أن ألف التثنية حرف إعراب
		الواو في (أخوك) وبابه حرف إعراب وليس بعلامة إعراب
٣١ - ٢٨/١		والاحتجاج لذلك
٣١ - ٢٩/١		ليس في كلام العرب اسم على حرفين أحدهما حرف لين
٣١/١	٤/١	حرف الإعراب غير متحرك ولا منون
٣٣ - ٣٢/١	٤/١	الرفع في المثني بالألف لا بالواو

التعليق	الكتاب	الكتاب
		الجرّ في المثني بالياء المفتوح ما قبلها، والاحتجاج لذلك
٣٣/١	٤/١	
٣٤/١		المثني المنصوب بالياء دون الألف والعلّة لذلك
٣٥ - ٣٤/١	٤/١	حكم زيادة النون في المثني
		لَمْ لَمْ يجعلوا النصب في المثني ألفاً ؟
٣٦ - ٣٥/١	٤/١	
		الزيادة الأولى في المثني حرف الإعراب
٣٧ - ٣٦/١	٤/١	
		الفرق بين مائتي من الأسماء، وما جاء من الأفعال للمثني
٣٧/١	٥/١	
		سقوط نون الأفعال المضارعة متحركة لانتثبات في الجزم
٣٧/١	٥/١	
		لا يحذفون الألف في الأفعال لأنها علامة الإضمار والتثنية
٣٨ - ٣٧/١	٥/١	
		واو (أكلوني البراغيث) بمنزلة التاء في (قلتُ، وقالتُ)
٣٩ - ٣٨/١	٥/١	
٤٠ - ٣٩/١	٣٧٧-١٢٥/١	تاء أنت، وكاف ذلك
٤٢ - ٤٠/١	٥/١	تاء التأنيث في المخاطبة
٤٢/١	٦/١	إسكان لام الفعل المضارع
٤٢/١	٦/١	بناء الفعل المضارع

التعليق	الكتاب	الكتاب
٤٥ - ٤٣/١	٦/١	بعض الكلام أثقل من بعض
٤٥/١	٦/١	ماضارع الفعل المضارع من الأسماء
٤٥/١	٦/١	مضارعة الصفة الفعل
٤٥/١	٦/١	النكرة أخف من المعرفة وأشدُّ تكتُّناً
٤٦/١	٦/١	تعريف النكرة
٤٧/١	٧/١	هذا باب المسند والمسند إليه:
		دخول الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ
٤٧/١	٧/١	
٤٩ - ٤٧/١		أقسام الجار الذي يدخل على المبتدأ
٥٠/١	٨/١	هذا باب ما يحتمل الشعر:
٥٠/١	٩/١	كنواج ريش حمامة مجدية
٥١/١	٩/١	قول الشاعر: .. ولاك اسقني ..
٥٣ - ٥٢/١	١١/١	قول الشاعر: الأضحماً
٥٥ - ٥٤/١		(قُلْ) ودخول (ما) عليها
٥٥/١	١٤/١	قول الشاعر: ألم يأتيك والأنباء تنمي/١
٥٨ - ٥٧/١		العلة في (اثنتين) ولم ألحقت ألف الوصل
٥٨/١		لام (امرؤ) حرف إعمال

التعليق	الكتاب	الباب
		المفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل
٥٨/١	١٤/١	
٥٨/١	١٤/١	قول بعضهم: ذهب الشام
٥٩/١		الفرق بين المكان المبهم والمكان المختص
٦١/١		مصدر الفعل اللازم
		الفعل العدي إلى ماكان وقتاً في الأمكنة
٦٣ - ٦٢/١	١٦/١	
٦٣/١	٦/١	الوقت في الأزمنة
		الشبه بين الوقت في الأمكنة والوقت في الأزمنة
٦٣/١	١٦/١	

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين،

٦٤/١	١٦/١	وإن شئت اقتصر
		(آليت حبّ العراق) على معنى: (آليت على حبّ العراق)
٦٥ - ٦٤/١	١٧/١	
		الفرق بين (عَنْ وعلَى) وبين الباء الزائدة
٦٦/١	١٧/١	
		الفرق بين (عرفته يزيد) و (عرفته زيّداً)
٦٧/١	١٧/١	

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين
٦٨/١	١٨/١	وليس لك أن تقتصر . .
٧١ - ٦٨/١	١٨/١	التعدي إلى مفعولين
٧١/١	١٨/١	(علمتُ)، بمنزلة (عرفتُ)
٧١/١	١٨/١	(ظننت به)، جعلته موضع ظنك

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل

٧٢/١	١٩/١	
٧٢/١		الاقتصار على المفعول الأول
٧٢/١		المفعول به على السعة
		القول في (أعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً)
٧٣/١	١٩/١	
٧٣/١	١٩/١	التعدية إلى المصادر والأمكنة

هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول

٧٤/١	١٩/١	
		القول في: (ضربَ عبدالله اليومين اللذين تعلَّمُ)
٧٤/١	١٩/١	
٧٤/١	١٩/١	معنى الاقتصار في باب التعدي
٧٥/١	١٩/١	الاختلاف في تقدير الإعراب

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب المفعول الذي يتعداه إلى مفعولين وليس
٧٦/١	٢٠/١	لك أن تقتصر
٧٧/١	٢٠/١	تعدى إلى الفاعل والمفعول
_____		
		هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال
٧٨/١	٢٠/١	
		ما كان معناه ثانيا كمعناه أولاً، وما لا يكون
٧٨/١	٢٠/١	
٧٨/١	٢٠/١	ما يعمل عمل غير الفعل
_____		
		هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم
٧٩/١	٢١/١	المفعول (كان وأخواتها)
٨٠/١		الحال والخبر
٨٤ - ٨٢/١		الحمل على المعنى في التأنيث والجمع
		توجيه بعض أقوال العرب، وقراءة بعض القراء
٨٥/١	٢٥/١	
٨٦/١		حمل الأسماء غير المبهمة على المعنى
٨٧/١		تأنيث الفعل للفاعل



التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب يخبر فيه عن التكررة بالتكررة
٨٩/١	٢٦/١	
٩١ - ٨٩/١		(أَحَدٌ) بمعنى واحد، ويعنى المصوم
٩١/١		(أَحَدٌ) في النفي وغير الإيجاب
٩٢ - ٩١/١	٢٧/١	تقديم الظرف العامل
٩٣/١	٢٨/١	هذا باب ما أجري مجري ليس
٩٦/١		ما يعمل مظهرًا يعمل مضمراً
٩٧ - ٩٥/١		توجيه قول الفرزدق: «... وإذ مامثلهم بشر»
١٠٢ - ١٠٠/١	٢٩/١	(لا) التي للإشراك
		هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم
١٠٣/١	٣٣/١	
١٠٣/١	٣٤/١	ليس في الكلام (ويفرقه)
		لا يجوز الفصل بين كان واسمها بمعمول معمولها
١٠٦ - ١٠٥/١	٣٦/١	
		التأخير مع الإضمار أحسن من التقديم
١٠٨ - ١٠٧/١	٣٧/١	

التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل
١٠٩/١	٣٧/١	ولم يتمكن تمكته
١٠٩/١	٣٧/١	تقدير النصب في التعجب
١٠٩/١		حكم التعجب أن يكون مبهماً
١١١ - ١١٠/١		الأفعال المتعدية تساري الأفعال غير المتعدية في التعجب

		هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما
١١٢/١	٣٧/١	يفعل بفاعله الذي يفعل به
١١٢/١	٣٩/١	القول في (ضربتُ وضربني عبداً لله)
		الفرق بين قولك: (ضربتُ وضربوني قومك) وبين
١١٣-١١٢/١		(ضربني وضربتهم قومك)

		ومن باب ما يكون فيه الاسم مهنياً على الفعل
١١٤/١	٤١/١	قدَّ أو أحرَّ
١١٦-١١٥/١	٤٢/١	إضمار الفعل
١١٧-١١٦/١	٤٢/١	(أعطيتُ) بمنزلة (ضربتُ)
١١٧/١	٤٣/١	المختص المتمكن وغير المختص

		ومن باب ما يجري مما يكون ظرفاً لهذا المجرى
١١٨/١	٤٣/١	

التعليق	الكتاب	الباب
١١٨/١	٤٣/١	خروجه عن الظرفية
١١٩/١		التوسع في الظرف
		إنكار سبويه رفع الثلاث في قول الشاعر:
١٢٠/١	٤٤/١	ثلاثُ كلهن قتلن عمداً
١٢١/١		مذهب الكوفيين في توكيد النكرة بالمعرفة
١٢١/١		رأي ابن السراج في (ثلاثُ كلهن)
ومن باب ما يُحمل فيه الاسم على اسم بني على		
١٢٢/١	٤٧/١	الفعل مرة
		حكم المعطوف القول في (أزيدُ أنت ضارته)
١٢٢/١	٤٨/١	
١٢٥ - ١٢٤/١	٤٩/١	قرب (أفعل) في التعجب من الاسم
١٢٦ - ١٢٥/١	٥٠/١	(حتى) الجارة
١٢٧ - ١٢٦/١	٥٠/١	ما جاء على معنى المفعول
١٢٧/١	٥٠/١	(هَلَا) لا يبتدأ بعدها
		حروف الاستفهام لا يبتدأ بعدها إلا توسعاً
١٢٨ - ١٢٧/١	٥١/١	
		الواو العاطفة يستوي أن يليها الفعل أو الاسم
١٢٨/١	٥٢/١	

<u>التعليقة</u>	<u>الكتاب</u>	<u>المساق</u>
		إذا لم يتسلط الفعل على ما قبله فلا بد له من شاغل
١٢٩/١	٦٥/١	
		وقوع الفعل في موضع الوصف والصلة
١٢٩/١	٦٥/١	
١٣١/١	٦٧/١	تقديم المضاف إليه على المضاف
١٣٢/١	٦٧/١	حكم قولك: القتالُ زيداً حين يأتي
		الفعل بعد (حين) و(إن) لا يعمل فيما قبله
١٣٢/١	٦٨/١	
		الذي يجوز في النفي بجوز في الإيجاب
١٣٢/١	٦٨/١	
١٣٣/١	٦٨/١	الخلاف بين حرف النفي والاستفهام
		ومن باب ما يجري منه مجزوراً كما جرى منصوباً
١٣٤/١	٦٨/١	
١٣٤/١		ما لم يسم فاعله
		البطن والظهر مختصان والظروف المكانية لاتكون مخصصة
١٣٥/١	٧٩/١	
١٣٦/١	٩٤/١	النون في جمع المذكر السالم المشتق
١٣٧/١	٩٦/١	مشابهة المضمرات المتصلة للتونين
١٣٨/١	٩٧/١	المصدر يعمل عمل الفعل بشروط

التعليق	الكتاب	الباب
١٤٠-١٣٩/١	١٠٠/١	الفرق بين المصدر واسم الفاعل إضافة الفاعل إلى ما فيه الألف واللام
١٤١/١	١٠٠/١	
١٤٥-١٤٢/١	١٠٢/١	جاء في الشعر: (حَسَنَتْ وجهها)
<b>ومن باب ما لا يقع إلا متوثناً عاملاً في التكررة</b>		
١٤٦/١	١٠٤/١	لا يكون المعمول فيه إلا من سببه (وهو باب التفضيل)
١٤٦/١	١٠٤/١	نون (عشرين) وتثوين التفضيل (خير)
١٤٨/١	١٠٥/١	
١٤٨/١	١٠٨/١	(كم) بمنزلة (ما) جواز النصب في نحو: (سير عليه السيرُ طورين)
١٥٠/١	١١٧/١	
١٥٠/١		حمل المصدر على فعل مضمر ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل على فعل
١٥٠/١	١١٨/١	
١٥٢-١٥١/١	١٢٠/١	الرؤية البصرية ومثال نادر
١٥٢/١	١٢٠/١	ليت شعري
١٥٣/١	١٢٠/١	حذف خبر (ليت)

التعليق	الكتاب	المسأله
		التعليق والإلغاء لما يتعدى إلى مفعولين من الأفعال
١٥٤/١	١٢٠/١	
١٥٦ - ١٥٥/١		علمتُ وعرفتُ ودريتُ
١٥٧ - ١٥٦/١	١٢١/١	التوكيد بأنَّ وبالإظهار
١٥٨/١	١٢٢/١	دخول معنى (أخبرني) في (أرأيت) (أرأيتك)
١٥٨/١		كاف (أرأيتك)
١٥٨/١		(صَمَّ وَمَمَّ) نهي، و(إيه) أمر
١٥٩/١	١٢٣/١	القول في (إيه)
١٦٠/١/	١٢٣/١	القول في (رويد)
		الفصل بين (النفس والجميع) في باب التأكيد
١٦١/١	١٢٥/١	
١٦٢/١		العطف نظير التثنية، والمضمر أشبه بالتنوين
١٦٣/١		اتصال المضمر وأن المظهر دونه في الاتصال
١٦٩ - ١٦٦/١		الفصل بما هو محمول على فعل مضمر
١٦٧/١		الاستشهاد بالضرورة في الشعر
		القول في (عليك)، و(علي)، و(حذرك)
١٧١-١٧٠/١	١٢٦/١	
١٧٢ - ١٧١/١		دخول الفاء في جواب الشرط
١٧٢/١		الفرق بين العطف والإتباع
١٧٣/١		ما يخالف به جواب الشرط خبر المبتدأ

التعليق	الكتاب	الباب
١٧٧/١		مايلي (إن) من الكلام
١٧٨/١	١٣٥/١	تصحيح (إمّا)
١٧٩/١	١٣٥/١	كان التامة والناقصة
١٧٩/١	١٣٨/١	الأمر والتحذير
١٨٠/١		لايكون المرء أمرًا نفسه
١٨٠/١	١٣٩/١	لايجوز: (إياك الأسد) حتى تعطف
١٨١/١	١٤١/١	يجوز (إياك المرءة) على الإضمار
١٨٤ - ١٨١/١	١٤٣/١	جواز الرفع والنصب
١٨٦ - ١٨٥/١	١٤٧/١	والواو معناها الجمع
١٨٧ - ١٨٦/١	١٤٧/١	وقوع الخال من الجملة
١٨٨ - ١٨٧/١	١٤٧/١ - ١٤٨	وقوع الفعل بعد (أما)
١٨٩ - ١٨٨/١	١٤٨/١	العوض بالهاء وبالألف في النسب
		(ما) في (أما أنت) مشبهة النون في الفعل المؤكد واللام فيه
١٩٠ - ١٨٩/١	١٤٨/١	
١٩١ - ١٩٠/١	١٤٨/١	الفرق بين (إذ) و(أما)
١٩٢/١	١٣٥/١	(كيف) على معنى (يكون)
١٩٣/١		لايُنقَضُ بالنصب معنى الرفع
١٩٥ - ١٩٤/١	١٥٩/١	النصب على إضمار الفعل
١٩٦/١	١٦٥/١	قيام المصدر مقام الفعل
١٩٦/١		دخول المرفوع الذي فيه الدعاء في المنصوبات

التعليق	الكتاب	الباب
٢٠٠/١		النصب بالفعل الظاهر
٢٠١/١		إضمار فعل مع الفعل
٢٠١/١		مالا يكون حالاً ويكون على الفعل
٢٠٤/١	١٨١/١	الموقع فيه وعليه
٢٠٤/١ - ٢٠٥		وصف النكرة بالمعرفة والخلاف فيه
٢٠٥/١	١٨١/١	الخلاف في لفظ (جمع)
٢٠٦/١	١٨٨/١	المصادر لاتصرف

هذا باب ما يكون فيه المصدر توكيداً لنفسه

٢٠٧/١	١٩٠/١	
٢٠٧/١		حمل المصدر على الفعل
٢٠٨/١	١٩٢/١	انتصاب الحال والمفعول له
٢٠٨/١ - ٢٠٩		ما يعمل فيه ما قبله وما بعده
٢١٠/١		وضع الظاهر موضع المضر
٢١١/١		تبعية المصدر في هذا الباب
٢١١/١	١٩٨/١	الحمل على المعرفة
٢١١/١		الصفة لاتكون إلا فعلاً أو ما اشتق منه

هذا باب ما تنصب فيه الصفة لأنها حال وقع فيها الأمر

٢١٢/١	١٩٨/١	وفيهما الألف واللام
-------	-------	---------------------



التعليق	الكتاب	الباب
٢١٤/١		النصب على إضمار الفعل
		الظرف ينتصب على ما هو فيه وعلى ما هو غير ما هو فيه
٢١٤/١	٢٠٢/١	
٢١٥/١	٢٠٣/١	(سواءك، وكزيد) بمنزلة الظروف
		الأماكن المختصة لها جثت تميزها كأسماء الأشخاص
٢١٦/١	٢٠٥/١	
٢١٦/١	٢٠٨/١	ظروف الدهر أشدّ تمكناً في الأسماء
٢١٧/١		الخلافاً في تمكن ظروف الزمان
٢١٧/١	٢٠٩/١	قولك: رُبُّ رجلٍ يقولُ ذلك
٢١٨/١		(ما) المصدرية
٢١٨/١		وصف النكرات بالأسماء المضافة إلى المعارف
٢١٩/١	٢١٤-٢١٥	الإجراء مجرى العدة
٢١٩/١	٢١٦/١	عدم جواز الجر على الصفة
٢١٩/١		دخول الواو على (لكن) العاطفة
٢٢١-٢٢٠/١	٢١٨/١	النفى على لفظ الإيجاب
٢٢١/١	٢١٨/١	(لكن) معناها الإضراب والعطف
٢٢٢-٢٢١/١	٢١٩/١	العطف بـ«بل»

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها
٢٢٣/١	٢١٩/١	
٢٢٣/١	٢٢١/١	الأعم صفة للأخص
		مجرى النعت على المنعوت تفسيراً للنعت
٢٢٤/١	٢٢١/١	
		وجوه الجواز في بيت ذي الرمة:
٢٢٥/١	٢٢١/١	ترى حَلَقَهَا نَصْفُ قَنَاةٍ قَرِيمَةٌ . .
٢٢٦/١		إلغاء الظرف . . .
٢٢٧/١		وصف العلم الخاص بالمبهمة
٢٢٨/١	٢٢٣/١	المبهم بمنزلة المضاف
٢٢٨/١	٢٢٣/١	قولهم: عبدالله كلُّ الرَّجُلِ
٢٣٠/١	٢٢٦/١	قوة الابتداء والتبعيض في المعرفة
		الخلاف على الرفع والنصب في هذا الباب
٢٣٠/١	٢٢٦/١	
٢٣١/١	٢٢٨/١	الحال من النكرة
٢٣١/١	٢٢٨/١	الاسم الواقع وغير الواقع
		مجيء اسم الفاعل للماضي دون الحال والاستقبال
٢٣٣ - ٢٣٢/١	٢٢٨/١	
٢٣٣/١	٢٣٠/١	مالايكون إلا مرفوعاً في هذا الباب
٢٣٣/١	٢٣٠/١	أسماء الجواهر لا تعمل عمل الأفعال

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بمفاعل
٢٣٤/١	٢٣٠/١	ولا صفة يشبه الفاعل كالحسن
٢٣٥/١	٢٣١/١	لا يقع الخبر إلا بحدث
٢٣٧ - ٢٣٦/١	٢٣١/١	وصف الصفة المشبهة بالفاعل
٢٣٨/١	٢٣٢/١	العطف على المضمر
٢٤٠ - ٢٣٩/١	٢٣٣/١	خبر المعرفة
٢٤٠/١		أل للتعريف أو الزيادة
٢٤١/١		ذكر النعت للاختصار
٢٤٢ - ٢٤١/١		وصف النكرة

		هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها
٢٤٣/١	٢٣٤/١	من الصفات التي ليست بفعل
٢٤٣/١		الصفات المشبهات بالأفعال والمشبهة بالمشبهة بها
٢٤٤/١		الفصل بين فعل المذكر والمؤنث
٢٤٤/١		القول في قوله تعالى: «وأسرؤا النجوى الذين ظلموا»
٢٤٩ - ٢٤٥/١	٢٣٧/١	تنبيه الصفة أو جمعها
٢٤٩/١	٢٤٢/١	إجراء الاسم على النكرة وصفاً
٢٥٠/١	٢٤٢/١	الحال والصفة
		إلغاء الظروف أو وقوعه صفة للنكرة
٢٥٢ - ٢٥١/١	٢٤٣/١	

التعليق	الكتاب	الباب
٢٥٢/١	واستفهامان، ولاتوكيدان	لايجوز أن يجتمع تأنيثان،
٢٥٣/١		الفصل بين (إِنَّ) و(أَنَّ)
٢٥٣/١		إتباع الاسم الثاني الأول وإن كان يتوسط حرف
٢٥٤/١	٢٤٥/١	القطع عن المدح والتعجب
٢٥٥/١		(مِنْ) لايجر في (كم) إلا نكرة

هذا باب ماينتصب فيه الاسم لأنه لايسهل له

٢٥٦/١	٢٤٦/١	إلى أن يكون صفة
٢٥٦/١	٢٤٦/١	الحال من النكرة والمعرفة
٢٥٧/١		الارتفاع بالظرف
٢٥٨ - ٢٥٧/١		النصب على المدح
		عدم إجراء الصفة المثناة إذا اختلف العاملان على مرصوفها
٢٥٨/١	٢٤٧/١	
٢٥٨/١		النصب في باب ما لا يكون إلا على المدح والذم
		امتناع الصفة من أن تجري على مرصوفين إذا اختلفت
٢٥٩/١		العوامل فيها
٢٦٠/١	٢٤٨/١	النصب بعد الاستفهام والخلاف فيه
٢٦١/١		كل منادى مختص، وليس العكس
٢٦١/١	٢٥٠/١	مايجرى على حرف النداء
٢٦٣/١	٢٥١/١	جواز الحمل على الابتداء

التعليقة	الكتاب	الباب
		عدم التعظيم بالصلاح إلا أن يكون قد عرف به
٢٦٣/١	٢٥١/١	
٢٦٤/١	٢٥٦/١	الفصل بين اسم الناسخ وخبره بجمله
		لا يجوز إلا الرفع إن أخبر عن نفسه أو غيره
٢٦٥/١	٢٥٦/١	
		الرفع والنصب فيما يستغنى عليه السكوت وما لا يستغنى
٢٦٦/١	٢٦٢/١	
٢٦٧/١	٢٦٢/١	انتصاب الخبر مقدماً قبل الظرف
٢٦٧/١		دخول الألف واللام في التثنية
٢٦٨/١ - ٢٦٩		وصف المعارف بالجمل
٢٦٩/١ - ٢٧٠	٢٧٠/١	الفرق بين الصلة والصفة
٢٧٠/١ - ٢٧٥	٢٧٠/١	حذف العائد من الصلة إلى الموصول
٢٧٥/١	٢٧٢/١	النصب على التمييز
٢٧٥/١		لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف
٢٧٨ - ٢٧٦/١	٢٧٣/١	ليس من كلامهم أن يضمروا الجار
٢٧٨/١		الأصل في اسم الله
		(كلُّ شيءٍ .. وكلُّ رجلٍ) لا يوصف بهما
٢٨٠ - ٢٧٨/١	٢٧٤/١	
		الفرق بين ما يدل على المنصوب وما يدل
٢٨٠/١		على المحض والقلب

التعليق	الكتاب	الباب
٢٨١ - ٢٨٠ / ١	٢٧٨ / ١	لا يكون الوصف المشتق خيراً مقدماً
٢٨١ / ١	٢٧٨ / ١	اسم الفاعل محمول عليه
٢٨٣ - ٢٨٢ / ١		متى يعمل اسم الفاعل عمل الفعل ؟ ماليس بصفته ولا بمنزلته وليس إعرابه كإعرابه
٢٨٣ / ١	٢٧٩ / ١	
٢٨٦ - ٢٨٤ / ١	٢٨٠ / ١	(إنّ) تعمل الرفع والنصب
٢٨٨ - ٢٨٦ / ١		تخفيف (إنّ)
٢٨٩ / ١		النصب بعد (لكنّ) أحسن والرفع بعد (كأنّ) أحسن
٢٩٠ / ١		الاقتصار على المفعول الأول
٢٩٣ - ٢٩٠ / ١		الفرق بين (إنّ) و(إنّما)
٢٩٣ / ١	٢٨٦ / ١	(لكنّ) المثقلة بمنزلة (إنّ)
٢٩٤ / ١	٢٨٦ / ١	دخول الكلام الواجب في موضع التمني
٢٩٥ - ٢٩٤ / ١		(إنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ) لها معانٍ غير معنى الابتداء
٢٩٥ / ١	٢٨٧ / ١	النصب لما في اللفظ من معنى الفعل
٢٩٦ / ١	٢٨٧ / ١	جواز النصب على الحال في الأحرف (ليت، وكأنّ، ولعلّ)
٢٩٧ - ٢٩٦ / ١	٢٩٠ / ١	مواضع حذف الهاء من (أنّ وكأنّ)

التعليق	الكتاب	الباب
		التقديم والتأخير في قوله عز وجل: ﴿... والصابئون...﴾
٢٩٩ - ٢٩٧/١	٢٩٠/١	
٣٠٠/١	٢٩١/١	هنا باب كَمْ
٣٠٠/١	٢٩١/١	الاشتراك بين (كم) و(رُبُّ)
٣٠٠/١	٢٩١/١	الاشتراك بين (كم) و(إِذْ)
٣٠١/١		معمول (العشرين)
٣٠١/١	٢٩٢/١	عدم تقديم التمييز
		رأى ابن السراج في جواز كون (كيف) مبتدأ و(زيدٌ) خبره
٣٠٢/١		في (كيف زيد)
٣٠٣/١	٢٩٥/١	الفصل بين الاسم المنون والعامل فيه
٣٠٦ - ٣٠٥/١	٢٩٥/١	(كم) للمرار
٣٠٧/١		واو (رُبُّ)
		جواز الوجوه الإعرابية الثلاثة في مدخول (كم)
٣٠٩ - ٣٠٧/١	٢٩٦/١	
٣١٢ - ٣١٠/١	٢٩٦/١	الحمل على (كَمْ)
٣١٣/١	٢٩٧/١	الفرق بين (رُبُّ) و(كَمْ)

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ماجرى مجرى كم في الاستفهام
٣١٤/١	٢٩٧/١	
٣١٤/١	٢٩٨/١	(كأَيِّنْ) معناها معنى (رُبَّ)
٣١٥/١		التنوين في (كأَيِّ)
		هذا باب ماينتصب نصب كم إذا كانت متونة
٣١٦/١	٢٩٨/١	في الخبر والاستفهام
	٣١٦/١	كون المميز عدداً أو غيره
٣١٨ - ٣١٧/١		القول في (تالله رجلاً)
		هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا
٣١٩/١	٣٠٠/١	
		العامل غير متصرف في هذا الباب كالعامل في سابقه
٣١٩/١	٣٠٠/١	
٣١٩/١		الهاء في (رُبُّهُ) و(وَيَحُدُّ)
		ملا يقع المظهر في موضع الإضمار منه والخلاف فيه
٣٢٠ - ٣١٩/١	٣٠٠/١	
		(نعم رجلاً) بمنزلة: (رُبُّهُ) ومنزلة (ذهب أخوه)
٣٢١/١	٣٠٠/١	
٣٢١/١	٣٠٠/١	سدّ الظاهر مكان المضمّر



التعليق	الكتاب	الباب
٣٢٢/١	٣٠٠/١	المفرد وإرادة الجميع به ظهور الاسم في (رُبُّ) قد يبدأ بإضمار قبله
٣٢٣/١	٣٠١/١	ظهور الاسم بعد (نَعَمْ) قد يضر فيها
٣٢٣/١		ما يكون منصوباً بفعل فقد يجوز أن يرتفع به
٣٢٥ - ٣٢٤/١	٣٠١/١	
٣٢٦ - ٣٢٥/١	٣٠٢/١	إقحام تاء التانيث
٣٢٧/١	٣٠٣/١	هذا باب النداء
		الفعل بين ما ينتصب بالعمل وما ينتصب بالعبارة
٣٢٧/١	٣٠٣/١	
٣٢٨ - ٣٢٧/١	٣٠٣/١	المني في النداء
٣٢٧/١		النادى المضاف
٣٢٩ - ٣٢٨/١	٣٠٤/١	تأكيد المنادى
٣٢٩/١		مالا يكون تابعاً إلا للاسم
		ما كان المعنى في الرفع والنصب فيه واحداً
٣٠٠/١	٣٠٤/١	
٣٣١ - ٣٣٠/١	٣٠٤/١	حذف التنوين في المنادى المفرد
٣٣٣ - ٣٣٢/١	٣٠٥/١	نداء ما فيه أل
٣٣٤/١	٣٠٦/١	عدم جواز إعادة حرف النداء

التعليق	الكتاب	المسأب
٣٣٥ - ٣٣٤/١	٣٠٦/١	القول في (يا هذا الرجل)
٣٣٥/١		وصف المهجمات بالأسماء المفردة
٣٣٨ - ٣٣٦/١		(أي) متوصل به إلى النداء
٣٣٩/١	٣٠٨/١	الوصف والعطف في هذا الباب
٣٤٠/١		مجيء الاسم والصفة لاتفارقه
٣٤٠/١	٣٠٩/١	قطع الهمزة في (يا الله)
٣٤١/١	٣١٠/١	القول في (اللهم)
		التوفيق بين الميم في (اللهم) وبين النون في (المسلمين)
٣٤٢/١	٣١٠/١	
		الألف والهاء اللتان لحقنا (أي) توكيداً
٣٤٢/١	٣١٠/١	
		عدم جواز دخول الألف واللام في النداء
٣٤٣/١	٣١٠/١	
		(هذا) بدلاً في النداء من الألف واللام
٣٤٤/١	٣١٠/١	
٣٤٤/١	٣١١/١	(باخبات) لا يكون إلا معرفة
٣٤٧ - ٣٤٥/١	٣١١/١	إذا وُصف الشيء اختصّ
		نون (لن) تشبه التنوين في (هند ابنة فلان)
٣٤٧/١	٣١٤/١	

التعليق	الكتاب	الباب
		عدم جواز ذهاب التنوين من الاسم الأول في غير النداء
٣٤٨/١	٣١٦/١	
		لا يكون الاسم المتمكن في غير النداء بمنزلة ما جعل من
٣٤٩/١	٣١٦/١	الغايات كالصوت
<b>هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك</b>		
٣٥٠/١	٣١٦/١	
٣٥٠/١		الباء أكثر اعتلالاً من التنوين
٣٥١/١	٣١٧/١	القول في هاء الوقف
		يقال: أبّ وأبّه كما يقال: هذا فرس وهذه فرس
٣٥٢/١	٣١٧/١	
٣٥٣/١	٣١٨/١	ترخيم الأم والأب والصاحب
		ترخيم قولك: (يا ابن أخي، يا ابن عمّ) ونحوهما
٣٥٤/١ - ٣٥٥	٣١٨/١	
		لاتدخل اللام في المستغاث به إن كنت تحمده
٣٥٦/١	٣٢٠/١	
٣٥٦/١	٣٢٠/١	الفرق بين لام الاستغاثة ولام التوكيد
		اللام معاقبة للألف والهاء في مثل (بالعجب ، وبالبحر)
٣٥٧/١	٣٢٠/١	
٣٥٧/١		فتح لام الاستغاثة

التعليق	الكتاب	المساق
٣٥٨/١	٣٢١/١	هذا باب الندبة
٣٥٨/١	٣٢٢/١	حذف الهاء عند الرصل
		مجرى الألف في الندبة كمجرأها في الخبر
٣٦٠ - ٣٥٩/١	٣٢٢/١	
		الحكم فيما إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء
٣٦١ - ٣٦٠/١	٣٢٢/١	
٣٦١/١		الياءات: أصلٌ وزائد
٣٦٢/١	٣٢٣/١	النصب يدخل الياء ولا يدخل الألف
٣٦٧ - ٣٦٣/١		الإشباع بالوار والياء، والندبة
		حركة الوار في مثل (ولانتسواً الفضل) واشترواً الضلالة) ليست
٣٦٧/١		بحركة أصلية كما هي في (ياغلامي) حركة واجبة
		ألف الندبة تتبع الحركة التي قبل الحرف المحذوف في (ضربوا،
٣٦٩/١	٣٢٤/١	وضرباً) اسمين
		قولك: (ياثلاثة وثلاثين) نصب في الندبة
٣٧٠ - ٣٦٩/١	٣٢٤/١	
٣٧٠/١	٣٢٥/١	تعريف قولك: (ياضارباً رجلاً)
		لا يتم قولك: (ياخيراً) بغير (منك) كما لا يتم (الذي) بغير صلته
٣٧١/١	٣٢٥/١	
		قولك: (يا أحمأ رَجُلًا) لا يكون الأخ هنا إلا نكرة
٣٧٢ - ٣٧١/١	٣٢٥/١	

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب الحروف التي يُنمَّ بها المدعو
٣٧٣/١	٣٢٥/١	
		(يا، وهَيَّا) ينادى بهما المقبل عليك كما ينادى بهما المتراخي البعيد
٣٧٣/١		
		جواز حذف (يا) من التكررة في الشعر والحلاف فيه
٣٧٤ - ٣٧٣/١	٣٢٥/١	
		هذا باب ماجرى على حرف النداء وصلاً له
٣٧٥/١	٣٢٦/١	
		كل منادى مختص وليس كل مختص منادى
٣٧٥/١	٣٢٦/١	
٣٧٥/١	٣٢٧/١	علاقة الاختصاص بالنداء
٣٧٦/١	٣٢٨/١	لايجوز الإبهام في هذا الباب
٣٧٨ - ٣٧٧/١		قولهم (يا لعنة الله) الياء لغير اللعنة
٣٧٩/١		القول في (أعام لك)
٣٨١ - ٣٨٠/١	٢٢٩/١	القول في (ياهندُ هندُ بين خَلْبٍ وكَيْدٍ)
٣٨٢/١	٣٢٩/١	هذا باب الترخيم
٣٨٢/١	٣٣٠/١	لايكون الترخيم في مضاف إليه

التعليق	الكتاب	الهباب
		هذا باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء
٣٨٣/١	٣٣٠/١	
٣٨٣/١	٣٣٠/١	القول في الاسم العام
٣٨٤/١		ترخيم (شاةٍ وثَيْبَةٍ)
		إبدال التاء مكان الهاء في الوصل في غير النداء
٣٨٥ - ٣٨٤/١	٣٣١/١	
٣٨٥/١	٣٣١/١	ترخيم (حرملة)
٣٨٦/١	٣٣٤ - ٣٣٢/١	ترخيم مثل (حارثة وحيوة)
٣٨٧ - ٣٨٦/١	٣٣٥ - ٣٣٤/١	حذف الحرف اللازم للاسم

هذا بابٌ يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم:

٥/٢	٣٣٨/١	
٥/٢	٣٣٨/١	- ما قبل الحرف الزائد
٥/٢	٣٣٨/١	- واو (منصور) زائدة
		- واو (منصور) وألف (عمار) ليسا لازمين لما قبلهما
٥/٢	٣٣٨/١	
		- زيادة (منصور) كزيادة (مروان)
٦/٢	٣٣٨/١	

**الباب**                      **الكتاب**                      **التعليق**

هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ماهو من نفس الحرف:

٧/٢                      ٣٣٨/١

- الألف الزائدة لإلحاق ذي الثلاثة بالأربعة

٨ - ٧/٢                      ٣٣٨/١

- الزيادة تقع بعد الإلحاق وقبله

٩-٨/٢                      ٣٣٩/١

- زيادة الباء والواو                      ٣٣٩/١

- حذف الزيادة الملحقة                      ٣٣٩/١

هذا باب ماتكون فيه الزوائد أيضاً بمنزلة ماهو

من نفس الحرف                      ٣٣٩/١

- الحرف الحميّ والساكن                      ٣٣٩/١

- لو تحرك الألف الذي قبل همزة (حمراء)

١١/٢                      ٣٣٩/١

- القول في (سَعْلَة) وحمراء

١٢/٢                      ٣٣٩/١

- أَلَف (حولايا)                      ٣٣٩/١

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان:
١٣/٢	٣٤٠/١	- الميم في مسلمين - اسم رجل - أصل والألف في
١٣/٢	٣٤٠/١	(مصطفى) منقلبة عما هو أصل
		هذا بابٌ مَهْرَكٌ فيه الحرف الذي يليه المحدوف لأنه
١٤/٢	٣٤٠/١	لا يلتقي ساكتان
		- القول في الراء الأولى من (مُحْمَر)
١٥ - ١٤/٢	٣٤٠/١	
		- (لم يُضَارَ) لم تسكن الراء الأخيرة لسكون الأولى
١٥/٢	٣٤١/١	
١٦ - ١٥/٢	٣٤١/١	- القول في راء (اسْحَارَ)
		- تسكين فتحة (انْطَلَقَ) و (لم يَلْدَهُ)
١٦/٢	٣٤١/١	
		- الشبه بين (انْطَلَقَ) ولم يَلْدَهُ) وبين (كَأَنَّ وَكَيْفَ)
١٧/٢	٣٤١/١	
١٧/٢	٣٤٢/١	- لو سميت رجلاً (سَلَمَتَيْنِ) ورَحْمَتَهُ
		- ترخيم (الثني عشر)، والأمر في إضافته وتحقيسه
١٨/٢	٣٤٢/١	



التعليق	الكتاب	الباب
١٨/٢	٣٤٥/١	هذا باب النَّفْيِ بِأَلَا
١٨/٢		- المعرب الذي يشبه المني، والميني المشبه للمعرب
١٩/٢		الدليل على أن النفي به (لا) معرب يشبه المني
١٩/٢		- الدليل على بناء المنادى
٢٠/٢		- (لا) لاتعمل إلا في التكرة
٢٠/٢	٣٤٥/١	- الموافقة بين (رُبُّ) وأخواتها
٢١/٢		- مخالفة (رُبُّ) لأخواتها
٢١/٢	٣٤٥/١	- الموافقة بين (أَيُّ) و(الذي)
٢٢-٢١/٢		- المخالفة بين (أَيُّ) و(الذي)
		- لاتدخل الألف واللام الاسم المنادى إذا ولي حرف النداء
٢٢/٢		
٢٣-٢٢/٢		- الشبه بين (خمسة عشر) في اللفظ و(لا رَجُلٌ)
٢٣/٢		- الشبه بين (بالبن أُمُّ) و(لا رَجُلٌ)
٢٤/٢		- ما بينى عليه قولك: (هلُ مِنْ رَجُلٍ) و(هلُ مِنْ شَيْءٍ)

#### هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة

٢٤/٢	٣٤٥/١	
٢٥/٢		- سقوط التنوين للإضافة لا للبناء
٢٦/٢	٣٤٦/١	النفي موضع حذف وتخفيف
٢٦/٢	٣٤٧/١	إظهار الخبر المضمر في هذا الباب

التعليقة	الكتاب	الباب
		- الفصل بين اسم لا المضاف والمضاف إليه قبيح في نحو (لامثلٌ بها زيد) كما قبيح قوله: (لايُديُّ بها لك)
٢٧ - ٢٦/٢	٣٤٧/١	
		- التوفيق بين (كم) في الخبر و(لا) النافية
٢٨/٢	٣٤٧/١	
		- قبح الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم
٢٨/٢	٣٤٧/١	
		- اعتبار تمام الكلام في المواضع التي ينتصب فيها الاسم على أنه مفعول به مشبه بمفعول كالحال
٢٩/٢	٣٤٧/١	
		- اختصاص (لا) النافية بالإضافة مع فصل اللام بين المضاف والمضاف إليه
٢٩/٢	٣٤٨/١	
		- مناقشة رأي أبي عمرو في قولهم: (لاغلامين ولا جارتين لك)
٣٠/٢	٣٤٨/١	
		- وجه الشبه بين (لاأبألك) و(تيم تيم عدي)
٣١/٢	٣٤٨/١	
		- سقوط التنوين من الاسم المفرد للإضافة للبناء
٣١/٢	٣٤٨/١	
٣٢/٢	٣٤٩/١	- تكرير (لا)

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا بابٌ تثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية
٣٣/٢	٣٥٠/١	
٣٣/٢	٣٥٠/١	- القول في إضمار الحثير
		- كل ما كان صلةً جاز أن يكون تبييناً، وليس كل ما كان تبييناً جاز أن يكون صلة
٣٤/٢		
٣٥-٣٤/٢	٣٥٠/١	- لا يكون التبيين خبراً
٣٥/٢	٣٥١/١	هذا باب وصف المنفي
		- القول في (لاماءً ماءً بارداً) و(لاماءً بارداً)
٣٥/٢	٣٥١/١	
		هذا بابٌ لا يكون الوصف فيه إلا متوناً
٣٦/٢	٣٥١/١	
		- المضاف في باب النفي لا يبنى مع (لا) فيجعلها بمنزلة اسم واحد
٣٦/٢		- ذهاب التنوين من المضاف كما يذهب منه في غير
٣٦/٢	٣٥١/١	باب النفسي
		- الاسم الطويل يتون في النفي كما كان يتون في النداء
٣٧/٢	٣٥١/١	

التعليق	الكتاب	الباب
		- كف التنوين من الاسم الطويل وإضافته
٣٨/٢	٣٥١/١	
		- جعل الصفة للمضمر على الموضع
٣٩/٢		
		- الوصف صفة محمولة على اللفظ دون الموضع
٤٠/٢	٣٥٤/١	
		- الأسماء التي هي بدلٌ من الأفعال لاثنين في الأفعال
٤١ - ٤٠/٢	٣٥٦/١	
		- القول في (لا سواء) ومعاقتها (هلمان)
٤١/٢	٣٥٧/١	
		- الصفة وما جعل خبراً للأسماء
٤٢/٢	٣٥٨/١	
		- النفي بلا بعد الاستفهام ودون الاستفهام
٤٣ - ٤٢/٢	٣٥٩/١	
		- لفظ الخبر في معنى التمني، ولفظ الخبر وهو بمعنى الدعاء
٤٣/٢		
		هذا باب ما يكون استثناءً إلا ٣٦٠/١
٤٣/٢		
		- إشغال الفعل بالفاعل أو عدم إشغاله قبل دخول إلا
٤٣/٢	٣٦٠/١	
		- رأي بعض قدماء النحويين في النصب إذا كان الاستثناء
٤٥/٢		من جميع

التعليق	الكتاب	الباب
		- لم امتنع رفع (زيد) في قولنا: (ما أتاني أحد إلا
٤٥/٢		قال ذاك إلا زيداً)
		- إظهار المستثنى منه وجعل المستثنى بدلا منه
٤٦/٢	٣٦١/١	
٤٦/٢		- جواز قولك: (ما أظنُّ أحداً فيها إلا زيدُ)
		- الترفيق بين قولك: (قد عرفت زيدا أبو من هو) وقولك:
٤٨ - ٤٧/٢		(ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدُ)
		- الانتحاء على القول في مثل (ما رأيتُه يقول ذاك إلا زيدُ)
٤٨/٢	٣٦١/١	و(ما أظنه يقوله إلا زيدُ)
		هذا باب مأخوذ على موضع العامل في الاسم . . .
٤٩/٢	٣٦٢/١	
		- التأويل في مثل:
		(ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به)
٥٠/٢	٣١٢/١	
		- عدم حمل المعرفة على (مَنْ) لأنه لا يقع بعدها
٥١ - ٥٠/٢	٣٦٢/١	إلا اسم شائع
		- القول في (لا أحد رأيتُه إلا زيدُ)
٥١/٢	٣٦٣/١	

التعليق	الكتاب	الباب
		- لفة أهل الحجاز في (ما) في باب الاستثناء
٥١/٢	٣٦٣/١	
		- مايجوز في الكلام إذا طال في هذا الباب
٥٢/٢	٣٦٣/١	
٥٣/٢		- ما معناه النفي ابتداءً . . .
		- عدم جواز أن يكون الاستثناء أولاً
٥٤/٢	٣٦٣/١	
		- تضمن معنى النفي في (أحد) من قولك:
٥٤/٢	٣٦٣/١	(إنَّ أحدًا لا يقول ذلك)
		هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مهذلاً
٥٤/٢	٣٦٣/١	
٥٥ - ٥٤/٢		- النصب في الاستثناء لا البدل مما قبله
٥٦ - ٥٥/٢	٣٦٣/١	- الاتساع في الاستثناء
		هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لكنّ
٥٧/٢	٣٦٦/١	
		- الفرق في الاستثناء بين آية (هود) وقول القائل:
٥٧/٢		(مافيهما أحدٌ إلا حماراً)
		- الاستثناء والبدل في قوله تعالى:
٥٨/٢		«إلا قليلاً منهم»

التعليق	الكتاب	الباب
		- لا يدخل الفعل على فعل التعجب
٥٨/٢	٣٦٧/٢	
٦٠/٢	٣٦٩/٢	- نصب ما حقه الرفع
		- لا يقع الوصف بإلا وما بعدها إلا حيث يجوز الاستثناء
٦١/٢		
		- جواز طرح المبدل منه وإقامة البدل مقامه
٦١/٢		في باب الاستثناء
٦٢/٢		- (غير) للنكرات لقيام الإشاعة فيها
٦٢/٢ - ٦٣	٣٧٠/١	- الوصف بغير
		- (إلا، ومثل، وأجمعون) وما يكون منها وصفاً
٦٤ - ٦٣/٢	٣٧١/١	
٦٥/٢	٣٧١/١	هذا باب ما يُقدَّم فيه المستثنى
٦٥/٢		- يبدل المستثنى من المستثنى منه لا العكس
		- حد الاستثناء أن تداركه بعد ماتنفي فتبدله
٦٥/٢	٣٧١/١	
٦٦/٢		- تأخير المستثنى والوجه فيه
٦٦/٢		- الحال من النكرة
		- جواز الرفع والجر والنصب في الاستثناء المبدل
٦٧ - ٦٦/٢	٣٧٢/١	

التعليق	الكتاب	الباب
		- البديل أحسن إذا شغل الرفع والجار، وأبدل من
٦٧/٢	٣٧٢/١	المرفوع والمجرور
٦٧/٢	٣٧٢/١	- وصف المبدل منه
		- تقديم المستثنى وفي أنفسهم شيء من صفة
٦٨/٢		المبدل منه
		- الصفة تكون مع الموصوف كالاسم الواحد أحياناً ٦٨/٢
٦٩/٢	٣٧٢/١	هذا باب تقنية المستثنى
٧٠ - ٦٩/٢		- عدم جواز رفع المستثنى
٧٠/٢	٣٧٤/١	هذا باب (غير) :
		- خروج (غير) مما يدخل فيه غيره
٧٠/٢	٣٧٤/١	
		- تصير (غير) بمنزلة الاسم الذي بعد (إلا)
٧١/٢		في الإعراب لا في المعنى
		- (غير) بمنزلة (مثل) وليس فيه معنى (إلا)
٧٢/٢	٣٧٤/١	
		- الشبه بين الاستثناء والمعية
٧٢/٢	٣٧١/١	
		- عدم جواز أن تكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يتبدأ
٧٣/٢	٣٧٤/١	به بعد (إلا)



التعليق	الكتاب	الباب
		- (غير) لا تكون استثناء إلا في الموضوع الذي
٧٣/٢		تكون فيه صفة
٧٣/٢		- إذا لم تكن (غير) وصفاً لم تكن استثناء
		- الاستغناء في مواضع الاستثناء
٧٤/٢	٣٧٥/١	
		هذا باب ما يحدك المستثنى منه استحقاقاً
٧٥/٢	٣٧٥/١	
٧٥/٢		- (غير) ليس ببيني، وإن جاء مضموماً فلإشمام
٧٥/٢	٣٧٧/١	- (ماعدا) في الاستثناء
٧٦-٧٥/٢	٣٧٧/١	- لا يقال: (ماحاشا)
٧٦/٢		- (حاشا) لا يكون إلا حرفاً
٧٦/٢		- (سواك) ظرف فيه معنى الاستثناء
		هذا باب علامة المضمرين المرفوعين
٧٧/٢	٣٧٧/١	
		- الإضمار المتصل، وامتناع وقوعه موقع المنفصل
٧٧/٢		
		- الاستغناء بالمتصل وإسقاط المنفصل
٧٨-٧٧/٢	٣٧٨/١	
		- تقدير (أي ها الله ذا) إنما هو (نعم، والله هذا)
٧٨/٢	٣٧٩/١	

**الباب**                      **الكتاب**                      **التعليقة**

- تقدير (إن إِيَّاكَ رأيت) ، (إنه إِيَّاكَ رأيت) ، ٧٩/٢
- ضمير الحديث والقصة في هذا الباب ٧٦/٢
- (ضربيك، وضربي إِيَّاكَ) والمتصل أقل في كلام العرب ٨١ - ٨٠/٢                      ٣٨١/١
- عدم جواز تقديم علامة المخاطب على المتكلم ،
- ولا المتكلم على المخاطب ٣٨١/١ ٨١/٢
- انفصال الضمير المنصوب بعد (ليس)
- ٨٢/٢                      ٣٨١/١
- (أنت أنت) تكررهما، الثانية توكيد والخبر مضمرة
- ٨٤ - ٨٣/٢                      ٣٨٢/١
- هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل، ..**
- ٨٥/٢                      ٣٨٢/١
- الإضمار مع المصادر ٨٥/٢                      ٣٨٢/١
- الاستثناء والإضمار ٨٥/٢
- هذا باب إضمار المجرور** ٨٦/٢                      ٣٨٣/١
- علامات إضمار المجرور ٨٦/٢                      ٣٨٣/١
- الإضمار إذا كان الفاعل هو المفعول ٨٧/٢
- الإضمار مع (قط، ومن) ٨٧/٢
- الإضمار مع (مع، ولد) ٨٨/٢                      ٣٨٧/١
- إضافة الكاف إلى الياء ٨٨/٢                      ٣٨٧/١

التعليق	الكتاب	الباب
٨٩/٢		- جواز (أنت كي) لأنه متصل بما بعده
٩٠ - ٨٩/٢	٣٨٨/١	- القول في (الولاك ولولاي)
		- الشبه بين الإضمار مع (لولا، وعسى) بد(لذُنْ وَغُدُوَة
٩١ - ٩٠/٢	٣٨٩/١	- استقيحوا أن يشرك المظهر مضمرًا ...
٩٢ - ٩١/٢	٣٨٩/١	- تاء (فعلتُ) صار كالجزء منها لا يفارقها كألف (أعطيتُ) ٣٩٠/١
		لذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله
٩٣/٢	٣٨٩/١	- قولهم: (بالبكر) في حال النداء
٩٣/٢	٣٨٩/١	- لفظ (أجمعون) لا يكون إلا تابعاً
٩٣/٢	٣٩٠/١	- التأكيد بالنفس شبيه بالاسم الظاهر المعطوف
٩٤/٢	٣٩٠/١	على المضمر المرفوع
		- عطف الظاهر على المضمر المجرور
٩٤/٢	٣٩١/١	- الظاهر بمنزلة التنوين، لأنه يعاقبه كما
٩٥/٢		عاقبه المضمر

التعليق	الكتاب	الباب
		- جواز (قُمتَ أنت وزيدُ) وعدم جواز: (مررت بك أنت وزيدُ)
٩٦/٢ - ٩٥/٢	٣٩١/١	
		هذا باب ما يكون فيه (أنت وأنا ونحن وهو وهم وهم وهنّ وأنتم وأنتن وهما وأنتما) وصفاً
٩٦/٢	٣٩٢/١	
		- مجيء هذه الضمائر وصفاً للمضمر المجرور والمرفوع والمنصوب
٩٦/٢	٣٩٢/١	
		- الفرق بين الوصف بأنْت وتحوه وبين لفظ آخر نحو (الطويل)
٩٧/٢	٣٩٣/١	
		- الفصل بين الوصف بالطويل، وما كان مثله وبين (نفسه)
٩٧/٢		
		- لا تكون هذه الضمائر وصفاً للمظهر
٩٧/٢	٣٩٣/١	
٩٧/٢		- انفراد البذل
		- يقيح: (مررت به وزيدُ هما) كما قبح: (مررت بزيد وبه الطويلين)
٩٨/٢	٣٩٣/١	
		- زيادة ضمير الفصل في مثل:
٩٩/٢		(إن زيداً هو العاقلُ)
٩٩/٢		- لا يجمع مع (هو): (إِيَّاهُ)

المسأله الكتاب التعليقه

- لا يجمع بين الصفة والنصل ٩٩/٢  
 - لا يجوز: (أظنه هوَ هوَ أخاك) إذا جعلت إحداهما  
 صفة والأخرى فصلاً ٣٩٥/١ ١٠٠/٢  
 - دخول اللام على ضمير المفصل ١٠١ - ١٠٠/٢  
 - الفصل في (إنّ) وأخواتها ٣٩٥/١ ١٠١/٢  
 - (هو) لا يكون فصلاً حتى يكون ما بعده معرفة  
 أو ما أشبه المعرفة ٣٩٥/١ ١٠٢/٢  
 - لا يدخل الفصل في مثل (هذا عبدالله خيراً منك)  
 ٣٩٥/١

هذا باب ما لا يكون هو وأخواته فيه فصلاً

- ١٠٤/٢ ٣٩٧/١  
 - امتناع (هو) وأخواته من أن يكون فصلاً أو بدلاً  
 ١٠٤/٢ ٣٩٧/١  
 - ترك الفصل شيء. تختص به المعرفة  
 ١٠٥/٢ ٣٩٧/١  
 هذا باب (أيّ)  
 ١٠٥/٢ ٣٩٧/١  
 - بناء (أيّ) على الضم  
 - مذهب الخليل ويونس في (أيّ)  
 ١٠٦/٢ ٣٩٨/١  
 ١٠٩ - ١٠٧/٢

الباب	الكتاب	التعليق
-	خلاص الخليل ويونس عن بقية التنوين في (أي)	
	٣٩٨/١	١٠٩/٢
-	الاسم الذي لايمكن لايدخله التنوين في المعرفة،	
	ويدخله في النكرة	١١٠/٢
	٣٩٨/١	
	هذا باب (أي) مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة	
	٣٩٩/١	١١٠/٢
-	(أي) بين الاستفهام والإخبار	
	٤٠٠/١	١١٠/٢
	هذا باب (أي) إذا كنت مستغفماً بها عن نكرة	
	٤٠١/١	١١١/٢
-	الفرق بين (أي) و(من)	١١١/٢
-	الحكاية في باب (أي)	١١١/٢
-	تثنية (من) و(أي)	٤٠١/١
١١٢/٢		
-	تنوين (من)	٤٠٢/١
١١٣/٢		
-	قياس يونس (منة) على (أئمة)	
	٤٠٢/١	١١٣/٢
-	تأنيث (من) في الجمع	١١٤/٢
-	(من) يلحقها التأنيث والتثنية والجمع في الوقف	
	دون الوصل	٤٠٢/١
		١١٦ - ١١٥/٢

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب
١١٦/٢	٤٠٣/١	- الخلاف في حكاية السؤال بين أهل الحجاز وبني تميم
١١٧ - ١١٦/٢	٤٠٣/١	- إدخال الواو والفاء في (مَنْ)
١١٧/٢	٤٠٤/١	هذا باب إجرائهم ذا بمنزلة الذي
	٤٠٤/١	- (ماذا) تكون على ضربين
		- (ماذا) إذا جعلت (ذا) بمنزلة (الذي)
١١٩/٢	٤٠٥/١	- جواز نصب الجواب لمن قيل له: (من الذي رأيت؟)
١٢٠/٢	٤٠٦/١	فقال: (زيداً)
		هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت
		أن تثبت رأيه على ما ذكره، أو تنكر أن يكون رأيه
١٢٠/٢	٤٠٦/١	على خلال ما ذكره
١٢١ - ١٢٠/٢		- أقسام الإنكار
١٢٢ - ١٢١/٢		- الفصل بين (أعمره) وبين (أزيد نيه)

- البسب**                      **الكتاب**                      **التعليق**
- ترك علامة الإنكار تأسياً بترك علامة التأنيث  
والجمع وحرف اللين في (مَنَّا، وَمَنِي، وَمَنُوا) حين  
قلت: مَنْ يَا فَتَى؟ ٤٠٦/١ ١٢٢/٢
- (مَنَّةٌ) تمنع (مَنْ) من حروف اللين في قولك:  
(رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً) ٤٠٦/١ ١٢٢/٢
- عدم دخول العلامة في مثل: (يافتى)  
٤٠٦/١ ١٢٣/٢ - ١٢٤
- زيادة البيان بإلغاء حركة حرف على ما قبله  
٤٠٧/١ ١٢٤/٢
- الحكاية في هذا الباب ٤٠٧/١ ١٢٥/٢
- هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء  
٤٠٧/١ ١٢٦/٢
- أصل (لَنْ) في قول الخليل  
٤٠٧/١ ١٢٦/٢ - ١٢٧
- أُلِّف الاستفهام بدلُ من واو القسم  
٤٠٨/١ ١٢٧/٢
- مضارعة النفي للإيجاب ١٢٨/٢
- إضمار الجازم تشبيهاً له بإضمار (رُبُّ)، وواو القسم  
٤٠٩/١ ١٢٨/٢
- إضمار (رُبُّ) ١٢٨/٢ - ١٢٩



الباب الكتاب التعليق

- الفعل الواقع بعد (كاد وكره) في موضع اسم منصوب ١٣٠/٢ - ١٣١
- القول في (جَمَلَ وَطَفِقَ) وبابه مما منعت من الأسماء بعدها ١٣٢/٢
- حذف (لا) من قولك: (والله أفعلن) لتلا يلتيه النفي بالإيجاب ١٣٣/٢
- الإلقاء في هذا الباب ٤١٢/١ ١٣٤/٢
- هذا باب (حتى) ٤١٣/١ ١٣٥/٢
- حتى بمعنى كي ١٣٦/٢
- حتى بمعنى إذا ١٣٦/٢
- ارتفاع الاسم بعد (حتى) ١٣٧/٢
- علاقة (حتى) بهمزة (إنّ) ١٣٨/٢
- لا فرق بين (حتى) في الاتصال ولا في الانفصال ٤١٤/١ ١٣٨/٢
- هذا باب الرفع قيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء ٤١٤/١ ١٣٩/٢
- الإجماع على رفع الفعل بتيقن ١٤٠/٢
- أضرِبُ (قلما) في قوله: (قلما سرتُ حتى أدخلها) ١٤٠/٢ - ١٤٢

الباب الكتاب التعليق

- إذا كنت محتقراً سيرك تقول: (إنما سرت حتى أدخلها)  
١٤٢/٢
- مابعد (حتى) لا يشرك الفعل الذي قبل (حتى) في موضعه  
١٤٣/٢
- رفع الفعل بعد (حتى) والكلام استفهام غير واجب  
١٤٤/٢
- جواز وقوع الفعل الماضي إذا كان الاستفهام عن الفاعل  
١٤٥/٢
- النصب بعد (حتى) في حال السؤال  
٤١٦/١  
١٤٦/٢
- هذا باب ما يكون العمل فيه من اثنين:  
٤١٦/١ - ٤١٧  
١٤٧/٢
- رأي الأخفش في أن (حتى) التي ترفع مابعدا  
ليست هي التي تنصب مابعدا  
١٤٨/١ - ١٤٩  
١٥٠/٢
- هذا باب الفاء  
٤١٨/١
- الفرق بين قولك: (لا تأتيني فتحدّثني) وبين قولك:  
(ما تأتيني فتحدّثني)  
١٥٠/٢
- متى يقع الاستثناء في (لا يكون)  
٤١٨/١  
١٥٠/٢

التعليقة	الكتاب	الباب
		- نظير (لم آتَكَ، ولا آتِيكَ) من الاسم في النية
١٥٢ - ١٥١/٢	٤١٨/١	
		- توجيه الرفع في قولك: (ماتأتيني فتحدثنِي)
١٥٢/٢	٤١٩/١	
١٥٣ - ١٥٢/٢	٤١٩/١	- توجيه النصب في المثال السابق
		- عطف الأفعال المضارعة على فعل الأمر المبني على الوقف
١٥٤ - ١٥٣/٢	٤٢١/١	
١٥٤/٢	٤٢١/١	- العطف بالمضارع موضع الماضي
١٥٤/٢	٤٢٢/١	- العمدة في نصب ما بعد الفاء
		- القول في «ولكن الشياطين كفروا، فيتعلمون منهما»
١٥٥/٢		
١٥٧ - ١٥٦/٢		- جواز النصب في الواجب في اضطراب الشعر
١٥٨ - ١٥٧/٢		- مسائل مخالفة الواجب النفي
		- انتصاب الفعل بعد (الواو والفاء وأو) على إضمار
		(أن) كما نصب بعد (حتى) في الغاية واللام في
١٥٩ - ١٥٨/٢		النفي على الإضمار
١٦٠/٢	٤٢٤/١	هذا باب الواو :
١٦٠/٢		- جزم المعطوف على المجزوم قبله
١٦٣ - ١٦١/٢	٤٢٦/١	- مسائل النصب في هذا الباب

التعليقة	الكتاب	الباب
١٦٤/٢	٤٢٧/١	هذا باب أو :
١٦٤/٢		- ما انتصب بعد (أو)
١٦٥/٢		- مسألة من مسائل الغلط في هذا الباب
		- رأي الخليل ويونس والأخفش في بيت الأعشى
١٦٦/٢ - ١٦٨	٤٢٩/١	
		هذا باب إشتراك الفعل في (أَنْ) وانقطاع الآخر من الأول
١٦٩/٢ - ١٧٠	٤٣٠/١	
١٧١/٢	٤٣١/١	هذا باب الجزاء
١٧١/٢	٤٣٢/١	- ما يجازى به من الظروف
		- القول في مذهب النحويين في الجزاء بكل شيء يستفهم به
١٧٢/٢	٤٣٣/١	
		- هل الفعل في الجزاء صلة لما قبله ؟
١٧٣/٢	٤٣٣/١	
١٧٤/٢	٤٣٣/١	- مذهب الخليل في (مهما)
١٧٥/٢	٤٣٣/١	- المجازاة بإذا
١٧٦/٢	٤٣٣/١	- اختصاص (إذا) بالحين
١٧٧/٢ - ١٧٩	٤٣٥/١	- مسائل (إذا) في باب الجزاء
		- مجيء (لام) القسم في جواب الشرط
١٨٠ - ١٧٩/٢	٤٣٦/١	
١٨٠/٢		- قبح رفع الجواب بعد (إن)

التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا باب ما يكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي
١٨١/٢	٤٣٨/١	- المجازاة بـ(مَنْ)
١٨١/٢		- حكم (إِنْ) وعملها في (مَنْ)
١٨٢/٢		- الجزاء بِمَنْ بعد (إِذْ)
١٨٣ - ١٨٢/٢	٤٤٠/١	- لا يجوز الجزاء بعد (ما) الحجازية، كما لم يجز بعد (ليس، وكان)
١٨٣/٢		- الفصل بين (إِذْ وَمَنْ)
١٨٤/٢	٤٤١/١	- لا يكون الكلام بعد (إِذْ) إلا مبتدأ
	٤٤١/١	-
	٤٤٢/١	- (مَتَى) الشرطية ومعمولاها
	٢/١	- استعمال (أَمَّا) في الشرط
		- وضع (أَمَّا) في مكان (مهما)
١٨٧/٢		- لا تكون الفاء جواباً للفعل المجزوم
		هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازى بها
١٨٨/٢	٤٤٢/١	حروف الجرّ لم تفيدها عن الجزاء
		- الموازنة بين الفعل الذي يصل بحرف جر، وبين الفعل الذي يصل بلا حرف
١٩٠ - ١٨٨/٢		- مذهب الخليل في الحرف المقدر المحذوف (على)
١٩١/٢	٤٤٣/١	تقدير الابتداء بعدها

الباب	الكتاب	التعليق
-	حسن الاستفهام يقوي الجزاء، والفعل ليس بصلة	
	٤٤٣/١	١٩١/٢ - ١٩٣
	هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه الألف للاستفهام	
	٤٤٤/١	١٩٤/٢
-	ألف الاستفهام بمنزلة (الوار والفاء ولا) لاتغير الكلام	
	٤٤٤/١	١٩٤/٢
	عن حاله	
-	الفرق بين (هل) وألف الاستفهام	
	١٩٥/٢	١٩٤/٢
-	لا بد أن تكون الألف معتمدة على شيء	
	١٩٥/٢	١٩٥/٢
-	لا يجوز أن يعتمد الاستفهام إلا على ما لم	
	يعمل فيه شيء	
	١٩٦/٢	١٩٥/٢
-	الجزاء لا يعتمد على ألف الاستفهام	
	هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله	
	٤٤٤/١	١٩٧/٢
-	لا يعتمد اليمين على الجزاء، وإن تقدمت اليمين لم تكن لغواً	
	١٩٨ - ١٩٧/٢	١٩٨
	هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما	
	٤٤٥/١	١٩٨/٢
-	مسائل من البدل في هذا الباب وأخرى تخرج على العطف	
	١٩٩ - ١٩٨/٢	١٩٩

التعليق	الكتاب	الباب
٢٠٠/٢	٤٤٧/١	- الفرق بين (ثم) والفاء والواو
٢٠٠/٢		- تمام الشرط بجزائه
		- اختلاف القراء في حرف من سورة الأعراف
٢٠١/٢	٤٤٨/١	
		هذا بابٌ من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا
		لأمر، أو نهي، أو استفهام أو تمتر، أو عرض
٢٠٢/٢	٤٤٩/١	
٢٠٢/٢		- الجزم بالأمر
٢٠٣/٢		- الأمر والنهي يشتركان في الإرادة
٢٠٣/٢		- الأمر الذي جاء على لفظ الخبر
٢٠٤/٢		- الاستفهام التقريري
٢٠٥/٢ - ٢٠٦		- مسائل في هذا الباب
		هذا باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي
٢٠٧/٢	٤٥٢/١	
٢٠٨/٢		- تضمن (لولا) معنى التحضيض
		- النهي للمتكلم في اللفظ وهو في المعنى للمخاطب
٢٠٨/٢	٤٥٣/١	
		- دخول (ما) على (أن) الناصبة للفعل الذي صارت
٢٠٩/٢		(ما) عوضًا منه
٢١٠/٢		- لاستفهام بما هو مصدر، كما لا يستفهم بكلمة

التعليق	الكتاب	اليساب
٢١٢/٢	٤٥٤/١	هذا باب الأفعال في القسم
		- (إن) بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة
٢١٢/٢	٤٥٤/١	
٢١٢/٢	٤٥٥/١	- لم ألزمت النون آخر الكلمة ؟
		- الحلف على فعل موجود قد تقضت منه أجزاء.
٢١٢/٢		ويقبت منه أجزاء
٢١٣/٢		- (لا) إذا كانت (ما) بمنزلة (الذي)
٢١٤/٢		- اللام والنون بمعنى (القسم)
٢١٥/٢		- نفي ما في الحال ، والاستقبال
٢١٥/٢		- إلزام النون في اليمين لثلا يلتبس بما هو واقع
		- إرادة حكاية الحال وإن اتصل به ما هو في المعنى مستقبل
٢١٦/٢		
		هذا باب الحروف التي لاتقدم فيها الأسماء الفعل
٢١٧/٢	٤٥٦/١	
٢١٧/٢		- الفصل بين الجازم والمجزوم
		- حروف الجزاء يفتح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال
٢١٧/٢	٤٥٧/١	
٢١٨/٢		- جواز تقديم الاسم على الفعل
		- جواز الفصل بين (إن) والفعل بالاسم إذا كان الفعل ماضيًا
٢١٨/٢		



التعليق	الكتاب	الباب
٢١٩/٢		- الفصل في الكلام بين (إن) وفعله
		- ارتفاع الاسم بفعل مضمر في هذا الباب
٢٢٠/٢	٤٥٨/١	
٢٢١/٢	٤٥٨/١	- حذف الفاء في الشعر
٢٢٢/٢ - ٢٢٣		- وضع المظهر موضع المضمر
		هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل
٢٢٤/٢	٤٥٨/١	ولا تغيّر الفعل عن حاله
		- السين وسوف ودخولهما على الأفعال
٢٢٤/٢	٤٥٩/١	
		هذا باب الحروف التي يجوز أن تليها بعدها الأسماء،
		ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي (لكن، وإنّما،
٢٢٥/٢	٤٥٩/١	وكأنّما، وإذا)
٢٢٥/٢		- إجراء (إذا) مجرى (إنّ وكان)
٢٢٥/٢		- إجراء (كما) مجرى (لعلّي)
٢٢٥/٢		- استحالة النصب بعد (وإنّما)
٢٢٨/٢	٤٦٠/١	هذا باب ما يضاف إلى الأفعال
٢٢٨/٢		- إضافة أسماء الزمان إلى الفعل
		- الإضافة إنّما تكون إلى الاسم، وألف الوصل
٢٢٨/٢		تكون في الفعل
٢٢٩ - ٢٢٨/٢		- (مُدّ، ومُنذّر) تكونان مرة اسمين، ومرة حرفين

الباب	الكتاب	التعليق
--	الإضافة إلى الفعل والمصدر	٢٢٩/٢
--	إضافة اسم الزمان إلى الجملة المركبة من المبتدأ وخره	
		٢٣٠/٢
هذا باب (إِنْ) و(أَنْ)	٤٦١/١	٢٣٠/٢
--	تنزيل (إِنْ) ومعموليها منزلة اسم في مذهب المصدر	٢٣٠/٢
هذا باب من أبواب (أَنْ)	٤٦١/١	٢٣١/٢
--	فتح (أَنْ) بعد (ظننت)	٢٣١/٢
--	بناء (أَنْ) على (لولا)	٤٦١/١
٢٣٢/٢	وقوع (أَنْ) بعد (لو)	
--	أضرب وقوع (أَنْ) بعد (لو)	٢٣٣/٢
--	(أَنْ) بعد (مَدَّ)	٢٣٣/٢
--	(إِنْ) بعد (حقًا)	٢٣٤/٢
--	جواز فتح همزة (أَنْ) وكسرها	٢٣٤/٢
--	فتح الهمزة إذا كان ذلك عذرًا	٢٣٥/٢
--	تفسير (ما) بمعنى (أي) الاستفهامية	٢٣٥/٢
--	(أَتُك) بمعنى (لعلك)	٢٣٦/٢
--	لا يحسن أن تلي (أَنْ) (إِنْ) ولا (أَنْ)	
	٤٦٣/١	٢٣٦/٢ - ٢٣٧

التعليق	الكتاب	الباب
٢٣٧/٢	٤٦٣/١	هذا بابٌ آخر منه
٢٣٧/٢		- توجيه فتح الهمزة في بعض الآي
٢٣٨/٢		- الكسر فيما يقوي ابتداء (إِنَّ)
٢٣٩/٢	٤٦٤/١	هذا بابٌ آخر من أبواب (أَنَّ)
٢٤١ - ٢٣٩/٢	٤٦٤/١	- بعض نظائر (أَنَّ)
٢٤١/٢	٤٦٥/١	هذا باب (إِنَّمَا)
٢٤١/٢	٢٦٥/١	- تقع (إِنَّمَا) حيث وقعت رَأَى
		- الموضع الذي لا يجوز أن تكون فيه (إِنَّ) إلا مبتدأة، لا تكون فيه (إِنَّمَا) إلا مبتدأة
	٤٦٦/١	- وقوع (إِنَّمَا) المكسورة مع ما بعدها في محل دون (أَنَّمَا) المفتوحة
		هذا بابٌ تكون فيه (أَنَّ) بدلاً من شيء ليس بالآخر
٢٤٥/٢	٤٦٧/١	
٢٤٥/٢		- مجيء (أَنَّ) بدلاً من موضع (كَمْ) في الآية
٢٤٥/٢		- مجيء (أَنَّ) تأكيداً لما تراخى خبرها
٢٤٧ - ٢٤٦/٢		- تكرير (أَنَّ) تأكيداً؛ ونظيره في الابتداء
		هذا بابٌ من أبواب (أَنَّ) تكون فيه مبنية
٢٤٨/٢	٤٦٨/١	على ما قبلها
		- نصب (أَقْبًا) على الظرفية أو المصدرية، وفتح الهمزة بعدها
٢٤٨/٢		

التعليق	الكتاب	الباب
٢٤٩/٢		- كسر الهمزة إن سبقها (أما)
٢٥٠/٢		- موضع (أن) بعد (جرّم)، و(هلاً)
		- عودٌ على مسائل من الظرف ليبني عليه فتح همزة (أُنْ)
٢٥١/٢		
٢٥٢/٢		- (شدُّ ما) في تقدير (نعم ما)
		- فتح (أُنْ) بعد الكاف كما فتحت بعد (مثل)
٢٥٣/٢	٤٧٠/١	
٢٥٤/٢ - ٢٥٦		- بناء (مثل) لإضافته إلى غير معرب
		- إسقاط (ما) من الكاف - في كما -، وشبهه بحذف
٢٥٧/٢		(ما) من (إمّا)
٢٥٨/٢	٤٧١/١	هذا بابٌ من أبواب (إِنْ)
٢٥٨/٢		- الحكاية في الضمائر بعد (إِنْ)
٢٥٩/٢	٤٧١/١	هذا بابٌ من أبواب (إِنْ)
٢٥٩/٢		- لا يبتدأ بـ(أُنْ) في كل موضع
٢٦٠/٢	٤٧٢/١	هذا بابٌ آخر من أبواب (إِنْ)
٢٦٠/٢	٤٧٣/١	- الكسر بعد (ما) لإرادة اليمين
٢٦٠/٢		- الفصل بين الصلة والموصول بالقسم
٢٦١/٢	٤٧٣/١	هذا بابٌ من أبواب (إِنْ)
٢٦١/٢		- اللام بعد (إِنْ) لا تكون إلا في ابتداء
٢٦٢ - ٢٦١/٢		- لا يعمل ما قبل الاستفهام في ما بعده

التعليق	الكتاب	الباب
		- حمل (إِنْ) على الفعل إذ لم يضطر إلى حملة على الابتداء.
٢٦٢/٢	٤٧٤/١	
٢٦٢/٢		- لا يكون ما بعد اللام إلا اسماً
٢٦٣/٢	٤٧٤/١	- تقدير القسم في (لَهَيْتُكَ)
٢٦٣/٢	٤٧٤/١	- تضمن (أشهد) معنى اليمين
٢٦٤/٢	٤٧٥/١	هذا باب (أَنْ) و(إِنْ)
٢٦٤/٢		- (إِنْ) المخفضة من الثقيلة وجواز دخولها على الأفعال ٢/٢٦٤
		- تزداد (إِنْ) بعد (ما) توكيداً
٢		- رأي الخليل في هذه المسألة
٢٦٦/٢	٤٧٦/١	- قولك: إني مما أَنْ أفعل ذاك
		- مسألة: انتهي بعد ما تقول ذاك القول
٢٦٧ - ٢٦٦/٢	٤٧٦/١	
٢٦٧/٢	٤٧٧/١	- قول العرب: لحقُّ أنه ذاهبٌ
		- (عسيتُ) بمنزلة (اخلوقت) السماء
٢٦٨ - ٢٦٧/٢	٤٧٧/١	
		- لم يستعملوا المصدر بعد (عسى) استغناء (بأن تفعل)
٢٦٨/٢	٤٧٧/١	
٢٦٩/٢	٤٧٧/١	- تشبيه (عسى) بكادَ
٢٧٠/٢	٤٧٩/١	- إيراد الفعل وإرادة المصدر

التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا باب ما يكون فيه (إنّ) بمنزلة (أي)
٢٧٠/٢	٤٧٩/١	- حكم ما يوصل بشيء يرجع منه إليه ذكر
٢٧١ - ٢٧٠/٢	٤٧٩/١	- (أنّ) الناصبة للفعل لا يبتدأ بعدها الاسماء
٢٧١/٢	٤٨٠/١	- (أنّ) على إضمار القصة والحديث تفسر بالجمل
٢٧٣/٢		- (كانّ) بمنزلة (إنّما) كما أن (لكنّ) بمنزلة (إنّ)
٢٧٤/٢	٤٨١/١	
٢٧٤/٢	٤٨١/١	- القول في «أنّ بسم الله»
٢٧٥/٢	٤٨١/١	هذا باب آخر فيه (أنّه) مخففة
		- لاتقع (أنّ) الناصبة للفعل في موضع التقرير والإيجاب
٢٧٥/٢	٤٨١/١	- وجوه استعمال (أنّ) مع أفعال القلوب
٢٧٦/٢	٤٨١/١	
		- إذا رفع الفعل بعد (أنّ) كانت (أنّ) هي المخففة من
٢٧٦/٢		الثقيلة لا الناصبة للفعل
		- الظن نفي العلم، وأنّ المثقلة تقع بعد (علمت)
٢٧٧/٢	٤٨١/١	

التعليق	الكتاب	الباب
٢٧٨/٢	٤٨٢/١	هذا باب أم وأو :
٢٧٨/٢	٤٨٢/١	- وجوه (أم) في الاستفهام
٢٧٩ - ٢٧٨/٢		- (أو) في الخيار، والمطف
		هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم
٢٧٩/٢	٤٨٢/١	
٢٧٩/٢		- السؤال بأم التي بمعنى (أي) المعادلة لألف الاستفهام
٢٨٠/٢		- التسوية في الاستفهام وغيره
		- مسألة في بحث وقوع أحد الحدين لكنه لا يعرفه بعينه
٢٨١ - ٢٨٠/٢	٤٨٣/١	
٢٨١/٢	٤٨٤/١	هذا باب أم منقطعة
		- ما يجري فيها على ما أصلت من الشك
		- الإضراب عن الاستفهام الأول والميل إلى الثاني
٢٨٣/٢	٤٨٥/١	هذا باب أو
٢٨٤ - ٢٨٣/٢		- الاستفهام بأو عن المفعول
		- ألف الاستفهام ليست بمنزلة (هل)
٢٨٤/٢	٤٨٥/١	
٢٨٤/٢	٤٨٧/١	- ما لا يجوز فيه إلا (أم)
٢٨٥/٢		- تقديم الاسم مع (أم) وتقديم الفعل مع (أو)
		- الاستفهام بأول اسم عند السؤال عن الفعل
٢٨٥/٢	٤٨٧/١	

التعليق	الكتاب	الباب
٢٨٧ - ٢٨٥ / ٢	٤٨٨ / ١	- مسائل من هذا الباب
٢٨٧ / ٢	٤٨٩ / ١	هذا باب (أو) في غير الاستفهام
٢٨٧ / ٢		- (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء والإباحة
٢٨٨ / ٢		- بين (أو) و (أم)
٢٨٩ / ٢		- وقوع الاستفهام بعد العلم وماناسبه من الأفعال
		هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام
٢٩٠ / ٢	٤٩١ / ١	
٢٩٠ / ٢		- الألف أصل الاستفهام
		- مسألة (أولاً) . . . تجعل ذلك استفهاماً مستقبلياً به
	٢٩٠ / ٢	
		- الفصل بين (لَسْتُ بِشَرًّا) أو (لَسْتُ عَمْرًا) وبين
٢٩١ / ٢		(لَسْتُ بِشَرًّا) أو (لَسْتُ عَمْرًا) . . .
٢٩١ / ٢	٤٩١ / ١	- انقلاب المعنى مع (أو)
٥ / ٣	٢ / ٢	هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف
٥ / ٣	٢ / ٢	هذا باب أَقْعَلُ إِذَا كَانَ اسْمًا
		- الهمزة زائدة في (أول)، ومسائله
١٠ - ٧ / ٣	٣ / ٢	
١٠ / ٣		- لو سميت رجلاً بألب
١٠ / ٣	٣ / ٢	- ماترك صرفه لأنه يشبه الفعل
١١ / ٣	٣ / ٢	- أصول أبيته الرباعي



التعليق	الكتاب	الباب
١٣/٣	٣/٢	- مسائل من الرباعي
١٥/٣	٤/٢	- صرف (يزيد) في النكرة
١٧/٣	٤/٢	- (يزيد، وأخمر) اسمان
١٧/٣	٤/٢	- قطع ألقاات الوصل
١٨/٣		- لو سمي بَقْعِلٍ
١٩/٣		- الأسماء المشبهة بالأفعال تمنع من التنوين
٢٠/٣	٤/٢	- لو سمي رجل بَتَضَارُبٍ ثم حَقَّرَ
		هذا بابٌ ما لا يتصرف من الأمثلة وما يتصرف
٢١/٣	٥/٢	
٢٤-٢١/٣	٥/٢	- مسائل مجيء (أَفْضَل) اسماً
		هذا باب ما يتصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً
٢٤/٣	٦/٢	
		- لو سميت رجلاً ب(ضَرَبَ، وضَارَبَ، وضَارِبٍ)
٢٤/٣	٧/٢	
٢٥ - ٢٤/٣	٧/٢	- صرف رجل سمي ب(كعَسَبَ)
		- لم يرصف (جَلَأَ) لأن فيه ضمير فاعل
٢٥/٣	٧/٢	
٢٦/٣		- لو سميت رجلاً بَقَتَّلَ لم تصرفه
		- لو سميت رجلاً بيقم وشُمِّم لم تصرفه
٢٨/٣	٨/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
٣١ - ٢٩/٣	٨/٢	- لو سميت رجلاً بَصْرَبُوا
٣٢/٣		- لو سميت رجلاً بَصْرَبَتْ، وقامت
٣٣/٣		- لاتغير (حزبوا) اسم رجل
٣٣/٣	٨/٢	هذا باب ما لحقته الألف في آخره
		- الدليل على أن ألف معزى ملحقة ببنات الأربعة
٣٤/٣		
٣٤/٣		- ألف التأنيث لاتكون للإلحاق في مثل (دُقلى)
		- موسى وعيسى أعجميان لاينصرفان في المعرفة،
٣٥/٣	١٣/٣	وينصرفان في النكرة
		- المؤنث الذي على أربعة أحرف لاينبع من الصرف
٣٦/٣		في النكرة؛ لأن فيه علة واحدة
		هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمئنه ذلك
		من الانصراف في المعرفة والنكرة . . .
٣٧/٣	٩/٢	
٣٧/٣	٩/٢	- الألف في حمراء ويروءاء
٣٨ - ٣٧/٣	١٠/٢	- الألفان لأيزادان إلا للتأنيث
		- الألفان في مكسور الأول أو مضمومه ليسا للتأنيث
٣٨/٣		
٣٩/٣		- بعض الألفات لا مناسبة بينها

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في
٤٠/٣	١٠/٢	معرفة ولانكوة
٤٠/٣		- أشبه الأسماء بالأفعال الصفات
		هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه
٤٠/٣	١٠/٢	بمنزلة الألف التي في بشرى
٤٠/٣		- ألف بشرى مشابهة للنون في غضبان .
٤١/٣	١١/٢	- عدم صرف سرحان في المعرفة
		- (فَعْلَان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) أقعد في الصفة
		وأشبه بالفعل
٤٢/٣	١١/٢	- رجل يسمى (دهقان) مصروف
٤٣/٣	١١/٢	- ديوان بمنزلة قيراط
٤٤ - ٤٣/٣	١١/٢	- سَعْدَان ومرجان النون زائدة
٤٤/٣		- نون جَنَجان أصل للتضعيف بمنزلة قضاض
		- عَلِيَاء، وحرِيَاء (اسم رجل) مصروف في النكرة والمعرفة
٤٥ - ٤٤/٣	١٢/٢	
٤٦/٣	١٢/٢	هذا باب هاءات التانيث
	٤٦/٣	- القول في ألف (حُبَارَى)
		- لا يبنى الاسم على هاء التانيث كما يبنى على الألف
٤٧/٣	١٣ - ١٢/٢	
٤٧/٣	١٣/٢	- لو سمي رجل (حُرَيْتَ)

التعليق	الكتاب	المسأله
٤٨/٣	١٣/٢	هذا بابُ فُصِّل
٤٨/٣		- الاشتقاق من المصدر لا من الاسم المشتق منه
		- المعدول عنه نكرة أو غير نكرة حكمه أن يكون مشتقاً
٤٩ - ٤٨/٣		
٤٩/٣	١٤/٢	- القول في جُمع وكَتَب
٥٠ - ٤٩/٣	١٤/٢	- صرف (صَفَر) في المعرفة
٥٠/٣		- صرف (أَخْر) مصفراً
٥٠/٣	١٤/٢	- التحقير المخالف لأصله
٥٠/٣	١٥/٢	- صرف (أَحَاد) في النكرة
		- لو سمي رجل (ضَرْبٍ) ثم أسكنت الراء صرف
٥١/٣	١٥/٢	
		هذا بابُ ما كان على زنة مفاعل ومفاعيل
٥٢/٣	١٥/٢	
		- ياء (ثَمَانِي) لم تشبه ياء (صعاري)
٥٣ - ٥٢/٣	١٦/٢	
		- الألف في (تَهَام) بدل من إحدى اليامين في (تِهَامِي)
٥٤ - ٥٣/٣		
		- الفرق بين الياء والألف التي يكسر عليها الاسم جمعاً
٥٥ - ٥٤/٣		- وبين الهاء التي تلتحق ولا يكسر عليها الاسم
٥٥/٣		- القول في (سراويل)

التعليق	الكتاب	الباب
		- جعل ألف (ثمانى) بمنزلة ألف (حَكَارِ)
٥٦/٣	١٧/٢	
٥٧ - ٥٦/٣	١٧/٢	- تصغير (بخاتى) اسم لرجل
		- الألف والحرف الساكن ليسا بحاجز حصين
٥٧/٣	١٩ - ١٨/٢	
٥٨/٣	١٩/٢	هذا باب الأسماء الأعجمية
٥٨/٣		- أقسام الأعجمي العرب
٥٩ - ٥٨/٣	١٩/٢	- نوح وهود ولوط تنصرف لختها
٦٠/٣	١٩/٢	هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث
	٢٠/٢	- تصغير (حُبَارَى) اسمًا لرجل
		- في صرف أسماء البلدان والأرضين وترك صرفها
٦١/٣	٢٣/٢	
		- الصفات إذا غلبت تصير كالأعلام، فتجرد من الألف واللام كما تجردت منها الأعلام نحو:
٦٢/٣	٢٤/٢	زيد وعمرو
		- قباء وحراء يقعان للمذكر والمؤنث والغالب
٦٣/٣	٢٥/٢	عليهما التانيث

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا بابٌ من أسماء القبائل والأحياء
٦٤/٣	٢٥/٢	- الإشارة إلى القبيلة بهذه وهؤلاء على معنى
٦٤/٣	٢٥/٢	(جَمْعٌ وجماعة)
٦٥ - ٦٤/٣	٢٥/٢	- لم لم يقولوا هذا تميم ؟
		- «القوم» واحد في اللفظ ، وصفته تجري على المعنى
٦٦ - ٦٥/٣	٢٥/٢	- تقول: هذه ثقيف، فتحذف كما حذفت في تميم
٦٦/٣	٢٦/٢	- يقال: هذه جماعة ثقيف، كما يقال: هؤلاء ثقيف
٦٧/٣	٢٦/٢	- تقول أيضاً: هؤلاء ثقيف بن قسي، فتجمله اسم الحي
٦٩ - ٦٧/٣	٢٧/٢	
٦٩/٣	٢٨/٢	هذا باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة
		- دخول الألف واللام على (يهود ومجوس)
٦٩/٣	٢٩/٢	- مجيء بعض الجمع على غير ما استعمل في الواحد
٧٠/٣	٢٩/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
٧١/٣	٣٠/٢	هذا باب أسماء السور
		- الحكاية في الحروف المقطعة في أوائل السور
٧١/٣	٣١/٢	
٧٢/٣	٣١/٢	- (حاميم) ليس من كلام العرب
٧٢/٣		- (قابوس) أعجمي وبنائه موافق لبناء العرب
٧٢/٣		- همز كلمة (لو) كما تهمز (النوء)
		- لو سميت رجلاً (هُوَ) ثَقَلْتَهُ فقلت: (هذا هُوَ) وتدع
٧٤/٣	٣٣/٢	الهاء مضرومة
		- ولو سميت رجلاً (ذُو) لقلت (ذَرُّ) بفتح فتثقيب
٧٥/٣	٣٣/٢	
		- ليس في الكلام اسم على حرفين آخرهما حرف لين
٧٥/٣	٣٣/٢	
		- لو سميت انثى (هو) فإنه لا ينصرف ويثقل أيضاً
٧٥/٣	٣٣/٢	
٧٦/٣	٣٣/٢	- القول في من سمي رجلاً (لا)
		- إذا صار (ذا) و (ما) اسماً مددت ولم تصرف
٧٦/٣	٣٤/٢	
		- التسمية بالحروف الثنائية نحو (كي، وفي) ونحوهما
٧٧/٣	٣٤/٢	
٧٩/٣		- الزيادة في حروف المعجم النواقص إذا سمي بهن

الكتاب	الباب	التعليق
	هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها	
٣٥/٢		٧٩/٣
	- معنى تسميتك الحروف	٧٩/٣
٣٥/٢	- دخول الهاء علامة للتأنيث	٧٩/٣ - ٨٠
	- الحروف التي تجر الأسماء، والظروف التي تكون حروف جرّ	
٣٥/٢		٨٠/٣
٣٥/٢	- هجاء الزاي على نوعين	٨٠/٣
	- جعل حروف المعجم أسماء للحروف أو الكلمات	
٣٥/٢	أو مسمى بها	٨٠/٣ - ٨١
	- (أين ومتى وكيف، مبهمات، وما، ومن) أسماء،	
٣٥/٢	والأسماء غير الظروف	٨١/٣
	- الظروف كلها مذكرة إلا (وزاء، وقدام)	٨١/٣
	- (هواز وحطبي) أسماء حالها حال عمر	
٣٦/٢		٨١/٣
	- كلمون وسعفس وقريشيات أعجمية	
٣٦/٢		٨٢/٣
	- قريشيات بمنزلة عرفات وأذرعات	
٣٦/٢		٨٣/٣



التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ماجاء معدولاً عن حدّه من المؤنث
٨٤/٣	٣٦/٢	
٨٤/٣	٣٨/٢	- (فُسِّقَ) ونحوه لا يكون جزءاً
٨٥ - ٨٤/٣		- المعدول عن المبني ميني
٨٥/٣		- التأنيث يلحق بعد العدل عن الفعل
		- القول في (لا مَسَّاسَ) وأنه معدول عن مؤنث
٨٦/٣	٣٩/٢	
		- بعض المؤنث لم يستعمل في كلام العرب
٨٦/٣	٣٩/٢	
٨٧/٣	٤٠/٢	- المصدر المعدول عنه
		- (فُعَالٍ) معدولة عن غير (أفَعَلٍ) إذا جاءت اسماً
٨٧/٣	٤٠/٢	
٨٧/٣	٤٠/٢	- مذهب أهل الحجاز في المعدول ٤٠/٢
		- اتفاق أهل الحجاز وبني تميم على تخفيف ما آخره راء
٨٨/٣	٤١/٢	
		- إمالة الألف (إجناحها) أخف عليهم
٩٠ - ٨٩/٣	٤١/٢	
٩٠/٣	٤١/٢	- القول في (حذام)

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب تفيير الأسماء المبهمة	٤٢/٢	٩٠/٣
- المبهمات مبنية للزومها موضعاً واحداً كالمرحوف		
	٤٢/٢	٩١ - ٩٠/٣
- تنوين (غاقِر) شبيه بالزيادة التي تلحق الكلمة		٩١/٣
- (أَلَا) بمنزلة (هَلْ) منوئاً	٤٢/٢	٩٢/٣
- (جُعِماً) معدول عن (جاح) و(رُمَى) عن (رام)		٩٢/٣
- القول في اللاتني واللاتني	٤٢/٢	٩٢/٣
- حذف الياء من (اللاتني واللاتني)		٩٣/٣
- لو سمي رجل (بذي مال) هل يُغير ؟		
	٤٣/٢	٩٣/٣
- ليس مفردٌ يصير لام فعله مرة ياء ومرة واوً		٩٤/٣
- هاء (عرقوة) شبيهة بالتغيير الذي احتملته الإضافة		
	٤٣/٢	٩٤/٣
- مسألة: (أُضْس) اسم رجل، هل يصرف ؟		
	٤٣/٢	٩٥/٣
- لم تركوا صرف (سَعَرَ) ؟	٤٣/٢	٩٥/٣
- لو سمي رجلٌ (ذةً) فكيف يدخله الإعراب ؟		
	٤٤/٢	٩٦/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الظروف غير المتمكنة	٤٤/٢	٩٦/٣
- الظروف لا تكون نكرة متمكنة مثل رجل وفرس		٩٦/٣
- الظروف غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد، ولكنها		
تضاف إلى الجملة		٩٧/٣
- (حيثُ، وإذا، وإذا) إضافتها غير محضة		٩٧/٣
- كسر آخر (جَبْرٍ) ولم يفتح - وإن كان قبله ياء -		
كما فتح (أين ، وكيف)		٩٧/٣
- جزم (لَنْ)	٤٤/٢	٩٨/٣
- (حَسْبُ، وقَطُّ) يعمهما الانتهاء		٩٨/٣
- بناء (عَلُّ) على الضم	٤٥/٢	٩٨/٣ - ١٠٠
- مفهوم الغاية		١٠٠/٣ - ١٠١
- الظروف التي شبهت بالأصوات		١٠١/٣
- المعارف لا تضاف، والمضافات كلها نكرات		١٠١/٣
- (أولٌ) إذا سمي به صُرف	٤٦/٢	١٠٢/٣
- قول العرب: «مذ عامٌ أولٌ»	٤٦/٢	١٠٢/٣ - ١٠٣
- القول في (هيئات) اسم رجل	٤٧/٢	١٠٣/٣
- بعض ألفاظ الكتابات	٤٨/٢	١٠٤/٣ - ١٠٥
- فتحة (شَتَانٌ) كفتحة (هيئات) وتونها كتون (سبحان)		
	٤٨/٢	١٠٥/٣
- القول في (عُدوةٌ ونُكْرَةٌ)	٤٨/٢	١٠٦/٣

التعليق	الكتاب	الباب
		- (غدوة) و(بكرة) بمنزلة (ضحوة)
١٠٦/٣	٤٨/٢	
١٠٧/٣	٤٩/٢	- القول في (سَحَر)
		هذا باب الشيثين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر
١٠٨/٣	٤٩/٢	
١٠٨/٣	٥٠/٢	- العلة في ضم اسم إلى آخر
١٠٩/٣	٥٠/٢	- أصل (حادي عشر)
١٠٩/٣		- خصائص العدد المركب
		- (خمس عشر) شبيه بقولهم: (حيصَ بيصَ)
١١٠/٣	٥١/٢	
		- (خمسَ عشرَ) شبيه بقولهم: (اضرب أيُّهم أفضلُ)
١١١ - ١١٠/٣	٥١/٢	
١١٢/٣	٥١/٢	- مخالفة (الآن) (أَيْنَ)
١١٢/٣	٥٢/٢	- قول العرب: (صَهلاً)
١١٣/٣	٥٣/٢	- القول في (عمرويه)
		- القول في (يومَ يومٍ، وصباحَ مساءً)
١١٤ - ١١٣/٣	٥٣/٢	
		- آخر الاسمين المركبين في موضع جر
١١٤/٣	٥٣/٢	
١٥/٣	٥٣/٢	- مذهب يونس في الاسم المركب

الباب الكتاب التعليق

- القول في (كفّة كفّة)، وأباي سبأ  
 ١١٦/٣ ٥٤/٢
- الياء في مثل (رأيت معدي كرب) لاحتراك بالنصب  
 ١١٦/٣ ٥٥/٢
- مذهب المبرد في إسكان الياء في حال النصب ضرورة  
 ١١٧/٣
- القول في (اثنا عشرًا) لو سمي به  
 ١١٩ - ١١٨/٣ ٥٥/٢
- هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو  
 التي الياء والواو منهن لامات ٥٦/٢ ١٢٠/٣
- حذف الياء من (جوار) فتون لذلك، ومذاهب النحاة  
 في هذا الحرف ٥٦/٢ ١٢٠/٣ - ١٢١
- إذا كانت لام الكلمة ياءً أو واوًا، وكان ما قبلها  
 مفتوحًا فإنها مقصورة ٥٧/٢ ١٢٢/٣
- الألف الزائدة ملحقة، وغير ملحقة  
 ١٢٣/٣ ٥٧/٢
- لو سميت امرأة بـ(جوار) هل تصرف؟  
 ١٢٣/٣ ٥٧/٢
- لو سميت امرأة بـ(قاضي) فهل يتون؟  
 ١٢٤ - ١٢٣/٣
- لو سميت امرأة بـ(قاسم) فهل تصرف؟  
 ١٢٤/٣

التعليق	الكتاب	الباب
١٣٣/٣	٦١/٢	هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد/٢
		- لو سمي رجل بالباء الساكنة من (اضرب)
١٣٣/٣	٦٣/٢	
		- ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين
١٣٤/٣	٦٣/٢	
١٣٥/٣	٦٤/٢	هذا باب الحكاية
		- لو سمي رجل (زيدُ أخوك) لم يحقر
١٣٥/٣	٦٥/٢	
		- لا يجوز أن تقول (تأبطني، ويرقي) عند الإضافة
١٣٦/٣	٦٥/٢	إلى الجمل
		- القول في امرأة سميت بـ(ضاربُ رجلاً أو لاخيراً) منك لك
١٣٧ - ١٣٦/٣	٦٦/٢	
١٣٧/٣		- لو سميت امرأة (ضارب) لم تنون
		- القول في رجل سميت بـ(عاقلة لبيبة أو عاقل لبيب)
١٣٨/٣	٦٦/٢	
		- لو سميت رجلاً (عاقلة) لم تنونه
١٣٩ - ١٣٨/٣	٦٦/٢	
		- القول في رجل يسمى (من زيد، أو عن زيد)
١٤٠ - ١٣٩/٣	٦٦/٢	

التعليق	الكتاب	الهياب
١٢٥ - ١٢٤/٣		- (أُدلِّ) اسم رجل يجب ألا يصرف
		- القول في (مررت بأفعلُ منك) من (أعيى منك)
١٢٦/٣	٥٨/٢	
		- ليس (أفعلُ منك) بأثقل من (أثقلُ) صفة
١٢٧/٣	٥٨/٢	
		- مذهب يونس والخليل في المعتل وتنوينه
١٢٧/٣	٥٨/٢	
		- لو سمي رجل (يغزو) فكيف يعرب ؟
١٢٨/٣	٦٠/٢	
١٢٩ - ١٢٨/٣	٦٠/٢	- القول في (إيِّ وِفي)
١٢٩/٣	٦٠/٢	- مسألة: قولهم (هذه أدلي زيد)
		- لو سمي رجل بـ(إرْمِه) فكيف يعرب ؟
١٣٠/٣	٦١/٢	
		- لو سمي رجل بـ(عِه) فكيف يعرب
١٣١ - ١٣٠/٣	٦١/٢	
		- القول في (اغضضُ) إذا سمي بها
١٣٢/٣	٦١/٢	
		- لو سمي رجل بـ(ألْب) ترك على حاله
١٣٣ - ١٣٢/٣	٦١/٢	

الباب  
هذه مسألة ليس هذا موضعها، ولكننا كتبناها ها هنا

- ١٤٠/٣
- ١٤٢ - ١٤٠/٣ - إجراء (سمانيا) على غير الأصل
- ١٤٣ - ١٤٢/٣ - القول في واو (عجوز) وياء (صحيفة)
- ١٤٣/٣ - جمع (جاية) الذي ثبتت الهمزة في واحدة
- القول في (إداوة، وإداوى) الواو فيها عوض من الهمزة الواقعة بعدها
- ١٤٤ - ١٤٣/٣
- ١٤٥/٣ ٦٦/٢ - (قط، وقد) إذا سميت به
- المضاف والمضاف إليه لا يكون منهما كلام حتى يكون معهما غيرهما
- ١٤٦/٣ ٦٦/٢
- لا يكون المضاف حكاية كما لا يكون المفرد حكاية
- ١٤٦/٣ ٦٦/٢
- القول في رجل يسمى (وَزَنَ سَبْعَةَ)
- ١٤٧ - ١٤٦/٣ ٦٦/٢
- القول في رجل سمي (في زيد) لاتريد الفم
- ١٤٧/٣ ٦٦/٢ - لامرأة سميت به
- ١٤٨/٣ ٦٧/٢ - تثقيب (في) إذا سمي به
- ما تحرك حرف إعرابه في الإضافة لزمه ذلك في الأفراد
- ١٤٨/٣ ٦٧/٢
- ١٤٩/٣ ٦٧/٢ - (إلا) الاستثنائية بمنزلة (دقلى)



التعليق	الكتاب	الباب
١٥٠/٣	٦٧/٢	- إلا وإمًا في الجزاء حكاية
		- مسألة في (هَلَمْ) أصلها وحكايتها
١٥١ - ١٥٠/٣	٦٧/٢	
		- قولك: (زيدُ الطويل) مثل (زيدُ منطلق)
١٥٢/٣	٦٨/٢	
		- لو سميت (الرجلُ منطلق) جاز أن تتاديه
١٥٢/٣	٦٨/٢	(بالرجلُ منطلق)
١٥٤ - ١٥٣/٣	٦٨/٢	- القول في الاسم الخاص
١٥٤/٣	٦٩/٢	هذا باب الإضافة وهو باب النسب
١٥٤/٣	٦٩/٢	- النسب إلى (رَوَّحَاء)
١٥٥ - ١٥٤/٣		- النسب إلى (تهامة)
		هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس
١٥٥/٣	٧٠/٢	
		- حذف الياء من الاسم في النسب نحو هذلي وثقفي
١٥٦ - ١٥٥/٣	٧١/٢	
		- حذف الهاء من الاسم في النسب لحنفي ونحوه وعلم
١٥٦/٣		الحذف في نحو (بني طويلة)
		هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف
١٥٧/٣	٧١/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- القول في (بَحَاتِي) جمع (بَحْتِي)
١٥٨ - ١٥٧/٣	٧١/٢	
		- النسب إلى (يثرِب)
١٥٩ - ١٥٨/٣	٧١/٢	
		هذا باب الإضافة إلى كل شيء من نبات الياء والواو
١٥٩٣	٧٢/٢	
		- النسب إلى المنقوص
١٥٩/٣	٧٢/٢	
		- ثقل الياءات والكسرة إذا تتالت
١٦٠/٣	٧٢/٢	
		- الإضافة إلى الاسم الذي فيه الياء ثلاثة وما قبلها مكسور
١٦١ - ١٦٠/٣	٧٢/٢	
		- القول في الإضافة إلى مثل (الثَّمْرِ، جَنْدَلٍ) ونحوهما
١٦١/٣	٧٣/٢	
		- الإضافة إلى (حَيْة) ونحوه
١٦٢/٣	٧٣/٢	
		- النسب إلى (أُمِيَّة)، وحية بن بهدلة
١٦٣/٣	٧٣/٢	
		- الإضافة إلى (لَيْة)
١٦٤/٣	٧٣/٢	
		- الإضافة إلى (عَدُوَّة)
١٦٤/٣	٧٤/٢	
		- الإضافة إلى (مَجِيَّة)
١٦٥/٣	٧٤/٢	
		- الإضافة إلى (قِسِي)
١٦٦/٣	٧٤/٢	
		- الإضافة إلى (عَدُوِّي) و(عَدُوَّة)
١٦٧/٣	٧٤/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
١٦٧/٣		- الإضافة إلى (قاضٍ)
١٦٨/٣ - ١٦٩		- حذف بعض الحروف عند إرادة الإدغام
		هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء، وكان
١٧٠/٣	٧٤/٢	الحرف الذي قبل الياء ساكنًا
		- النسب إلى (طبية، ودمية، وفتية)
١٧٠/٣	٧٤/٢	
١٧١/٣	٧٥/٢	- الإضافة إلى (عُرْوَة)
١٧٢/٣	٧٥/٢	- الإضافة إلى (عُرْوَة)
		هذا باب الإضافة إلى كل اسم لانه ياءٌ أو واوٌ
١٧٣/٣	٧٥/٢	وقبلها ألف ساكنة
١٧٣/٣	٧٦/٢	- الإضافة إلى (رأية) ونحوه
١٧٤/٣ - ١٧٥		- الإضافة إلى (سِقَابَة) هي إضافة إلى (سِقَاء).
		هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من
١٧٦/٣	٧٧/٢	حروف من نفس الكلمة
		- القول في ألف (مِعزى وذِفْرَى) فيمن نونٌ
١٧٦/٣	٧٧/٢	
		- صيرورة (عِلْبَاء) حيث انصرف بمنزلة (رِوَاء) في
١٧٦/٣	٧٧/٢	الإضافة والتثنية
١٧٧/٣	٧٧/٢	- الإضافة إلى (أَعْيَاء، وأحوى)

التعليق	الكتاب	اليساب
		هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألثا
		زائدة لا ينون، وكان على أربعة أحرف
١٧٧/٣	٧٧/٢	
١٧٧/٣	٧٧/٢	- الإضافة إلى (مَلهى، رَجُلَى) ٧٧/٢
		- تستوي الزيادة التي للتأنيث إذا كانت خامسة، والأصل إذا كان خامساً، في الحذف
١٧٨/٣	٧٧/٢	
		- القول في الإضافة عند تتابع الحركات في المقصور
١٧٨/٣	٧٧/٢	
		- الحركة في نحو (جَمَزَى) تعادل الحرف الخامس من مثل (حَبَارَى)
١٧٩/٣		هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألثا
١٧٩/٣	٧٨/٢	وكان على خمسة أحرف
		- الزائد والأصلي إذا وقعا خامسين استويا في الحذف
١٧٩/٣	٧٨/٢	
		- لا يحذف آخر الاسم الممدود مصروفًا كان أو غير مصروف، كثر عدد حروفه أو قلّ . . .
١٨٠/٣	٧٨/٢	
		- يا. الإضافة عوض من الألف إذا كانت خامسة
١٨١/٣	٧٩/٢	نحو (حَبَارَى)

التعليق	الكتاب	الباب
		- ياء الإضافة تعاقب الألف إذا كانت خامسة
١٨١/٣	٧٩/٢	
		- إذا اشتمل الاسم على ياء متحركة نحو (عَثِير، وَحْيِيل)
		لم تحذف عند النسب، وتحذف إن كانت ساكنة كياء
١٨١/٣	٧٩/٢	(هَذِيل وسُلَيْم) ونحو ذلك
		هذا باب الإضافة إلى كل اسم محدود لا يدخله التنوين
١٨٢/٣	٧٩/٢	
		- إبدال الواو مكان الهمزة التي من نفس الحرف
١٨٢/٣	٧٩/٢	
١٨٣/٣	٧٩/٢	هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين
١٨٣/٣	٧٩/٢	- الإضافة إلى (غَدِي، وَيَدِي)
		هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرَّؤْيُ
١٨٤/٣	٨٠/٢	
		- الإضافة إلى ذي الحرفين الساقطة لأمه
١٨٤/٣	٨٠/٢	
١٨٥ - ١٨٤/٣	٨١/٢	- الإضافة إلى (أخت)
		هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين
١٨٥/٣	٨١/٢	
		- الإضافة إلى (ابن، وأست) ونحوهما
١٨٦ - ١٨٥/٣	٨١/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
١٨٧ - ١٨٦/٣	٨٢/٢	- القول في تاء (بنت)
		- المردود في (بنت) و(ابن) هو اللام
١٨٨/٣	٨٢/٢	
١٨٨/٣		- إذا حذفت الزيادة وجب الرفع
		- لم ألزما (ابن، واسم) ونحوهما من الأسماء الردّ
١٨٩/٣	٨٢/٢	عند الإضافة إليها ؟
١٨٩/٣	٨٢/٢	- الإضافة إلى (كَلْتًا، وَتَيْتَان)
		- تاء (كلتا) زائدة، والألف من الأصل عند الجرمي،
١٩٠/٣		يدل عند المبرد من الألف في (كلا)
١٩١/٣		- التاء في (كلتا) بمنزلة الواو من (رَوَى)
١٩٢/٣	٨٣/٢	- أصل كلمة (قم)
١٩٣/٣		- إبدال الميم من الواو في (قَم)
١٩٤/٣		- استقباح (عليهي مال) لخفض الهاء
		- الإضافة إلى (ذاتٍ) للمؤنث، و (ذي) للمذكر
١٩٦ - ١٩٤/٣	٨٣/٢	
١٩٧ - ١٩٦/٣	٨٤/٢	- الإضافة إلى (شاء)
		هذه فصول تلحق بما تقدم من الباب تأخرت عن مواضعها
١٩٨/٣		
١٩٨/٣		- القول في (اسم) أصله ووزنه
١٩٩/٣		- الأصل في (ذِيَّة)

الكتاب	التعليق	الباب
		- تاء (بنت، وأخت) للإلحاق، وهي بدل من الهاء في
١٩٩/٣		(أُخِدِ وَيَنْدِ)
٢٠٠ - ١٩٩/٣		- الأصل في (هَنْتِ)
٢٠١/٣	٨٤/٢	- الإضافة إلى (لَاتِ)
٢٠٢/٣	٨٤/٢	- الإضافة إلى (مَاءِ)
		- ألف (امرىء) للوصل وليس عوضاً من اللام
٢٠٢/٣	٨٤/٢	
		هذه باب الإضافة إلى ما ذهبتُ فاؤه من بنات الحرفين
٢٠٣/٣	٨٥/٢	وذلك عِدَّةٌ وَوَزْنَةٌ
		- النسب إلى ما كانت فاؤه وحدها من حروف اللين
٢٠٣/٣		
		- الإضافة إلى شية (وهو ما اجتمع فيه حرفا
٢٠٣/٣		لين هما فاؤه ولامه)
		هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءين
٢٠٤/٣	٨٥/٢	مدغمة إحداهما في الأخرى
		- حذف الياء المتحركة عند الإضافة في مثل
٢٠٤/٣	٨٥/٢	(أُسَيْدٌ، وَحُمَيْرٌ)
		- عدم جواز حذف الساكن لثلاث تتوالى المتحركات
٢٠٥/٣	٨٥/٢	
٢٠٨ - ٢٠٦/٣		- تصغير (مُهْمَمٌ)

المباب	الكتاب	التعليق
- قياس (عَبَّضَمُوز)	٨٦/٢	٢٠٨/٣
- ياء (قيم) ثابتة في الإضافة	٨٦/٢	٢٠٨/٣
هذا باب ما لحقته الزيادتان (للجمع والعثنية)		
	٨٦/٢	٢٠٩/٣
- حذف الزيادة عند الإضافة	٨٦/٢	٢٠٩/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع		
	٨٦/٢	٢١٠/٣
- حذف الألف والتاء عند الإضافة		
	٨٦/٢	٢١٠/٣
هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما		
إلى الآخر فجعلنا اسماً واحداً	٨٧/٢	٢١١/٣
- الإضافة إلى مثل (خمسة عشر، معديكرب)		
اسمين مركبين		٢١١/٣
- لا يكون بناء أصل مجتمع فيه ستة أحرف لازائد فيهن		
		٢١٣/٣
- (حضرمت) و(عيد الدار) الأول مركب، والثاني		
مضاف ومضاف إليه يتركب منه (عبدري)		٢١٣/٣
- الإضافة إلى رجل اسمه (اثنا عشر)		
	٨٧/٢	٢١٥ - ٢١٤/٣



التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء
٢١٥/٣	٨٧/٢	
٢١٥/٣	٨٧/٢	- الإضافة إلى أول المتضامين
٢١٦/٣		- الإضافة تكون إلى اسم مفرد لا مضاف
		- الأب، والابن ونحوهما من الصفات المضافة لاتكون
٢١٧/٣	٨٨/٢	أسماء غالبة
		- الفرق بين (امرئ القيس، وعبد القيس) وبين
٢١٨/٣		(ابن كراع) ونحوه
		- النسب إلى الاسم الثاني من الاسمين المركبين
٢١٨/٣	٨٨/٢	
٢١٩/٣	٨٨/٢	هذا باب الإضافة إلى الحكاية
٢١٩/٣	٨٨/٢	- النسب إلى (كُنْتُ، كُنْ)
٢٢٠/٣	٨٨/٢	هذا باب الإضافة إلى الجمع
		- النسب إلى (مساجد)، و(مدائن) ونحوهما
٢٢٠/٣	٨٨/٢	
		- النسب إلى (أعراب) الذي لا واحد له على هذا المعنى
٢٢٠/٣	٨٩/٢	
		- الإضافة إلى رجل سمي (ضربَات)
٢٢١/٣	٨٩/٢	

<u>التعليقة</u>	<u>الكتاب</u>	<u>الباب</u>
		هذا باب تثنية ما كان منقوصاً وكان عدة حروفه
٢٢٧/٣	٩٣/٢	أربعة أحرف فزائد
		- ما يثنى من بنات الواو كتثنية ما كان من بنات الياء
٢٢٧/٣	٩٣/٢	
٢٢٨/٣	٩٤/٢	- مالاتكون تثنيته إلا بالواو
		هذا باب جمع المنقوص بالواو والتون
٢٢٩/٣	٩٤/٢	
٢٢٩/٣		- جمع المنقوص جمع مذكر سالماً
		- إبدال الواو من الهمزة في مثل (حمراء وعلباء)
٢٣٠/٣	٩٤/٢	
٢٣٠/٣	٩٥/٢	- تثنية (تُنَائِيْنٍ وَمُدْرَوِيْنٍ) مبنين
		- صحة الواو في السماوة وجمعها
٢٣١/٣	٩٥/٢	
		هذا بابُ لاجموز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والتون، وذلك نحو (عشرين وثلاثين)
٢٣٢/٣	٩٥/٢	
		- كيف تجمع (مسلمين) و(رجلان)
٢٣٢/٣	٩٥/٢	إذا سُمِّيت رجلاً بهما
٢٣٣ - ٢٣٢/٣	٩٥/٢	- ما يثنى من الأسماء

التعليق	الكتاب	الباب
		- وقوع الجمع على الواحد في الإضافة
٢٢١/٣	٨٩/٢	
		- (مَعَاوِر) اسم الواحد، منقول من الجمع
٢٢٢/٣	٨٩/٢	
٢٢٣/٣	٩٢/٢	هذا باب التثنية
		- المنقوص الواوي تظهر الواو في تثنيته
٢٢٣/٣	٩٢/٢	
		- الإمالة جائزة في كل شيء من بنات الياء
٢٢٤/٣	٩٢/٢	
		- (مَرَضِي) أبدل من الواو الياء كما قيل (مَسْنِيَّة)
٢٢٤/٣	٩٢/٢	بدلاً من (مسنوة)
		- ما كان مقصوراً على ثلاثة حروف وألفه متقلبة من
		وار، استوى فيه المثني والجمع بالالف والتاء
٢٢٥/٣	٩٣/٢	
		- تصغير ما اعتلت عينه
٢٢٦/٣	٩٣/٢	
		- القول في (مَنَى وَبَلَى) إذا صارت اسماً
٢٢٦/٣	٩٣/٢	

الباب	الكتاب	التعليق
-	مذهب بعض العرب في تسمية يوم الاثنين بد(الثني)	
	٩٥/٢	٢٣٣/٣
	هذا باب جمع الاسم الذي آخره هاء التانيث	
	٩٥/٢	٢٣٤/٣
-	لاتذهب الهاء عند جمع الاسم لأنه صار وصفاً للمذكر	
	٩٥/٢	٢٣٤/٣
-	جمع (حَيْلَى وحِمْراء) مسمى بهما مذكر	
	٩٥/٢	٢٣٥/٣
-	جمع (ورقَاء) اسم رجل	
	٩٦/٢	٢٣٦/٣
-	جمع (زكريأ) في المد والقصر	
	٩٦/٢	٢٣٧/٣
	٩٦/٢	٢٣٨/٣
-	هذا باب جمع الرجال والنساء	
	٩٦/٢	٢٣٨/٣
-	حقيقة جمع التكسير	
-	مشابهة الصفة للأفعال، فحكمها أن تكون	
	مسلمة غير مكسرة	٢٣٨/٣
-	لو سمي رجل أو امرأة بِسِنَّةٍ ففي جمعه الخيار بين	
	التكسير والسلامة	٢٣٩/٣
	٩٨/٢	٢٣٩/٣
-	القول في (أَرْضَيْنِ)	
	٩٩/٢	٢٣٩/٣
-	لو سمي رجل بد(اسم) فجمعه (اسمون)	
	٩٩/٢	٢٤٠/٣
-	القول في (عبلة) مسمى بها	
	٩٨/٢	٢٤١/٣

التعليق	الكتاب	الهام
		- لو سمي رجل بـ(شاة) لم يجمع بالتاء
٢٤١/٣	٩٩/٢	
		- القول في جمع (عدّة)
٢٤٢/٣	٩٩/٢	
		- لو سمي رجل بـ(شقة، أو أمة) فكيف يجمع ؟
٢٤٣ - ٢٤٢/٣	٩٩/٢	
		- مايجوز في جمع (فعليل)
٢٤٣/٣	١٠٠/٢	
		- يجوز أن يجمع (حارث) على (حوارث)
٢٤٤/٣	١٠١/٢	
		- الألف واللام في (الحارث) غلبت لقصد الصفة
٢٤٤/٣	١٠١/٢	
		- لايجوز أن يجمع (عثمان) مكسراً
٢٤٤/٣	١٠١/٢	
		- الألف والنون في آخر الاسم للإلحاق إن كسر على (فعاليل)
٢٤٥ - ٢٤٤/٣		
		- (مصران) اسم رجل يصغر على (مُصيران) لأن الألف والنون فيه ليسا للإلحاق، وهو شبيه بعثمان
٢٤٥/٣	١٠٢/٢	

الباب	الكتاب	التعليق
هذا بابٌ يجمع الاسم فيه إن كان للمذكر أو مؤنث بالتعاقب	١٠٢/٢	٢٤٦/٣
- لاجتماع (بنت) على (بنتون) من حيث لم يجمع (طلحة) على (طلحون)		٢٤٦/٣
هذا باب ما يكسر مما كسر للجمع وما لا يكسر من أبنية الجمع	١٠٢/٢	٢٤٧/٣
- يجمع ما كان على ثلاثة أو أربعة جمع تكسير		٢٤٧/٣
هذا باب جمع الأسماء المضافة	١٠٣/٢	٢٤٨/٣
- الكنى تصير في التعرف كالأعلام		٢٤٨/٣
هذا باب من الجمع بالراء والنون وتكسير الاسم		٢٤٩/٣
- (الأشعرن) ليس قياساً في جمع (الأشعري)	١٠٣/٢	٢٤٩/٣
- كيف يجمع ما بني على التثنية	١٠٣/٢	٢٥٠/٣
- القول في جمع (مهرية) و(مُحْتَبَة)		٢٥١ - ٢٥٠/٣

الباب	الكتاب	التعليق
		هذا باب تقنية المبهمة التي أواخرها معتلة
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
		- حذف الياء والألف من المبهمات عند التثنية
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
		- لاتضاف المبهمات إلى الأسماء، لأنها لاتكون نكرة
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
		هذا باب مايتغير في الإضافة إلى الاسم
	١٠٤/٢	٢٥٢/٣
		- (فوك) في الإضافة، وكذا أخواتها
	١٠٤/٢	٢٥٢/٣
		- إضافة الأسماء الستة إلى (كلا)
	١٠٤/٢	٢٥٣/٣
		- (كلا) لاتنفرد، وإنما تكون للمثنى أبداً
	١٠٥/٢	٢٥٣/٣
		- (بين) لايقع إلا بين اثنين
		٢٥٤ - ٢٥٣/٣
		- فتح نون (بين) مثلما فتحت في (من القوم)
		٢٥٥/٣
		وكان حقها الكسر

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب إضافة المنقرص إلى الياء التي هي علامة
٢٥٥/٣	١٠٥/٢	المجرور المضمَر
		- قول بعض العرب (بُشْرِيّ، وَهْدِيّ)
٢٥٦ - ٢٥٥/٣	١٠٥/٢	
		هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً
٢٥٧/٣	١٠٥/٢	
		- قولهم: (هذا قاضيّ) ونحوه من المنقوص
٢٥٧/٣	١٠٥/٢	
		- جمع ما آخره ياء مكسورة جمعاً بالواو والتون
٢٥٨/٣	١٠٥/٢	
٢٥٩/٣	١٠٥/٢	هذا باب التصغير
٢٥٩/٣	١٠٧/٢	هذا باب تصغير المضاعف
		- إدغام مثل (جَيْبٌ بُكْرٌ) و(تَوْبٌ بُكْرٌ) كما أدغم
٢٥٩/٣		(المال لك)، و(هم يظلمونيّ)
		- أَلَفٌ (معزى) في التحقير مثل أَلَفٌ (مرسى)
٢٦٠/٣	١٠٧/٢	وتون (رَعَشْنِ)
		- الفرق بين مثل (خنفساء) وبين (قرقرى) ونظائرها
٢٦١/٣	١٠٧/٢	في التصغير



الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث		
- إجراء (فعلان) مجرى (فَعْلَى) في التصغير	١٠٧/٢	٢٦٢/٣
- تصغير (علباء، وحرباء) كما يصغر (سقاء) ونحوه	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- الزوائد في (سُفِيْقِيَّة، ودُرَيْحِيَّة) لم تكن للتأنيث	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- كل ما كان في آخره ألف ونون زائدتان جعل بمنزلة (فعلان) الذي له (فعلَى) في التحقير	١٠٨/٢	٢٦٣/٣
- تحقير (فِرْزَان) وجمعه	١٠٨/٢ - ١٠٩	٢٦٤/٣
- مجيء الهاء عوضاً من الياء في الجمع	١٠٩/٢	٢٦٤/٣
- تحقير (ظَرِيَّان)	١٠٩/٢	٢٦٤/٣
- حكم ما لو سمي رجل باسم في آخره ألف ونون ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة	١٠٩/٢	٢٦٥/٣
- تصغير ما آخره ألف ونون	١٠٩/٢	٢٦٥/٣

الباب الكتاب العمليّة

هذا باب ما ي حذف في التحقير من بنات الفلانة من  
الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها

٢٧١/٣	١١٠/٢	
٢٧١/٣	١١١/٢	- تحقير (مُحْمَرٍ) على (مُحَيِّر)
٢٧١/٣	١١١/٢	- تحقير (مُحْمَارٍ) على (مُحَمِّم)
٢٧٢/٣		- القول في جمع (حَمَارَةٌ)
٢٧٣ - ٢٧٢/٣	١١١/٢	- تحقير: (عَدْوَن)
٢٧٤ - ٢٧٣/٣	١١٣/٢	- القول في جمع (دُرْحَرَج)
٢٧٤/٣	١١٣/٢	- تحقير (مُرْمَرِيْس)
		- كل ماضوعف الحرفان من أوله وآخره فأصله ثلاثي
٢٧٥/٣	١١٣/٢	
		- مجيء الواو المتحركة في الاسم بمنزلة ماهو من نفس
٢٧٦/٣	١١٥/٢	الحرف نحو (عِلْوَاط)
٢٧٦/٣	١١٥/٢	- تفصير (جُبَارِي)
٢٧٦/٣	١١٦/٢	- تحقير (عَفْرَاء) ونحوه
		- حذف الألف الثالثة من (صَحَارِي) أحسن من
٢٧٧/٣		حذف الألف الخامسة
٢٧٧/٣	١١٦/٢	- تحقير (عَقْرَنِي، وَعَقْرَنَاء)
٢٧٨/٣	١١٧/٢	- إذا حَقَّرْت رجلاً اسمه (قِبَانِل)

- البسب**                      **الكتاب**                      **التعليقة**
- هذا بابُ ما كان على أربعة أحرف تلحقه ألف التأنيث  
بعد ألف، أو لحقت ألف ونون كما لحقت عثمان نحو خنفساء
- ٢٦٦/٣                      ١٠٩/٢
- المدة لا تحذف كما تحذف ألف التأنيث الساكنة إذ  
كانت خامسة                      ١٠٩/٢                      ٢٦٦/٣
- لا تفيء الحركة التي في آخر الاسم الأول من الاسم المركب
- ٢٦٧/٣                      ١٠٩/٢
- ما آخره ألف ونون يحقر كما يحقر ما في آخره ألف التأنيث
- ٢٦٧/٣                      ١٠٩/٢
- لا يحذف النون من مثل (عُقْرِيَان) عند تحقيره
- ٢٦٧/٣                      ١١٠/٢                      ٢٦٧/٣ - ٢٦٨
- تحقير (أقحوانة، وعنظوانة)
- تحقير (أسطوانة) التي فيها النون لام
- ٢٦٩ - ٢٦٨/٣                      ١١٠/٢
- هذا باب ما يحقر على تكسيروك إِيَّاه لِر كسْرته للجمع  
على القياس لا على التكمير للجمع على غيره
- ٢٦٩/٣                      ١١٠/٢
- قياس الجمع في (خاتم) وتحقيره
- ٢٧٠ - ٢٦٩/٣
- لا يزيد في التصغير حرف الزيادة حرفُ في الجمع
- ٢٧٠/٣

التعليق	الكتاب	الباب
٢٨٠ - ٢٧٩/٣	١١٧/٢	- لتحقير (لُعْيُزِي) تحذف الألف ولا تحذف الياء
٢٨٠/٣	١١٧/٢	- تحقير (اعنساس) يحذف النون وترك الألف
٢٨١/٣	١١٧/٢	- القول في (عَقَنَجِج) وأن الجيم الثانية فيه زائدة
٢٨٢/٣	١١٧/٢	- تحقير (بروكلاء، وجَلُولاء)
٢٨٣/٣	١١٨/٢	- لا تحذف الواو من (فَعُولاء) لو كان آخره ألف التأنيث المقصورة
٢٨٤/٣	١١٨/٢	- ياء التصغير تغير واو (فَعُولاء) فتقلبها ياء
٢٨٥ - ٢٨٤/٣	١١٨/٢	- تحقير (ظريفَيْن، ظريفات، دجاجات)
٢٨٥/٣		- ألفا (جلولاء) لا يفارقان الاسم
٢٨٥/٣	١١٨/٢	- خروج الزيادتين إذا لم يرد معنى الجمع
٢٨٦/٣	١١٨/٢	- علامة الجمع بعد التسليم شبيهة بهاء التأنيث في الاسم المصغر
٢٨٧ - ٢٨٦/٣	١١٨/٢	- القول في تحقير (ثلاثين)

التعليقة	الكتاب	الكتاب
		- تحقير رجل سمي (دجاجة، أو دجاجتين)
٢٨٩ - ٢٨٧/٣	١١٨/٢	
		هذا باب تحقير ما تثبت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير
٢٩٠/٣	١١٨/٢	
		- تحقير (بَرْدَرَايا، وِخْرَلَايا)
٢٩٢ - ٢٩٠/٣	١١٩/٢	
		- قياس تحقير (قوبا،، وغوغا،) فيمن صرف
٢٩٣ - ٢٩٢/٣	١١٩/٢	
		هذا باب ما يهذف في التحقير من زوائد بنات
		الأربعة، لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع
٢٩٣/٣	١١٩/٢	
		- تحقير (خَنْسَلِيل)
٢٩٤ - ٢٩٣/٣	١٢٠/٢	
		- القول في تحقير (منجنون)
٢٩٥ - ٢٩٤/٣	١٢٠/٢	
		- تحقير (الطمانينة، والفُشْمَريرة)
٢٩٦/٣	١٢٠/٢	
		- تحقير (قَنْدَأْر)
٢٩٧ - ٢٩٦/٣	١٢٠/٢	
		- تحقير (إبراهيم وإسماعيل)
٢٩٧/٣	١٢٠/٢	
		- تحقير (مُجْرَس، ومُكْرَدَس)
٢٩٧/٣	١٢٠/٢	
		هذا باب بنات الخمسة
٢٩٨/٣	١٢١/٢	
		- شبه الزائد في هذا الباب بما لا يشبه الزائد
٢٩٨/٣	١٢١/٢	

الكتاب	العمليقة	الباب
١٢٢/٢	٢٩٩/٣	هذا باب ماذهبت لامه - كيف تحقر (ذَه) لو كانت امرأة ؟
١٢٣/٢	٢٩٩/٣	هذا باب تحقير ماكانت فيه تاء التأنيث
١٢٤/٢	٣٠٠/٣	- القول في ياء (عيد) وهل هي مبدلة من الواو ؟
١٢٤/٢	٣٠٠/٣	- جمع ماقيه التاء مثل (بنت) كما يجمع ماقيه الهاء
١٢٤/٢	٣٠١ - ٣٠٠/٣	- حرف التأنيث في مثل (حمدة) تاء، لكنها تقلب
١٢٤/٢	٣٠٢ - ٣٠١/٣	هاء في الوقف - القول في (هَنْ) كناية عن اسم الرجل
١٢٤/٢	٣٠٢/٣	- لا تزوّث العرب بالتاء إلا شيئاً علامته في الوصل هاء
١٢٤/٢	٣٠٣/٣	هذا باب تحقير ما حذفت منه ولا يرد في التحقير
١٢٤/٢	٣٠٤/٣	- تحقير (مَيّت) حذفت منه العين
١٢٤/٢	٣٠٤/٣	- تحقير (هار) على القياس وغير القياس
١٢٥/٢	٣٠٥ - ٣٠٦/٣	

التعليق	الكتاب	البياس
٣٠٦/٣	١٢٥/٢	- تحقير (يَضْحُ) مسمى به رجل هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدلًا ...
٣٠٧/٣	١٢٥/٢	
٣٠٧/٣	١٢٥/٢	- تحقير (عَبْدٌ وَأَعْيَاد)
٣٠٧/٣	١٢٥/٢	- تحقير (قِي)
٣٠٨/٣	١٢٦/٢	- تحقير (عَطَاءٌ، وَقَضَاءٌ، وَرِشَاءٌ)
		- هل يقال (الآية) من (الآنة) مثلما قيل (عباية)
٣٠٩/٣	١٢٦/٢	في (عباية) ؟
٣١٠/٣	١٢٦/٢	- الخلاف في همزة (النيبي)
		- العرب تحقر (الشاء) على (شوي)
٣١١/٣	١٢٦/٢	
٣١٢/٣	١٢٧/٢	- قولهم: (دياميس، وديابيج)
	١٢٧/٢	- تحقير (ذَوَاتِب) اسم لرجل
		هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلًا من عينه
	١٢٧/٢	
		- تحقير (سَارَ، وَغَابَ) اسمًا لرجل
٣١٤ - ٣١٣/٣	١٢٧/٢	
		- تحقير (خاف، ومال) مسمى بهما
٣١٦ - ٣١٥/٣	١٢٧/٢	

الكتاب	التعليق	الباب
		هذا باب تحقير الأسماء تثبت الأبدال فيها، وتلزمها
٣١٧/٣	١٢٧/٢	
٣١٧/٣	١٢٧/٢	- حكم الإبدال في نحو (قائل)
٣١٨/٣	١٢٨/٢	- همزة (ثائر، وشاء) لام فيهما
		- همزة (فعاثل) ليست منتهى الاسم
٣١٨/٣	١٢٨/٢	
٣١٩/٣	١٢٩/٢	هذا باب تحقير ما كان فيه قلب
٣١٩/٣	١٢٩/٢	- القلب في (أَيْقَن)
		- (مُطْمَئِنٌّ) إذا هر من (طأمنت) فقلبوا الهمزة
٣٢٠ - ٣١٩/٣	١٣٠/٢	
		هذا باب تحقير كل اسم كانت عينه وأوًا، وكانت
٣٢١/٣	١٣٠/٢	العين ثابته أو ثالفة
٣٢١/٣	١٣١/٢	- تحقير (أَرْوِيَّة، وَمَرْوِيَّة)
		- تكون (أروي) على (أَفْعُل، وَأَفْعَل، وَقَعْلَى)
٣٢٣ - ٣٢١/٣		
		- لا تثبت الواو في التحقير إذا كانت لامًا
٣٢٤ - ٣٢٣/٣	١٣١/٢	
		- تحقير (عَشْوَاة) لا تثبت فيه الواو
٣٢٤/٣	١٣١/٢	



التعليق	الكتاب	الباب
		- تاء التأنيث في آخر الاسم بمنزلة المنفصل من الاسم
٣٢٥/٣	١٣١/٢	
		- الوجه فيما يثبت في الجمع أن يبدل
٣٢٥/٣	١٣١/٢	
٣٢٥/٣		- جمع (الميتة) مكسراً
٣٢٦/٣	١٣٢/٢	- تحقير (معاوية)
		هذا باب تحقير بنات الهاء والواو اللاتي
٣٢٦/٣	١٣٢/٢	لاماتهن ياءات وواوات
٣٢٧-٣٢٦/٣	١٣٢/٢	- تحقير (أحوى) ونحوه
٣٢٨/٣	١٣٢/٢	- إبدال الألف من الواو والياء
٣٣٠-٣٢٩/٣	١٣٣/٢	- تحقير (مطايبا) اسم لرجل
٣٣٢-٣٣١/٣	١٣٣/٢	- تحقير (خطايبا) اسم لرجل
٣٣٣/٣		وهذه مسألة أصليتها ليس هذا موضعها
٣٣٤-٣٣٣/٣		- القول في (عارية)
٣٣٦-٣٣٥/٣	١٣٣/٢	- تحقير (عدوي)، (أموي)
٣٣٨-٣٣٦/٣	١٣٤/٢	- تحقير (ملهورى) و(حيلورى)
		هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين أحدهما ضم
٣٣٩/٣	١٣٤/٢	إلى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد
٣٣٩/٣	١٣٤/٢	- تحقير (اثني عشر)
٣٤٠/٣		- قيام التصغير مقام الصفة

التعليقة	الكتاب	الباب
٣٤٠/٣	١٣٥/٢	- علامات الإضمار لأَيَحْقُرْنَ
٣٤١/٣	١٣٥/٢	- (أَيْنَ، وَمَتَى) لَا يَحْقُرْنَ
٣٤١/٣	١٣٦/٢	- (أَمْسِ، وَغَدًا) لَا يَحْقُرْنَ
٣٤١/٣	١٣٦/٢	- لَا يَحْقُرُ الْأِسْمَ الْمَنْزِلَ مَنْزِلَةَ الْفِعْلِ ١٣٦/٢
٣٤٢/٣	١٣٦/٢	- لَا تَحْقُرْ (عَنْ، وَمَعَ، وَمَنْ)
٣٤٣/٣	١٣٦/٢	هذا باب تحقير المؤنث
٣٤٣/٣	١٣٦/٢	- تحقير (سَمَاءٍ)
٣٤٣/٣	١٣٦/٢	- تحقير (سَقَاءٍ) اسماً للمرأة
٣٤٤/٣	١٣٧/٢	- تحقير (حَجْرٍ) اسماً للمرأة
٣٤٥/٣	١٣٩/٢	هذا باب تحقير الأسماء المبهمة
٣٤٥/٣		- إلهاق الألف آخر المبهمات
٣٤٥/٣		- تحقير (أَلَا)
٣٤٦/٣		- تحقير (ذُبَابًا)
٣٤٦/٣		- تحقير (تَا)
٣٤٦/٣		- تحقير (ذَا، وَذِي)
٣٤٧/٣		- تحقير (أَلَاءِ)
		- حذف الألف الزائدة للتصغير عند الثنية قياساً
٣٤٧/٣	١٤٠/٢	على (زواتا)

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب تحقيق ما لم يكسّر عليه واحد للجمع
٣٤٨/٣	١٤٢/٢	
٣٤٨/٣	١٤٣/٢	- تحقيق (سنين)
٣٤٩/٣	١٤٣/٢	- تحقيق (أرضين)
٣٤٩/٣		- التحقيق لا يكون في الجمع وإنما هو للواحد
٣٥٠/٣	١٤٣/٢	- تحقيق (سنين) اسمًا للمرأة
٣٥١/٣	١٤٣/٢	- تحقيق (أفعال) اسم لرجل
٣٥١/٣	١٤٣/٢	- تحقيق (ليلة) اسم لرجل
٣٥٢/٣	١٤٣/٢	- تحقيق (أفعال)
		هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها
٥/٤	١٤٣/٢	
		- الأصل باء الجر في القسم، والواو بدل منه، والتاء بدل من الواو
٥/٤		
		هذا باب ما يكون قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو
٦/٤	١٤٥/٢	
		- قولهم في الحلف: (إي ها الله ذا) و(إي الله)
٧-٦/٤	١٤٥/٢	
		قولك: (والله لأتيتك ثم لأضربك الله)
٨-٧/٤	١٤٦/٢	
٨/٤	١٤٦/٢	جر المحلوف عليه

التعليق	الكتاب	الباب
		- قولك: (لحقك حق زيد) لا يجوز إلا على وجه الغلط والنسيان
٩/٤	١٤٦/٢	
		هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم
١٠/٤	١٤٦/٢	
١٠/٤	١٤٦/٢	- القول في (عَمَرَ اللهُ)
		- مذهب يونس في ألف (أَيْسُنُّ) من قولهم:
١١/٤	١٤٧/٢	(لَيْسُنُّ اللهُ)
		- لاختلاف الهمزة إن كانت متحركة وماقبلها متحرك، بل تخفف
١٢/٤		
١٣/٤		- القول في (يَبِينُ اللهُ)
		هذا باب ما يذهبُ التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول ألف ولام ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت فيه التنوين
١٤/٤	١٤٧/٢	
		- حذف التنوين إن كان في موقع السكون الأول
١٥ - ١٤/٤		
		- الاطراد في القياس قد يكون شاذًا في الاستعمال
١٦/٤		

التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا بابٌ محمرك فيه التنوين في الأسماء الغالبة
١٦/٤	١٤٨/٢	- الألف والنون معاقب للتنوين في الأسماء
١٧ - ١٦/٤	١٤٨/٢	- عند التصغير لا يحذف التنوين في مثل (زيدٌ بنتيُ عمرو)
١٨/٤	١٤٩/٢	- الخلاف بين يونس وأبي عمرو في إثبات التنوين وحذفها في مثل قوله: (هندٌ بنتُ زيد)
١٨/٤	١٤٩/٢	هذا باب التنوين الثقيلة والخفيفة
		- الجزء يشبه النهي لما دخل النون عليه
١٨/٤	١٥٢/٢	- مجيء (ما) أول الفعل مسوغاً للتوكيد
١٩/٤	١٥٣/٢	بالنون في غير الجزاء
١٩/٤	١٥٣/٢	- التوكيد بالنون اضطراراً
		- التوكيد بالنون في الفعل غير الواجب
٢٠/٤	١٥٣/٢	- لزوم اللام لليمين كلزوم النون للام وليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد
٢١/٤		- الفرق بين لام القسم و(ما) في (ربّما)

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون
٢٢/٤	١٥٣/٢	الخفيفة والثقيلة
		- توكيد الفعل إذا كان للمثنى والجمع
٢٢/٤	١٥٤/٢	
		- توكيد الفعل بالنون وفيه علامة الإضمار
٢٣ - ٢٢/٤	١٥٤/٢	
		- مجيء النونين بعد علامة مضمّر
٢٣/٤	١٥٤/٢	
		- حذف ياء المخاطبة، وواو الجماعة عندما تكون
٢٤ - ٢٣/٤		حركة ما قبلها منها
٢٥/٤	١٥٤/٢	هذا باب الوقف عند النون الخفيفة
		- القول في ألف (مثنى) وياء (اضربي)
٢٥/٤	١٥٥/٢	
		- زيادة الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل
٢٦ - ٢٥/٤	١٥٥/٢	الضمة والكسرة
		- لا تكون الألف بدلاً من النون الخفيفة وإبائتها مع
٢٦/٤	١٥٥/٢	النون التي للرفع
		- لا تثبت نون الرفع في الصلة مع النون الخفيفة في
٢٧ - ٢٦/٤		الصلة، كما لم تثبت مع بدلها

التعليق	الكتاب	الباب
		- فعل الاثنتين المرتفع بمنزلة فعل الجميع المرتفع
٢٨/٤	١٥٥/٢	
		- ذهاب النون الخفيفة في الوصل إذا جاء بعدها
٢٨/٤	١٥٥/٢	ألف و لام أو ألف وصل
		- التنوين في الأسماء أولى بأن تثبت، لأن الاسم
٢٨/٤		أشد تمكناً
		هذا باب العقيلة والخفيفة في فعل الاثنتين
٢٩/٤	١٥٥/٢	وفعل جمع النساء
		- كسر نون التوكيد الواقعة بعد الألف الخفيفة
٢٩/٤	١٥٥/٢	
		- لانهذف الألف عند توكيد فعل الاثنتين
٣٠/٤	١٥٦/٢	
		- النون الخفيفة التي تثبت قبل الإدغام، وتُحذف
٣١/٤	١٥٦/٢	في الإدغام
		- إثبات نون التوكيد الخفيفة حيث يؤمن اجتماع الساكنين
٣٢/٤		
		- بين نون (نعمان) من قوله: (اضرباً نُعمانَ)
		والهمزة من (أب) في قوله: (اضرباً أباًكُمَا)
٣٢/٤	١٥٦/٢	

التعليق	الكتاب	الـباب
		- لالتثبت النون الخفيفة في مثل (جيثوثي)
٣٣/٤	١٥٦/٢	
		- التوكيد بالنون الخفيفة في فعل الاثنين
٣٣/٤	١٥٦/٢	
		- تثبيت نون الرفع في الصلة كما ثبتت في فعل
٣٤ - ٣٣/٤	١٥٧/٢	الجميع في الوقف
		- لاتبديل النون إذا كان قبلها مضموم أو مكسور في
٣٤/٤		فعل جماعة الذكور والنساء
		- لالتثبت النون الخفيفة بعد الألف كما تثبت الشديدة
٣٤/٤		النون الخفيفة تصير ألفا في الوقف
٣٤/٤	١٥٧/٢	
		- القول في الألف واللام التي تقع بعد الألف المبدلة
٣٥/٤	١٥٧/٢	من الخفيفة
		- إثبات النون الخفيفة التي للثنية كما تثبت في
٣٦/٤		فعل الواحد
		هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه
٣٧/٤	١٥٨/٢	
		- تركهم مثل (أرْدَدِ الرَّجُلَ) على حاله لأن هذا
٣٧/٤	١٥٨/٢	التحريك ليس بلازم



التعليقة	الكتاب	الباب
		- تحريك الساكن وتسكين المتحرك، وتحول كل منهما
٣٨/٤	١٥٩/٢	عن أصله في الباب
		هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه
		لايستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز
٣٩/٤	١٥٩/٢	
		- القول في ميم (مُدُّ) و(ذهبتُم اليوم)
٣٩/٤	١٦٠/٢	
		- إجماع أكثر العرب على تسكين ما قبل نون جماعة
		الإثنا إذا اتصلت بالفعل المضاعف
٤٠/٤	١٦٠/٢	
		- مذهب بعض القبائل في الإدغام في المضاعف
٤٠/٤	١٦٠/٢	
		- لاتدغم العرب ثلاثة متابهات الأوسط
٤١/٤	١٦١/٢	متحرك والأول ساكن
٤٢/٤	١٦١/٢	هذا باب المقصور والمدود
		- القول في (بَدَا) له يبدو (بَدَأَ) ونظائره
٤٢/٤	١٦٢/٢	
٤٣/٤	١٦٣/٢	هذا باب الهمز
		- الهمزة المفتوحة التالفة لكسور يبدل مكانها
٤٣/٤	١٦٤/٢	ياء في التخفيف

المسأله	الكتاب	التعليق
- إبدال الألف من الهمزة كما أبدلت الهمزة من الهاء	١٦٥/٢	٤٤/٤
- لا تكون الهمزة المخففة الساكن قبلها (بين بين)	١٦٥/٢	٤٥/٤
- تخفيف كل شيء كان في أوله زيادة سوى ألف الوصل	١٦٥/٢	٤٥/٤
- تكره العرب أن تبدل مكان الألف حرفاً وتغيرها،		
لأنهم لا يغيرون السواكن	١٦٦/٢	٤٥/٤ - ٤٦
- العرب لا تثبت الياء والواو ثانية فصاعداً وقبلها فتحة	١٦٦/٢	٤٧/٤
- لا تحذف الهمزة إذا وقعت بعد ياء أو واو		٤٨/٤
- الألف لا تغير إذا خفت الهمزة بعدها في كلمة		
واحدة أو كلمتين منفصلتين		٤٨/٤
- تتابع الهزات يؤدي إلى التخفيف		
	١٦٨/٢	٥٠/٤
- قولهم: (أقرأ آية) مخففاً	١٦٨/٢	٥٠/٤ - ٥١
- بناء صيغة (فَعَلَّل) من (جئت)	١٦٩/٢	٥١/٤
- جمع (آدم) وتحتيره	١٦٩/٢	٥٢/٤

المسأله الكتاب التعليقه

- استشفال الهمزة في مثل (خطينة) وإبدالهم إياها أنا

٥٣/٤ ١٦٩/٢

- إبدال الهمزة الواقعة بين ألفين لازمين في كلمة واحدة

٥٤/٤ ١٦٩/٢

- إبدال الهمزة بقصد تبين ما إذا كانت إحدى الهمزتين

٥٥/٤ ١٦٩/٢ بدل من نفس الحرف

٥٦/٤ ١٧٠/٢ - تحقيق (نبي،، وبريئة)

- وجد الشبهة بين همزة (نبي،، وبريئة) وبين التي

٥٧/٤ ١٧٠/٢ في (منسأة)

- قولهم: (اجليني إيلك)، (أوتت)، (ارمي إياك)

٥٨/٤ ١٧٠/٢

٥٨/٤ ١٧١/٢ - قولهم: (أنا ذؤنسه)

- الإبدال في همز (أوتت) إلى (أوتت) وهمزة (أبومك)

٥٩/٤

- حذف الهمز في مثل: (هُوَ يَرْمِي حَوَائِهُ)

٥٩/٤ ١٧١/٢

هذا باب الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر

٦٠/٤ ١٧١/٢ لبيان ما العدد إذا جاوز الاثنين

- القول في العدد المركب (أحد عشر) وحذف الهاء

٦٠/٤ ١٧١/٢ من عشرة

- الباب**                      **الكتاب**                      **التعليق**
- القول في العدد المركب من ثلاثة إلى العشرة  
١٧١/٢                      ٦٠/٤
- العدد مابعد الثلاثة على عكس المعداد إلى عشرة  
٦١/٤
- هذا باب ذكر ك الاسم الذي تبين العدد كم هي مع  
تمامها الذي هو من ذلك                      ١٧٢/٢                      ٦١/٤
- قولهم: (حادي عشر) بمنزلة (خامس خمسة)  
١٧٣/٢                      ٦١/٤
- (خامس أربع) إذا أردت صير أربع نسوة خمسة  
١٧٣/٢                      ٦٢/٤
- تقول: (هذا أربع ثلاثة) ولا تقول: (أربع ثلاثة عشر)  
٦٢/٤
- في الحذف تقول: (هذا خامس عشر خمسة عشر)  
وهذا لا يجوز في الإتمام                      ٦٢-٦٣/٤
- هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر،  
وأصله التأنيث                      ١٧٣/٢                      ٦٣/٤
- القول في نحو (ثلاث نسوة) مما لا يقع على المذكر  
- قولهم: (ثلاثة نسابات) قبيح، لأن (النسابة) صفة  
١٧٣/٢                      ٦٣/٤

التعليق	الكتاب	الباب
		- قولهم: (ثلاثة دواب) إذا أريد المذكر، لأن
٦٤/٤	١٧٤/٢	الدابة صفة
		- العدة في الليالي تشمل الأيام، لأنها داخلة فيها
٦٥/٤	١٧٤/٢	
		- إثبات الهاء في (ثلاثة آباء)، والأشياء
٦٦/٤	١٧٤/٢	مؤنثة كحمرء
		- (أشياء) مقلوبة كقسي، وأشياء اسم للجمع مؤنث
٦٦/٤	١٧٤/٢	
		هذا باب ما لا يحسن أن تصيف إليه الأسماء التي
٦٧/٤	١٧٥/٢	تبيّن بها العدد
٦٧/٤	١٧٥/٢	- تصبير (قرشيين) صفة
٦٧/٤	١٧٥/٢	- القول في (عَشْرُ أمثالها)
٦٨/٤		- يتقبح إضافة (العَشْرُ) ونحوها إلى الصفة
٧٠-٦٩/٤		- إضاف (كُلُّ) إلى (النفوس)
٧٠/٤	١٧٥/٢	هذا باب تكسير الواحد للجمع
		- إضافة أسماء العدد القليل إلى المعدود الكثير
٧٠/٤	١٧٦/٢	
٧١/٤		- ما اختص به العدد (اثنان) عما فوقه من الأعداد
		- القول في جمع (قَتَبٍ وأقتاب)، و(رَسَنٍ وأرسان)
٧٢/٤	١٧٧/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- حكم الثلاثة والأربعة ونحوهما الإضافة إلى ما يقع لأدنى العدد
٧٢/٤		
		- القراءة بـ(وثن، وثن) (وثن، وثن)
٧٢/٤	١٧٧/٢	
		- الأسماء المعدودة مما هو على ثلاثة أحرف
٧٣/٤	١٧٨/٢	
		- لم يجيء في فأن بناء الكثير
٧٣/٤		
		- لفظ (فُلُك) للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث
٧٤/٤	١٨١/٢	
		- وضع ماهو لأكثر العدد في موضع الأقل
٧٤/٤	١٨٢/٢	
		- (فُعَلَّة) تكسر على (فُعَل) إذا لم تجتمع بالتاء
٧٥ - ٧٤/٤	١٨٣/٢	
		- (فُعَل) و(فُعَلَّة) الواحد فيها هاء، والجمع لاهاء فيه
٧٥/٤	١٨٣/٢	
		- صياغة لفظ للمذكر من غير لفظ المؤنث
٧٥/٤		
		هذا باب تظهير ما ذكرنا من بنات الهاء والواو التي
٧٦/٤	١٨٤/٢	الياءات والواوات فيهن عينات
		- القول في تصحيح الواو إذا كانت لاماً -
٧٦/٤	١٨٥/٢	في الجمع والمصدر -

التعليق	الكتاب	الباب
		- ما جاء على ثلاثة أحرف من وزن (فَعَلٍ)
٧٧/٤	١٨٧/٢	
٧٨/٤		- القول في كسر فاء (بَيْض) جمع (أبيض)
٧٨/٤		- القول في (مَعِشِيَّة)
٧٩/٤		- بناء (مفعول) من (البيع)
		- القول في (فَعَلٍ) من بنات الواو
٧٩/٤	١٨٧/٢	
٨٠/٤	١٨٨/٢	- قولهم: (فَعَلَةٌ) من بنات الواو
		- امتناع تحريك العين من (فَعَلَةٌ) إذا كانت باءٌ أو
٨٠/٤		واوًا في الجمع بالياء
		- ما كان من (فَعَلَةٌ) فهو منزلة غير المعتل
٨٠/٤	١٨٨/٢	
		- وجه إعمال الفعل في بنات الياء والواو
٨١/٤	١٨٨/٢	
		هذا باب ما يكون واحدًا يقع على الجميع من بنات
		الياء والواو، ويكون واحد من بنائه ولفظه
٨٢/٤	١٨٩/٢	
		- القول في مثل (تَيْنٍ وتَيْنَةٌ وتينات، وطَيْنٍ
٨٢/٤	١٨٩/٢	وطيئة وطينات)

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ماهر اسم واحد يقع على جميع وفيه
٨٣/٤	١٨٩/٢	علامة التأنيث
		- التفرقة بين المفرد والجمع بالوصف بكلمة
٨٣/٤	١٩٠/٢	(واحدة) للمفرد
		هذا باب ما كان على حرفين، وليست فيه علامة
٨٤/٤	١٩٠/٢	التأنيث
		- كسر الحرف الأول عند إرادة الجمع بالواو والنون
٨٤/٤	١٩٠/٢	
		- دخول التاء على ما دخلت فيه الواو والنون
٨٥/٤	١٩٠/٢	
٨٥/٤	١٩١/٢	- استغناؤهم بالشيء عن الشيء
٨٦/٤	١٩١/٢	- جمعهم (بُرَّةً) بالتاء، والواو والنون (فَعَلَ)
٨٧-٨٦/٤	١٩١/٢	- جمع (أَرْض) وشبهه بالمنقوص
		- قولهم: (عَيْرَات) و(أَهْلَات) بالتخفيف
٨٧/٤	١٩٢/٢	
٨٨/٤	١٩٢/٢	- الشبه بين (أَهْلَات) وبين (صَعْبَات) وسائر الصفات
		- القول في (الأمّة): (إِمْرَان) مثل (إِخْوَان)
٨٨/٤	١٩٢/٢	



التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا باب تكسير ماعدت حروفه أربعة للمجمع
٨٩/٤	١٩٢/٢	- القول في عدم جمع ماكان لامه من الياء والوار جمع التكنير
٨٩/٤	١٩٢/٢	- جمع (ذُبابَة) على أكثر العدد
٩٠/٤	١٩٣/٢	- عدم الاقتصار على (أذْيَة) كما اقتصر على (أخْلَة)
٩٠/٤	١٩٥/٢	- خلاف (فَعِيل) كما خالفت (فُعَال) في أول الحرف
٩٠/٤	١٩٥/٢	.. عدم تنوين (ذِفْرِي)
٩١/٤	٩٥/٢	.. حذف الألف التي قبل علامة التأنيث في نحو: (صَحَارٍ، وَذَقَارٍ)
٩١/٤	٩٥/٢	- حذف الياء في (صَحَارِي) فقليل: صَحَارٍ، كما جاز الحذف فيما لم يكن للتأنيث نحو (أثافٍ) ونحوه
٩٢/٤	١٩٦/٢	.. القول في (صحائف، وكتائب)
٩٣/٤	١٩٦/٢	- القول في التاء من (فَعَالَة) و(فَعَالَة)
٩٣/٤	١٩٦/٢	- القليل تكسير على القليل
٩٤/٤	١٩٧/٢	- القول في (أضَاة)

التعليق	الكتاب	الباب
		- تكسير ما لم يلحق ببناات الأربعة وفيه زيادة
٩٥/٤	١٩٧/٢	ليست بمدة
		- الأصل في جمع غائظ وحائظ بالواو
٩٦/٤	١٩٨/٢	
		- التفسير على (فَعَال) بمعنى (فاعل) حيث أجروه
٩٦/٤	١٩٨/٢	مجرى (فعليل)
		هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء، لأنه يصير
٩٧/٤	١٩٨/٢	إلى تأنيث
٩٧/٤	١٩٨/٢	- ما لم يكسر على بناء الجموع
		هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون
٩٨/٤	١٩٩/٢	في مقله
٩٨/٤	١٩٩/٢	- التحقير على أصل الجمع
٩٨/٤	١٩٩/٢	- القول في جمع (مكان)
		هذا باب ما عده حروفه خمسة أحرف خامسة
٩٩/٤	١٩٩/٢	ألف التأنيث
٩٩/٤	١٩٩/٢	- القول في جمع (خُبَارِي)
٩٩/٤	٢٠١/٢	- القول في جمع (إنسان)

التعليق	الكتاب	الهياب
		هذا باب مالظ به ما هر مثنى كما لفظ بالجمع
١٠٠/٤	٢٠١/٢	- القول في (إخوة) في أحكام الإرث
١٠٠/٤	٢٠١/٢	- إثبات الواحد، دون تثنية الجمع عند إرادة التكثير
١٠١/٤	٢٠٣/٢	- تشبيه ما جاء فيه أدنى العدد بما لم يجر فيه
١٠١/٤	٢٠٣/٢	أدنى العدد
		هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع
١٠٢/٤	٢٠٣/٢	- تذكير المعدود وتأنينه
١٠٢/٢	٢٠٣/٢	- الجمع على غير القياس
١٠٣ - ١٠٢/٤	٢٠٣/٢	هذا باب تكسير الصفة للجمع
١٠٣/٤	٢٠٣/٢	- لا يكسر على بناء أدنى العدد
١٠٣/٤		- من القبيح: إقامة الصفة مقام الموصوف
١٠٤/٤	٢٠٤/٢	- القول في جمع (شاةٍ بِلَبَّة)
		- تكسيرهم ما استعمل استعمال الأسماء من
١٠٤/٤	٢٠٤/٢	(فَعَلٌ) و(أَفْعَلٌ)
١٠٤/٤		- قولك هذا عبدٌ، ولا تكاد تقول: رجلٌ عَبْدٌ
١٠٥/٤	٢٠٥/٢	- جمع ما كان على أفعال

التعليق	الكتاب	الكتاب
١٠٥/٤		- (فَعَّلَ) وتجميع على (أَفْعَلُ)
		هذا باب تكسير ما كان من الصفات عدّة حروفه
١٠٥/٤	٢٠٦/٢	أربعة أحرف
		- ليس (فُعِّلُ وَفُعِّلَاؤُ) بالقياس المتمكن
١٠٥/٤	٢٠٦/٢	
١٠٦/٤	٢٠٦/٢	- الوصف الذي ضارع الاسم
١٠٦/٤	٢٠٦/٢	- إجراء (فاعل) مجرى (فعليل)
		- تكسير ما يعقل وتأنيشه وإجراؤه مجرى غير
١٠٧/٤		الأناسي وما يعقل
		- دخول (أفعال) على (فاعل) كما دخل
١٠٧/٤	٢٠٨/٢	على (فعليل)
١٠٧/٤	٢٠٨/٢	- الخلاف في (ظريف وظُروف)
		- الفرق بين (ظُروف) وبين (مذاكير)
١٠٧/٤	٢٠٨/٢	
		- (فُعُول) لا يجمع بالواو والنون، كما لا يجمع بالتاء
١٠٨/٤	١٠٩/٢	
١٠٩ - ١٠٨/٤	٢٠٩/٢	- ما يصير في الجمع كالمؤنث
		- قولهم للمذكر: (جزور وجزائر) لما لم يكن
١١٠ - ١٠٩/٤	٢٠٩/٢	من الآدميين

التعليق	الكتاب	الباب
		- استحباب التضعيف الواقع في الجمع لعدم خروجه
١١٠/٤	٢٠٩/٢	عما يكون عليه الآحاد
		- القول في (عَدُوٌّ) و(عَدُوَّةٌ) في الأفراد والجمع
١١١/٤	٢٠٩/٢	
		- رأي الخليل في (هَجَانٍ) للجماعة، وأنه بمنزل
١١٢/٤	٢٠٩/٢	(ظُرَاف)
		- القول في (جُنُبٍ) وأنه للواحد والجماعة
١١٣/٤	٢٠٩/٢	
		- الفرق بين الأسماء والصفات في الجمع
١١٣/٤	٢١٠/٢	
١١٤ - ١١٣/٤	٢١٠/٢	- ما يقل وصف المؤنث به
		- تكسير (مَيْتٍ) على (أموات) وموافقة المذكر
١١٤/٤	٢١٠/٢	
		- قالوا: (هَيْنٌ وأهوناء) ولم يقولوا: (هُوناء)
١١٥/٤	٢١١/٢	كراهية للضمّة مع الواو
		- ما يقال للمذكر والمؤنث على حال واحدة
١١٦/٤	٢١١/٢	
١١٦/٤	٢١٢/٢	- شبه (فُعْلَان) بـ(فُعْلَاء)
		- قولهم: (رَجُلٌ رَجُلٌ الشَّعْرِ)، (وقوم رَجَالِي)
١١٦/٤	٢١٢/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- ما امتنع من الجمع بالتاء من الصفات
١١٧/٤	٢١٣/٢	
		- قولهم: شاةٌ رَمِيَّ ونحوه من الصفات التي على
١١٧/٤	٢١٣/٢	(فَعِيل)
١١٨/٤	٢١٣/٢	- عَقِيمٌ وَعَقْمٌ شَبَهُهُ بِجَدِيدٍ وَجُدُّهُ
		هَذَا بَابٌ بِنَاءِ الْأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ أَعْمَالٌ تَعْدُكُ إِلَى
١١٩/٤	٢١٤/٢	غَيْرِكِ، وَتَوَقَّعَهَا بِهِ وَمَصَادِرُهَا
		- يقال: لويته حقه لِيَأْتَا عَلَى (فُعْلَان)
١١٩/٤	٢١٤/٢	
١١٩/٤		- لا يَكُونُ (فُعْلَانٌ) مَصْدَرًا
١١٩/٤		- (فَاعِلٌ) مِنْ (حَرِيدٍ)
		- قولهم: الضَّعَّةُ كَمَا قَالُوا: العَرَّسُ
١٢٠/٤	٢١٧/٢	
		- مجيء الأسماء على (فاعل) لأنها من باب
١٢٠/٤	٢١٩/٢	(شربت) و (ركبت)
١٢١/٤	٢٢٠/٢	هَذَا بَابُ فُعْلَانٍ وَمَصْدَرُهُ وَقَعْلُهُ
١٢١/٤	٢٢٠/٢	- قولهم: عَجَلَانٌ، وَعَجَلَى
١٢١/٤	٢٢٢/٢	هَذَا بَابٌ مَا بَنِيَ عَلَى أَفْعَلٍ
١٢٣ - ١٢١/٤	٢٢٢/٢	- بِنَاءِ الْفِعْلِ عَلَى (أَفْعَالٍ)
١٢٤/٤	٣٥٨/٢	- قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو "يَا صَالِحُ يَتَنَا"

التعليق	الكتاب	الكتاب
١٢٤/٤		- الاحتجاج لقراءة أبي عمرو
		هذا بابٌ أيضًا يكون للخصال التي تكون في الأشياء
١٢٥/٤	٢٢٣/٢	
١٢٦ - ١٢٥/٤		- سبب وضع الإعراب
		- قياس المتضادين كالضعة والرفعة
١٢٧ - ١٢٦/٤	٢٢٥/٢	
		هذا باب علم كل فعل تعداك إلى غيرك
١٢٧/٤	٢٢٦/٢	
		- ترك حركة في مقابل ترك حركة أخرى
١٢٨ - ١٢٧/٤	٢٢٧/٢	
		هذا باب مايجيء فيه الفعلة تريد بها ضربًا من
١٢٨/٤	٢٢٧/٢	الفعل
		- القول في (حِجَّة) يراد بها علم السنة
١٢٨/٤	٢٣٠/٢	
		هذا باب نظائر ماذكرنا من بنات الباء والواو
١٢٩/٤	٢٣٠/٢	
		- مجيء المصدر على (فَعَل) و(فَعِل)
١٢٩/٤	٢٣٠/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو،
١٣٠/٤	٢٣٢/٢	والواو التي هي فاء
١٣١ - ١٣٠/٤	٢٣٢/٢	- استثقالهم الواو مع الياء
		- كسر حروف المضارعة في أوائل (يفعل) الذي
١٣١/٤	٢٣٢/٢	ماضيه (فَعَلَ) دون حرف الياء
١٣٢ - ١٣١/٤	٢٣٣/٢	- إقامهم (فَعَلَ) كما أتوا (فَعِلَ)
		- ليس في كلامهم (فَعَلَ: يَفْعَلُ) إلا في النادر
١٣٢/٤	٢٣٣/٢	
١٣٢/٤	٢٣٣/٢	- لزوم الواو في (يَفْعَلُ)
١٣٣/٤	٢٣٣/٢	- مشاركة (فَعَلَ) (فَعَلَّ)
		- فرارهم من استثقال الواو مع الياء إلى الياء
١٣٣/٤	٢٣٣/٢	
		هذا باب افتراق فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ في الفعل للمعنى
١٣٤/٤	٢٣٣/٢	
١٣٤/٤	٢٣٤/٢	- القول في سَرَعَ وَيَطْوُ ولزومهما
١٣٤/٤	٢٣٥/٢	- مجيء (فَعَلْتَهُ) بمعنى (مُفْعَلًا)
		- فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ يشتركان في معنى واحد
١٣٥/٤	٢٣٦/٢	



التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب دخول فَعَلْتُ على فَعَلْتُ لا يشركه في ذلك أَفَعَلْتُ
١٣٦/٤	٢٣٧/٢	- من تكثير الفعل: فَعَلْتُ، ودخول بعض المعاني فيه وليست للتكثير
١٣٦/٤	٢٣٧/٢	هذا باب ما جاء فَعَلٌ منه على غير فَعَلْتُهُ
١٣٦/٤	٢٣٨/٢	- القول فيما جاء على (أَفَعَلْتُهُ)
١٣٦/٤	٢٣٨/٢	- التوفيق بين أَحَزَنْتُهُ وَأَحْبَبْتُهُ
١٣٦/٤ - ١٣٧		هذا باب دخول الزيادة للمعاني في فَعَلْتُ
١٣٧/٤	٢٣٨/٢	- (تفاعلنا) يشركه (افتعلنا)
١٣٧/٤	٢٣٩/٢	هذا باب استפעلت
١٣٨/٤	٢٣٩/٢	- مجيء استפעلت على غير معنى (أصبحت كذا)
١٣٨/٤	٢٣٩/٢	- القول في ادَّهَجُوا، وَأَتَلَجُوا
١٣٩/٤		- الأصل في الأفعال
١٤٠/٤	٢٤٣/٢	هذا باب ما لحقته الزوائد
١٤٠/٤	٢٤٣/٢	- إبدال حرف من حرف
١٤١/٤	٢٤٣/٢	- تفعّلت أكثر من فَعَلْتُ

<b>التعليق</b>	<b>الكتاب</b>	<b>الباب</b>
		- هاء مُقَاعَلَة عوض عن الألف التي قبل الآخر
١٤١/٤	٢٤٣/٢	
		- زيادة الميم في (مفاعله) لشبهه بالمفعول
١٤١/٤	٢٤٣/٢	
		- تفاعلت بمنزلة تفعّلت من فَعَلت مطاوع
١٤١/٤	٢٤٤/٢	
		هذا باب ما حَقَّقَهُ هاء العائِثِ عَوْضًا
١٤٢/٤	٢٤٤/٢	
١٤٢/٤	٢٤٥/٢	- القول في عَزَيْت تعزية
١٤٣/٤	٢٤٥/٢	- إلحاقهم أُرأيت بأقمت
١٤٣/٤	١٤٥/٢	هذا باب مصادر بنات الأربعة
١٤٣/٤	٢٤٥/٢	- القول في سرهفته سرهائًا
١٤٤/٤		- دحرجت على مثال أقعلت وقعلت
١٤٤/٤	٢٤٦/٢	- الفعلال بمنزلة الفَعَال في فاعلت
		- فاعلُت يجي منه المصدر للمرة الواحدة
١٤٥/٤	٢٤٦/٢	
١٤٥/٤		- لزوم الهاء لبعض المصادر
		- لزوم الهاء في المصدر ليبدل على الواحدة
١٤٥/٤	٢٤٦/٢	

الباب الكتاب التعليق

هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الأربعة وما ألحق..

١٤٦/٤ ٢٤٦/٢

- تكون الزيادة بحرف زيادة، كما يزداد بحرف أصلي

١٤٦/٤ ٢٤٦/٢

هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة

١٤٦/٤ ٢٤٦/٢

- قد يراد من (المفعِل) الحين ٢٤٧/٢ ١٤٦/٤

- قد يبنى المصدر على المفعِل

- قد يشذ في القياس ويطرده في الاستعمال

- دخول الهاء في أسماء الأمكنة ٢٤٧/٢ ١٤٦/٤

- مذهب بعض العرب في (مَضْرُبة) و(مَقْبَرَة)

١٤٩/٤ ٢٤٨/٢

هذا باب ما كان من النحو من بنات الياء والواو

١٥٠/٤ ٢٤٨/٢ التي الياء فيهن لام

- سقوط الواو للتذكير، ويقاؤها مع التاء

١٥٠/٤ ٢٤٨/٢ دليل التأنيث

التعليقة	الكتاب	الباب
		- لزوم الفتح بنات الواو نحو (المعزى)
١٥٠/٤	٢٤٨/٢	
		هذا باب ماكان من هذا النحو مما بنات الواو
١٥١/٤	٢٤٨/٢	فيه فاء
١٥١/٤	٢٤٨/٢	- القول في بنات قَصَلْ يَفْعُلْ
١٥٢ - ١٥١/٤	٢٤٩/٢	- مذهب بعض العرب في (دَجَلْ)
١٥٢/٤	٢٤٩/٢	- القول في مودّة
١٥٣/٤	٢٤٩/٢	- لايعمل الفعل إذا كان فازه ياء
		هذا باب نظائر ماذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة
١٥٣/٤	٢٥٠/٢	
		- الخلاف في مجيء اسم المفعول مصدرًا
١٥٣/٤	٢٥٠/٢	
١٥٤/٤	٢٥٠/٢	هذا بابٌ لايجوز فيه ما أفعله
١٥٤/٤		- تعدية الفعل المتعدي
		- لايبني من فعل اليد والرجل نحو: (مِفْعَال)
١٥٥/٤	٢٥١/٢	
١٥٥/٤	٢٥١/٢	هذا باب ما أفعله على معنيين
١٥٥/٤	٢٥٢/٢	- القول في ما أمقته، وما أشهاها

التعليق	الكتاب	المسألة
		هذا باب ما يكون يَفْعَلُ من (فَعَلَ) فيه مفتوحاً
١٥٦/٤	٢٥٢/٢	
١٥٧ - ١٥٦/٤	٢٥٢/٢	- الحروف المرتفعة وحركاتها
١٥٧/٤	٢٥٢/٢	- حركة الحروف الخلفية
		- حركة الحرف المرتفع من حرف مرتفع
١٥٨/٤	٢٥٢/٢	
		- يقل تحريك العين بغير الفتح مع الهمز
١٥٨/٤	٢٥٣/٢	
		- الفعل الثلاثي المزيد فيه الذي يلزم فَعَلَ بناءً واحداً
١٥٨/٤	٢٥٣/٢	
١٥٩/٤	٢٥٣/٢	- الخلاف في مضارع (فَعَلَ)
		- القول في الأبنية التي فيها الزوائد
١٥٩/٤	٢٥٣/٢	
١٦٠/٤	٢٥٤/٢	- (فَعَلَ) أكثر في الكلام
١٦١/٤	٢٥٤/٣	هذا باب ماهله الحروف فيه فاعات
١٦١/٤	٢٥٤/٢	- القول في أَقَلَّ يَأْقُلُ
		- القول في لام الفعل إذا كان من حروف الخلق
١٦٢/٤	٢٥٤/٢	
١٦٣/٤	٢٥٤/٢	- إتياع عين يَأْبِي قاء

التعليق	الكتاب	الباب
١٦٤/٤	٢٥٤/٢	هذا بابٌ ماكان من الياء والواو
		- ماجاء من بنات الياء على الأصل
١٦٤/٤	٢٥٤/٢	
١٦٤/٤	٢٥٥/٢	- ماتدغمه بكر بن وائل
١٦٥/٤	٢٥٥/٢	- تحرك العين من المضاعف
		هذا باب الحروف الستة إذا كانت واحدة منها عينًا
١٦٥/٤	٢٥٥/٢	وكانت الفاء فيها مفتوحة
١٦٦/٤	٢٥٥/٢	- قولهم: رؤفٌ ورؤوف
		- كسر الياء في (يفعلُ) مع أنها لا تكسر في المضارع
١٦٦/٤	٢٥٦/٢	
		- قولهم (أجيء) على القياس مكسورة الفاء
١٦٦/٤	٢٥٦/٢	
		هذا باب مايكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة
١٦٧/٤	٢٥٦/٢	
		- مايقع حرف المضارعة فيه مما كان ثانيه مفتوحًا
١٦٧/٤	٢٥٦/٢	
١٦٧/٤		- إجراؤهم أوائل المستقبل على ثواني الماضي
١٦٨/٤	٢٥٦/٢	- مخالفة الباب باب (فعلٌ)
		- مذاهيبهم في (مرءٌ) و(أمرءٌ) وكثرة ذلك في كلامهم
١٦٨/٤	٢٥٦/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- فتح فاء (يَسْعُ رَطَاً) لأنه (فَعِلَ يَفْعِلُ)
١٦٩/٤	٢٥٦/٢	
		- لَمْ يَكْسُرُوا حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ فِي (يَسْعُ)؟
١٦٩/٤	٢٥٦/٢	
		- قول بعضهم: (يَبْجَلُ) لِكِرَاهَةِ الْيَاءِ مَعَ الْوَاوِ
١٧٠ - ١٦٩/٤	٢٥٧/٢	
١٧٠/٤	٢٥٧/٢	- دليل فتحهم الياءات في (يفعل) (٢٥٧/٢)
		- إجراء (تَقَى اللُّهُ رَجُلٌ: يَتَّقِي اللَّةَ) عَلَى الْأَصْلِ
	٢٥٧/٢	
		- عدم ضمهم (فَعَلَّ) مَا كَسَرَ مِنْ (فَعِلَ)
	٢٥٧/٢	
		هذا باب مايسكن استعقلاً وهو في الأصل
١٧٣/٤	٢٥٧/٢	عندهم متحرك
		- اتباع الأول الثاني مطردٌ فيما كان ثانيه أحد حروف
١٧٣/٤	٢٥٨/٢	الخلق وكان مبنياً على (فَعِلَ)
		- التخفيف أصل عند التحرك في مثل (تَحَدِّ)
١٧٤/٤	٢٥٩/٢	
١٧٤/٤	٢٥٩/٢	هذا باب ما قال فيه الألفات
		- قرب السين من القاف في (صوق)
١٧٤/٤	٢٥٩/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
١٧٦ - ١٧٥/٤	٢٦٠/٢	- إمالة الألف في بنات الواو
		- إذا ضعفت الواو فأبنا يصير إلى الياء
١٧٦/٤	٢٦٠/٢	
١٧٧/٤	٢٦٢/٢	- الإمالة للإمالة
		- الإمالة في مثل (عَلِمًا) للكسرة، ولم يميلوا
١٧٧/٤	٢٦٢/٢	(عِمَاد) للألف
		- إذا لم تكن الألف طرفًا شبهت بألف فاعل
١٧٨/٤	٢٦٢/٢	
		هذا بابٌ من إمالة الألف يميلها ناس كثير من العرب
١٧٨/٤	٢٦٢/٢	
		- خفاء الهاء في مثل قوله: (ردّها)
١٧٨/٤	٢٦٢/٢	
		- كيف يقف من يميل الألف في مثل (أفقى)
١٧٩/٤	٢٦٣/٢	
١٨٠/٤	٢٦٤/٢	هذا بابٌ ما أميل على غير قياس
١٨٠/٤		- إمالة ألف (مال)
		- وجوه الإمالة عند بعض من يوثق بعربيته
١٨١/٤	٢٦٤/٢	
		- لا يميلون من الفعل نحو (مَالًا) و(قَالَ)
١٨٢/٤	٢٦٤/٢	



التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ما يمنع من الإمالة التي أمثلها فيما مضى
١٨٣/٤	٢٦٤/٢	- امتناع الحروف المستعلبة إلى الحنك الأعلى من الإمالة وعدتها
١٨٣/٤	٢٦٤/٢	- حكم الحروف المستعلبة إذا سبقها ألف قبله حرف
١٨٤/٤	٢٦٥/٢	- كراهيتهم التحذار بعد الإصعاد
١٨٥/٤	٢٦٥/٢	- التحذار أخف من الاستعلاء عند العرب
١٨٦/٤	٢٦٥/٢	- لا تكون الإمالة في مثل (قائم، وقوائم)
١٨٦/٤	٢٦٥/٢	- إمالة بعضهم ألف (مِفْعَل)
١٨٧/٤	٢٦٥/٢	- القول في إمالة مثل (عِلْقًا)
١٨٨/٤	٢٦٥/٢	- النصب للثقاف وأخواتها فيما سنع عن بعضهم
١٨٨/٤	٢٦٥/٢	- إلزام بعضهم الإمالة لِ(نَابٍ، وَمَالٍ، وَيَاغٍ) على كل حال
١٨٩/٤	٢٦٦/٢	- روم الكسرة في (خَفَّتْ) كما نحي نحو الياء في (نَابٍ، وَيَاغٍ)

التعليق	الكتاب	الباب
		- الألف في باب (غَرَكَ) مبدلة من ياء
١٨٩/٤	٢٦٦/٢	
		- لا يمال نحو (جَادَ) للتضعيف والخلاف فيه
١٩٠ - ١٨٩/٤	٢٦٦/٢	
		- الفرق بين المتصل والمنفصل من الإدغام
١٩٠/٤	٢٦٦/٢	
١٩١/٤	٢٦٦/٢	- الغلبة في المستعلية
		- الشبه بين ألف (مال) في قولنا: (مال قاسم)
١٩٢/٤		وألف (فاعل)
١٩٣/٤	٢٦٦/٢	- الإمالة اللازمة في بعض المثل
		هذا باب مايمال من الحروف التي ليس بعدها ألف
١٩٣/٤	٢٧٠/٢	
		- إمالة الفتحة من (البَقْر) ونحوه ١٩٤/٤
		- إمالة اللال من (المُحَاذِر) لعدم القدرة على
١٩٤/٤	٢٧٠/٢	إمالة الألف
١٩٥/٤		- إمالة ما قبل الواو في (مَدْعُور، وابنُ بُور)
		- إمالة الراء في مثل (خبطُ فِرَيْد، والكافرين)
١٩٥/٤	٢٧٠/٢	
١٩٦/٤	٢٧١/٢	- إمالة (مِنْ عَمْرُو، ومن الثَّقَر)

التعليق	الكتاب	الباب
		- لاتمام فتحة حروف المضارعة لكسرة العين
١٩٧ - ١٩٦/٤	(هارون) ١٤٤/٤	هذا باب ما تقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف
١٩٨/٤	٢٧١/٢	- بين ألف الوصل والهاء في (عد)
١٩٨/٤	٢٧٢/٢	- إجراء (الحرجم) مجرى ما أصله الثلاثة
١٩٨/٤	٢٧٢/٢	- فرق ما بين همزة (ابن) وهمزة (الخليل)
	٢٧٣/٢	- منع (أَيْمٌ، وَأَيْمُنٌ) من التمكن
		هذا بابٌ محمّلٌ أواخر الكلم الساكنة
	٢٧٥/٢	- القول في (آلم)
٢٠٢ - ٢٠١/٤	٢٧٥/٢	- تسكين العين في الثلاثي نحو (تَحَدُّ) وبابه هذا باب ما يعض من الساكن إذا حذفت بعده
٢٠٣/٤	٢٧٦/٢	ألف الوصل
		- القول في الباء التي هي علامة الإضمار وقبلها حرف مفتوح
٢٠٤ - ٢٠٣/٤	٢٧٦/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
٢٠٤/٤	٢٧٦/٢	هذا باب ما يحذف من السواكن - حذف الألف إذا وقع بعدها ساكن
٢٠٤/٤	٢٧٦/٢	- كراهية تحريك حرف العلة لأنها تصير
٢٠٥/٤	٢٧٦/٢	إلى ما يستثقل - عدم ظهور الحركة على الألف لاستقبالها ساكنًا
٢٠٦/٤	٢٧٦/٢	هذا باب ما لا يُرَدُّ من هذه الأحرف الثلاثة لتحركها
٢٠٧/٤	٢٧٧/٢	ما بعدها - عدم ظهور الحركات على السواكن عند التثنية في نحو (رَمَتَ)
٢٠٧/٤	٢٧٧/٢	- الفرق بين الحرف الساكن وهو حرف الإعراب، الساكن لغير الإعراب ...
٢٠٨/٤	٢٧٧/٢	هذا باب ما يشبهون حركته وما قبله متحرك
٢٠٩/٤	٢٧٩/٢	- ماسكن في الوصل أجدر أن يسكن في الوقف
٢٠٩/٤	٢٧٩/٢	- القول في الياء من (غلامي) ونحوه
٢٠٩/٤	٢٧٩/٢	
٢١٠/٤	٢٨٠/٢	- نظير المنصرف

التعليق	الكتاب	الهباب
		- تصرف اللام في الأفعال حتى يدخلها الرفع
٢١٠/٤	٢٨٠/٢	والنصب والجزم
٢١٠/٤	٢٨٠/٢	- لا يُتَكَلَّمُ بِ(مَـ) وَأَخْوَاتِهَا مَفْرَدَةً
٢١١/٤	٢٨٠/٢	- الأوَّلُ والأخِرُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ
٢١١/٤		- الفرق بين (عَلَامَةٌ) و(مَـ)
٢١١/٤		- فرق ما بين (مَ أَنْتَ) و (مَ جِئْتَ)
		هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة
٢١٢/٤	٢٨١/٢	
		- تاء الجمع أقرب إلى ما هو من نفس الحرف
٢١٢/٤	٢٨١/٢	كتاء طلحة
		هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل
٢١٣/٤	٢٨١/٢	التي لا تلحقها زيادة
٢١٣/٤	٢٨١/٢	- ماهية الإشمام
٢١٤ - ٢١٣/٤		- الروم أبلغ من الإشمام
		- الإشمام عند الأعمى بمنزلة عدمه
٢١٤/٤	٢٨٣/٢	
		- متى يستوي الأعمى والبصير في إدراك الحركة
٢١٥ - ٢١٤/٤		كان ذلك روماً
٢١٥/٤		- حكم التضعيف

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف، فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين ...
٢١٦/٤	٢٨٣/٢	- قولهم: هذا بَكْرٌ، وَمِنْ بَكْرٍ، ولم يقولوا: رَأَيْتُ بَكْرٌ
٢١٦/٤	٢٨٣/٢	- قولهم: (رَأَيْتُ الْعِكْمَ) فلم يفتحوا الكاف
٢١٧/٤	٢٨٤/٢	- استواء الكسر والضم في المنصوب من هذا الباب بالرفع والجذر اللذين يكونان بعد الساكن في اللام
١١٨/٤	٢٨٤/٢	هذا باب الوقف في الواو والياء والألف
٢١٩/٤	٢٨٥/٢	- اتصال راجع الصوت بمخرج الهمز عند الوقف
٢١٩/٤	٢٨٥/٢	
٢٢٠/٤	٢٨٥/٢	هذا باب الوقف في الهمز
		- بيان الهمز عند الوقف إذا وليت صوتاً
٢٢٠/٤	٢٨٥/٢	
٢٢١/٤	٢٨٦/٢	- قلب الهمزة وأراً أو ياء
		- همزة غير المعتل وما يجوز فيها من الإشمام والروم والتضعيف
٢٢١/٤	٢٨٦/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب الساكن الذي تحركه في الوقف
٢٢٢/٤	٢٨٦/٢	- تحريك الساكن إذا وقع بعده ساكن
٢٢٢/٤	٢٨٧/٢	- إلقاء حركة الوقف على ما قبل الهاء في (عند)
٢٢٢/٤		دون (عنها)
		هذا باب الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه
٢٢٣/٤	٢٨٧/٢	حرفاً أبين منه يشبهه لأنه خلفي
		- ازدياد الياء خفاء كما ازدادت الكسرة
٤	٢٨٨/٢	- الألف أكثر الحروف مشابهة بالياء
	٢٨٨/٢	
		هذا باب ما يحدف من أواخر الأسماء في الوقف
٢٢٣/٤	٢٨٨/٢	وهي الهاءات
		- ذهاب الياء في الوقف كما ذهبت في الوصل في
٢٢٣/٤	٢٨٨/٢	نحو (هذا قاض)
		- لم يريدوا أن يظهر الياء في الوقف كما لم
٢٢٤/٤	٢٨٨/٢	يظهر في الوصل
		- إظهار الياء في الوقف عند زوال العلة التي لها
٢٢٤/٤		حذفت الوصل

التعليق	الكتاب	الهاج
		- إدخال الألف واللام بعد وجوب الحذف
٢٢٤/٤	٢٨٨/٢	
		هذا باب ما يحذف من الأسماء من الهاءات
٢٢٥/٤	٢٨٩/٢	في الوقف
		- الحذف في النداء في حال الوصل
٢٢٥/٤	٢٩٠/٢	
		- الألفات التي تذهب في الوصل دون الوقف
٢٢٦ - ٢٢٥/٤	٢٩٠/٢	
		- ذهاب الألف مع التنوين كذهاب الياء معه
٢٢٦/٤	٢٩١/٢	
		هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي
٢٢٧/٤	٢٩١/٢	علامة الإضمار
		- الفرق بين ياء (هي) والياء في (غلامي)
٢٢٧/٤	٢٩٢/٢	
		- ليس في (سفرجل) علة ولا استئصال فتحذف الراء
٢٢٧/٤	٢٩٣/٢	
		- تحريك الميم من (كنتم اليوم) بالضم من حيث
		حركات الواو من (أخشرو الرجل) . . .
٢٢٩/٤	٢٩٣/٢	



التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار
٢٢٩/٤	٢٩٣/٢	- اشراك الياء والهاء في الخفاء، لأن الألف من مخرج الهاء والياء قريبة من الألف، فهي شبيهة بالهاء
٢٢٩/٤	٢٩٣/٢	- عدم لقاء المشابهة إذا تراخت وكان بينهما حاجز
٢٣٠/٤	٢٩٤/٢	- الحكم إذا فصل بين الهاء والكسرة أو الياء بحرف
.....	٢٩٤/٢	- إجراء تحريك الهاء بالكسر بعد الكسر أو الياء مجرى الإدغام
٢٣٠/٤	٢٩٤/٢	- مشابهة الياء للهاء والكسرة للمشابهة في الخفاء
٢٣١/٤		- مجيء الهاء وصلأ متحركة وساكنة في القوافي
٢٣٢/٤	٢٩٥/٢	- عدم مجيء الياء والواو وصلأ إلا ساكنين
٢٣٣ - ٢٣٢/٤		- سبب مجيء الهاء كالألف حين جعلت حركته من جنس الياء
٢٣٣/٤	٢٩٥/٢	- مشابهة ميم (عليهم) للهاء في (هذه)
٢٣٤/٤	٢٩٥/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		من باب الكاف التي هي علامة المضمَر
٢٣٤/٤	٢٩٥/٢	- يلحق الكاف حرف مدِّ كما لحق الهاء حرف مد
٢٣٤/٤	٢٩٦/٢	- لم يزد الكاف والتاء إذا كانتا للتأنيث حرف
٢٣٥/٤	٢٩٦/٢	كما زيد على الهاء حرف
		هذا باب ما يلحق الياء والكاف اللتين للإضمار
٢٣٦/٤	٢٩٦/٢	- عدم تسكين تاء المخاطب للمذكر والمؤنث
٢٣٦/٤	٢٩٦/٢	لسكون ما قبلها
		- عدم جواز تتابع أربع متحركات أو خمس ليس
٢٣٦/٤	٢٩٧/٢	فيهن ساكن
		- تسكين ما قبل النون التي لجماعة المؤنث
٢٣٧/٤	٢٩٧/٢	
		- حكم النون إذا وقعت ساكنة بعد حروف الفم
٢٣٧/٤	٢٩٧/٢	
		- عدم حذف الألف في حين أجازوا حذف الياء.
٢٣٨/٤	٢٩٧/٢	
٢٣٨/٤	٢٩٧/٢	- الكسر في الآخر كالجرِّ

التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب وجوه القوافي في الإنشاد
٢٣٩/٤	٢٩٨/٢	-
٢٣٩/٤	٢٩٨/٢	- اللفظ بتمام البناء في الشعر
٢٣٩/٤	٣٠٠/٢	- تلحق الياء والواو للمدِّ
٢٤٠/٤	٣٠٠/٢	- لا تحذف اللامات في الكلام
٢٤٠/٤		- التثنية لا يلحق الأفعال
		- الشبه بين الياء في مثل (يقضي) و(الأيامي)
٢٤٠/٤	٣٠٠/٢	-
		- الياء والواو اللتين للضمير ليستا بحرفي مدِّ
٢٤١/٤	٣٠١/٢	-
٢٤١/٤		- وضع الياء التي في (تفعلن) وحذفه في القافية
٢٤٢/٤	٣٠٤/٢	هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم
٢٤٤ - ٢٤٢/٤		- المعنى الحقيقي للواو الاجتماع
٢٤٤/٤		- حكم الحال أن تكون مصاحبة لذي الحال ومجامعته له
٢٤٤/٤		- الكاف والتاء للخطاب أعم من كونهما اسمين
		- لا يكون اسم مظهر على حرف الفصل
٢٤٥/٤	٣٠٤/٢	-
		- لا يجتمع الابتداء والوقف معاً في حرف واحد
٢٤٥/٤	٣٠٤/٢	-

التعليق	الكتاب	الباب
		- توجيه إنشاد سيبويه بيت القرعي
٢٤٥/٤	٣٠٦/٢	
		- الأسماء من سوى الأماكن بمنزلة الأماكن
٢٤٦/٤	٣٠٧/٢	
		- لو ألفي الباء في (كفى بالشيب) لاستقام الكلام
٢٤٦/٤	٣٠٨/٢	
		- تعاقب بعض الحروف في الكلام
٢٤٧/٤	٣٠٨/٢	
٢٤٨/٤		- استغناء الكلام دون ذكر المنتهى
		- لا تدخل (من) على مثلها وتوجيه ما جاء في
٢٤٩ - ٢٤٨/٤		بيت زهير
٢٤٩/٤	٣٠٨/٢	- الفرق بين الفاية والمنتهى
		- مجيء بعض الأسماء غير المتمكنة على حرفين
٢٤٩/٤	٣٠٨/٢	أكثر مما جاء من المتمكنة
٢٥٠/٤		- (أَيْضُنْ) لم يجيء إلا متصلاً بالقسم
٢٥٢ - ٢٥١/٤		- لام التوكيد يلزمه (إن) المخففة من (إِنَّ)
٢٥٢/٤	٣١٢/٢	ومن باب علم حروف الزوائد:
		- ياء النسبة تلحق الاسم مضاعفة
٢٥٣ - ٢٥٢/٤	٣١٢/٢	

الباب الكتاب التعليق

هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف

٢٥٣/٤	٣١٣/٢	
٢٥٣/٤		- البدل ضربان
٢٥٣/٤	٣١٣/٢	- إبدال الياء من الهمزة
		- إبدال الياء من مكان الحرف المدغم
٢٥٤/٤	٣١٣/٢	
		- الهمزة بدل من الألف في (حَمَرِي)
٢٥٤/٤ - ٢٥٥	٣١٤/٢	
		- الفتحة من الألف، والكسرة من الياء
٢٥٥/٤	٣١٥/٢	
٢٥٥/٤		- الحركة ليست أصلاً من أنفس الكلم
		هذا باب ما خلفته الزوائد من بنات العلامات
٢٥٦/٤	٣١٥/٢	
٢٥٦/٤	٣١٩/٢	- الأصل في (حَبَالِي)
٢٥٦/٤	٣٢٠/٢	- القول في جمع (بُغْتِيَّة)
		- أقصى ما تلحق الألف لغير التأنيث
٢٥٧/٤	٣٢٤/٢	
		- مجيء (تعيليل) في الاسم والصفة
٢٥٧/٤	٣٢٦/٢	
٢٥٨/٤		الصواب (حَقَّقْتُ) وليس (حَقَّقْتِن)

التعليق	الكتاب	الباب
٢٥٨/٤		- يقل أن تحييء الصفة على (تنفيلاً)
		- قولهم: (تنفئةً ذاك) والخلاف فيه
٢٥٩/٤	٣٣٠/٢	
		ومن باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل
٢٦٠/٤	٣٣٠/٢	
٢٦٠/٤	٣٠٠/٢	- القول في زيادة حروف المضارعة
٢٦٠/٤	٣٣٠/٢	- المحذوف في (كُلُّ) و(تَرَى)
		- حروف المضارعة عوض من الزيادات
٢٦٠/٤	٣٣٠/٢	
		- إجراء (قَاتَلَ، يُقَاتِلُ، يُقَاتَلُ) مجرى (أَفْعَلُ)
٢٦١/٤	٣٣١/٢	
		- اختلاف (أَفْعَلُ، وَقَاعَلُ) في موضع الزيادة
٢٦١/٤	٣٣١/٢	
		- ضم حرف المضارعة إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله
٢٦١/٤	٣٣١/٢	
٢٦١/٤	٣٣١/٢	- اختلاف الزوائد
٢٦٢/٤	٣٣٢/٢	- موافقة بعض المشتقات للأفعال
		- جريان اسم الفاعل واسم المفعول على الفعل
٢٦٢/٤	٣٣٢/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- صياغة الأسماء من الأفعال المزيدة
٢٦٢/٤	٣٣٢/٢	
		- المسوغ لفتح العين من الفعل المبني للفاعل
٢٦٣/٤	٣٣٢/٢	
		كيف يفرق بين ما هو مبني للمفعول وما هو مبني على الفاعل
٢٦٣/٤	٣٣٣/٢	
		- المحذوف من (أَيُّقُ) وما عوض عنه
٢٦٤/٤	٣٣٣/٢	
٢٦٤/٤	٣٣٣/٢	حكم السين من (استطاع)
		ومن باب ما لحقه الزوائد من بنات الثلاثة
٢٦٤/٤	٣٣٤/٢	
		القول فيما لحق من الثلاثة بالأربعة
٢٦٤/٤	٣٣٤/٢	
		لحاق مثل (أَقْعَنْسَن، وَاخْرُئِي، بَاخِرْجِم)
٢٦٥/٤	٣٣٤/٢	
		اشترار حروف الزوائد في موضع دون آخر
٢٦٦/٤	٣٣٥/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب تمثيل ما بنت العرب من الأربعة في
٢٦٧/٤	٣٣٥/٢	الأسماء والصفات
		- بقاء الحرف الزائد في صياغة الفعل منه دليل
٢٦٧/٤	٣٣٥/٢	على أنه ملحق
٢٦٨/٤	٣٣٥/٢	- القول في الفَطْحَلِ والصَّقَلِ
		ومن باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة
٢٦٨/٤	٣٣٥/٢	غير الفعل
		- لو قيل: فاعَلْتُ وفَعَلْتُ خالف مصدره بنات الأربعة
٢٦٩ - ٢٦٨/٤	٣٣٦/٢	
٢٦٩/٤	٣٣٦/٢	- التمثيل في التحقير والاشتقاق
٢٧٠ - ٢٦٩/٤	٣٣٦/٢	- الخلاف في بَلْهَوْرَ
		- فنعلولٌ: اسم وليست التون فيه زائدة
٢٧٠/٤	٣٣٧/٢	
		- ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة
٢٧١/٤	٣٣٧/٢	
٢٧١/٤	٣٣٧/٢	- القول في سَلْحَفِيَّةٍ وسُحْفَنِيَّةٍ
٢٧٢/٤	٣٣٩/٢	- الضيقطي: اسم
٢٧٣/٤	٣٣٩/٢	- حُنْثَعَبِيَّة: اسم



التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب لحاق التضعيف والزائد فيه لازم
٢٧٣/٤	٣٣٩/٢	
٢٧٣/٤	٣٣٩/٢	- الشَّتْمُ الميم فيه زائدة
		- ما لحقه التضعيف من موضع الثالث
٢٧٤/٤	٣٣٩/٢	
		- ما لحقه التضعيف من موضع الرابعي
٢٧٥/٤	٣٣٩/٢	
		ومن باب تحميل الفعل من بنات الأربعة
٢٧٥/٤	٣٤٠/٢	
		- يلحق الثلاثي بالرابعي كما يلحق الرابعي بالثلاثي
٢٧٥/٤	٣٤٠/٢	
		- شركة الزوائد أن يقع بعضها موقع بعض
٢٧٦/٤	٣٤٠/٢	
		ومن باب تحميل ما بنت العرب من الأسماء والصفة
٢٧٦/٤	٣٤٠/٢	من بنات الخمسة
٢٧٦/٤	٣٤٠/٢	- لزوم الزيادات مع الأكمال
		.. حذف الواو مما خالف فعل بنات الأربعة
٢٧٦/٤	٣٤١/٢	

التعليق	الكتاب	المسبب
٢٧٧/٤	٣٤٢/٢	ومن باب ما أعرب من الأعجمية
		- أضرَبُ الأعجمي التي تلحق بالعربي
٢٧٧/٤	٣٤٢/٢	
		ومن باب علل ما جعله زائداً من حروف الزوائد
٢٧٨/٤	٣٤٣/٢	
		- من الزوائد ما لحن رابعاً فصاعداً
٢٧٨/٤	٣٤٣/٢	
		- تزداد الهزرة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً
٢٧٨/٤	٣٤٣/٢	
٢٧٩ - ٢٧٨/٤		- خطأ سيبويه في تحقير إبراهيم
		- زيادة الهزرة في مثل (أنكل وأيدج)
٢٨٠ - ٢٧٩/٤	٣٤٣/٢	معلومة بالاشتقاق
٢٨٠/٤	٣٤٤/٢	- ألف (أرطى) غير زائدة
٢٨١/٤	٣٤٤/٢	- زيادة الهزرة في (إمرة، وإمعة)
٢٨٢/٤	٣٤٤/٢	- ميم (معدّ) أصلية
٢٨٢/٤	٣٤٤/٢	- زيادة الميم للوصف
		- النون الأولى في (منجتيق) زائدة، ومثلها
٢٨٣/٤	٣٤٤/٢	نون (عنتريس)
٢٨٤/٤	٣٤٤/٢	- الميم في (مأجج) أصلية
٢٨٥ - ٢٨٤/٤	٣٤٤/٢	- زيادة الميم في (مرعزّا)

التمليقة	الكتاب	المسألة
٢٨٦/٤	٣٤٤/٢	- القول في ألف (الزَامَج)
٢٨٧/٤	٣٤٦/٢	- ألف (حاحيت) بدل من الياء
٢٨٨/٤	٣٤٦/٢	- الياء في (عِيضَمُوز) زائدة
٢٨٨/٤	٣٤٦/٢	- (يَهَيَّرُ) الزيادة فيه أولاً
٢٨٩/٤		- تثقيل الآخر دليل على زيادة الأول في (فَعَيْلٌ)
		- الهمزة المزيدة أولاً تستوي إن كانت مكسورة أو
٢٨٩/٤	٣٤٦/٢	مفتوحة أو مضمومة
		- مضاعفة الحرفين في الأربعة كالحرفين في الثلاثة
٢٨٩/٤	٣٤٧/٢	
		.. لا تكون زيادة الحرف الرباعي المضاعف إلا بثبت
٢٩٠ - ٢٨٩/٤	٣٤٧/٢	
		القول في الزيادة في مثل (صَوَمَعَتْ، وَقَلَسَيْتَ)
٢٩٠/٤	٣٤٧/٢	
		لم يجيء في الأصول مثل (قَرُونَةٌ)
٢٩٠/٤	٣٤٧/٢	
		لا يحكم بالزيادة إلا بقيام الدليل من الاشتقاق ونحوه
٢٩١ - ٢٩٠/٤	٣٤٧/٢	
		الاحتجاج بزيادة الألف في (غذافرة)
٢٩١/٤	٣٤٧/٢	

الكتاب التعليق

- (عزويت) ليس من الأبنية المستقرة، والياء فيه زائدة  
 ٢٩٢/٤
- القول في (سبتى وسبتى، وأتفر وأتفر)  
 ٢٩٢/٤ - ٢٩٣ ٣٤٨/٢
- القول في تاء (أخت)  
 ٢٩٣/٤ ٢٤٨/٢
- ليس في الفعل (فَتَعَلَّ، ولا فَتَعَلَّ)  
 ٢٩٤/٤ ٣٤٩/٢
- لا يحكم بزيادة النون إلا بثبت  
 ٢٩٤/٤ ٣٥٠/٢
- ليس شيء في الرباعي على مثال (فَعَلَّل)  
 ٢٩٤/٤
- القول في الإِسْنان، نونه واشتقاقه  
 ٢٩٥/٤ ٣٥٠/٢
- كثرة زيادة النون في (تَعَال)  
 ٢٩٥/٤ ٣٥٠/٢
- النون زائدة في (قَتْفَخِر)  
 ٢٩٦/٤ ٣٥٢/٢
- ليست (حَقْبُدُّ وحَبَوَتِن) ونحوه من الثلاثي  
 ٢٩٦/٤ ٣٥٢/٢
- منزلة قَعَعُد  
 ٢٩٧/٤ ٣٥٢/٢
- الدال المزيدة  
 ٢٩٧/٤ ٣٥٢/٢
- كُنْثَالٌ وَحُنْتَعَبَةٌ بمنزلة كُنْهَيْلٍ  
 ٢٩٧/٤ ٣٥٢/٢
- (دَلَامِصٌ) مثل (جُرَائِضٍ) الميم في أولهما زائدة  
 ٢٩٨/٤ ٣٥٢/٢
- والهمزة في الثاني زائدة كذلك  
 ٢٩٨/٤ ٣٥٢/٢
- القول في همزة صَهَبًا  
 ٢٩٨/٤ ٣٥٢/٢

التعليق	الكتاب	المسابق
٢٩٩/٤	٣٥٢/٢	- الهمزة في (حطائط زائدة)
		هذا باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة
٢٩٩/٤	٣٥٢/٢	
		- ما ضوعف عينه أو لامه من الرباعي فهو في
٢٩٩/٤		باب الزيادة كالثلاثي
		- معلوم بالاشتقاق أن أحد الحرفين المكررين زائد
٣٠٠/٤	٣٥٣/٢	
		ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة
٥/٥	٣٥٣/٢	
٥/٥	٣٥٣/٢	- نفي وقوع الزيادة في (جعفر)
		- لاتضعيف في جعفر وفزردق فيكون زائداً
٦/٥	٣٥٤/٢	
		ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف
٧/٥	٣٥٤/٢	شهر الزوائد
٧/٥	٣٥٤/٢	- القول في ميم (همزئش)
		- ليس في بنات الأربعة على مثال (فَعْلِل)
٨/٥	٣٥٤/٢	
		- تضعيف العين وحدها لا يخلق بناءً ببناء
٨/٥	٣٥٤/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب ما كانت فيه الواو أولاً وكانت فاء
٩/٥	٣٥٥/٢	
٩/٥	٣٥٢/٢	- استثقال الواو مع الياء
		- إبدال التاء من الواو في مثل (تولج) والدال
٩/٥	٣٥٦/٢	من التاء المبدلة من الواو
١٢ - ١٠/٥		- مناقضة أبي عثمان المازني لما ذهب إليه الخليل
		ومن باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات
١٢/٥	٣٥٦/٢	
		- ضعف الواو في موضع الفاء في الافتعال
١٢/٥	٣٥٦/٢	
		- الفاء في (أفعل) أقوى منها في (افتعل)
١٣/٥	٣٥٧/٢	
١٣/٥	٣٥٧/٢	- القول في (أتهم)
١٤/٥	٣٥٧/٢	ومن باب ما قلب فيه الواو ياء
		- قلب الواو ياء في نحو (ميزان، وميعاد)
١٤/٥	٣٥٧/٢	
		- إدناء تاء الافتعال من الفاء بولد الإبدال
١٥/٥	٣٥٧/٢	
		- حذف الواو والياء في الوقف إذا كان الاسم منقوصاً
١٥/٥	٣٥٧/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- الياء من (يوعد) والياء من (توعد) بمنزلة الميم
١٦/٥	٣٥٨/٢	من (موضع)
١٦/٥	٣٥٨/٢	- القول في هاء (عدة)
		هذا باب ساكنت الياء فيه أولاً وكانت فاء
١٦/٥	٣٥٨/٢	
		- إذا انضمت الواو كانت بمنزلة واوين اجتمعا
١٦/٥	٣٥٨/٢	فأبدلت الأولى همزة
		- الياء أخف عليهم من الواو فلا يحذفون
١٧/٥	٣٥٨/٢	ياء (يَفْعَل)
		- القول في (فواعل) نحو (يُوَافِس)
١٧/٥	٣٥٨/٢	
		- لا يبدلون الهمزة من الياء كما تبدل الواو في أوصل
١٨/٥	٣٥٨/٢	
١٨/٥	٣٥٨/٢	- جعل الهمزة ياء ثم قلبها واواً
		- ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة
١٩/٥	٣٥٩/٢	
١٩/٥	٣٥٩/٢	- الواو تسلم في (أَفْعَل)
		- شدوذ الحرف في (أَفْعَل) من الواو
١٩/٥	٣٥٩/٢	
١٩/٥ - ٢٠	٣٥٩/٢	- جعل الياء بمنزلة الواو

التعليق	الكتاب	اليساب
ومن باب ما الياء والواو فيه ثالثة وهما في موضع العين		
٢١/٥	٣٥٩/٢	
-	حروف العلة تجعل حركاتهن على ما قبلهن حيث اعتلت	
٢١/٥	٣٥٩/٢	
-	(فَعَلَتْ) أولى بد(فَعَلَتْ) من الواو من (فَعَلَتْ)	
٢١/٥	٣٥٩/٢	
-	القول في الاعتلال من محول إليه	
٢٢/٥	٣٥٩/٢	
-	الاعتلال في مثل (طَلَّتْ) التي على (فَعَلَتْ)	
٢٣/٥	٣٥٩/٢	ليس ينقول
-	حركة عين (يَفْعَلُ) من الياء تصير مثل حركة	
٢٣/٥	٣٦٠/٢	عين (فَعَلَتْ) منها
-	موافقة ما كان من الياء ما كان من الواو في تغيير	
٢٤/٥	٣٦٠/٢	الفاء منه
-	لم لم يجيء يخاف ونحوه على (يَفْعَلُ) إذا كان	
٢٤/٥	٣٦٠/٢	الماضي منه على (فَعِلَ) ؟
-	اتفاق بنات الياء والواو في التغيير، وفي الإلحاق	
٢٥/٥	٣٦٠/٢	
-	نظير (مِتَّ تَمُوتُ) من الصحيح (فَضِلَّ يَفْضُلُ).	
٢٥/٥	٣٦١/٢	



التعليق	الكتاب	الباب
		- (فَعَلَ) منه (عَوْرَ) وكذلك (حَوْرًا وَصَيْدًا)
٢٦/٥	٣٦١/٢	
		ومن باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة
٢٦/٥	٣٦٢/٢	
		- ممنعمهم (أَفْعَلْ) من (فَعَلَ) الذي يحوّل إليه
٢٦/٥	٣٦٢/٢	(فَعَلَ) معتلاً
٢٧/٥	٣٦٢/٢	- أصل (أَجَادَ): أَجَوَدَ
		- القول في اعتلال (تَفَاعَلْتُ وَتَفَعَّلْتُ)
٢٧/٥	٣٦٢/٢	
		- تشبيهه (بايعت) ونحوه بفاعلت التي عينه ياء أو واو
٢٨/٥	٣٦٢/٢	
٢٨/٥	٣٦٣/٢	- لا يعتل الحرف من محوّل إليه
٢٨/٥		- إشتراك (افتعلوا) ما يصح وهو (تَفَاعَلُوا)
		ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة على اعتلالها
٢٩/٥	٣٦٣/٢	
		- ما اعتل من الأسماء المشتقة من الأفعال
٢٩/٥	٣٦٣/٢	وهي أسماء الفاعلين
		- لا يبدل من الياء ياء إذا انضم ما قبلها في الفعل
٣٠/٥	٣٦٤/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- جواز أن تكون (مفعلة) على (مفعلة)
٣٠/٥	٣٦٤/٢	
		- القول في (مفعّل) من ذوات الباء وقلبيها وأو
٣١/٥	٣٦٤/٢	
٣١/٥	٣٦٤/٢	- حذف العين من همزة الوصل
		- لا مناسبة بين (مَزِيد، وَمَرَمٍ وَمَكْوَرَةٌ) وبين الأفعال
٣٢/٥	٣٦٤/٢	
٣٣ - ٣٢/٥		- (تَهَلَّلُ) اسم علم
		- (مَحْتَبٍ) علم، كما أن (مَوَزَّق) علم، وخالف كل
٣٣/٥		منهما الأسماء المناسبة للأفعال
٣٣/٥	٣٦٥/٢	- (أَفْعُل) و(أَفْعِل) اسنان
		- اشتراك الأسماء والأفعال في الزيادة تصحح
٣٤ - ٣٣/٥		الاسم وتعل الفعل
٣٤/٥		- الفرق بين (إِنْبِيع) و(إِنْبِيع)
		- عدم مجيء ما أوله ياء من الأسماء والصفات
٣٥/٥	٣٦٥/٢	مجيء ما أوله الهمزة

التعليق	الكتاب	الباب
		عدم التفریق بین الأسماء والأفعال التي على وزنها وأوائلها ميم
٣٦/٥	٣٦٥/٢	
		اعتلال (أفعل) الذي هو فعل لا اسم كما يدل
٣٦/٥	٣٦٦/٢	(أفعل) من الفعل قبل الحذف
		ومن باب أتمّ فيه الاسم على مثال لمقل به لسكون
٣٧/٥	٣٦٦/٢	ما قبله أو ما بعده
		(فعل) الذي هو بمعنى (مفعول) غير جار
٣٧/٥	٣٦٦/٢	على الفعل
٣٧/٥	٣٦٧/٢	سبب إقام (مفعول)
		القول في وار (عجوز) وألف (رسالة) ويا (صحيفة)
٣٨/٥	٣٦٧/٢	
٣٨/٥	٣٦٧/٢	ما اعتل على فعله من الأسماء
		يصح اسم الفاعل في (عَرَبَ) لصحة الفعل،
٣٩/٥	٣٦٧/٢	ولا يشتق منه اسم فاعل
		صياغة (فواعل) من (عورت، وصيدت)
٤٠ - ٣٩/٥	٣٦٧/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب ما جاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة
٤١/٥	٣٦٨/٢	أحرف لا زيادة فيه
		- يعل كل اسم ثلاثي وافق بناؤه بناء يكون للأفعال
٤٢ - ٤١/٥	٣٦٨/٢	
		- لم يجيئوا بـ(فُعُل) على الأصل كراهية للضمّة في الواو
٤٢/٥	٣٦٨/٢	
		- ليس لأدور وقوُول مثال من غير المعتل
٤٣/٥	٣٦٨/٢	
		- القول في (فُعُل) في بنات الياء، وأنه بمنزلة
٤٣/٥	٣٦٩٢	غير المعتل
		- (فُعُل) مخففة من (فُعُل) جمع (أفُعُل)
٤٤/٥	٣٦٩/٢	
		ومن باب تقلب فيه الواو ياءً لا ليا، قبلها ساكنة
٤٤/٥	٣٦٩/٢	
		- تخفيفهم جمع (جَوْرَة ودَوَلَة) وتصحيح جمع
٤٤/٥	٣٦٩/٢	مثل (تَسْرَة، وضْرِبَة)
		- ماقلب في الواحد لا يثبت في الجمع
٤٥/٥	٣٦٩/٢	
٤٥/٥	٣٦٠/٢	- إلزامهم البذل ماقلب من الواحد: ٣٦٠/٢

التعليق	الكتاب	الباب
		- إذا جمع ما في واحد الواو أثبت الواو
٤٦/٥	٣٦٩/٢	
		- الخلاف في (ثيرة)
٤٦/٥	٣٦٩/٢	
		- القول في جمع (خيانة وحياسة) على وزن (رسالة ورسائل)
٤٨ - ٤٧/٥	٣٧٠/٢	
		- الفاء في (اسْتَقْعَلْ وَأَفْعَلْ) ساكن قبل الإعلال
٤٨/٥	٣٧٠/٢	
		- الياء في الإعلال أخف من سواها، ومشابتها للألف
٤٩ - ٤٨/٥	٣٧٠/٢	
		- قلب الواو ياء في (صَوْمٌ) لقربها من الطرف
٤٩/٥	٣٧٠/٢	
		- يصح الواو في الجمع كما صح في الواحد والمصدر
٥٠/٥	٣٧٠/٢	
		- خروج مثل (حَوْلَانٌ) بالزيادة عن مشابهة الفعل
٥٠/٥	٣٧٠/٢	
		- يقال: (مَشْرُوبٌ) و(مَشِينِبٌ) فتقلب الواو فيه ياء
٥٠/٥	٣٧٠/٢	
		- معتل اللام أضعف، ومعتل العين أقوى
٥١/٥	٣٧١/٢	

التعليقة	الكتاب	الباب
		- صححوا معتل اللام نحو (غَرَّوْا) كما صححوا
٥١/٥	٣٧١/٢	معتل العين (قُوتَاء)
		- القول في (فَعَلان) و(فَعَلَى) كما قيل في (فَعَل)
٥١/٥	٣٧١/٢	
		- الإعلال مطرد في باب (دَاران) من دَاَرَ يَدُوْرُ
٥٢/٥	٣٧١/٢	
٥٢/٥	٣٧١/٢	ومن باب ما تقلب فيه الياء وأوَّ
٥٢/٥	٣٧١/٢	- إجراء الظنزي مجرى الأسماء
		- تحول الياء إذا كانت ثانية من علة
٥٣/٥	٣٧١/٢	
		ومن باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة
٥٤/٥	٣٧١/٢	والياء قبلها ساكنة
		- ليس في غير المعتل (فيعلول) مصدرًا
٥٤/٥	٣٧٢/٢	
٥٥/٥	٣٧٢/٢	- لم يكسروا (فَيَّبان، وتَيَّجان)
٥٥/٥		- المحذوف من (مَيَّت) العين، والدليل ظهور الياء
		- ليس قولهم (سَيِّد، ومَيَّت) على (فَيَّعل)
٥٦/٥	٣٧٢/٢	
		- (أشهباب) على غاية ما يكون عليه المزيد.
٥٧/٥	٣٧٢/٢	و(كينونة) أقل منه بحرف

التعليق	الكتاب	الباب
٥٧/٥	٣٧٢/٢	- (فَعِيلٌ) بمنزلة (فِيعِل) - - القول في (تَحْيِزَتُ) ومصدره (التَحْيِزُ) على (تَقْعُل)
٥٨/٥	٣٧٣/٢	- لم يدغموا (وَدَّه) فيقوا: (وَدَّه) لتحرك المقارب الأول
٥٨/٥	٣٧٣/٢	- (وَتَدَّ) مثل (وَعَدَّ) الفاء تنحذف في (مِفْعَل)
٥٩/٥	٣٧٣/٢	- الأصل في (رُوِيَا) الهمزة وإن حذفت
٥٩/٥	٣٧٣/٢	- واو (سُوِير) بدل من الألف
٦٠/٥	٣٧٣/٢	- (فُوَعِلٌ) وتَفُوَعِلٌ بمنزلة (فُعُلٌ) وتَفُعُلٌ
٦٠/٥	٣٧٣/٢	- إدغام الواو في الياء، أو الواو في الواو
٦٠/٥	٣٧٣/٢	- يزيل عنهما المدُّ
٦٠/٥	٣٧٣/٢	- ياء (ديوان) مشبهة واو (روية) و(يوطىء)
٦٠/٥	٣٧٣/٢	- الأصل في وزن (ديوان وقبراط)
٦١/٥	٣٧٣/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب ما يكسر عليه الواحد عما ذكرنا في
٦٢/٥	٣٧٣/٢	الباب الذي قبله
		- همز عين الجمع من (فَيْعَلٌ وَقَيْعَلٌ) لوقوعها بعد
٦٢/٥	٣٧٤/٢	ألف (فاعل)
		- لا يصلون إلى همزة عين (سيد) إذ كان قبلها ياء.
٦٣/٥	٣٧٤/٢	
		- جمع (سيد) غير مهوز كجمعة مهوزاً
٦٣/٥	٣٧٤/٢	
٦٣/٥	٣٧٤/٢	- إجراء (صِيْمٌ) مجرى (عُتِيٌّ)
		- القول في تصحيح الوار في (عَوَاور)
٦٤/٥	٣٧٤/٢	
٦٥ - ٦٤/٥		- زيادة الإشباع
٦٥/٥	٣٧٤/٢	- موافقة (صَيِّدَتٌ) (عَوْرَت)
٦٥/٥	٣٧٤/٢	- موافقة (حَيِّبَتٌ) (شَوَيْت)
٦٥/٥	٣٧٤/٢	- استتقالهم الياءين
		ومن باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع
٦٦/٥	٣٧٥/٢	على الأصل
		- مخالفة (عَوَاوِر) (قَوَاوِر) في باب الجمع
٦٦/٥	٣٧٥/٢	



التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب فُعِلَ من فوعلت من قُلت، وفِيئَلت
٦٧/٥	٣٧٥/٢	من بَعَت
		- لا تندغم إذا بني الفعل للمفعول في (فُوعلت)
٦٧/٥	٣٧٥/٢	
		- إجراء الواو والياء مجرى الألف في المذَّ
٦٧/٥	٣٧٥/٢	
		- زيادة الواو والياء كما تزداد الألف
٦٨/٥	٣٧٥/٢	
		- جريان (فَعِلَ) مجرى غير المعتل في المذَّ وترك الإدغام
٦٨/٥	٣٧٦/٢	
٦٨/٥	٣٧٦/٢	- إجراء الأول مجرى غير المعتل
٦٩/٥	٣٧٦/٢	- قلب الواو ياء في (بُويِع) و(قَبِيل) و(بُعَت) ..
		- عدم قلب الواو ياء في (فُوعِل) من (بُعَت) ..
٦٩/٥	٣٧٦/٢	
٧٠/٥	٣٧٦/٢	- ما جاء على فعل لا يتكلم به
		- الياء لا يلزمها أن يكون بعدها ياء أبدًا
٧١/٥	٣٧٦/٢	
٧١/٥		- الواو في (أَوَّيِم) منقلبة من ياء
		- إذا كسرت على الجمع همزت (أَيَانِم) لأنها
٧٢/٥	٣٧٦/٢	اعتلت هائتا

التعليق	الكتاب	المساج
		- (اقمرعلت) من (قلت) بمنزلة (اقمرعلت) من
٧٣/٥	٣٧٦/٢	(سرت) في فَعَل
		- إسكان الواو الثانية في (اقوول) التي بعد
٧٣/٥	٣٧٦/٢	اللائف من (قاولت)
		- لا تدعم الواو الوسطى في الثالثة، ولا تقلب
٧٣/٥		الثالثة بـاء
٧٤/٥	٣٧٧/٢	ومن باب تقلب فيه الياء وأو
		- عدم إبدال الضمة في فاء (كولل) لتصح اليا.
٧٤/٥	٣٧٧/٢	
٧٤/٥	٣٧٧/٢	- الفعل ليس أصل يائه التحريك
٧٥/٥	٣٧٧/٢	- جريان الاسم مجرى (موقن)
		- لم يقبلوا الضمة كسرة في (عوطط)
٧٦ - ٧٥/٥	٣٧٧/٢	
		ومن باب ما الهمز فيه في موضع اللام
٧٦/٥	٣٧٧/٢	
٧٦/٥	٣٧٧/٢	- العين من (ساء) وأو
		- الواو والياء لا يعلنان اللام بـاء أو واو
٧٦/٥	٣٧٧/٢	
		- تليين الهمزة الثانية من الكلمة الواحدة
٧٧/٥	٣٧٧/٢	(همزة بين بين)

التعليق	الكتاب	الكتاب
		- القول في (خطايا) وأن الهمز لم يعرض في الجمع
٧٧/٥	٣٧٧/٢	
٧٨/٥	٣٧٨/٢	- ياء (فعائل) أبدأً مهموزة
		- لا تقلب الياء اللثا والهمزة المنقلبة عن الياء
٧٨/٥	٣٧٨/٢	ياء في الجمع
		- (فعائل) من (جئت وسؤت) كخطايا
٧٩/٥	٣٧٨/٢	
٨٠/٥	٣٧٨/٢	- حذفهم الهمزة من (الآثُ وشاكُ)
٨١ - ٨٠/٥	٣٧٨/٢	(فُعائل) من جئت: (جَيَّاء)
		(فعاعل) من (جئت وسؤت): سَوَايا وجيَايا
٨٢ - ٨١/٥	٣٧٨/٢	
		- الجمع يجري مجرى (فواعل) من (شويت)
٨٢/٥	٣٧٩/٢	
٨٢/٥		(شوائع) مقلوب عنها (شَوَاع)
		القلب في (جَيَّاء وسَوَاء) لأن همزتيهما
٨٣/٥		همزتا الأصل
		حذفوا الهمزة حين قالوا: (سَوَايَة)
٨٣/٥	٣٨٣/٢	
		القول في (مَلِك) الهمزة فيه فاء الفعل
٨٥ - ٨٣/٥	٣٨٣/٢	

التعليقة	الكتاب	الباب
٨٥/٥	٣٧٩/٢	- القول في (أشياء وأشارى)
٨٦ - ٨٥/٥	٣٧٩/٢	- أصل (أشياء): (شياء)
		ومن باب ما كانت الياء والواو فيه لامات
٨٦/٥	٣٨٠/٢	
		- جعل ما قبل اللام المعتل متغيراً عما عليه الصحيح
٨٦/٥	٣٨٠/٢	
		- انقلاب اللام ألفاً في مثل (غَزَا)
٨٧/٥	٣٨١/٢	
		- القول فيما لو لم تبدل الياء من الواو إذا وقعت
٨٧/٥	٣٨١/٢	طريقاً مضموماً ما قبلها
٨٨/٥	٣٨١/٢	- تصحيح الواو لما سكن ما قبلها
٨٨/٥	٣٨٢/٢	- تخفيف ما تلزمه الياء
		- القول فيما لو ردّ الواو لتخفيف الكسرة
٨٨/٥	٣٨٢/٢	
		- قولهم: (رَضِيُوا) وأنها بمنزلة (غُرِي)
٨٩/٥	٣٨٢/٢	
٩٠/٥	٣٨٢/٢	- تخفيف الهمزة من (جُوء)
٩١ - ٩٠/٥	٣٨٢/٢	- (فُعَلِّل) من (جُنَّت)
		- ليس الواو من (جُوء) كالياء في (غُرِي)
٩١/٥	٣٨٣/٢	

الكتاب		الباب
وَمِنْ بَابِ مَا يُخْرَجُ عَلَى الْأَصْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ إِعْرَابٍ		
٩٥/٢	٣٨٣/٢	- لم يصح لام (عظاءة) لأنه بني على التذكير
٩٣ - ٩٢/٥	٣٨٣/٢	- التحريك مع التثنية وكرهية الحذف
٩٣/٥	٣٨٣/٢	- قلب الواو ياء للكسر في الفاء وسكون الحاجز
٩٤/٥	٣٨٤/٢	قبل الياء
وَمِنْ بَابِ مَا إِذَا التقت فيه الهمزة والياء قلبت		
٩٥/٥	٣٨٤/٢	الهمزة ياء، والألف والياء ألفًا
٩٥/٥		- إبدال الياء من الياء التي هي لام الفعل أو
٩٥/٥		منقلبة عن الواو
٩٥/٥		- القول في (مطيبة) وحكمه (مطيبة)
٩٥/٥	٣٨٤/٢	- قد تقلب الهمزة وحدها ويلزمها الإعلال
٩٦/٥		- تخفيف همزة (ذئب، ورأس)
٩٦/٥	٣٨٥/٢	- (جبالى) آخره كأخر واحده وليست بألف تأنيث
٩٧/٥	٣٨٥/٢	- (صحائف ورسائل) نظير (مطايا وأدوى)

التعليق	الكتاب	الباب
		- همزة (مطاء) في الجمع تثبت ولا تبدل
٩٧/٥	٣٨٥/٢	
		- (فياعل) من (شويت وحببت) بمنزلة (فواعل)
٩٨/٥	٣٨٥/٢	
٩٨/٥	٣٨٥/٢	- سيّد ويبيح يهزنان عند الجمع
٩٨/٥	٣٨٥/٢	- القول في (كُلُوَّة) وجمعها
		- صعوبة الفصل بين ألف التانيث من الألف التي تنقلب
٩٩/٥	٣٨٥/٢	عن اللام في مثل (حُبَارَى)
٩٩/٥	٣٨٦/٢	ومن باب ما يلزم فيه بدل الياء
١٠٠/٥	٣٨٦/٢	- إبدال الياء إذا كانت رابعة
		- إنزال (الصيصية) منزلة (غوغاء)
١٠٠/٥	٣٨٦/٢	
١٠١/٥	٣٨٦/٢	- زيادة ألف (فيفاة)
١٠٢ - ١٠١/٥	٣٨٦/٢	- الفيفاء والزيزاء بمنزلة العلباء
١٠٣/٥	٣٨٦/٢	- المروراة بمنزلة الشجوجاة
١٠٤/٥	٣٨٧/٢	ومن باب التضعيف في بنات الياء
١٠٤/٥	٣٨٧/٢	- مصدر (فعلت) على ضربين
		ومن باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعث
١٠٤/٥	٣٨٨/٢	
١٠٤/٥	٣٨٨/٢	- معتل العين مثل (بعث)

العمليّة	الكتاب	الباب
		- (يَفْعَلُ) من هذا الباب تصير بعد الاعتلال إلى
١٠٤/٥ - ١٠٥	٣٨٨/٢	اعتلال مثله
		- كراهيتهم اللبس في الإعلال مثل كراهيتهم
١٠٥/٥	٣٨٨/٢	إياه في التضعيف
١٠٥/٥	٣٨٨/٢	- الحرف المدغم معتمد عليه
١٠٥/٥	٣٨٨/٢	- كراهية إعلال العين واللام
١٠٦/٥	٣٨٨/٢	- ماجاء معتل العين واللام
		- عدم مجيء شيء من المعتل في الفعل
١٠٧/٥	٣٨٨/٢	على نحو (حَوِّف)
١٠٧/٥	٣٨٨/٢	- القلب في (آيَة) والخلاف فيه
١٠٨/٥	٣٨٨/٢	- الحكم في (حَيْرَان) ونحوه
		- عدم مجيء الاعتلال في (فَعَلْتُ) من (حييت)
١٠٩/٥	٣٨٩/٢	
		- الواو في (تحيا) واستثقالهم إياه في (يوجل)
١١٠/٥	٣٨٩/٢	
		- قلب الواو ياء في (يوجل) ثانية كما قلبت
١١٠/٥	٣٨٩/٢	أولاً في (رَبَّيَا)
١١١/٥	٣٨٩/٢	ومن باب التضعيف في بنات الواو
		- اطراحهم بعض الأبنية وعدم مجيئها على الأصل
١١١/٥	٣٩٠/٢	

الكتاب	التعليق	الهام
		- الذي ضعف فازه ولامه أقل مما ضعف عينه ولامه
٣٩٠/٢	١١١/٥	
		- القول في الإخفاء
٣٩٠/٢	١١٢/٥	
		- إدغام اللام الأولى لزوم الحركة الثانية في نحو (ارْمُوِيْ)
٣٩٠/٢	١١٢/٥	
		- عدم قلب الواو ياء في نحو (سُوِيْر)
٣٩٠/٢	١١٣/٥	
		- قولهم: (ارْمَايَا) كما قالوا: (احيوا)
٣٩٠/٢	١١٣/٥	
		- مصدر (ارْمَايَا) (واحيَايَا)
٣٩٠/٢	١١٣/٥	
		- اجتماع الواوين في نحو (احووي)
٣٩١/٢	١١٤/٥	
		- مصدر (احوويت) والخلاف فيه ٣٩١/٢
٣٩١/٢	١١٤/٥	
		- القول (فُعَل) من (شَوَيْتُ)
		- لم يجعلوا فاء (فُعَل) من شويت كالعين من عصي
٣٩١/٢	١١٥/٥	
		- قولهم: رَبَا ، وَرَبَّيْ
٣٩٢/٢	١١٦/٥	
		- حذفهم نون (يكن) في غير الحركة مشابهة
٣٩٢/٢	١١٧/٥	
		للياء والواو في السكون



التعليقة	الكتاب	الباب
		ومن باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو
١١٧/٥	٣٩٢/٢	- القول في (حَمَصِيصَة) من (رَمَيْتُ)
١١٧/٥	٣٩٢/٢	- مثال (حلكوك) من (رميت)
١١٨/٥	٣٩٢/٢	- (فُعْلُول) من (غزوت) وتغييره عند الإضافة
١١٨/٥	٣٩٣/٢	- الإبدال في نحو (ثيرة)
١١٨/٥	٣٩٣/٢	- القول في (مَسْنِيَّة) وقلب الواو ياء
١١٩/٥	٣٩٣/٢	- اجتماع أربع واوات في (فُعْلُول) من (غزوت)
١١٩/٥	٣٩٣/٢	- القول في (فعلول) من (شويت وطويت)
١٢٠/٥	٣٩٣/٢	- القول في (فيعول) من (طويت) ونحوه
١٢٠/٥	٣٩٣/٢	- القول في (فُعْلُول) من (طويت)
١٢١/٥	٣٩٣/٢	- منعهم اعتلال الواو وتسكينها
١٢١/٥	٣٩٣/٢	- بناء الاسم في باب (رددت) على مثال (فَعْلِلِ)
١٢٢/٥	٣٩٤/٢	

التعليق	الكتاب	الهاج
		- موقف المبرد من خطأ سيبويه في (قَوَوَانِ)
١٢٢/٥	٣٩٤/٢	
		- الأصل في (مُمَلِّرٍ) مِمْلِلٌ، ولكنهم كرهوا التضعيف
١٢٣/٥	٣٩٤/٢	
		- الإدغام في (قويت) يقلب اللام ياء
١٢٣/٥	٣٩٤/٢	
		- عدم قلب الواو ياء في (قويان) لأنه بنىة الحركة
١٢٤/٥	٣٩٤/٢	لو أسكن
		- إلزام من قال (رِيَّة) في (رؤية) أن يقول (قِيَّان)
١٢٤/٥	٣٩٤/٢	
		- القول في (فيعلان) من (حييت وقويت وشويت)
١٢٥/٥	٣٩٤/٢	
		- أصل (شَيَّان) (شَيَّوَيَّان) ثم وقع فيه القلب
١٢٥/٥	٣٩٤/٢	
		- الهاء وألف النصب يخرجان الياء إلى اللفظ
١٢٦/٥	٣٩٤/٢	كما يخرجها الألف والنون
١٢٦/٥	٣٩٤/٢	- (مَفْعَلَةٌ) من (رميت)
		- القول في (فَعْلَةٌ) من (رميت وغزوت)
١٢٦/٥	٣٩٤/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- (خَطَوَات) مصرغة للتأنيث لا مذكر لها
١٢٧/٥	٣٩٤/٢	
١٢٧/٥	٣٩٤/٢	- القياس في (خَطْوَةٌ وَكَلْبَةٌ)
١٢٧/٥	٣٩٤/٢	- قياس (كَلْبَةٌ): (كَلَوَات)
		- تخفيف (فُعَلَات) كما تخفف (فُعَل)
١٢٨/٥	٣٩٤/٢	
		- مخالفة الحركة الحرف توجب إبدال الحرف
١٢٨/٥	٣٩٥/٢	بحسب الحركة
		- (فُعَلَّة) من (رَمِيَتْ) بمنزلة (فُعَلَوَةٌ)
١٢٩/٥	٣٩٥/٢	
		- (ملكوت) من (رَمِيَتْ) و(غَزَوْتُ)
١٣٠ - ١٢٩/٥	٣٩٥/٢	
١٣٠/٥	٣٩٥/٢	- النسب إلى (رَحَى)
		- عدم حذف اللام من (فُعَلَان) مخالفة اللبس
١٣١/٥	٣٩٥/٢	بـ(فُعَلَان)
١٣١/٥	٣٩٥/٢	- الاشتقاق من المصدر في أفعولة/٢
		- لا تعمل الأسماء التي هي غير جارية على الفعل
١٣٢/٥	٣٩٦/٢	
١٣٢/٥	٣٩٦/٢	- لا يعمل نحو (مَفْرَوًا)
١٣٢/٥	٣٩٦/٢	- قولنا (كَوَأَلَل) من (رَمِيَتْ)

التعليق	الكتاب	الباب
١٣٣/٥	٣٩٦/٢	- (فُعِلَ) من (صُنْتُ)
١٣٤/٥	٣٩٦/٢	- (عَثُولٌ) من (قَوَيْتُ)
		- بناء مفعال (فُعُولٌ) من (وَعَيْتُ)
١٣٤/٥	٣٩٦/٢	
		- إجراء (وَأَيْتُ، وَأَوَيْت) مجرى (غَوَيْتُ وَشَوَيْتُ)
١٣٥/٥	٣٩٦/٢	
		- إجراء (رَمَيْتُ) مجرى الصحيح في أن لا يدغم
١٣٥/٥	٣٩٦/٢	
١٣٦/٥	٣٩٦/٢	- انقلاب الوار في (غَزِرٌ) ياء
		ومن باب تكسير بعض ما ذكرنا على الجمع
١٣٦/٥	٣٩٧/٢	
		- عدم اعتلال الياء الثانية أو الوار الثانية
١٣٩/٥	٣٩٧/٢	المدغم فيها لسكون ما قبلها
١٣٧/٥	٣٩٧/٢	- إجراء (فُعَلِيَّة) مجرى (فُعَلِيَّة)
		- كراهتهم اجتماع يامين في نحو (أَثَافِي، وَمَعَاطِي)
١٣٧/٥	٣٩٧/٢	
		- الحذف وجهٌ عند اجتماع ثلاث يامات
١٣٨/٥	٣٩٧/٢	
		- حذف الياء الوسطى عند اجتماع اليامات
١٣٩ - ١٣٨/٥	٣٩٧/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
١٣٩/٥	٣٩٧/٢	- الأصل في (مكافي)
١٤٠/٥	٣٩٧/٢	ومن باب التضعيف
		- مخالفة الأفعال المضاعفة للأفعال الصحيحة
١٤٠/٥	٣٩٨/٢	
		- اللبس في إسكان عين المضاعف الثانية وإلغاء
١٤٠/٥	٣٩٨/٢	حركتها على العين الأولى
		- تحريك الفاء وبعدها العين، ولا تحرك العين
١٤١/٥	٣٩٨/٢	وبعدها العين أبداً
		- كل اسم جاوز ثلاثة أحرف يجري مجرى الفعل
١٤٢/٥	٣٩٨/٢	الذي على أربعة أحرف
		- حركة ما قبل الساكن إذا كان ألفاً أو غيره
١٤٣ - ١٤٢/٥	٣٩٨/٢	
		- الدال الأولى في (راد) لاتفارقها الدال الثانية
١٤٣/٥	٣٩٩/٢	
		- لا يكون إدغام إذا فصل بين المثليين
١٤٤ - ١٤٣/٥	٣٩٩/٢	
		- أصل (رجلٌ خافٌ) (خَوَّفٌ) ولكنه أعلّ
١٤٤/٥	٣٩٩/٢	
		- لم يفرقوا بين الاسم الموافق لبنية الفعل بتصحيح
١٤٤/٥	٣٩٩/٢	الاسم وإعلال الفعل

التعليق	الكتاب	الباب
١٤٤/٥	٣٩٩/٢	- (فُعِلْ) لم يخرج على الأصل
		- إلزام التخفيف (ثُنِيَ) لأنه يخفف في المصحح
١٤٥/٥	٣٩٩/٢	
١٤٥/٥	٤٠٠/٢	ومن باب ما شُدَّ من المضاعف
		- وقوع المضاعف في موضع قد يحركون فيه اللام
١٤٦ - ١٤٥/٥	٤٠٠/٢	
		- الشبه بين (لم أحسَّ) و(يقول ويبيع) في
١٤٦/٥	٤٠٠/٢	ثبات العين ولم تحذف
		- إجراء حركة العين على الفاء في (فَعِلْتُ)
١٤٦/٥	٤٠٠/٢	كما تحجبها عليه في (فَعِلَ)
		- إجراء (فَعِلَ) من رَدَدْتُ مجرى (فَعِلَ) من (قَلْتُ)
١٤٧/٥	٤٠٠/٢	
		- عدم إلغاء حركة العين على الفاء في الفعل المبني
١٤٨/٥	٤٠٠/٢	للمعلوم كراهية عدم اللبس
		- كراهية الالتباس في (فَعِلَ وَفَعِلَ) من باب (بَعَثَ)
١٤٨/٥	٤٠٠/٢	
		- عدم تغيير الإدغام المتحرك كما أنه لا يغير
١٤٩ - ١٤٨/٥	٤٠٠/٢	في (فَعِلَ) و (فَعِلَ)
		- كراهة الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فَعِلَ)
١٤٩/٥	٤٠١/٢	من (رددت وقلت)

التعليقة	الكتاب	الباب
		ومن باب ما شذَّ فأبدل مكان اللام الياء
١٥٠/٥	٤٠١/٢	لكراهية التضعيف
١٥٠/٥	٤٠١/٢	- تاء (اسْتَنْوَا) مبدلة من الياء
		- قولهم: (هَتَانَانَ)، وهم يريدون: (هَتَيْنِ)
١٥٠/٥	٤٠١/٢	
		ومن باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه
١٥١/٥	٤٠١/٢	من موضع واحد
		- (مَعَدَّ) ليس أصل داله الأولى الحركة
١٥١/٥	٤٠١/٢	
١٥١/٥	٤٠١/٢	- (مَعَدَّ) بمنزلة (خَدَبَ)
		- (اِفْعَلَّتْ وَاِفْعَالَّتْ) ليس لهما نظير في الرباعي
١٥٢/٥	٤٠٢/٢	
		- (عَدَّ) من (استعدَّ) على أصله في الاعتلال
١٥٢/٥	٤٠٢/٢	
		ومن باب ما ليس من المضاعف الذي عينه ولامه
١٥٣/٥	٤٠٢/٢	من موضع واحد
		- (فَعَلُول) من (رَدَرْتُ)، و(فَعَلِيل)
١٥٣/٥	٤٠٢/٢	
		- معتل اللام تصح لامه في مثل (قَطْوَانٌ وَتَرَوَانٌ)
١٥٣/٥	٤٠٢/٢	

التعليقة	الكتابات	الباب
١٥٤/٥	٤.٢/٢	- ما يقال من القول على (فَعْلان) (فَعْلان)
		- (فَعْلان) يجري مجرى (فَعْلان) من باب
١٥٥/٥	٤.٢/٢	
		- القول في المثليين في نحو (رَوَّدَد) وأنها أصليان
١٥٥/٥	٤.٣/٢	
		- النون اللاحقة بعد الألف وليست للإلحاق
١٥٦/٥	٤.٣/٢	
		- القول في زيادة اللامين في نحو (جَلَّيب)
١٥٧ - ١٥٦/٥	٤.٣/٢	
		- كرهوا في (عَفَّج) ما كرهوا في (أَلْتَد)
١٥٧/٥	٤.٣/٢	
١٥٧/٥	٤.٣/٢	- (رَوَّدَد) ألحقت بالواو لا باللام
		ومن باب ما شُدَّ من المعتلِّ على الأصل
١٥٨/٥	٤.٤/٢	
		- ما يقل في كلام العرب وقد يتكلمون بمثله من المعتل
١٥٨/٥	٤.٤/٢	
١٥٩ - ١٥٨/٥	٤.٤/٢	- (فُعَلِّل) مما يقل في كلامهم
١٥٩/٥	٤.٤/٢	- القول في تصرف (أحوى)
		- كراهيتهم معتلين بينهما حرف وإن اختلف فيه
١٥٩/٥	٤.٤/٢	حرف العلة



التعليقة	الكتاب	الباب
		- تركهم من المعتل ما نظيره في غيره
١٦٠/٥	٤٠٤/٢	
		- مجيء الاسم على ما اطرح من الفعل
١٦٠/٥	٤٠٤/٢	
١٦١/٥	٤٠٤/٢	ومن باب الإدغام
		- رفعك الصوت عند الرغبة في إجراء
١٦١/٥	٤٠٥/٢	الحروف (الحركات)
		ومن باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع
١٦٢/٥	٤٠٧/٢	لسانك لهما
		- القول في إدغام الحرفين من جنس واحد
١٦٢/٥	٤٠٧/٢	في كلمتين
		- مجيء المتحرك بين ساكنين نحو (يد دَوَاد)
١٦٢/٥	٤٠٧/٢	
		- لا يكون قبل المحذوف إذا حذف الآخر إلا حرف مدّ
١٦٣/٥	٤٠٧/٢	
		- البيان حسن في مثل (جعل لك)
١٦٤ - ١٦٣/٥	٤٠٧/٢	
		- عدم جواز الإدغام في نحو (ابن نوح وأسم موسى)
١٦٤/٥	٤٠٧/٢	
١٦٥/٥	٤٠٨/٢	- الإخفاء في (فَرَادِد)

الكتاب التعليق

- ١٦٥/٥      ٤٠٨/٢  
 أحسن منه في الألف
- ١٦٥/٥      ٤٠٨/٢  
 (اخشوا وأقداً)
- ١٦٦/٥      ٤٠٨/٢  
 برف اللين في القوافي
- ١٦٦/٥      ٤٠٩/٢      المحذوفة في الردف  
 - القول في إدغام مثل (ظلموا واقداً، واطلمي ياسراً)
- ١٦٧/٥      ٤٠٩/٢  
 - عدم لزوم الواو في (ظلموا واقداً) والياء في  
 (قاضي ياسراً)
- ١٦٨/٥      ٤٠٩/٢  
 - إدغام الهمزتين كإدغام غيرهما من المثليين
- ١٦٨/٥      ٤٠٩/٢
- ١٦٩/٥      ٤١٠/٢      قولهم: يَقتُلون، فقد قَتَلُوا  
 - جواز الكسر والفتح في قاف (اقتتلوا)
- ١٧٠/٥      ٤١٠/٢  
 - قراءة أهل مكة ضم الراء في (مُرَدِّين)
- ١٧٠/٥      ٤١٠/٢  
 - قرب الراء في (مردفين) من الميم وأنه ليس
- ١٧١/٥      ٤١٠/٢      بينهما حرف ساكن

التعليق	الكتاب	الباب
١٧١/٥	٤١٠/٢	- ألف الروصل في (الحَمَر)
		- التقاء المثلين في مثل (رُدَّ داود)
١٧٢/٥	٤١١/٢	و (اسم موسى)
		ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة
١٧٢/٥	٤١١/٢	
		- لاتدغم الياء مع المتقاربة وإن كان قبلها
١٧٣ - ١٧٢/٥	٤١١/٢	فتحة ولا الواو
		- لو أدغم الياء في الجيم لزال عنه المد واللين
١٧٣/٥	٤١١/٢	
		- الواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها
١٧٤/٥	٤١١/٢	كسرة أبعد للإدغام
		- الميم قبل الياء بمنزلة النون في أن لم تقلب
١٧٤/٥	٤١٢/٢	فاء للإدغام
		- إدغام الراء في اللام أو النون بتقليبها إلى أحدهما
١٧٥/٥	٤١٢/٢	
١٧٥/٥	٤١٢/٢	- لايدغم الزائد في الناقص
		- ماكان أقرب إلى حروف الغم كان أقوى
١٧٦/٥	٤١٢/٢	على الإدغام
		- إدغام العرب الهاء في الحاء وهو الإخفاء
١٧٧ - ١٧٦/٥	٤١٢/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- الحاء مع العين تجري مجرى الباء مع الميم
١٧٨/٥	٤١٣/٢	
		- لاتدغم الحاء في العين، وتدغم العين في الحاء
١٧٨/٥	٤١٣/٢	
		- لاتدغم الميم في الباء، وتدغم النون في الباء
١٧٩/٥	٤١٣/٢	
		- ما بين الفين والحاء من فروق الهمس والرخاوة
١٧٩/٥	٤١٣/٢	
		- إلتقاء الغينين أقل من التقاء الحامين
١٧٩/٥	٤١٣/٢	
		- تشبيه الحاء والفين بحروف اللسان في أن خفي النون معهما
١٨٠/٥	٤١٤/٢	
		- الإدغام بغير غنة (النون مع الراء)
١٨٠/٥	٤١٤/٢	
		- قلب النون مع الباء ميماً
١٨١/٥	٤١٤/٢	
		- النون مع الواو تدغم بغنة وبلا غنة
١٨١/٥	٤١٤/٢	
		- الميم مثل الواو في اللين والتجانس
١٨٢/٥	٤١٥/٢	

التعليق	الكتاب	البيانات
		- إدغام النون في الواو وفي الحروف الخمسة (ويرمل)
١٨٣ - ١٨٢/٥	٤١٥/٢	
١٨٣/٥	٤١٥/٢	- مخرج الإدغام من غير الفم
		- للنون ثلاث مراتب مع سائر الحروف
١٨٤ - ١٨٣/٥	٤١٥/٢	
		- أصل الإدغام كثرة الحروف للفم
١٨٥/٥	٤١٥/٢	
		- إدغام النون مع الراء واللام والياء والواو
١٨٥ - ١٨٤/٥	٤١٥/٢	
		- لم يدغموا النون في السين عند التحريك
١٨٥/٥	٤١٥/٢	
١٨٥/٥	٤١٥/٢	- النون لا تدغم في حروف الحلق
		- عدم احتمال إدغام النون في أكثر من ستة
١٨٦ - ١٨٥/٥	٤١٥/٢	حروف للمقاربة
		- سكون النون مع الميم والواو والياء
١٨٦/٥	٤١٥/٢	
		- منعوا إدغام النون في الواو كراهة الالتباس
١٨٦/٥	٤١٥/٢	
		- جواز الإدغام إذا كان بمنزلة المنفصل
١٨٧/٥	٤١٥/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
١٨٨/٥	٤١٦/٢	- النون قبل الباء تقلب ميماً
		- إظهار النون مع الياء والميم والواو لبعدها الخارج
١٨٨/٥	٤١٦/٢	
		- لا تدغم النون في الحروف التي تخرج من الخاشيم
١٨٩ - ١٨٨/٥	٤١٦/٢	
		- منع إدغام النون فيما لا يدغم فيها
١٨٩/٥	٤١٦/٢	
		- لا تدغم النون فيما تفاوت مخرجه عنها
١٩٠ - ١٨٩/٥	٤١٦/٢	
		- إدغام اللام في الطاء والذال والطاء والصاد
١٩٠/٥	٤١٦/٢	والزاي والسين
١٩١ - ١٩٠/٥	٤١٧/٢	- لا تسفل اللام إلى أطراف اللسان
		- يحسن الإدغام في حال عدم الإسفال
١٩١/٥	٤١٧/٢	
		ومن باب الإدغام في حروف طرف اللسان والفتاها
١٩٢/٥	٤١٨/٢	
		- الحروف الشديدة بثقل التكلم بها، للزوم
١٩٢/٥	٤١٨/٢	اللسان مرضعهن
		- الإمساك بالقلم يكشف عن أن الميم بمنزلة الباء
١٩٢/٥	٤١٨/٢	

التعليق	الكتاب	السطح
		- الزاي والسين كل منهما يدغم في الآخر
١٩٣ - ١٩٢/٥	٤١٨/٢	
		- إذهاب الإطباق مع التاء كإذهابه من الطاء والتاء
١٩٣/٥	٤١٩/٢	
		- البيان مع الذال والتاء أمثل منه في
١٩٤ - ١٩٣/٥	٤١٩/٢	في الصاد والسين والزاي
١٩٤/٥	٤١٩/٢	- (الطاء والتاء والذال) أخوات
		- القول في إدغام الذال في الزاي
١٩٥ - ١٩٤/٥	٤١٩/٢	
١٩٥/٥	٤١٩/٢	- إدغام التاء في الدال
		- الهاء من (ثلاثة) تنقلب تاء في الدرج
١٩٥/٥	٤٢٠/٢	
١٩٦/٥	٤٢٠/٢	- اختلاط الطاء وأختيها
		- إدغام الطاء في الشين، والتاء والذال
١٩٦/٥	٤٢٠/٢	أيضاً في الشين
		- الإجحاف المنوع وهو نقص الصوت
١٩٦/٥	٤٢١/٢	في إدغام المجهور
١٩٧ - ١٩٦/٥	٤٢٢/٢	منعهم القول: (مُذَكَّر)
		- الصاد أندى في السمع من الضاد
١٩٧/٥	٤٢٢/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- لاتدغم الضاد في الطاء في الانفصال
١٩٨/٥	٤٢٢/٢	
		- قلب التاء طاء لا أن تدغم الطاء في التاء
١٩٩ - ١٩٨/٥	٤٢٢/٢	في الاتصال
		- ترك البيان في هذه الحروف أقوى منه في المنفصلين
١٩٩/٥	٤٢٣/٢	
		- أصل الإدغام أن يسكن الأول ويحرك الثاني مدغمًا فيه
٢٠٠/٥	٤٢٣/٢	
		- سكون الآخر في المثليين دعاهم للإدغام
٢٠٠/٥	٤٢٤/٢	
		- إدراك الألف في نحو (أرْدُدِ الباب) والتون نحو (أرْدُدَا يافتى)
٢٠١/٥	٤٢٤/٢	
		- لاتدغم التاء في مثل (استفعل)
٢٠١/٥	٤٢٤/٢	كراهية تحريك السين
		- كراهة جمع إعلالين في كلمة واحدة
٢٠٢ - ٢٠١/٥	٤٢٤/٢	
		- اجتماع سكون ما قبل تاء (استفعل)
٢٠٢/٥	٤٢٤/٢	وإعلال العين بعده
		- الفرق بين قاف (اقتتلوا) والسين في (استفعل)
٢٠٢/٥	٤٢٤/٢	



الصفحة	الكتاب	المسألة
		- التحرك أصل في قاف (اقتتلوا) وميم (مَمَدَّ)
٢٠٢/٥	٤٢٤/٢	
		- الحذف في (يَعِدُّ) والكسرة بعدها
٢٠٣/٥	٤٢٥/٢	
		- كرهوا (وَطَدًا، وَوَتَدًا) لما فيه من الاستفقال
٢٠٣/٥	٤٢٥/٢	
		- تقارب الحروف ومخارجها في مثل المصدر (أزَيْتًا)
٢٠٣/٥	٤٢٥/٢	
		- حذف التاء في (تَمْتُونُ الموتَ، وتَلْكَرُونَ)
٢٠٤ - ٢٠٣/٥	٤٢٥/٢	
		- الخيار في حذف التاء وإثباتها في (تتذكرون وتذكرون)
٢٠٥/٥	٤٢٦/٢	
		- لا يجوز حذف اللال أو التاء من (تذْكَرُونَ) ونحوه
٢٠٥/٥	٤٢٦/٢	
		- ترك الإدغام في الحروف المتقاربة في المواضع حسن
٢٠٦/٥	٤٢٦/٢	
		- القول في (اللذْكَر) جمع (ذِكْرَة) مثل:
٢٠٦/٥	٤٢٦/٢	(كَسْرَةٍ وَكَسْرًا)

التعليق	الكتاب	المسألة
		ومن باب الحرف الذي يضارع به حرفٌ من موضعه
٢٠٧/٥	٤٢٦/٢	
٢٠٧/٥	٤٢٦/٢	- لاتدغم الصاد في التاء
٢٠٨/٥	٤٢٦/٢	- (اصْطَبِر) أصله (اصْتَبِر)
٢٠٨/٥	٤٢٦/٢	- الزاي مجهولة غير مطبقة
		- لاتدغم الصاد في الدال لأنها قبلها وهي من
٢٠٨/٥	٤٢٦/٢	نفس الحرف في نحو (اصْطَبِر)
		- يكره إذهاب الإطباق في مثل (اضبط دَلَامًا)
٢٠٨/٥	٤٢٦/٢	
		- لم يصلوا إلى إدغام الدال في الصاد
٢٠٩ - ٢٠٨/٥	٤٢٦/٢	
		- إذا تحركت الصاد وهي بعيدة في نحو (مصادر)
٢٠٩/٥	٤٢٧/٢	
٢٠٩/٥	٤٢٧/٢	- الطاء في الجهر كالدال
		- مضارعة الصاد للزاي في نحو (أصْذِر)
٢١٠/٥	٤٢٧/٢	
		- البيان في الصاد أحسن إذا سكنت
٢١٠/٥	٤٢٧/٢	
٢١٠/٥	٤٢٧/٢	- الياء مع النون تقلب النون ميمًا

التعليق	الكتاب	الباب
		- تبدل تاء الانتعالم مع الليم دالاً
٢١١/٥	٤٢٧/٢	في نحو (أَجْدَمَمَرَا)
		ومن باب ماقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات
'١١/٥	٤٢٧/٢	
		- الإشتراك في التصعيد مع تفاوت المخرجين
٢١١/٥	٤٢٧/٢	
٢١٢ - ٢١١/٥	٤٢٨/٢	- الحاء والغين من حروف الحلق
		- تقرب السين من مخرج القاف بما يتصعد
٢١٢/٥	٤٢٨/٢	
		- التاء والتاء ليس فيهما ما في السين
٢١٣/٥	٤٢٨/٢	من البذل قبل الدال
		- لا تكون التاء دالاً كما في (التقدير)
٢١٤ - ٢١٣/٥	٤٢٨/٢	
		ومن باب ماكان شاداً مما خففوا على ألسنتهم
٢١٤/٥	٤٢٨/٢	
		- كراهيتهم إدغام الدال فتزداد سيناً نلتقي
٢١٥ - ٢١٤/٥	٤٢٨/٢	السينات في نحو (سِدْس)
٢١٥/٥	٤٢٩/٢	قولهم : (بَيْتَة) لقب وليس بنوع
٢١٥/٥	٤٢٩/٢	قولهم في (فَخَذَ): (فَخَذُ)

التعليق	الكتاب	الباب
		- عدم الاطراد في مجيء العين التي هي تاء لالتباسها
٢١٥/٥	٤٢٩/٢	بالتاء التي هي دال
		- بعض الشاذ مشبه بما ليس مثله
٢١٦/٥	٤٢٩/٢	
٢١٧ - ٢١٦/٥	٤٢٩/٢	- القول في السين من (يستطيع)
		- من الشاذ قولهم: (تَقَيَّتْ يَتَّقِي وَيَتَمَسَّعُ)
٢١٨ - ٢١٧/٥	٤٢٩/٢	
		- حذفهم العين من المضاعف نحو: (أَحَسْتُ، وَمَسْتُ)
٢١٨/٥	٤٢٩/٢	
		- لم يصلوا إلى الإدغام، لأنه لو أذغم لحركت
٢١٩/٥		لام المعرفة في نحو (عَلَّمَاءٍ) في (على الماء)

\* \* \*



## مطابع المسني

هاتف : ٤٨٢٦٧٨٧

فاكس : ٤٨٨١٠١٨

ص.ب ٥٩١٣٨

الرياض ١١٥٢٥